جبروت السلطة الروسية.. مستقبل روسيا ما بعد بوتين

سبتمبر/أكتوبر 2021

الشؤون العربية الأوراسية

الجغرافيا السياسية للعالم العربي في سياق عالم متعدد الأقطاب

(الشؤون العربية الأوراسية) . سبتمبر/أكتوبر 2021 . العدد الأول

تحالف القادرين

منظومة للأمن الإقليمي الشامل


الشـــؤون
العربية الأوراسية


CAES
مركز الدراسات
العربية الأوراسية

فهرس العدد





العدد الأول - سبتمبر/أكتوبر 2021

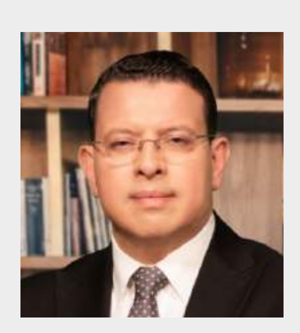
صادرة عن مركز الدراسات العربية الأوراسية

مجلة الشؤون العربية الأوراسية: مجلة بحثية ربع سنوية، تصدر باللغتين العربية والروسية عن مركز الدراسات العربية الأوراسية.

الموقع الإلكتروني: www.eurasiaar.org

للتواصل عبر البريد الإلكتروني: communications@eurasiaar.org

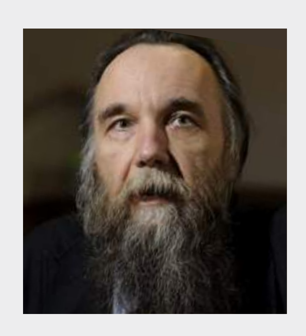
المشاركون في العدد



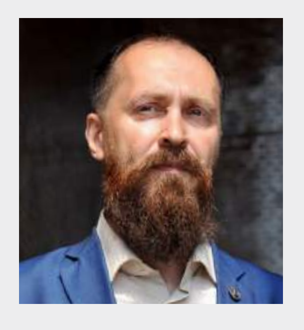
عمرو عبدالحميد: مدير مركز الدراسات العربية الأوراسية، إعلامي مصري، بدأ رحلته المهنية مراسلاً إذاعيًّا وتليفزيونيًّا في موسكو، ثم تولَّى فيما بعد إدارة مكاتب كبرى الفضائيات العربية. قام بتغطية العديد من الأحداث المهمة داخل روسيا، وفي جمهوريات سوڤيتية سابقة، وأجرى كثيرًا من الحوارات الخاصة مع قادتها، كالرئيس الروسي ڤلاديمير بوتين، والبيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، وغيرهما. يقدم حاليًّا برنامج "رأي عام" على قناة (TeN) الفضائية، كما يقدم البرنامج الأسبوعي "من القاهرة" على قناة سكاي نيوز عربية، وإلى جانب عمله الإعلامي له اهتمامات بحثية في الشؤون السياسية الأوراسية.



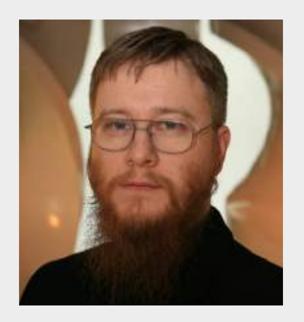
ڤلاديمير بولداكوڤ: مؤرخ روسي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم التاريخية، وباحث رئيسي في معهد التاريخ الروسي التابع للأكاديمية الروسية للعلوم. الأمين العام للجنة الدولة لتاريخ الثورة الروسية، عمل في الفترة من 2002 إلى 2003 أستاذًا زائرًا في مركز الدراسات السلاڤية، في جامعة هوكايدو (سابورو، اليابان)، وهو عضو في هيئات تحرير عدد من المجلات العلمية الروسية والأجنبية. أستاذ فخري بجامعة ولاية تفير الروسية. له مجموعة من الاهتمامات والمؤلفات العلمية، أبرزها: "تاريخ روسيا في أواخر القرن التاسع عشر- أوائل القرن العشرين"، و"تاريخ الحرب العالمية الأولى"، و"الثورة الروسية وأزمنة ما بعد الثورة"، و"مشكلات الحركات السياسية والاجتماعية والعرقية القومية"، و"ظاهرة القيادة الثورية والسياسية"، و"علم النفس الجماعي وعلم النفس الاجتماعي لحالات الأزمات"، و"التأريخ ومنهجية التاريخ". كتب أكثر من 20 مؤلفًا عن الثورات وفن الدعاية، أبرزها: "الارتباك الأحمر- طبيعة وعواقب العنف الثوري".



ألكسندر دوغين: فيلسوف روسي، وعالم سياسي، وعالم اجتماع، ومترجم، وشخصية عامة. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية. أستاذ ورئيس قسم علم اجتماع العلاقات الدولية، في كلية علم الاجتماع، بجامعة موسكو الحكومية. زعيم الحركة الأوراسية العالمية. أدرجته المجلة الأمريكية "فورين أفيرز"، عام 2014، ضمن أفضل 100 مثقف رائد في العالم الحديث. له عدة مؤلفات، أبرزها: "النظرية السياسية الرابعة".



ليونيد ساڤين: كاتب سياسي روسي- أوكراني، محلل جيوسياسي، رئيس تحرير موقع جيوبولوتيكا، مدير مؤسسة المراقبة والتنبؤ، محاضر في الجامعة الروسية لصداقة الشعوب. تنحصر اهتماماته المهنية في: الجغرافيا السياسية، والعلاقات الدولية (خاصة النظريات غير الغربية)، ونظريات الصراع ودراسات الحرب، والفلسفة السياسية. نائب رئيس الحركة الأوراسية العالمية. أحد أقطاب الفكر المحافظ في روسيا. صدر له 15 كتابًا، من أشهرها "نهضة النظام المتعدد الأقطاب".



ڤاليري كوروڤين: كاتب وباحث سياسي، وصحفي روسي. مدير المؤسسة الدولية "مركز الخبرة الجيوسياسية"، نائب رئيس مركز الدراسات المحافظة في كلية علم الاجتماع في جامعة موسكو الحكومية، وعضو اللجنة الأوراسية. نائب رئيس الحركة الأوراسية الدولية. رئيس بوابة المعلومات والتحليل "أوراسيا". عضو في "نادي إيزبورسكي" للفكر المحافظ. منذ 31 مايو (أيار) 2014، يعمل مستشارًا سياسيًّا في مجلس الدوما الروسي. يعد من أهم المنظرين الروس للفكر المحافظ، وتاريخ الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وطائفة المؤمنين القدامى. صدر له 12 مؤلفًا، أشهرها: «نهاية مشروع أوكرانيا كدولة» و «حرب المعلومات والانتخابات»، و «الجغرافيا السياسية: الاستراتيجية والتطبيقات».



غريغوري كوساتش: كاتب أكاديمي روسي، مؤرخ وعالم سياسي. مستعرب متخصص في مجال العمليات السياسية الحديثة في الدول العربية. أستاذ في قسم الشرق المعاصر بكلية التاريخ والعلوم السياسية والقانون بالجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية سابقا، ويحاضر منذ عام 2018 في جامعة موسكو الحكومية. خبير معهد الشرق الأوسط، نائب رئيس تحرير مجلة "النشرة الأوراسية". صدر له أكثر من 30 مؤلفًا ما بين كتب ودراسات ومقالات وأبحاث، أشهرها: "الراية الحمراء فوق الشرق الأوسط"، "القومية العربية أو القوميات العربية"، "العقيدة والعرق ومتغيرات الخطاب"، "صراع الشرق الأوسط: أساطير العروبة والصهيونية".



أرتيوم كابشوك: كاتب وباحث سياسي وإعلامي روسي، مستعرب. درس في قسم اللغات بجامعة موسكو الحكومية. تخصص في علوم اللغات ودراسة الثقافات. دبلوماسي سابق، عمل في السفارة الروسية بالقاهرة، وبعد ذلك عاد إلى موسكو وتابع العمل في قسم إدارة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية بوزارة الخارجية الروسية، وهو ما أعطاه خبرة كبيرة ومعلومات غنية وغزيرة في دراسة السياسة العربية وقضايا الشرق الأوسط. انضم إلى فريق مذيعي قناة "روسيا اليوم" العربية منذ تأسيسها عام 2006. قدم برنامج «بانوراما»، وهو برنامج حواري يناقش أبرز الأحداث في العالم، ويقدم الآن البرنامج الشهير «أبعاد روسية».



ناصر التميمي: استشاري في الاقتصاد السياسي مقيم في المملكة المتحدة، باحث رئيسي مشارك في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية في ميلان. حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة درم البريطانية. يركز في دراساته على القضايا الاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، خصوصا فيما يتعلق بمجالات مثل الطاقة والعلاقات مع الصين والدول الآسيوية الصاعدة. له العديد من الكتب، والفصول، والتقارير والدراسات، والمقالات المنشورة في اهم مراكز البحث والصحف العربية والأجنبية، بما في ذلك: معهد بروكينغز (Brookings)، والمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR)، ومعهد الشرق الأوسط في واشنطن (MEI)، ومعهد الدراسات السياسية الدولية (ISPI)، وجامعة درم البريطانية (Durham University)، ومركز الخليج للأبحاث، ومركز دراسات الوحدة العربية. وهو مؤلف كتاب العلاقات الصينية السعودية 1990-2012: زواج مصلحة أم تحالف استراتيجي.



دامير موخيدينوف: كاتب وباحث سياسي روسي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، وشهادة ما بعد الدكتوراه ودرجة الأستاذية في علم الإلهيات، مدير المعهد الإسلامي في موسكو، ومدير مركز الدراسات الإسلامية في جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية. السكرتير المسؤول للمنتدى الإسلامي العالمي، والنائب الأول لرئيس الادارة الدينية لمسلمي الاتحاد الروسي. صدرت له عدة مؤلفات أشهرها، كتاب "تاريخ الإسلام في روسيا".



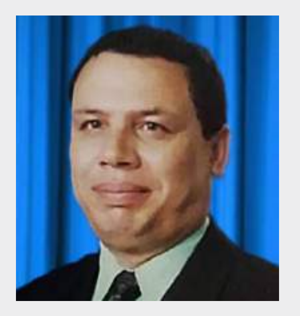
عمر البشير الترابي: باحث سوداني متخصص في مكافحة الإرهاب، ومهتم بالتصوف وسياسات الشرق الأوسط والقرن الإفريقي - رئيس التحرير بمركز المسبار للدراسات والبحوث- دبي - حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية - نشرت له أكثر من ثلاثين دراسة محكمة، وأربعين مقالة علمية، إضافة إلى مئات المقالات الصحفية، وله تحت الطبع كتابان بعنوان: "أثر انكسار التقليد في ظهور الحركات الجهادية المعاصرة" و"تقييم سياسات العراق ونيجيريا في مكافحة الإرهاب".



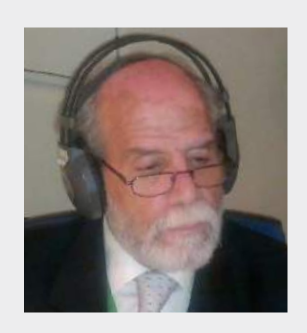
ستانيسلاف ميزنتسيف: عسكري سوفيتي سابق، كاتب وباحث أكاديمي متخصص في شؤون إفريقيا، عمل في الفترة من 1977 إلى 1980، ملحقًا عسكريًّا سوفيتيًا في أديس أبابا، وعاصر حرب أوغادين بين إثيوبيا والصومال. حصل بعد تقاعده على درجة الدكتوراه، وتخصص في شؤون السياسة والاقتصاد في دول القرن الإفريقي. باحث أول في معهد الدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، وأستاذ مشارك في كلية السياسة العالمية، بجامعة موسكو الحكومية. له أكثر من 50 مؤلفًا ما بين كتب ودراسات وأبحاث، عن الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة في القرن الإفريقي، وأنشطة الصين وروسيا والولايات المتحدة في المنطقة.



مصطفى شلش: كاتب وباحث مصري، باحث مقيم في مركز الدراسات العربية الأوراسية، مختص بشؤون بلدان البلقان والبلطيق، وله أكثر من 50 مؤلفًا ما بين مقالات ودراسات وأبحاث.



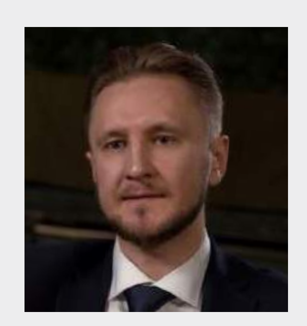
رفعت حسين: كاتب وباحث أكاديمي، وأديب مصري، أستاذ اللغة والأدب الفارسي والطاجيكي والمخطوطات الإسلامية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة قناة السويس بالإسماعيلية. يجيد (الطاجيكية، والفارسية، والتركية). مهتم بشؤون بلدان آسيا الوسطى وعلاقاتها مع جوارها، والتأثيرات الإيرانية التركية في ثقافاتها وسياساتها ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ويحاضر في عدة جامعات في أوزباكستان وطاجيكستان.



حبيب فوعاني: كاتب صحفي لبناني- روسي، خريج الجامعة الروسية لصداقة الشعوب. عمل مراسلاً صحفيًّا لصحيفتي "القبس" الكويتية و"الأخبار" اللبنانية في موسكو. يعمل الآن محررًا لغويًّا في قناة روسيا اليوم العربية.



أرتيوم كيربيتشينوك: كاتب سياسي، ومؤرخ وفيلسوف روسي- إسرائيلي. حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من الجامعة العبرية في القدس. هاجرت عائلته بعد تفكك الاتحاد السوڤيتي بدافع الحاجة الاقتصادية إلى إسرائيل عام **1991**. كان عضوًا ناشطًا في جماعات السلام المناهضة للحرب والداعية إلى السلام مع الفلسطينيين، وإقامة دولتهم المستقلة، وهو ما جعله أحد أبرز المعارضين للسياسة الإسرائيلية. بعد إقامته ١٥ عامًا في إسرائيل، عاد إلى وطنه روسيا، ويعد اليوم من كبار الكتاب الناقدين للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية، ويعمل خبيرًا في مركز البحوث والبرامج التطبيقية، وهو محاضر في مركز الثقافات الشرقية بمكتبة ماياكوفسكي (سانت بطرسبرغ). له عدة مؤلفات من أشهرها: «تاريخ المجتمع الإسرائيلي»، و «المستوطنات الصربية في أوكرانيا في منتصف القرن الثامن عشر».



نيكـولاي ڤـاڤـيلوف: كاتب وباحث روسي، خريج كلية الدراسات الشرقية بجامعة سانت بطرسبرغ الحكومية، متخصص في علم الصينيات، درس السياسة الصينية لمدة 20 عامًا، ولمدة 10 سنوات عمل في خمس مقاطعات في الصين، ويجيد اللغة الصينية، وعمل وكالة أنباء شينخوا (بكين). موظف في لجنة العلاقات الخارجية لحكومة سانت بطرسبرغ (منذ 2016). له عدة مؤلفات. أهمها: العلاقات الروسية مع تشينغ (1644-1911).



أحمد دهشان: كاتب وباحث مصري، محرر مجلة الشؤون العربية الأوراسية. لديه نشاط بحثي في عدة مراكز بحثية دولية مهتمة بشؤون روسيا وأوراسيا، طالب دراسات عليا في التاريخ والعلاقات الدولية، وعلم اللغة التطبيقي، وفقه اللغات السلاڤية الشرقية.



الكلمة الافتتاحية

على مدى عقود طويلة، عانت العلاقات العربية- الروسية، سوءَ فهم متبادلًا؛ لأسباب عديدة، من أهمها قلة المتحدثين بالروسية في المجتمعات العرَبية، إلى جانب الاختلافات في العادات وطريقة التفكير، حتى في أكثر الفترات التي كان يُعتقد خلالها ازدهار تلك العلاقات، وهو ما تُنبئنا به الوثائق المفرج عنها أخيرًا.

تهدف مجلة «الشؤون العربية الأوراسية»، إلى جانب دوريات «مركز الدراسات العربية الأوراسية» وإصداراته الأخرى، إلى محاولة التغلب على هذه المعضلة المستمرة حتى اليوم؛ وذلك عبر إتاحة الفرصة لكبار المفكرين السياسيين الروس المؤثرين على وجه الخصوص، ومن منطقة أوراسيا في العموم؛ لشرح وجهات نظرهم فيما يخص قضايا المنطقة، والسبل المناسبة لدعم العلاقات بين الجانبين وتطويرها، كما نتيح الأمر نفسه للمفكرين العرب في نسخة المجلة الصادرة باللغة الروسية.

تنوه إدارة المركز وهيئة التحرير بأن ما ورد في هذا العدد، وما يليه من أعداد ودوريات مقبلة، لا يعبر بالضرورة عن وجهات نظرها؛ إذ يكمن دورها في فتح نافذة مشتركة عربية روسية لمعرفة الآراء، وفهم دوافعها، ومناقشتها، وتصحيح بعضها، إن كانت هناك حاجة إلى ذلك، كما تؤكد أيضًا إتاحة الفرصة لكل الجهات المعنية للرد على ما ورد من آراء أو مواقف، وستُخصِّص بدءًا من العدد المقبل قسمًا لهذا الأمر؛ وبذلك ينشأ الحوار الجاد والبنّاء الذي يخدم المصالح المشتركة كما نأمل ونسعى.

في النهاية، أتوجه بالشكر إلى كل فريق العمل الذي أسهم في إخراج هذا العدد، وكذلك الباحثون المشاركون، على ما قدموه، ونرجو أن يلقى قبولكم، ويحقق الفائدة المرجوة لصناع القرار، وللمهتمين من القراء.

عمرو عبدالحميد

المدير العام

تحالف القادرين

منظومة للأمن الإقليمي الشامل

هيئة التحرير

تمر المنطقة العربية بلحظة فارقة، بدأت منذ أحداث 2011، وهي تجسّد خللًا تفاقم منذ لحظة غزو صدام حسين الكارثي للكويت، وكلها أخطار أمنيّة في الدرجة الأولى.

عالم عربي تضربه الفوضى من كل مكان

في منطقة «المغرب العربي» تتميز المملكة المغربية باستقرار كبير، ولا تزال مشغولة بالقضية المركزية المتمثلة في الصحراء الغربية، ولا تزال موريتانيا تترنح في حالة من عدم الاستقرار السياسي، يطاردها شبح الصراع العرقي، وتمدد الجماعات الإرهابيّة، إلى جانب صراعها التاريخي مع السنغال. أما الجزائر، ومنذ «العشرية السوداء»، فتحاول التعافي، في



حين أن تونس منقسمة على ذاتها، وأدواتها الإصلاحية مرهونة بصراعٍ أيديولوجي، أما البلد الأكثر تعاسةً فهو ليبيا، التي ودّعت الاستقرار منذ فترة طويلة.

قلب العالم العربي، أو منطقة «وادي النيل»، تمكنت فيها مصر من تجاوز الزلزال السياسي الذي تعرضت له عام 2011 بتكلفة باهظة، والسودان يناضل من أجل تجنب مصير بعض البلدان العربية الأخرى التي باتت تصنف على أنها "فاشلة"، وكلا البلدين أمام تحدٍّ يتمثل في المياه؛ سر وجودهما، وباعث حضارتهما.

عرب «القرن الإفريقي» والساحل الشرقي (الصومال، وجيبوتي، وجزر القمر) تعصف بهم الصراعات العرقية والأطماع الخارجية، تحديدًا من إثيوبيا، والحركات الإسلاموية المتطرفة، والتسابق التركي- الإيراني لاستغلال فراغ السلطة أو ضعفها؛ لخلق نفوذ خاص بهم في المنطقة يمتد إلى كل إفريقيا.

بلدان «المشرق العربي» تعيش تحديات متعددة، إلى جانب التحدي التاريخي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، المتمثل في السلام في المنطقة، وتأخر حلّ الدولتين، الذي ساعد عليه الانقسام الفلسطيني الداخلي.

لبنان، أو سويسرا الشرق كما كان يوصف في الماضي، أصبحت الكهرباء وتوافرها عشر ساعات يوميًّا أقصى طموحات شعبه في ظل كارثة مالية هي الأسوأ عالميًّا منذ 200 عام، وفق البنك الدولي. والأردن يكافح وسط هذه العواصف للحفاظ على بقائه.

أما سوريا والعراق، ومعهما الأردن، فالهزات القوية والجدران العالية، تمنع القيادة السياسية فيها من التعاون لإعادة الاستقرار، ونشأت على الأرض حركات وتيارات اعتادت تجاوز الدولة. وإذا كان العراق يمثل حالة من صراع النفوذ، فإنّ اليمن تفوّق عليه.

دول «مجلس التعاون الخليجي» بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، تواجه آثار تلك الفوضى حتى لا تمتد إلي الخليج، وقد نجحت في وأدها في البحرين، وحصارها في اليمن. إلى جانب المواجهة التقليدية للطموحات الإيرانية التوسعية، والأطماع التركية، ومحاولات الابتزاز الغربية التي لم ولا يُعتقد أنها ستتوقف، تستهدف القيادات في أشخاصهم، خاصة ذوي الرؤى الشبابية.

يحدث هذا كله في ظل نظام عالمي يشهد نهايةً للحظة الأحادية القطبية، وتشكل أقطاب جديدة ستؤثر- بكل تأكيد- في مستقبل المنطقة، وربما تؤدي إلى ميلاد نظام عالمي جديد يستمر قرنًا من الزمن أو أكثر، ولا يمكن بسهولة تغيير قواعده، فهل يصبح العرب ضحية، أو "كبش فداء" لهذا النظام الجديد؟

الماضي يُنبئنا عن الحاضر

حينما جاءت فكرة الدولة، قبل الاستقلال، تمّت مواجهتها بأنماط مختلفة، ولم يكن استيعابها سهلًا. كانت شعبية الأفكار الأممية أو الإقليمية الوحدوية، ممثلة في "الخلافة الإسلامية" أو "القومية العربية"، أمرًا طبيعيًّا بالنظر إلى ظروف تاريخ المنطقة وسياقاته؛ لذا فما إن تحررت الدول العربية، وبلغت مرحلة العافية، وجاءت سلسلة الانقلابات العسكرية المسنودة شعبيًّا في الخمسينيات، حتى رفعت أفكار الوحدة العربية، ثم تراجعت بعدما ثبت بالتجربة فشلها عبر الوحدة المصرية- السورية (1958 - 1960)، حتى إن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، أعاد النظر في هذه الفكرة برمتها، وتراجع عن طلب السوريين والعراقيين عقد وحدة ثلاثية، وطرح مفهوم «التضامن العربي» بديلاً عن "الوحدة الاندماجية".

نتيجة لهذه الأسباب التاريخية، والأخطاء التي تم ارتكابها في فترة الستينيات، وتفكك الاتحاد السوفيتي (1991)، وقيام ثورة في إيران (1979)، وغزو صدام حسين للكويت (1990)، بدأت ولادة نظام هشّ على أنقاض الترابط السياسي الإقليمي العربي، وانتهت بطمعٍ في إعادة رسم الخريطة، فظهرت أحداث 2011، التي تمددت في حالة فراغ أيديولوجي، وفقدت الخريطة العربية أهم بلدين عربيين في منظومة أمنها القومي (سوريا والعراق)، وواجهت لأول مرة منذ تأسيس الدولة العربية الحديثة، تحديات وجودية من كل جانب تقريبًا، فأين المفر؟

تحالف القادرين

التحالف يعني- بطبيعته- التقاء مصالح بين مجموعة من الدول، قد يكون لديها حدود جغرافية واحدة، تخلق منظمة إقليمية للعمل على تعزيز هذا التحالف وتطويره، أو خطر مشترك يتهددها رغم بُعد المسافات فيما بينها، لكن هذه التحديات أو الرغبات رهينة بالقدرة، وقبل ذلك بوجود تنوع في معايير القوة التي تمتلكها أطراف هذا التحالف، وأن تتناسب مع حجم الأخطار والتحديات، أو الآمال والطموحات.

لقد أكد ما يمكن وصفه بـ "تحالف تعزيز الاستقرار ووقف الفوضى" بين مصر، والسعودية، والإمارات- في المقام الأول- قدرته على مواجهة خطر الحركات الإسلاموية، ووأدها في مصر، البلد العربي الأكبر، الذي إن تمكنت هذه الحركات من حكمه لأصبح مصير كل المنطقة اليوم على المحك، فالتقت المصلحة الذاتية لأطراف هذا التحالف مع المصلحة العامة لكل بلدان المنطقة وشعوبها، وأثبت- بحق وجدارة- أنه يمتلك من القدرة والمناورة ما يمكنه من فرض إرادته إذا تظافرت الجهود، وهو ما مكّنه من مواجهة جماعة أممية

عملت بدأب منذ عقود، مثل جماعة الإخوان، ورعاتها الإقليميين والدوليين، ومنهم أطراف مؤثرة وقوية داخل إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما.

رغم النجاح الكبير الذي حققه هذا التحالف في مواجهة الإخوان، فإنه لم يحقق نفس النجاح المرجو في مواجهة تحديات أخرى لا تقل خطورة؛ وذلك لأسباب كانت خارجة- في كثير منها- عن إرادة أطرافه الرئيسية، أو لانشغالات داخلية. مصر، على سبيل المثال، دخلت في مواجهة أمنية طويلة ما زالت مستمرة، وإن تراجعت حدتها، ومواجهة أخرى للبناء لخلق قوة للدولة تجنبها تكرار ما حدث في 2011، والسعودية قاد فيها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ثورة منظمة للتغيير، على المستويات كافة.

نحو منظومة أمن شاملة

مستقبل المنطقة بكاملها أصبح الآن مرتبطًا بقدرة الثلاثي المصري السعودي الإماراتي على الانتقال من مرحلة التنسيق لمواجهة الأخطار إلى «تحالف القادرين» المبني على مصالح اقتصادية، وعسكرية، وسياسية، وتقديم مشروع حقيقي لشعوب المنطقة، مع مرونة في صياغة العلاقات مع القوى الإقليمية والعالمية الصاعدة.

يعلمنا التاريخ أن الاتحاد الأوروبي نشأ- بعد عقود طويلة من الحروب والصراعات الأوروبية- عبر تحالف محدود من القادرين بقيادة فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وانضمت إليه قوى أخرى أصغر، مثل بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، ووقعت معًا «معاهدة روما» عام 1957، التي بموجبها تأسست المجموعة الأوروبية الاقتصادية الأولى (CEE)، وصولا إلى «معاهدة ماستريخت» عام 1992، وأصبح الاتحاد الأوروبي على ما هو عليه اليوم.

النهج الهجين في إدارة تناقضات النظام الدولي والإقليمي، واستغلال علاقات وقدرات كل طرف من أطراف هذا التحالف لخدمة الهدف النهائي، هو ما سيمكّن في النهاية من التوصل إلى منظومة أمن جماعي موسعة، وقواعد لحدود النفوذ مع الجيران، لتشمل هذه التفاهمات دول جوار النفوذ.

هذا التحالف الذي طال انتظاره، قادر على صنع الكثير، ومما يبشر بإمكانية تحوله إلى حقيقة واقعية تمتع قياداته برؤى غير نمطية، وقدرتهم المختبرة على تجاوز التحديات. ويبقى التحول إلى مشروع ورؤية، وتقديم بديل شامل لشعوب المنطقة، هو المرحلة التالية التي ينتظرها الجميع لكي يتحول الحلم إلى حقيقة، وإلا فلن تنظر واشنطن، أو بكين، أو موسكو، أو بروكسل، إلى العالم العربي بجدية.

لـمــاذا أوراســـيـــا؟

المفهوم السياسي لأوراسيا وماذا تعني للعالم العربي؟

عمرو عبدالحميد

منذ نهاية الحرب الباردة، وصدمة تفكك الاتحاد السوفيتي، تعددت الأفكار والأيديولوجيات بشأن شكل النظام العالمي الجديد، في ظل نشوة الانتصار الأمريكي، والترويج لعصر "الأحادية القطبية"، ومفاهيم مثل "نهاية التاريخ"، وحتمية اتباع العالم بأسره للأممية الليبرالية الأمريكية، وقيمها الديمقراطية التمثيلية، والسوق الحرة، والعولمة. لمدة عقد من الزمان (1991–2001)، عاش العالم في أحادية قطبية، وحالة من فقدان التوازن لم يشهدها من قبل، حتى جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من الحروب الأمريكية التي يصفها الكثيرون بالفاشلة، وبزوغ قوى عالمية وإقليمية جديدة، ونهوض قوى أخرى قديمة خُيل للكثيرين أنها قد انتهت ولن تقوم لها قائمة، والحديث هنا يدور بالتحديد عن روسيا. في هذه الأثناء ظهرت أفكار كثيرة ومختلفة عن الشكل الذي ينبغي للعالم أن يكون عليه، ومن بينها «الأوراسية»، التي باتت اليوم حديث الشرق والغرب.



الأوراسية الجغرافية مقابل السياسية

ثمة فارق كبير بين الأوراسية بمفهومها الجغرافي، التي تعني قارتي (آسيا وأوروبا)، أو كما يطلق عليها البعض الآخر «محور لشبونة ڤلاديڤوستوك» من أقصى الغرب على ساحل المحيط الأطلسي إلى أقصى الشرق على المحيط الهادي، وما بينهما. أما «الأوراسية السياسية»، وهي ما تهمنا. فهي مصطلح روسي بامتياز، ظهر بشكله الأولي عبر حركة المثقفين "البيض" في المنفى، من المناهضين للحكم البلشفي، لإعادة بعث «الإمبراطورية الروسية» في شكل حداثي مقابل الاتحاد السوفيتي

عمرو عبدالحميد: *مدير مركز الدراسات العربية الأوراسية، إعلامي مصري، يقدم حاليًا برنامج «رأي عام» على قناة (TeN) الفضائية، كما يقدم البرنامج الأسبوعي «من القاهرة» على سكاي نيوز عربية.*

وأيديولوجيته الاشتراكية، وعادت إلى الظهور من جديد بعد تفكك الأخير، بديلا له؛ لسد الفراغ في المنطقة الممتدة من (شرق الصين إلى أوروبا الشرقية وبعض أجزائها الوسطى وحدود الشرق الأوسط) عبر تقسيمها إلى ثلاثة مجالات مختلفة؛ الأول: اتحاد تكاملي على غرار الاتحاد الأوروبي، يشمل الاتحاد الروسي، وبلدان آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، وبيلاروس، وأوكرانيا، والمجال الثاني: حليف ذو علاقات وثيقة مميزة مع هذا الاتحاد الافتراضي، وإن لم يكن عضوًا فيه، على غرار بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية في حلف وارسو، أما المجال الثالث فهو أشبه بحزام أمان، ومساحة مشتركة للتعاون.

لماذا أوراسيا؟

بعد عملية معقدة وطويلة بدأت منذ عام 1994، ظهر إلى الوجود الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU)، الذي يقع مقره في موسكو، بعد توقيع اتفاقيته في الأول من يناير (كانون الثاني) 2015، ويضم الآن في عضويته (الاتحاد الروسي، وبيلاروس، وكازاخستان، و أرمينيا، وقيرغيزستان)، والمجال مفتوح لباقي بلدان الاتحاد السوفيتي سابقًا وبلدان أوراسيا للانضمام إليه. على سبيل المثال، طلبت إيران الحصول على العضوية الكاملة، وهناك مفاوضات جادة لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع عدة بلدان في العالم والمنطقة، منها مصر وإسرائيل.

يدور الحديث هنا عن إعادة بعث الاتحاد السوفيتي في شكل وإطار عمل جديد في منطقة مساحتها تتعدى الـ 22 مليون كيلو متر مربع، وعدد سكانها يفوق الـ 400 مليون، تحتوي على أكبر احتياطيات الغاز والنفط والثروات التعدينية، وأكبر احتياطي للمياه العذبة، ومركز رئيسي للتعددية الإثنية والدينية. يحيط بها الهند، وباكستان، والصين، وتركيا، وإيران، وأفغانستان، والعالم العربي؛ ولذلك لم يكن غريبًا أن يطلق عليها مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبغنيو بريجينسكي، في كتابه الشهير «رقعة الشطرنج الكبرى»، "قلب العالم"، و"مركز القوة العالمية الجديد"، وهو ما يفسر الدعم الأمريكي الكبير لبلدان قد تبدو بحجمها ومواردها هامشية، مثل بلدان البلطيق، وجورجيا، وأوكرانيا، لخلق إزعاج دائم يكبح تقدم روسيا فيما تراه الأخيرة مجالها الحيوي، أو بلدان "الجوار القريب"، إلى جانب التقارب المخيف للغرب بين موسكو وبكين، ودعمهما لقوى إقليمية طامحة وطامعة، مثل تركيا وإيران، لتثبيت قواعد عمل جديدة لنظام عالمي متعدد الأقطاب.

تحدث كل هذه التطورات بالقرب من عالمنا العربي، مع ما يجري الآن في أفغانستان من تطورات بعد الانسحاب الأمريكي غير المشروط، وتقليص وجود واشنطن في المنطقة، والتقدم الاقتصادي الصيني المذهل والجيوسياسي الروسي الذي لم يعد بالإمكان تجاهله، وكلها أمور تنعكس على أوضاعنا العربية؛ ولذلك كانت مبادرتنا بافتتاح «مركز الدراسات العربية الأوراسية»، واختيار أفضل الباحثين المختصين من العرب والأوراسيين لدراسة ما يحدث من تفاعلات في هذه المنطقة المهمة من العالم وارتدادها علينا، في ظل نظام جديد يتشكل للتعددية القطبية، وبروز للقوى الإقليمية.

ماذا تعني أوراسيا للعالم العربي؟

وسط الاشتباك الحالي في المناطق الإقليمية حول العالم، وسعي كل القوى إلى تثبيت مكانتها ونفوذها، لضمان حصة لها في النظام العالمي الجديد قيد التشكل، وبالنظر إلى القدرات والإمكانات التي تتمتع بها المنطقة الأوراسية بمفهومها السياسي المشار إليه، وقربها الجغرافي من العالم العربي، وارتباطها بأنقرة وطهران، الراغبتين في مد نفوذهما في المنطقة على حساب العالم العربي، والأخطار الأمنية الجديدة بعد سيطرة طالبان على كابول، تبرز أهمية أوراسيا على المستويات الاقتصادية، والجيوسياسية، والأمنية.

اقتصاديًّا: تسعى روسيا إلى تطوير الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU)، وتتفاوض مع بكين لخلق تكامل مع مشروعها الواعد مبادرة الحزام والطريق (BRI)، في ظل مشاركة تركيا الفاعلة في كلا المشروعين، وتوقيع طهران وبكين على ما تسمى "اتفاقية الـ 25 عاما الإيرانية- الصينية" التي يكتنفها كثير من الغموض، في حين أن للسعودية والإمارات ومصر، في المقابل، مشاركة مهمة في المشروع الصيني، قد تتعزز بالمشاركة في المشروع الاقتصادي الروسي. هناك حاجة إلى وحدة التوجه الإستراتيجي الاقتصادي بين ما نحب أن نسميه «تحالف القادرين»، مصر بموقعها الإستراتيجي المهم المفتوح على أوروبا وإفريقيا، وسوقها الاستهلاكية الكبيرة نتيجة عدد سكانها، والسعودية في ظل رؤية (2030) الطموحة، وكونها أكبر منتج للنفط، والإمارات بتطورها الاقتصادي التقني، وبيئة الاستثمار الآمنة والعصرية، فهي قادرة- مجتمعةً- على ترجيح كفة العلاقات الاقتصادية مع موسكو وبكين، مع ما يتبع ذلك من توثيق للعلاقات معهما، واعتبار أمن المنطقة واستقرارها جزءًا لا يتجزأ من مصالح كلتا القوتين الكبيرتين، إلى جانب التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة وأوروبا. كما أن هذه المنطقة الواسعة تعد فرصة استثمارية واقتصادية وسوقًا كبيرة للمنتجات العربية لخلق ثقل مؤثر.

جيوسياسيًّا: تمثل المنطقة الأوراسية أهمية خاصة لموسكو؛ لأنها "جوارها القريب"، ولبكين؛ لمرور طريق الحرير منها إلى أوروبا، وكذلك للتحالف الغربي "بروكسل وواشنطن"، وتسعى طهران وأنقرة إلى تسويق نفسيهما بأنهما صاحبتا نفوذ كبير فيها، وذلك عبر التأثيرات الدينية والثقافية والقومية لتركيا، مع توسعها في الاستثمار، وإيران عبر الجوانب الثقافية والمذهبية لتأمين نفسيهما من أي أخطار قد تزعجهما، ولامتلاك ورقة ضغط على بكين وموسكو في قدرتهما على تحريك الأوضاع في هذه البلدان، وهو ما يفسر الحرص الروسي على العلاقات مع تركيا رغم الخلافات معها في عدة ملفات، وتعامي موسكو عن سياسات إيران العدوانية في المنطقة، في حين أن الوجود العربي يمكنه أن يخلق قاعدة أمامية لمواجهة طموحات تركيا وإيران، عبر إمكانية التحرك ضدهما في مناطق نفوذهما وأمنهما القومي، ويتوقع أن يكون موضع ترحيب من بكين وموسكو؛ لعدم وجود حدود، أو عامل قومي مشترك مع شعوب المنطقة، ودعم القاهرة والرياض وأبوظبي لقوى الاستقرار، وتبني البلدان الثلاثة لرؤية إسلامية تقليدية معتدلة غير مسيسة. في المقابل، فإن الفراغ العربي يمنح تركيا وإيران نفوذًا على الصين وروسيا، وهامش مناورة تلوحان به للقوى الغربية بقدرتهما على إزعاج خصميهما الروسي والصيني، مقابل الحصول على دعم في عدد من الملفات، وتمارس تركيا هذه اللعبة السياسية الأكروباتية كما شُوهدت في أذربيجان، وعبر علاقتها المتطورة مع جورجيا وأوكرانيا، حليفتي الغرب المقربتين في المنطقة.

أمنيًّا: تنشط في المنطقة الأوراسية عدة حركات إسلاموية مسلحة، وقد شعرت بالانتشاء بعد سيطرة حركة طالبان على كابول، وترى فيها نموذجًا ملهمًا يتوقع معه أن تزيد من نشاطها، مستغلة الزخم الحالي، والإلهام عبر ما يسمى "النصر" الطالباني على أمريكا. تخشى بلدان آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، وروسيا، والصين من التأثيرات "العثمانية الجديدة" لتركيا، ودعمها لجماعة الإخوان المحظورة في روسيا، وكذلك المسلحون الأويغور في شمال غرب الصين، والتدخلات الإيرانية عبر نشر أفكار مذهبية لدوافع سياسية يعقبها شقاق مجتمعي، وتشكيل ميليشيات مسلحة، وقد تتحول المنطقة إلى مركز جديد للحركات الإسلاموية المتطرفة، مما يشجعها في العالم العربي على النهوض من جديد. وتشكل البلدان العربية الثلاثة (مصر، والسعودية، والإمارات) مركزًا للدعوة إلى السلام والنماء والاستقرار، ووجودها في هذه المنطقة ودعمها لبدان تلك المنطقة، هو تدارك لخطر متوقع، ومحاصرته في مهده، ويشكل رؤية بديلة مقابل قوى التثوير والفوضى، وهو ما يعتقد أنه سيلقى قبولا من الصين وروسيا، وكذلك الهند، وأوروبا، والولايات المتحدة.

من المهم أيضًا التنبه للتطورات الجديدة للوجود الصيني في الخليج، وتطور العلاقات العسكرية بين بكين وموسكو، ومشاركتهما الفعالة في التحالف الأمني الأوراسي المسمى منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)، التي يطمح كلا الطرفين إلى تحويلها إلى حلف عسكري على غرار "حلف وارسو" السابق، وقد أعلن السفير الروسي لدى طهران، ليفان دغاغريان، أن روسيا وإيران والصين ستجري مناورات بحرية مشتركة في منطقة الخليج أواخر عام 2021 - أوائل عام 2022. يمكن للوجود العسكري الروسي والصيني أن يؤدي إلى خلق استقرار أو زعزعة له؛ وعليه فربط كلا البلدين بمصالح أكبر قد يحقق ضمانات أمنية إضافية لبلدان الخليج العربية.

الخاتمة- توصيات

تمثل المنطقة الأوراسية سوقًا بكرًا للاستثمار العربي بحاجة إلى إعادة بناء شامل، وتمتلك موارد طبيعية كبرى يمكن أن تمثل فرصة استثمارية عربية فريدة من نوعها، مع قربها من العالم العربي، وانفتاحها على عدة مجالات جغرافية. كما أن خلق تشبيك للمصالح في المنطقة له، إلى جانب الفوائد الاقتصادية، فوائد جيوسياسية وأمنية عدة.

تتمتع أوراسيا، بمفهومها السياسي، بأهمية خاصة لدى القوى الرائدة في العالم (الصين، وروسيا، وأوروبا، والولايات المتحدة)، والقوى الإقليمية الناهضة (الهند، وباكستان)، والقوى الطامعة (تركيا، وإيران)، وهنا يأتي دور السياسة الهجينة التي تمنح هامشًا عريضًا من المناورة لتقديم فوائد للأصدقاء، أو ردع للخصوم.

أوراسيا، بحكم الجغرافيا وعوامل ثقافية ودينية، تمثل تهديدًا أمنيًّا تزداد خطورته مع ما يحدث الآن في أفغانستان، التي يتوقع أن تنزلق فيها الأمور نحو الفوضى، وما سيتبع ذلك من تأثير في الهند، وباكستان، وبلدان آسيا الوسطى، وبشكل ربما أقل في الصين، وروسيا، وارتدادات ذلك وفق التجربة التاريخية على المنطقة، ومن الأهمية بمكان رصد هذه الأخطار عن قرب، وتقديم المساعدة للقوى المعتدلة لمواجهتها قبل توسعها، أو استخدام الخصوم لها.

تسعى القاهرة والرياض وأبوظبي إلى تحرير الإسلام من سيطرة التيارات الإسلاموية، والسياسات الأيديولوجية التي تستخدمها أنظمة سياسية لخدمة أجنداتها الجيوسياسية لأجل مزيد من التوسع والنفوذ. الوجود النشط للأزهر الشريف في هذه المنطقة التي يمثل فيها المسلمون أغلبية في كثير من بلدانها، وأقلية مؤثرة في بعضها الآخر، مع انتماء معظم سكانها بالأصول إلى المدرستين المَاتُريدِيّة والأشعرية، اللتين تمثلان الخط الأساسي للاعتقاد في الأزهر، ومكانة السعودية الدينية الكبرى التي لا ينازعها فيها أحد، وسياسات التسامح والتعايش والسلام بين الأديان والمذاهب والأعراق التي تتبناها الإمارات، تمنح هذه المزايا للثلاثي العربي عوامل التفوق على المنافسين، والأرجح أن تلقى قبولاً كبيرًا من أنظمة بلدان المنطقة وشعوبها.

تؤثر الأحداث في أوراسيا، في بلدان مهمة وحليفة، مثل الهند، وباكستان، وللغرب مصلحة في استقرار المنطقة، وتنمية بعض بلدانها ودعمها، مثل جورجيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، وبلدان البلطيق؛ وهو ما يمنح محور الاستقرار العربي مساحة عريضة لتبني سياسات هجينة، والقيام بمقايضات سياسية تراعي التوازنات مع القوى الكبرى والإقليمية المؤثرة، بما يعود بالنفع على شعوب هذه المنطقة، والعالم العربي، وأمنه واستقراره، وهو أمر آخر يزيد من أهمية الوجود العربي النشط والفعال في أوراسيا.

جبروت السُلطة الروسية
مستقبل روسيا ما بعد پوتين

ڤلاديمير بولداكوف

في تسعينيات القرن الماضي، بدا للكثيرين (بمن فيهم من هم في الخارج) أن الديمقراطية قد انتصرت أخيرًا في روسيا، انتصارًا لا رجعة فيه. وقد كنت من المتشككين؛ حيث إنه بداية من القرن السابع عشر، بعد الاضطرابات الاجتماعية الكبرى، بدأت روسيا بالعودة إلى النظام الاستبدادي، وهذا ما لاحظه معارضو البلاشفة في عشرينيات القرن الماضي.

بالطبع، إلى حد ما يمكننا القول إن الديمقراطية في روسيا اليوم قد انتصرت في النهاية: "نُفِّذت إصلاحات ليبرالية في الاقتصاد، والبرلمان يعمل بانتظام، وقُنِّنت الملكية الخاصة". لكن هل الروس سعداء؟ هل هم راضون عن المستوى الحالي للحقوق الشخصية؟ هل يعترفون بدور الدولة بوصفها ضامنًا لهذه الحقوق؟

في الواقع، نحن نشهد تراجعًا واضحًا إلى الدكتاتورية. فبفضل التعديلات الدستورية الأخيرة، أصبح لروسيا الآن رئيس أبدي، وهذا ليس بسبب غياب الليبراليين في البرلمان، أو استبداد ڤلاديمير پوتين؛ بل بسبب المفارقة التي تمثلت في أنه نتيجة للإجراءات الديمقراطية انصرف الوعي الجماهيري عن الديمقراطية. لا يزال هناك تقسيم مروع للمجتمع إلى طبقة ضئيلة من الأثرياء، وطبقة ضخمة من الفقراء، وهو أمر لا يتناسب مع أي شكل من أشكال الديمقراطية. ومع ذلك، يعتقد الناس أن البيروقراطية الفاسدة تظل هى السيد الحقيقي للبلاد. بالإضافة إلى احتكار الدولة الفعلي لوسائل الإعلام.

يبدو أن هذا الوضع لم ينشأ نتيجة الميول الاستبدادية للشعب الروسي فحسب؛ ولكن أيضًا بسبب افتقارهم إلى مهارات التنظيم الذاتي، وغياب المجتمع المدني المكتمل. ويعد هذا- بالتحديد- هو السبب وراء تحول السلطات بكاملها نحو خدمة الدولة، ودعم مجموعات النخبة المهمة.

ونتيجة لذلك، قوضت تمامًا ثقة الناس بأي مؤسسة ديمقراطية، وأي حزب سياسي ديمقراطي. أصبحت كلمة "ليبرالي" لفظًا نابيًا، وشعر الناس بخيبة أمل من كل أنواع السياسة. كما أصبحت النتيجة الواقعية للإصلاحات في روسيا هي جعل النظام السياسي يتسم ظاهريًّا بالديمقراطية، ويتزيّا بزيها في ظل الانتصار الكامل للثقافة السياسية المناهضة للديمقراطية.

***ڤلاديمير بولداكوف**: مؤرخ روسي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم التاريخية، الأمين العام للجنة الدولة لتاريخ الثورة الروسية.*



بناءً على ذلك، من الضروري طرح سؤال عن سبب انهزام الديمقراطية في روسيا. ما أسباب هذه الحركة التي تبدو غريبة للوهلة الأولى، وتشبه التأرجح بين الثورة والاستبداد في روسيا؟ (لقد حدث ذلك مرتين في القرن العشرين، في عامي 1917 و1991). لا يمكننا التحدث عن آفاق التحول الديمقراطي في روسيا إلا بعد فهم أسباب فترات الصعود والهبوط الدورية للاستبداد.

بالطبع، في كل مرة كان من بين العوامل المؤثرة سوء تقدير القادة الديمقراطيين، الذي لم يكن عرضيًّا، بل كان أصيلًا تمامًا. على سبيل المثال، عام 1917، وقع السياسيون الليبراليون والاشتراكيون تحت تأثير التخطيط لكميات كبيرة من الخطط الفارغة من جهة، والخوف من اتخاذ القرارات من جهة أخرى. وفي التسعينيات من القرن العشرين، فكر الديمقراطيون من مختلف المذاهب- أولًا وقبل كل شيء- في إمكانية تنفيذ مشروعاتهم الخاصة من خلال الدولة، أو- في أسوأ الأحوال- الوصول إلى منبر مجلس الدوما. ومع ذلك، فإن أسباب كون روسيا "غير ديمقراطية" أعمق بكثير.

بالنسبة إليَّ شخصيًّا، بدا الأمر واضحًا، وكنت قد كتبت عنه أكثر من مرة. ومع ذلك، يجب أن أعترف أنني لم أقابل كثيرًا من الاهتمام بذلك في روسيا. بصفتي مؤرخًا، أود أن أضع في المرتبة الأولى عددًا من العوامل المملة- إلى حد ما- التي تعود جذورها إلى الماضي الروسي البعيد. لكن أولاً وقبل كل شيء، علينا- في رأيي- أن نتأمل: "ماذا تعني الديمقراطية في روسيا، إذا نحينا جانبًا محاولات ترجمة معنى هذه الكلمة حرفيًّا؟" يبدو أنه لا يمكن أن

يكون هناك سوى إجابة واحدة: "تحرير الفرد من العناق الخانق للدولة الروسية التي أصبح الاستبداد أحد تقاليدها". ولكن من أين أتى هذا؟

لسوء الحظ، فإن مفهوم الدولة بوصفها قوة تهيمن على الناس، وتنظم جميع العمليات الاجتماعية، هو جزء لا يتجزأ من التقاليد الروسية. كل شيء في روسيا تم وما زال يتم من خلال الدولة، التي دائمًا ما كانت منخرطة في خدمة الذات وتمجيدها. هذا هو السبب في أن العوامل الثقافية والتاريخية المذكورة أدناه تستمر في التأثير بشكل خفي حتى يومنا هذا.

يمكن النظر إلى الديمقراطية على أنها إحدى التقنيات التي حينما تظهر في أحد مجالات النشاط البشري تتطلب حدوث تحول تقني مماثل في شتي المجالات الاجتماعية الأخرى. عادة ما تكون التكنولوجيا وليدة النقص والحاجة إلى الأشياء الضرورية، لكن في الوقت نفسه، لم تكن روسيا في البداية دولة تتميز بالتكنولوجيا بحكم مساحاتها "اللامحدودة". على أي حال، كانت التكنولوجيا فيها وليدة للنمو الاقتصادي الأفقي، وليس الرأسي. في البداية، ارتبط تحول حياة الإنسان إلى التكنولوجيا بالاقتصاد الزراعي؛ ففي روسيا، لم يكن ما يسمى بزراعة "المهاجرين" في البداية مجرد عقبة أمام تطوير تقنيات النمو الرأسي؛ بل عقبة أمام تطوير كيان الدولة.

لا يرجع الفضل في نشأة الديمقراطية إلى الصناعة فحسب؛ بل إلى التجارة أيضًا. كان لا بد من بيع المنتجات الفائضة بشكل فعال، وكانت الطريقة الأكثر ربحية هي القيام بذلك في ظروف مناخية مواتية عن طريق الشحن، وهو ما لم يكن متوافرًا في روسيا. بالإضافة إلى أنه لم يكن لديها ما يمكنها تداوله تجاريًّا؛ حيث كان هدف الفلاحين الرئيسي هو تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أي الإنتاج بالقدر الذي يوفر الاحتياجات الأساسية.

بالطبع، كانت علاقات السوق موجودة دائمًا، لكنها ظلت ضعيفة، حتى إنه في القرن العشرين ظلت شبكة النقل الروسية غير كافية للتطور المستقر للاقتصاد الرأسمالي. اعتمدت البرجوازية على الدولة اعتمادًا كبيرًا، وعاملتها البيروقراطية بارتياب علني.

يعد الاستبداد سمة مميزة للمرحلة الأولى من تطور جميع البلدان والشعوب. ويعتمد وجود كل دولة على قدرتها على حل مشكلة التدفق المستمر للإيرادات إلى الميزانية، أي تحصيل الضرائب. كما هو معروف، تكمن أسطورة "دعوة الفارانجيين"[1]، في قلب أسطورة " تنظيم الدولة الروسية"؛ حيث كانت مشكلة تنظيم الدولة تُحَلُّ من خلال جلب قوة جبارة من الخارج. لكن الفارانجيين، فشلوا واقعيًّا في حل مشكلة التحصيل المنتظم للضرائب، في حين نجح فيها المغول؛ لم يحل الباسكاك (طبقة عسكرية من الحكام المغول) مشكلة تحصيل الضرائب

1 (الفارانجيون) هو الاسم الذي أطلقه السلاف والإغريق على الشعوب الاسكندنافية، والمقصود بـ "دعوتهم" هو ذلك الحدث المفصلي في التاريخ الروسي، الذي ينكره بعض المؤرخين، ومفاده قيام النبلاء السلاف بدعوة روريك، أحد أمراء الڤايكينج لحكم البلاد وتنظيم شؤونها، ويؤرخ لهذا الحدث بالعام (826)، عندما أصبح أول أمير للسلاف الشرقيين، ومؤسس سلالة روريك التي حكمت ما تُعرف الآن بالأراضي الروسية وأجزاء من جوارها (862-1598)، وخلفهم في الحكم أسرة رومانوف، ذات الأصل الألماني (1613–1917).

فحسب؛ بل أيضًا مشكلة شبكات النقل الحكومية. وليس من قبيل المصادفة أنه بدأ بعدهم ما يسمى بتوحيد الأراضي الروسية، الذي حل محل "الانقسام الإقطاعي" السابق، أي إن (الحكام المغول) هم من ألهموا الحكام الروس فيما بعد لتوحيد هذه الأراضي الشاسعة بدلاً من تقسيمها إلى إمارات صغيرة متصارعة.

في الوقت نفسه، تسبب تنظيم الدولة القائم على القوة في اغتراب عامة المنتجين الزراعيين عن دولتهم، وهي ظاهرة لا يزال تأثيرها محسوسًا حتى يومنا هذا. في هذا الصدد، يجب الانتباه لحقيقة أن النخبة الحاكمة في الإمبراطورية الروسية ظلت- فترة طويلة- تنتمي إلى أصول أجنبية (وهو ما لا يزال ملحوظًا إلى حد ما حتى اليوم): ذهب الفارانجيون ذوو الأصل الإسكندنافي، والمغول، ليحل محلهم البريطانيون، والألمان، والفرنسيون، واليهود، وكانوا من حاملي المبادئ التكنولوجية الضرورية لتحقيق الانضباط. حتى بناء الكرملين في موسكو يعد جزء كبير منه نتاج عمل فنانين إيطاليين. وبطبيعة الحال، أدّى هذا إلى نشوء اغتراب ثقافي للجزء الأكبر من السكان التقليديين عن الدولة ومؤسساتها، وهو أمر ما زال واضحًا حتى اليوم للعيان. ومع ذلك، كان هؤلاء الأشخاص فخورين- بصدق- بنجاحات الدولة، وكان هذا هو ما أدّى إلى زيادة ثقتهم بأمنهم.

إن الدولة هي نظام- بالإضافة إلى الأمور الأخرى- مكون من مؤسسات ترتبط ارتباطًا وثيقًا- بشكل أو بآخر- بقدرة الحكم الذاتي لغالبية السكان، خاصة الفلاحين. ومع ذلك، فإن إمكانات الحكم الذاتي للفلاح الروسي لم تتجاوز مجال الاقتصاد البدائي (مجتمع الفلاحين الذي استمر حتى ثلاثينيات القرن العشرين). بدأ هذا المجتمع يتحول إلى مؤسسة اجتماعية حكومية لتحصيل الضرائب من ناحية، ولكن من الناحية الأخرى، ظل مؤسسة عفى عليها الزمن، معارضة للدولة النظامية حتى بداية التنظيم الجماعي في عهد ستالين. أما بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى، فقد حولتها الدولة الروسية، باستخدام النماذج الغربية، إلى أداة خاصة بها تسمح لها بالتحكم في سلوك السكان. إضافة إلى ذلك، أعادت الدولة الروسية تشكيل الفضاء الاجتماعي بطريقتها الخاصة، وحولته إلى منظومة من الطبقات المستعبدة، التي قُسِّمَت إلى طبقات خدمية (الجيش، والبيروقراطية المتمثلة في طبقة النبلاء) وطبقة الفلاحين التي وقع على عاتقها الجزء الأكبر من الالتزامات الضريبية. في الواقع، حتى رِجال الدين الأرثوذكس- الذين كانوا زعماء رئيسيين لأيديولوجيا الحكم الأوتوقراطي الروسي- أُخضِعوا للعبودية.

سعت الدولة إلى فرض السيطرة الكاملة على طبقات المجتمع؛ ومن هنا اشتد النضال ضد الأقنان الهاربين، حتى إن "الإقطاعيين" كانوا يرتزقون- بشكل أساسي- من القيصر. لم يكن الحكم الذاتي في المدن، الذي أدخله بطرس الأكبر، حكمًا ذاتيًّا بمعنى الكلمة؛ حيث كانت هيئات "الحكم الذاتي" تخضع للدولة المتمثلة في الحاكم، والحاكم العام، والنواب. ونتيجة لذلك، اتبعت الإمبراطورية الروسية، منذ عهد بطرس الأكبر، طريق التغريب الصوري؛ مما أدى إلى ظهور دولة استبدادية زائفة

متأوربة المظهر فقط. ومما له مدلول رمزي هو أن الديمقراطيين في أوائل التسعينيات اختاروا "الفارس البرونزي" (تمثال فارس للإمبراطور الروسي الأول بطرس الأكبر) رمزًا لهم.

ومن المفارقات أن العامل الجيوسياسي أثر أيضًا بعمق في نظام العلاقات بين الدولة ورعاياها، ولم يقتصر الأمر على المخاوف من التهديد الخارجي من جانب "الغرباء"؛ بل إن الجغرافيا السياسية بالنسبة إلى الدولة هي مشكلة تحويل المساحات "الشاسعة" من الأراضي والسكان إلى فضاء (مغلق) يمكن للسلطة إدارته. إن "الاستعمار" الروسي ليس توسعًا عدوانيًّا، كما يبدو لمختلف أصحاب الروسوفوبيا، وليس مسيانية ثقافية، كما يحاول السياسيون المعاصرون تصويره؛ بل إنه بالنسبة إلى الدولة الروسية يتمثل في مسألة السيطرة على فضاء قابل للسيطرة (آمن من الخارج والداخل). وليس من قبيل المصادفة أن القيصر المستبد إيفان الرهيب (إيفان الرابع) كان في البداية ضد استعمار سيبيريا التي فُرضت عليه من القوزاق غير الخاضعين للسيطرة الكاملة، وهم طبقة عسكرية مهاجرة، أصبحت كذلك في النهاية طبقة خدمية (مهمتها الأساسية خدمة الدولة). في هذا السياق أيضًا، يجب ذكر بيع ألاسكا إلى أمريكا (بالطبع، لم يمنع كل هذا الحكومة الروسية في القرن التاسع عشر من الشروع في استنساخ نماذج السياسات الإمبريالية في العالم في ذلك الوقت). أثار نمط الدولانية الروسي، وما تبقى من الإيمان بالجماعة، ظهور سلوك اجتماعي قطيعي "أوكلوكراسي" (حكومة الدهماء)، وليس مدنيًّا في الظروف الاستثنائية القصوى.

عادة ما تُربَط سمات الاستبداد الروسي بهيمنة الثقافة السياسية البيزنطية الأرثوذكسية. لا أعتقد أن هذا التأثير كان قويًّا جدًّا؛ حيث كانت السلطات بحاجة إلى دين رسمي، وكنيسة مطيعة، وهو ما حققته في النهاية. لم تؤثر المسيحية الشرقية إلا في المؤرخين، الذين حاولوا تقديم تفسير للأحداث مستندين في ذلك إلى الكتاب المقدس (ما كان له تأثيره في الأساطير الحديثة). أما بالنسبة إلى الجزء الرئيسي من السكان، فقد عاشوا حتى القرن العشرين في حالة غريبة من "الإيمان المزدوج" (الأرثوذكسية وآثار الوثنية)، ملتزمين- التزامًا أساسيًّا- بالجزء الطقسي من المسيحية (لا تزال الطقوس في روسيا تؤدي دورًا كبيرًا بشكل مبالغ فيه). سادت وسط الفلاحين رؤية قائمة على ما يسمى بالتوفيق بين الأديان، حيث شكل الحقيقي والخيالي والرمزي كلًا لا ينفصل ولا يتجزأ، ولا يزال هذا محسوسًا حتى يومنا هذا، حيث تُمنَح بعض المؤسسات خصائص سحرية معينة.

ترتبط هذه التوجهات بالنظام الأبوي للدولة؛ حيث تضع السلطات نفسها على رأس "الأسرة الكبيرة"، وتؤدي دور المالك الرئيسي الذي يعيد توزيع الناتج القومي الإجمالي. وفي هذا السياق، كان يُنظر إلى القنانة على أنها جزء من الرعاية "الأبوية" للفلاحين. واستمر هذا الوضع حتى عام 1861، وكان إلغاء القنانة مؤلمًا جدًّا للفلاحين. في هذا الصدد، تبينت- بوضوح- سمة مميزة أخرى: "مع أنه نادرًا ما استخدمت الدولة عقوبة الإعدام خلال القرن التاسع عشر (وكان

معظمها في محاولات الاعتداء على أحد أفراد العائلة الإمبراطورية)، فإن عدد حالات القتل الانتقامية خارج نطاق القانون كان مرتفعًا ارتفاعًا غير عادي (خاصة في الجيش)". انعكس هذا الوضع المنافي للأسس الأخلاقية في الأدبيات الروسية العظيمة، بدءًا من أعمال ألكسندر بوشكين، وانتهاءً بليف تولستوي، وفيودور دوستويفسكي. هكذا كان الأدب هو الخصم الأخلاقي الرئيسي للأوتوقراطية الروسية.

وقد وقف نظام الحكم البيروقراطي- بقصد، أو بغير قصد- في وجه "المثل العليا" للنظام الأبوي، الذي اعتقد أنه لا يتطلب من السلطة الوجود فحسب؛ بل عليها أن تكون "قريبة من الشعب وهويته"، لكن البيروقراطية بدت "بلا روح"، و"غريبة عنه"؛ ومن هنا جاءت الفجوة المؤلمة المتزايدة بين الشكل والمحتوى. يعتقد بعض الباحثين أن التطور الزائف هو خاصية مميزة لروسيا: "فالجميع يتظاهر".

كذلك يعود ترسيخ النظام الأبوي إلى حقيقة أنه لم يكن هناك في روسيا تعليم جامعي مستقل- ولو قليلًا- حتى القرن الثامن عشر. كما أعاق كل هذا بناء مجتمع بالمفهوم الأوروبي للكلمة: "لم يكن هناك في روسيا مواطنون بالمفهوم المعتاد؛ بل فقط رعايا حولتهم الدولة إلى فئات تنحصر مهامها في خدمة الدولة"؛ لذلك السبب بالتحديد قُدِّر للمثقفين- لأنهم أشخاص مستقلون نسبيًّا عن خدمة الدولة- أن يؤدوا هذا الدور المهم في معارضة كيان الدولة. في الوقت نفسه، يجب الأخذ في الحسبان الطبيعة المتناقضة لموقف المثقفين تجاه الدولة؛ فهم، مثل الشعب، لم يحبوا، وما زالوا لا يحبون كيان الدولة الضعيف وحسب؛ بل يحتقرون الحكام غير الأكفاء؛ لذا تعد طبقة المثقفين الروس المعاصرة شريحة مبدعة غير معروفة إطلاقا في الغرب، حيث تظهر استطلاعات الرأي مستوى عاليًا جدًّا من خنوع التكنوقراط المعاصرين وأصحاب المهن الحرة للسلطة.

بطريقة أو بأخرى، تشكلت في روسيا عقلية دولانية، أو بعبارة أخرى، تحول الإيمان بالدولة إلى دين إمبراطوري (إمبراطوري أولي) ينص على نوع خاص جدًّا من السلوك الاجتماعي. لم يكن الإنسان الروسي قادرًا على الإيمان بالإبداع الفردي، فقد كره الجهود الجماعية المؤسسية (على عكس المفاهيم الرسمية التي تصور أنه تميز بجماعية خاصة، والتي ظلت حتى يومنا هذا). لم يبق له سوى الإيمان بالدولة "المثالية". فليس من قبيل المصادفة أن الفلاح الروسي كان يهرب من صاحب الأرض السيئ، في حين كان دائمًا على استعداد أن يخضع للدولة، خاصة إذا كانت قوية. ومن ناحية أخرى، يولد هذا الإيمان ميلًا إلى التمرد الظرفي، خاصة ضد الحاكم "الضعيف" (الذي لا يقوم بواجباته الطبيعية). يستمر نمط التفكير هذا حتى يومنا هذا؛ ومن هنا جاءت رغبة الدولة في السيطرة على الفضاء الإعلامي، التي بلغت ذروتها في الدولة البلشفية القائمة على الدعاية. كما تعمل الدولة الروسية الحالية أيضًا على تعزيز دورها في حياة الروس من خلال وسائل الإعلام الحديثة. يمكن القول إن قدرة الدولة على السيطرة على عقول رعاياها

اليوم، ولأول مرة في تاريخ روسيا، قد تضاعفت عدة مرات.

عندما تضعف المبادئ المنطقية، وعندما لا يتم تنفيذ النهج البراغماتي، تبدأ العواطف- التي تكون في بعض الأحيان "غير عقلانية"- بالسيطرة بطريقة أو بأخرى. يمكن القول إن الفضاء السياسي الروسي لم يكن براغماتيًّا بشكل كافٍ، بالإضافة إلى أنه كان عاطفيًّا جدًّا؛ ومن هنا جاءت ظاهرة المثقفين الروس المنتمين إلى مختلف الطوائف، الذين يجمعهم سخطهم من النظام الاستبدادي القائم. يُعَد المثقفون (حسب الدولة) طبقة اجتماعية "زائدة" لا أهمية لها؛ ومن هنا جاءت رغبة البلاشفة في خلق نخبة مثقفة جديدة- خاصة بهم- مكونة من "الفلاحين والعمال"، تكون مهمتها الأساسية خدمة الدولة. بالطبع، شعر المثقفون بألم اغترابهم عن البيئة الاجتماعية "المؤممة". في الوقت نفسه، كان المثقفون هم الطبقة الوحيدة التي حاولت التفكير بعقلانية، مسترشدة- وهي غير ناقدة- بنماذج سياسية غربية معينة.

في الوقت نفسه، يعد المثقفون نتاجًا ثقافيًّا، مثله مثل كيان الدولة الإمبراطورية الروسية المتأورب منذ زمن بطرس الأكبر (وإن كان ظاهريًّا فقط). إن المثقفين الروس هم- بلا شك- نتاج التنوير الأوروبي، ولكنه نتاج سياسي (أو بالأحرى شبه سياسي) يشكل خطرًا على الدولة، فقد أدت سمات العقلانية- بالتأكيد- إلى تدهور الطبقة البيروقراطية كذلك (ماسونية البيروقراطية العليا في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر)؛ ومن هنا زاد انصراف كيان الدولة الذي يلعب دور "الشرطي" عن عامة الشعب. من المثير للاهتمام أن كيان الدولة الروسية لم يشعر قط بالقوة؛ بل سعى دائمًا إلى التظاهر بها. بدأ المثقفون، من جانبهم، يحاولون إيجاد طريق للوصول إلى الشعب، في إثارة تمرده العفوي- بقصد أو بغير قصد- منذ النصف الثاني من القرن العشرين؛ مما أدى إلى نشوء الأزمة الثورية في أوائل القرن العشرين، التي تعد مماثلة تمامًا في محتواها العقلي والنفسي لفترة الـ "سموتا" (الفتنة) في القرن الثامن عشر، و"للثورة" الأخيرة في نهاية القرن العشرين.

بمَ تتعلق احتمالات التحول الديمقراطي في روسيا؟ من الناحية النظرية، تكمن الأهمية الرئيسية في قدرة السلطات نفسها على "أن تصبح أكثر ذكاءً"، وأن يكون لديها الاستعداد لذلك؛ ومن ثم إيجاد الآلية المثلى لإرساء الديمقراطية في روسيا، لكن هذا غير مرجح بالنظر إلى التجربة السياسية خلال الثلاثين عامًا الماضية. إضافة إلى ذلك، من غير المعقول تخيُل أن تقوم السلطات، ولا سيما البيروقراطية، بفعل ذلك على حساب نفسها. يرغب غالبية الروس في رؤية الدولة ضامنًا قويًّا لحقوقهم وأمنهم، في حين تكمن قوة الدولة- تاريخيًّا ونظريًّا- في النموذج الذي يعطي الأولوية للقانون وحقوق المواطنين. ومع ذلك، كان هناك اعتقاد شائع في روسيا أن الفرد هو الذي يكون في خدمة الدولة، وليست الدولة في خدمة الفرد.

هل لدى المجتمع الروسي المعاصر توجه نحو الديمقراطية؟ أكد علماء الاجتماع أن ذلك قد

حدث بالفعل منذ زمن بعيد، حيث قامت ثورة القيم في أذهان الروس في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. منذ ذلك الحين، رفض الناس التضحية بأنفسهم من أجل "المستقبل الشيوعي"، فأصبح الازدهار المادي هو القيمة الأساسية في الحياة بالنسبة إليهم، بالرغم من المثل العليا المفروضة عليهم. لم يكن على النخبة الديمقراطية في حقبة ما بعد الاتحاد السوڤيتي ترسيخ قيم ليبرالية وغربية جديدة. كان من شأن الحرية وأولوية المصالح الفردية أن يكونا سببًا منطقيًّا لتوحيد الجزء الأكبر من الناس في فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين. وفي الوقت نفسه، بعد أن فقد الروس مُثلهم العليا القديمة، لم يكونوا آنذاك أمة، ولا حتى مجتمعًا بالمعنى الغربي للكلمة؛ وإنما مجرد سكان (متفككين)، وليس مواطنين. أدرك الروس استحالة تحقيق تصوراتهم عن القيم على أرض الواقع؛ مما هدد بحدوث فوضى اجتماعية، من شأنها أن تتفاقم حتى تصل إلى أزمة شاملة وحادة، وليس ثورة سياسية. وفي ظل هذه الظروف، كانت العودة إلى الاستبداد مستحيلة.

أعطى "الاستقرار" السائد في وقتنا هذا للروس إحساسًا زائفًا بأنه على الرغم من التفكك والركود على مختلف الأصعدة، فإن البلد كله يسير في الاتجاه الصحيح. حدث شيء مشابه في العهد السوڤيتي. كان ينظر إلى أي صعوبات على أنها قصيرة الأجل، وأن الحكومة ستساعد على التغلب عليها. كان هذا النمط من التفكير محفوفًا بخيبات أمل كبيرة؛ ومن ثم يهدد بحدوث نزاعات اجتماعية عفوية.

لكن هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في بلد لا تهتم حكومته بالكرامة الشخصية لمواطنيها؟ حيث لا تهتم الحكومة بالسكان، ولا يهتم السكان بكيفية اتخاذ قرارات معينة تتعلق بالسلطة؟ لا توجد ديمقراطية، حيث لا يشعر الإنسان أن شيئًا ما يتوقف عليه. ما دامت الدولة في روسيا لم تنفصل عن الممتلكات، ولم توضع مؤسساتها تحت سيطرة العامة، فعلينا أن ننسى أمر تحديث المنظومة السياسية الروسية.

بشكل عام، يمكن القول إن المواطن الروسي العادي يسعى تارة إلى الديمقراطية، وتارة يتخبط خوفًا منها. وباتباع منطق التنمية الروسية هذا، من الممكن الافتراض أنه سيأتي بعد وتين عهد آخر من تلك "الديمقراطية"، لكن هذا أمر مشكوك فيه.. "إن جيل الشباب قليل العدد وخنوع جدًّا؛ ما يجعله غير قادر على بناء نظام ديمقراطي فعال".

ومن المثير للدهشة أنني قد شرحت شيئًا من هذا القبيل في ندوة في أكسفورد، في مارس (آذار) عام 2008، بعنوان "من يريد الديمقراطية في روسيا؟". لم يصدقني أحد عندما قلت إن روسيا تتجه نحو الاستبداد، مع أنهم انصتوا باهتمام. كما عارضني ممثلان عن مجلس اللوردات البريطاني، ولكنني أعتقد أنهما قد اقتنعا منذ فترة بأنني كنت على حق.

الجغرافيا السياسية للعالم العربي في سياق العالم متعدد الأقطاب

ألكسندر دوغين

يتم تحديد الصورة الحديثة للعلاقات الدولية بشكل أساسي من خلال الانتقال من النموذج أحادي القطب، الذي تبلور في تسعينيات القرن العشرين بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى نموذج متعدد الأقطاب لم تتضح معالمه بشكل كامل بعد، على الرغم من وجود ثلاثة من هذه الأقطاب بالفعل:

(الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي - الصين - روسيا)

نموذج الجغرافيا السياسية العالمية

العالم أحادي القطب: التطرف الإسلامي باعتباره العدو الأول

بالطبع، ترفض كل من الولايات المتحدة ونخب الاتحاد الأوروبي- رفضًا قاطعًا- الاعتراف بأنفسهم مجرد قطب ضمن مجموعة من الأقطاب. يواصل العديد- وخاصة دعاة العولمة المخلصين مثل بايدن، وتلك الأوساط التي تدعمه من الديمقراطيين والمحافظين الجدد- رؤية العالم كنظام أحادي القطب ظهرت بعض الصعوبات الفنية في طريق إنشائه. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة- غالبًا ما كان يعد من ضمن هذه "الصعوبات المؤقتة" الإسلام الراديكالي، بدءًا من "القاعدة" و"طالبان" إلى "الإخوان المسلمون" و"داعش" (منظمات محظورة في روسيا). ناسب هذا الوضع دعاة العولمة بشكل عام، ويرجع ذلك- في المقام الأول- إلى وجود تلك القوى التي تم وضعها في مصاف "الأعداء الرئيسيين للغرب" كذلك، خارج حدودهم الإقليمية.

تحت ذريعة محاربة "الإرهاب الإسلامي"، استطاعت الولايات المتحدة أن تغزو أراضي أي دولة تقريبًا؛ مما كان يعزز سيطرتها على العالم ويطلق لها حرية التصرف. كان وجود هذا "العدو" المزعوم مفيدًا؛ لأنه لم يشكل تهديدًا خطيرًا؛ ومن هنا جاءت فكرة أن "الإسلام الراديكالي" هو أداة جيوسياسية للعولمة، حيث إنه يمنح الولايات المتحدة ودول الناتو مبررات لغزو أي منطقة؛ ومن ثم الاستمرار في محو الحدود الوطنية، أو إعادة تشكيلها، خاصة أن الدول الإسلامية التي دعمت هذه التيارات كانت- على الرغم من غرابة الأمر- حليفة للولايات المتحدة. وقد أكد ذلك النظرية القائلة إنه تم تحويل الإسلام الراديكالي إلى أداة، تحديدًا من أولئك الذين تم توجيههم رسميًّا ضدهم.

ألكساندر دوغين: *فيلسوف روسي، أستاذ ورئيس قسم علم اجتماع العلاقات الدولية، في كلية علم الاجتماع، بجامعة موسكو الحكومية. زعيم الحركة الأوراسية العالمية.*

ظهور أقطاب جديدة: روسيا والصين

هذا الوضع تغير تدريجيًّا؛ حيث بدأت قوى أكثر جدية تظهر في العالم الأحادي القطب، وتحل محل ذلك الخصم الثانوي والمفيد إلى حد ما. وتمثلت تلك القوى في روسيا پوتين والصين اللتين ظهرتا ظهورًا متوازيًا، خاصة بعد وصول شي جين بينغ إلى السلطة على رأس الحزب الشيوعي الصيني. توقفت روسيا في عهد پوتين عن التفكك (كما كانت في عهد يلتسين وغورباتشوڤ)، وبدأت بالتحول مرة أخرى إلى قوة عظمى في المجال العسكري والطاقة؛ ومن هنا جاءت شيطنة پوتين ونظامه، التي نمت واستمرت في النمو مع تزايد سيادة روسيا واستقلالها عن الغرب؛ أي إن مسار پوتين أدى تدريجيًّا إلى استعادة روسيا مكانة القطب الدولي. لكن من الواضح أنه لم تكن هناك موارد كافية لروسيا لاستعادة وضعها مرة أخرى بشكل كامل كقوة عظمى ثانية في إطار نموذج ثنائي القطب، حيث إنه كان بإمكانها الخروج من الهيمنة الغربية جزئيًّا ومحليًّا فقط.

ولكن في غضون ذلك، ازدادت قوة الصين، التي استغلت فرص العولمة الاقتصادية لصالحها، إلى درجة جعلتها تتحول- بدورها- إلى قطب مستقل؛ ومن هنا جاء خطاب الغرب المعادي للصين، الذي لم يختلف كثيرًا بين ترامب وبايدن.

إذا كانت روسيا قد حققت تكافؤًا معينًا- وإن كان نسبيًّا- مع الغرب في المجال الإستراتيجي، فإن الصين قد حققته في المجال الاقتصادي. ومع ذلك، أصبحت روسيا والصين بالفعل الآن،



من خلال توحيد إمكاناتهما معًا، قوتين متوازنتين تمامًا مع القطب الغربي.

بعبارة أخرى، بفضل روسيا والصين، وبالنظر إلى أن پوتين وشي جين بينغ يدركان جيدًا أن مفتاح التعددية القطبية هو التحالف الروسي الصيني الذي يوقف الهيمنة الغربية، بل يقلبها، فإن العالم الأحادي القطب لم يواجه "صعوبات فنية" فحسب؛ بل يكاد يكون قد وصل إلى طريق مسدود. على عكس الراديكالية الإسلامية، يمثل القطبان المقابلان للغرب- هذه المرة- أنظمة جيوسياسية يمكن تمييزها بوضوح؛ لأنها دول ضخمة تدافع بصرامة عن أراضيها، وعن مناطق نفوذها الحدودية- كذلك- ضد تعديات الغرب.

لا تشجع روسيا والصين العولمة الأحادية القطب بأي شكل من الأشكال؛ بل على العكس، تتصدى لها تصديًّا فعالًا، وتدعم نموذجًا متعدد الأقطاب، حيث لن يكون هناك ببساطة مركز واحد لصنع القرار؛ وإنما سيتم تحديد كل شيء من خلال نظام قائم على الاتفاقات بين كثير من مراكز القوى التي تتمتع بسيادة جيوسياسية كاملة لا جدال فيها.

العالم الإسلامي في سياق التعددية القطبية: إيران، وتركيا، وباكستان

من البَدَهي أنه لم يكن من الممكن لهذه التغييرات في هيكل ميزان القوى العالمي ألا تؤثر في العالم الإسلامي.

أولاً: تعرض الإسلام السياسي الراديكالي، الذي سعى في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أن يكون القاسم المشترك للسياسات الإسلامية، لهزيمة ساحقة. انفصلت الجماعات الأكثر تطرفًا بعضها عن بعض، ولم يتم تطوير إستراتيجية أو أيديولوجية مشتركة. أصبح دورها كأداة أيضًا ثانويًّا في سياق التحكم الغربي. على مدى السنوات العشر الماضية، شهدنا تراجعًا في الإسلام السياسي الراديكالي. كما أن تلك الدول والأنظمة التي دعمته هي أيضًا تغير سياساتها أمام أعيننا. من الآن فصاعدًا، أصبح الإسلام الراديكالي على الأرجح ظاهرة هامشية، معادية للجميع، أي للغرب الأحادي القطب، وروسيا والصين المتعددي الأقطاب. ولكن من المستحيل في مثل هذه الحالة معاداة الجميع، بالإضافة إلى مقاومة الاتجاهات الأخرى في العالم الإسلامي نفسه، والعمل في سياق وطني مختلف كذلك. يجب الاعتراف بفشل مشروع الأممية الإسلامية، القائمة على الفكر السلفي والإخواني فشلاً نهائيًّا.

ثانيًا: على خلفية تراجع المشروع الإسلامي الكوني، بدأت نسخ أكثر محلية للجغرافيا السياسية الإسلامية بالظهور أكثر فأكثر. هنا، أولاً وقبل كل شيء، ينبغي الإشارة إلى اثنين من أكثر الأمثلة وضوحًا، وهما إيران الشيعية، وتركيا السنية.

لدى إيران والشيعة التابعين لها في الشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى، أيديولوجيتهم الخاصة المبنية بشكل واضح على تصور أخروي حاد للتاريخ، وشبكة دينية وسياسية فعالة تمامًا. عارضت إيران من الأساس المشروع السلفي للإسلام السياسي الكوني؛ ولذلك سعت إلى التحالف مع قوى العالم المتعدد الأقطاب

(روسيا والصين). اتضح أن هذه إستراتيجية ناجحة تمامًا؛ حيث لم تؤدِّ إلى الحفاظ على حكم ولاية الفقيه في إيران نفسها فحسب- رغم كل العقوبات والضغوط التي مارسها الغرب- بل عززت الكتلة الشيعية في مناطق أخرى أيضًا.

تركيا، التي شاركت منذ البداية في دعم سياسة "الإخوان" من ناحية، واتبعت الغرب في إطار الاتفاقيات مع الناتو من ناحية أخرى، اتجهت تدريجيًّا إلى سياسة مختلفة، تذكرنا أكثر بالكمالية أو العثمانية المحدودة. ومرة أخرى يهرب أردوغان في المسائل المبدئية من النفوذ الغربي، ويلعب بذكاء بورقة روسيا والصين لضمان مزيد من السيادة لتركيا.

باختصار، تبنت إيران وتركيا نموذج العالم المتعدد الأقطاب، وأخذتا تبحثان عن مكانهما فيه. لن يخطر ببالهما في مثل هذه الظروف أن تخضعا بشكل تام للغرب، وتنقلبا على روسيا أو الصين. إن وجود التوترات هو أمر جائز دائمًا، ولكن من الواضح أن السياق العام لسياسات هاتين القوتين الإسلاميتين القويتين يقع بالفعل في إطار هيكل متعدد الأقطاب، في حين ليس بإمكان إيران أو تركيا- على عكس روسيا أو الصين- أن تكون قطبًا مستقلًا تمامًا، حيث يتطلب هذا إقامة تحالفات جديدة. حتى إن روسيا، لكونها قوة مقابلة للصين، بالكاد تقوى على مواجهتها؛ لذلك، لا يوجد في العالم المتعدد الأقطاب طريق واحد؛ بل طرق عديدة. أما عددها وأنواعها، فهو ما تقوم أنقرة وطهران الآن بدراسته، مرتكبتَين الأخطاء في بعض الأحيان، ومعدلتَين سياساتهما في أحيان أخرى.

ثالثًا: لدينا نموذج آخر هو باكستان. لقد شاركت هذه الدولة الإسلامية بنشاط في التحالف مع الغرب، وكذلك في الترويج للإسلام السياسي الراديكالي، خاصة في أفغانستان، لكن التحليل الواقعي للوضع أظهر أن باكستان حتمًا في كلتا الحالتين تضعف من سيادتها إن لم يكن تفقدها بالكامل. تزداد قوة العالم المتعدد الأقطاب، على خلاف العالم الأحادي القطب، الذي تضعف قواه؛ لذلك ليس لدى الغرب كحليف سابق، شيء جديد يقدمه، ولكنه على العكس من ذلك، يمكن أن يلحق الضرر بباكستان إذا استمرت في اتباعه. وليس عمران خان وحده من يدرك هذه الحقيقة؛ ولكن أيضًا القيادة العسكرية لباكستان، والدولة الباكستانية العميقة (Deep state). وبناءً على ذلك، خلصت إسلام أباد إلى نتيجة مفادها أنه قد حان الوقت لتعزيز التحالف مع الصين قدر الإمكان، وفي المستقبل مع روسيا كذلك، بالإضافة إلى اتباع سياسة إقليمية مستقلة ذات سيادة، في المناطق الحدودية مع الهند، وأفغانستان، وآسيا الوسطى.

رابعًا: حاولت الدول الإسلامية في كل من ماليزيا وإندونيسيا- بشكل عام- اتباع منطق مناهضة الإمبريالية والمصالح القومية. ظهر الإسلام الراديكالي في هذه المنطقة، وكانت له تبعات، لكنه لم ينتشر؛ لذلك نرى مرة أخرى في هذا السياق بُعدًا عن الغرب الأحادي القطب، وعن الكونية الإسلامية التي تعارض دائمًا الدول القومية باسم دولة الأمة الواحدة. لا تعارض هذه الأيديولوجية الأنظمة السياسية في عالم الملايو فحسب؛ بل المجتمعات الإسلامية التقليدية أيضًا. وتتلاشى مثل هذه الحركات تدريجيًّا مع تراجع الدعم الخارجي (الغربي والعربي) لها.

الدول العربية في الشرق الأوسط في ظل تعددية الأقطاب

الدول العربية في عالم ثنائي القطب وأحادي القطب

تميزت العقود الأخيرة في العالم العربي بأزمة خطيرة شهدتها الهياكل السياسية التي تشكلت خلال عملية إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قُسِّمَت جميع البلدان إلى أنظمة تميل نحو الاشتراكية، وغيرها نحو الرأسمالية. مع ذلك، في كلتا الحالتين، أدّى العامل القومي من جهة، والطابع الديني الخاص من جهة أخرى، دورًا مهمًّا. ومع أن الدول البعثية القومية قد اختلف بعضها مع بعض منذ فترة طويلة، وفقدت الأفكار الاشتراكية مصداقيتها، وانهار معقلها الرئيسي (الاتحاد السوڤيتي)، فإن بقايا العالم الثنائي القطب ما زالت- مثل الألم الوهمي- تهيمن على العالم العربي من الشرق الأوسط إلى المغرب العربي.

خلال ما يسمى "الربيع العربي"، انهارت جميع الهياكل القديمة تقريبًا، أو طرأ عليها تحول كبير. اندلعت حروب أهلية دامية في ليبيا، والعراق، وسوريا (في ثلاث دول كانت يسارية- بعثية- سابقًا). كما شهدت تونس ومصر اليمينيتان ثورات وانتفاضات. أدّى الإسلام السلفي الراديكالي و"الإخوان" في كل هذه الأحداث دورًا مهمًّا (وأحيانًا رئيسيًّا) لكنه لم يؤدِّ إلى أي استنتاجات واضحة في أي مكان. وهذا دليل آخر على طبيعته الأداتية؛ فقد استخدم الغرب هذا الاتجاه لزعزعة استقرار الوضع، كأداة لإثارة الصراعات الدموية، لكنه لم يتوصل إلى أي نتائج إيجابية، ولم تكن هناك أي إستراتيجية مؤكدة ومقنعة.

عرب الشرق الأوسط وعرب المغرب العربي

هنا يجب تقسيم العالم العربي إلى جزأين جيوسياسيين، بعد استبعاد الشيعة والقوى التابعة لتركيا (الإخوان المسلمون): مجموعة بلدان المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا)، ومجموعة دول الشرق الأوسط العربي (السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وغيرها). تقع ليبيا بينهما، وتمثل حدًّا حضاريًّا وجيوسياسيًّا يتطلب دراسة منفصلة.

هاتان كتلتان مستقلتان إلى حد كبير، لا تعتمدان- بأي شكل من الأشكال- (باستثناء دولة قطر الصغيرة) على طهران، أو أنقرة. حتى لحظة معينة، ظلت تلك المناطق تحت التأثير السائد للغرب الرأسمالي. وفي التسعينيات من القرن الماضي، عندما نشأت "الأحادية القطبية"، وانهار الاتحاد السوڤيتي، وضعفت الأنظمة البعثية، أصبح الشرق الأوسط مكانًا تشكّل فيه الإسلام السياسي الراديكالي، في حين ظل المغرب العربي- عمومًا- نموذجًا للسياسة العلمانية ما بعد الاستعمار، الموالية للغرب بشكل عام، ولكن ذات طابع وطني خاص. باستثناء الأحداث الدموية في ليبيا، عندما انحاز ساركوزي- تحت تأثير اللوبي الموالي لأمريكا (برنار هنري ليفي في المقام الأول)- إلى الجماعات السلفية المتطرفة، وساعد على القضاء على القذافي، كان الاتحاد الأوروبي يدعم بشدة السلطة العلمانية في المغرب العربي، مساعدًا على التصدي للمتمردين الإسلاميين.

على الجانب الآخر من الديكوتومية: الإسلاموية مقابل العلمانية

إن التكوين لعالم متعدد الأقطاب بشكل يزداد وضوحًا والنجاحات الواضحة للدول الإسلامية التي تبنت نموذجًا متعدد الأقطاب ورفضت اتباع تيار العولمة أحادية القطب، سعيًا إلى التقارب مع روسيا و / أو الصين، يضع العالم العربي في المعضلة نفسها. هل يجدر بنا أن نكتفي بالديكوتومية الجيوسياسية والأيديولوجية الحالية:

الراديكالية الإسلامية (السلفية الوهابية) في الشرق الأوسط مقابل النمط العلماني الموالي للغرب في دول المغرب العربي الذي يصاحبه أحيانًا عناصر قومية واضحة؟

كلا النسختين فرضتهما رؤية أحادية القطب للنظام العالمي، وبطبيعة الحال، يريد دعاة العولمة أنفسهم إقناع الجميع بأنه لا يوجد بديل آخر. إلا أن حقيقة وجود هذا البديل المتمثل في التعددية القطبية قد تم بالفعل فهمها بوضوح واختبارها على أرض الواقع - خصوصًا في سوريا وليبيا والعراق - من قبل كل من الشيعة والأتراك. في الوقت نفسه، تستخدم كل من طهران وأنقرة ببراعة العامل الروسي، على سبيل المثال، في مصلحتهما الخاصة، متنافسين مع بعضهما البعض في شراء الأسلحة الروسية، ومنسقين استراتيجيتهما مع الروس، بالطبع فيما يخدم مصلحتهما. وفي غضون ذلك يقومون - باكستان وإيران وتركيا - ببناء شراكتهم الاقتصادية مع الصين كجزء أساسي من مشروع التكامل الصيني حزام واحد - طريق واحد. وذلك في الوقت الذي يواصل فيه قادة العالم العربي الرقص بالسيف أمام ترامب الفظ دون أن يحصلوا على شيء نتيجة لذلك، بل يفقدون ما لديهم.

من هذه اللحظة، يأخذ تحليلنا منعطفًا جديدًا. إن الصورة التي وصفناها تتوافق مع ما رأيناه في العقود الأخيرة وما نراه الآن في العالم بشكل عام، وفي العالم الإسلامي بشكل خاص. وقد أدى كل هذا إلى حقيقة أن جميع الأقطاب القائمة حاليًا تنطلق في تحليلها تحديدًا من مثل هذا التوزيع للقوى. اعتمدت روسيا والصين، وكذلك إيران وتركيا وباكستان الذين يميلون نحوهما بشكل أو بآخر على عالم متعدد الأقطاب في معظم الصراعات، والخلافات، والعمليات الإقليمية.

من الجدير بالذكر هنا أن الأحادية القطبية والتعددية القطبية يجب اعتبارهما لعبة محصلتها صفر zero sum game. هناك مواقف لا تنجح فيها إستراتيجية win-win الشهيرة. إن العالم إما أن يظل أحادي القطب مع بقاء هيمنة الغرب، أو أن يصبح متعدد الأقطاب على حساب تلك الهيمنة التي تضعف ويتقلص حجمها ونطاقها.

لذلك، فإن العالم الإسلامي في مثل هذه الحالة يُبنى وفقًا لعوامل جديدة - وهو ما يعد منطقيًا -، ليس من ضمنها الأنظمة السياسية سواء اليمينية أو اليسارية، الاشتراكية أو الرأسمالية، الدينية أو العلمانية، ولكن حسب علاقته بمعضلة الأحادية القطبية / التعددية القطبية.

وهنا نرى ما يلي: لقد اتخذت إيران وتركيا وباكستان خيارهم بشكل شبه قاطع. بالطبع، لا تزال أنقرة، وإلى حد ما إسلام أباد، على اتصال مع الغرب، وتستخدمان ذلك حتى لا تقعان في تبعية

جديدة إلى الصين وروسيا. إلا أن هذه السياسة تقل مكاسبها شيئًا فشيئًا، وتؤدي فقط إلى إبطاء بناء التعددية القطبية. لذلك، في المجمل تمثل إيران وتركيا وباكستان في بعض النواحي معسكر الإسلام متعدد الأقطاب. بالطبع، في الوقت الذي يسعى فيه الغرب إلى مواجهة ذلك، تعمل روسيا والصين على تشجيعه.

ولكن هذا يعني أيضًا شيئًا آخر: تلك الدول الإسلامية التي لا تزال تعترف بالأحادية القطبية وتتبع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - على سبيل المثال، لأنهم لا يقبلون لا الشيعة ولا القومية العثمانية لأردوغان - يجدون أنفسهم "كبش فداء". اسمحوا لي أن أذكركم مرة أخرى إن التعددية القطبية تنشأ عن تفكيك الأحادية القطبية. لذلك، يقوى الرابحون من خلال إضعاف الخاسرين.

وهذا ينطبق في المقام الأول على الموقف من أيديولوجية الإسلام السياسي الراديكالي، الذي وقف خلفه حتى وقت قريب دول الخليج بموافقة ضمنية واستخدام مستهدف من قبل الولايات المتحدة وفي بعض الأحيان حليفتها إسرائيل. يعارض تلك الأيديولوجية جميع مؤيدي التعددية القطبية الذين يوحدون جهودهم بشكل علني ضدها (باستثناء الإخوان المسلمين، التي تشرف عليها اليوم أنقرة إلى حد كبير، بينما كانت المبادرة في وقت سابق في أيدي المخابرات الغربية، التي استخدمت الإخوان ضد الأنظمة العلمانية والموالية للسوفيت)، وهو ما على الدول الغربية التي رسميًا لا تدعم "الإسلام الراديكالي"، الاعتراف به بشكل أو بآخر. إذا كان بإمكان مثل هذه الاستراتيجية الغربية أن تنجح في ظل الأحادية القطبية القوية والثابتة، فهي قد فشلت مع ظهور أقطاب جديدة. تصبح العملية خارجة عن السيطرة وينهار الهيكل الكامل للإسلام السياسي الراديكالي، وهو ما يؤثر أيضًا على الدول العربية في الشرق الأوسط، الذين يجدون أنفسهم من بين الخاسرين لأنهم يظلون جزءًا من نموذج الماضي، الذي يتم التغلب عليه من خلال الاتجاهات الجديدة متعددة الأقطاب.

ينعكس كل هذا بوضوح في سوريا، حيث يستفيد الجميع باستثناء الإسلام السياسي الراديكالي المدعوم من دول الخليج.

وهنا قد يعترض البعض قائلين إن تحالف روسيا مع طهران وتركيا من شأنه أن يدفع العرب لطلب الدعم من دعاة العولمة في الغرب، لأن لا الشيعة ولا العثمانية مقبولة لديهم. هذا صحيح جزئيًا، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الحجة تخالف التسلسل الزمني والمنطقي؛ حيث إن سياسة روسيا وإيران وتركيا هذه تعد جديدة ومبنية على تحليل واقعي للوضع الذي نشأ في أعقاب العالم ثنائي القطب وكذلك أثناء تراجع الأحادية القطبية. إن دعم الإسلام الراديكالي - بنسختيه الوهابية والسلفية - هو بمثابة حركة القصور الذاتي التي نشأت نتيجة الحرب الباردة والأحادية القطبية. يُنظر إلى أنظمة الشرق الأوسط العربي من منظور الإستراتيجية متعددة الأقطاب (الأوروآسيوية) على أنها "كبش فداء" نتيجة للسياسة التقليدية التي تلتزم بها. وهذه السياسة ليست رد فعل، بل بالعكس، التعددية القطبية هي التي تستجيب للتحدي القائم بالفعل، وتسعى إلى إضعاف، وفي النهاية تدمير، أولئك الذين يقاتلون على الجانب الآخر من الجبهة الجيوسياسية العالمية. والمقصود هنا بـ "الجانب الآخر من الجبهة الجيوسياسية العالمية" هو جانب الغرب وعالم العولمة.

قادة الشرق الأوسط العربي الجدد وآفاق جيوسياسية جديدة

وهنا يبدأ أهم شيء. بقدر ما يمكننا الحكم به من خلال عدد من المبادرات السياسية والاستراتيجية، فإن القادة السياسيين والفكريين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر بدأوا تدريجيًا يدركون الوضع الحالي وأصبحوا مستعدين لقبول الخرائط الجيوسياسية الجديدة.

من الواضح تمامًا أن الجيل الجديد من قادة هذه الدول: السيسي في مصر، ومحمد بن سلمان في المملكة العربية السعودية، ومحمد بن زايد في الإمارات، غير راض بالسيناريو القائم على حركة القصور الذاتي ويفكرون جديًا في إيجاد استراتيجيات جديدة، ولكن هذه المرة في سياق عالم متعدد الأقطاب.

هناك أسباب وجيهة لذلك. حتى إذا اتفقنا أن الإسلام الراديكالي كان ومازال مدعومًا بدرجة أو بأخرى من قبل هذه الأنظمة، إلا أنه من وجهة النظر الرسمية، فإن العدو الرئيسي لمثل هذا الإسلام هو الغرب العلماني الليبرالي، وبالتالي الهيمنة الأمريكية والفرض القسري للأعراف والمبادئ التي تتعارض تمامًا مع التقاليد الإسلامية في كل مكان، بما في ذلك: المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية (إل جي بي تي)، والنسوية، وحق الإجهاض. في حين أن دول العالم متعدد الأقطاب، أي كل من روسيا والصين، وخاصة إيران وباكستان وتركيا ليسوا ضد المجتمع التقليدي، ويتخذون موقفًا محافظًا، وإن كانت النسخة الشيعية أو التركية من الإسلام (وكذلك الصوفية) ليست قريبة من السلفيين، ومع ذلك فهم في مواجهة اليوم مع الليبرالية على هذا الجانب من المتاريس. تكمن حيلة الغرب في إثارة كراهية المسلمين الراديكاليين للشيعة أو الصوفيين أو المسيحيين الأرثوذكس أو الصينيين أكثر من كراهيتهم للغرب أنفسهم. لكن إذا نظرنا إلى نظام المعايير والقواعد الذي روج له دعاة العولمة، فسنجد أنه يتعارض ليس جزئيًا، بل كليًا ومطلقًا مع الإسلام بجميع نسخه وأشكاله، وكذلك مع أي أديان وتقاليد أخرى. وإذا تمكن دعاة العولمة من التغلب على خصومهم الكبار، فإن تنقيح جميع نسخ الإسلام الأخرى سيكون الخطوة المنطقية التالية. إذا قارنا النظام السياسي في مصر أو المملكة السعودية أو الإمارات بمعايير الديمقراطية الليبرالية، يتضح لنا أنه إذا لم تكن هناك مشاكل خطيرة في علاقات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع روسيا والصين وإيران وتركيا، لما دامت مثل هذه " الأنظمة السياسية "غير التقدمية" و"المتعصبة" ولو ليوم.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من وجهة نظر عملية بحتة، قد حصلت دول الشرق الأوسط العربي في الواقع على كل المكاسب الممكنة من تحالفهم مع الغرب. بعدما أدرك الأتراك ذلك، بدأوا في البحث عن طرق جديدة، حيث إنهم بعد أن أخذوا كل شيء من الغرب، لم ينتظرهم في المستقبل سوى خسارة ما لديهم. لقد رأوا ذلك بوضوح في خطة الشرق الأوسط الكبير، حيث برزت ملامح كردستان الكبرى على الأراضي الحالية لتركيا والعراق وسوريا. كان المحافظون الجدد في عهد جورج بوش الابن يخططون للقيام بشيء مماثل مع المملكة العربية السعودية، كما فعلوا مع السودان، التي قسموها إلى نصفين.

الشرق الأوسط العربي ومشروع التعددية القطبية

في الوقت الحالي، نشأت مسألة مفادها أن الشرق الأوسط العربي قد يبحث عن مكانه في عالم متعدد الأقطاب. ونرى بعض الدلائل على ذلك في رغبة الرياض في إبرام اتفاق بشأن توريد صواريخ SS-400، وفي المضي قدمًا للتوصل إلى اتفاق مع روسيا حول أسعار النفط، وفي علاقة الرئيس المصري السيسي الودية ببوتين على الصعيد الشخصي، وفي توسع الشراكة العربية الصينية. حتى الآن لم يتحول هذا إلى اتجاه، ولكن مع ذلك، إذا استمر هذا الخط في المستقبل، فيمكننا أن نتخيل مشروع الشرق الأوسط في سياق التعددية القطبية، وبشكل تصبح فيه الدول العربية ليس موضع مواجهة بين معسكر متعدد الأقطاب ومعسكر أحادي القطب، بل كيانًا كاملًا وطرفًا نشطًا يقف على هذا الجانب، وليس الجانب الآخر، الذي يفصل بين العالم أحادي القطب والعالم متعدد الأقطاب.

لكن السؤال هنا، فِيمَ يكمن جوهر مثل هذا المشروع من وجهة نظر أيديولوجية؟

أولاً: من الممكن أن يتمثل جوهر هذا المشروع الأبرز في الحساب المتوازن والعقلاني للمصالح الوطنية للدول الخليجية العربية الكبيرة والغنية والقوية، ومصر. بشكل عام، لا يمكن لهذه الدول أن تكون جزءًا من المشروع الإيراني أو التركي، حيث تمثل الشيعة أقلية محدودة في تلك المنطقة (باستثناء بعض مناطق اليمن)، كما أنه من الواضح أن أحدًا لا يريد العودة إلى ما يشبه- ولو قليلًا- الإمبراطورية العثمانية. في المنطقة، يمكن أن تمثل هذه الدول القطب الثالث للإسلام، وبالنظر إلى المكانة الدينية للمملكة العربية السعودية، والإمكانات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة، والقوة العسكرية لمصر، يمكننا القول إننا نتعامل مع قطب مستقل في العالم الإسلامي. يختلف هذا القطب السعودي المصري الإماراتي في معظم القضايا والمواقف المثيرة للجدل عن السياسة الإيرانية والتركية، فهو حتى الآن يعد نصيرًا لعالم أحادي القطب؛ ما يجعله- بطبيعة الحال- خصمًا لكل من روسيا والصين اللتين لا تفضلان جانبًا على آخر في التوترات الدينية بين المسلمين، التي تنشأ لأسباب واضحة تمامًا، وهو ما يغيب عن ذهن المحلل السياسي العربي، عندما يقيم علاقات روسيا ببلدان المنطقة، حيث تنطلق موسكو وبكين- انطلاقًا أساسيًّا- من التعددية القطبية، فإذا كانت الدول العربية في الشرق الأوسط مؤيدة للأحادية القطبية، فإن موسكو وبكين ستتحولان- بطبيعة الحال- إلى إيران وتركيا.

لكن، ماذا إن لم يكن ذلك؟

لن يكون لدى روسيا والصين أي تفضيلات على حساب العرب. في حال شكلت المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات كتلة ذات سياسة مختلفة عن سياسة الغرب الذي يرغب في الحفاظ على هيمنته في الشرق الأوسط، فلا توجد أسباب لمنح الأولوية لدعم الشيعة والأتراك. إضافة إلى ذلك، على عكس الولايات المتحدة والغرب، ليس لدى روسيا أو الصين أيديولوجية تود فرضها. تأتي روسيا والصين إلى الشرق الأوسط كبناة للتعددية القطبية، وليس كإمبرياليين. بالطبع تعمل كل دولة لمصلحتها الخاصة، ولكن فرض الأرثوذكسية، أو النموذج الصيني، على الشرق الأوسط الإسلامي لم يكن، ولا يمكن أن يكون- ولو نظريًّا- ضمن خطط موسكو وبكين. من مصلحة كل من موسكو وبكين أن يصبح العالم الإسلامي قطبًا مستقلاً، لكن كيف سيتم تشكيله؟ وما الطوائف الدينية التي ستغلب عليه؟ فهذا ليس ذا أهمية بالنسبة إليهما. كل ما يهمهما هو

أنها لا تعملان لصالح الهيمنة الغربية، ولا تزعزعان استقرار الوضع في روسيا، وفي الصين، حيث يعيش عدد كبير من السكان المسلمين. في هذا الصدد، يعد الإسلام، الذي يدعو إلى الخير والتأمل والتسامح والإيثار، خاصة الصوفية، هو الأقرب بالطبع إلى روسيا والصين. كما أن هذا النمط الروحاني من الإسلام، يشكل جدار حماية ومواجهة تجاه أفكار الغرب الليبرالي، التي يمكن أن تخترق أفكاره المجتمعات العربية، وتزعزع استقرارها، وكذلك الإسلام السياسي المدعوم- بشكل أو بآخر- من الغرب.

بعبارة أخرى، يمكن أن تصبح المصالح الوطنية للقوى العربية في الشرق الأوسط عنصرًا أساسيًّا في بناء عالم متعدد الأقطاب؛ بل عالم إسلامي متعدد الأقطاب؛ حينها من الممكن أن تعترف روسيا والصين بالشرعية الجيوسياسية لمراكز القوى الثلاث في الشرق الأوسط- الإيرانية، والتركية، والعربية- معتبرتَين إياها متساوية، وتتطلب مشاركة إيجابية في مشروع بنّاء. اسمحوا لي أن أوضح أننا هنا ننحي جانبًا بلدان المغرب العربي ووضعها الجيوسياسي.

المركز الثالث

من الصعب في الوقت الحالي تحديد ما إذا كان سيظهر هذا المركز الثالث من التعددية القطبية في الشرق الأوسط أم لا. لا يمكن لجيل جديد من القادة العرب والدوائر الفكرية الجديدة التي أتقنت الجغرافيا السياسية، والتحليل الحضاري، والاتجاهات الجديدة في نظرية العلاقات الدولية، إلا أن يقوموا بالعمل نفسه الذي قام به سابقًا الإستراتيجيون العسكريون الأتراك، أو الأيديولوجيون الإيرانيون الذين اكتشفوا الجغرافيا السياسية، والأوراسية، والنظرية السياسية الرابعة، وفلسفة المدرسة التقليدية النظرية والعملية، وعلم الأخرويات السياسية. يعود بعض تأخر العرب في ذلك إلى العوامل التاريخية والسياسية التي وصفناها سابقًا. يجب ألا ننسى أن هيمنة الغرب لا تقوم فقط على السياسة، والدبلوماسية، والاقتصاد، والموارد العسكرية، حيث يسعى العولميون وأنصار النظام الأحادي القطب- قبل كل شيء- إلى السيطرة على الدوائر الفكرية، وعقول أولئك الذين يريدون إخضاعهم لسيطرتهم. تبدأ كل ثورة وكل تحرير بتحرير الوعي، وهذا- في رأيي- ما ستفعله النخبة المثقفة العربية في المستقبل القريب. إذا اكتشفت هذه النخبة الجغرافيا السياسية الأوراسية المتعددة الأقطاب، فسيؤدي ذلك حتمًا إلى حقيقة أن كلاً من المراكز الأوراسية والمتعددة الأقطاب ستولي مزيدًا ومزيدًا من الأهمية للشرق الأوسط العربي، معترفة به تدريجيًّا كـ "فاعل"، وليس "مفعولا به".

يفضل الحكام السياديون دائمًا التعامل مع أولئك الذين يتخذون القرارات بناءً على تفكيرهم وإرادتهم الخاصة. إذا كان على قادة العالم المتعدد الأقطاب التحدث إلى عدو، فإنهم يفضلون التوجه إلى واشنطن وبروكسل، بدلاً من وارسو أو تورنتو. هكذا الحال في العالم الإسلامي؛ حيث إن روسيا والصين مستعدتان للتحدث إلى زعماء العالم العربي الأحرار ذوي السيادة. هنا، في مجال التعددية القطبية، تُفتح آفاق لا نهاية لها للحوار والتعاون في مجال الجغرافيا السياسية، والشراكة العسكرية الإستراتيجية، وحتى الأيديولوجية. لكن الشرط الأساسي هو وجود السيادة الفكرية من بين الأمور الأخرى. يجب على الحكام العرب أن يرسموا سياساتهم بأنفسهم، وليس تحت تأثير الغرب. إن العالم يتغير، وهو ما يتطلب فهم هذه التغييرات، واتخاذ المشاركة الفعالة فيها بقدر الإمكان، وإلا ستكون الخشية عليهم كبيرة، وبلا مبالغة يمكن أن يجدوا أنفسهم "كبش فداء" لنظام عالمي جديد تتفق فيه القوى الكبرى على تقاسم النفوذ، ومنحه لقوى إقليمية، وهم خارج هذا النطاق.

محددات العلاقات الروسية: روسيا وإيران نموذجًا

ليونيد ساڤين

تشمل علاقات التعاون بين روسيا ودول غرب آسيا وشمال إفريقيا (التي يشار إليها أيضًا باسم الشرق الأوسط) الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تعد كيانًا نشطًا في العلاقات الدولية في المنطقة. من المعروف أن هناك بعض الخلافات والتناقضات بين عدد من دول الخليج وإيران، خاصة بين السعودية والإمارات من جهة، وإيران من الجهة الأخرى. كما أن لإيران تأثيرًا سياسيًا قويًّا في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن.

في السنوات الأخيرة، نما التعاون بين روسيا وإيران نموًّا ملحوظًا. ويرجع ذلك- جزئيًّا- إلى العقوبات الغربية المفروضة على كلا البلدين. لقد أصبحت إيران مشاركة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في إطار منطقة التجارة الحرة، وأعلنت عزمها على أن تصبح عضوًا كامل العضوية في الاتحاد في المستقبل القريب. مع ذلك يوجد لدى البلدين اختلاف في نهج السياسة الخارجية، كما أن لكل منهما مصالحه الوطنية الخاصة به.

في هذه المقالة سوف يتم بحث تلك العوامل، مع مراعاة الاستمرارية التاريخية، والوضع الجيوسياسي الحالي، والسيناريوهات المحتملة. كما ستؤخذ في الحسبان جوانب الإسلام السياسي، والصراعات المختلفة في المنطقة، والأيديولوجية الأوراسية. بشكل عام، يعتمد النهج التحليلي على نظرية الواقعية السياسية، بالاستعانة بمفاهيم الهيمنة، ومذهب التعددية القطبية.

الأوراسية الكلاسيكية والإسلام

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن الأوراسية الكلاسيكية- بوصفها نظرية غير غربية متعلقة بالعلاقات الدولية- لم تهتم في الواقع بالدول الإسلامية. تم وضع الأوراسية- بوصفها رؤية خاصة- من مؤسسيها على أنها معقل للمسيحية الأرثوذكسية التي تعرضت للاضطهاد في روسيا السوڤيتية في عشرينيات القرن الماضي. باستثناء الفترة المتأخرة، عندما انضم إلى الأوراسية إرينجين خارا داڤان، مؤلف كتاب "جنكيز خان"، كان جميع مؤلفيها الرئيسيين من أتباع المسيحية الأرثوذكسية، الذين تفاعلوا مع تغييرات السياسة العالمية وفقًا لذلك. تم

ليونيد ساڤين: كاتب سياسي روسي- أوكراني، محلل جيوسياسي، رئيس تحرير موقع جيوبولوتيكا، محاضر في الجامعة الروسية لصداقة الشعوب.



انتقاد الكاثوليكية بشكل خاص، حيث كانت الكتلة الروسية المهاجرة تقع- جزئيًّا- في البلدان الأوروبية ذات التقاليد الكاثوليكية، ما كان له تأثير معين. بالطبع كانت لديهم فكرة عن الإسلام، والهندوسية، والطوائف الأخرى، لكنهم ركزوا- أولاً وقبل كل شيء- على الأرثوذكسية، وبشكل أكثر دقة، على إحياء التقاليد الروسية السابقة لفترة الانشقاق.

في الوقت نفسه، كان هناك فهم واضح للإسلام بوصفه قوة سياسية محركة في منطقة جنوب أوراسيا؛ فقد أدّى انهيار الإمبراطورية العثمانية، مثله مثل انهيار الإمبراطورية الروسية، إلى ظهور تشكيلات جديدة لديها تقاليدها الإثنية الفريدة، وتنتمي إلى العقيدة الإسلامية.

في هذا الصدد، يهمنا أن نشير إلى ما نُشر عام 1925 لأحد مؤسسي الأوراسية، الأمير نيقولاي تروبيتسكوي، بعنوان "حول شعوب القوقاز"، حيث ذكر أن الأذربيجانيين يعدون- من حيث عددهم- أهم عنصر في منطقة ما وراء القوقاز، فلديهم نزعة قومية قوية، كما أنهم الأكثر ثباتًا على مواقفهم المعادية للروس من بين شعوب القوقاز. تلك الروسوفوبيا (معاداة الروس) تسير- جنبًا إلى جنب- مع التركوفيليا (الولاء لتركيا)، التي تغذيها أفكار الوحدة الإسلامية، ومفهوم البانتورانية (القومية التركية). إن الأهمية الاقتصادية لأراضيهم (النفط في باكو، وتربية دودة القز في نوخا، ومزارع القطن في موغان) كبيرة جدًّا إلى درجة أنه لا يمكن السماح بانفصالهم، لكن في الوقت نفسه، من الضروري الاعتراف بقدرٍ- وإن كان كبيرًا إلى حد ما- من الاستقلال

للأذربيجانيين. ويعتمد القرار هنا أيضًا- إلى حد كبير- على طبيعة النزعة القومية الأذربيجانية، ويعد إنشاء نموذج أوراسي أذربيجاني قومي، مهمة ذات أهمية قصوى. في هذه الحالة، يجب طرح المذهب الشيعي ضد الوحدة الإسلامية.

لذلك، نرى هنا تحليلًا سياسيًّا براغماتيًّا إلى حد ما، يتحدث عن توليفة محتملة بين القومية التركية والإسلام السني، قد تشكل تهديدًا لمصالح روسيا. مع أن أذربيجان تعد الآن دولة مستقلة، فإننا نرى التطبيق العملي لتلك التوجهات التي حذر منها الأمير تروبيتسكوي منذ نحو مئة عام. تستخدم تركيا فكرة القومية التركية والتراث المشترك، وفي الوقت نفسه تروج للنسخة العثمانية من الإسلام في أذربيجان. وبما أن سكان أذربيجان هم من الشيعة اسمًا؛ لكونهم علمانيين في غالبيتهم، فإن كثيرًا منهم يقعون بسهولة تحت تأثير المشروع التركي، خاصة إذا كان الأمر مدعومًا بمصالح مادية.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود نهج مناهض للغرب بشكل عام في فترة الأوراسية الكلاسيكية، وهو ما كان قريبًا جدًّا من رؤية المعلم الروسي المسلم إسماعيل غازبرنسكي. وما يجمع الأوراسية وغازبرنسكي هو فكرة رفض الغرب بصفته حاملًا للانحلال والليبرالية، وكذلك إشارتهما إلى أهمية التوليف بين الشعوب السلا□ية والتركية.

يجب أخذ هذه العوامل في الحسبان عند تحليل العلاقات الحديثة، خاصة إذا كانت هناك عوامل دينية.

موقف روسيا الرسمي

هناك عدد غير قليل من العناصر المقيدة والجوانب المعقدة في العلاقات بين روسيا وإيران، منها على سبيل المثال العداء التاريخي؛ فقد خاضت بلاد فارس والإمبراطورية الروسية عدة حروب. وفي القرن العشرين، احتلت القوات السوڤيتية جزءًا من إيران. في هذه المنطقة، لم تخض روسيا حروبًا مماثلة إلا مع الإمبراطورية العثمانية، وخلال حقبة الحرب الباردة كانت تركيا تعد عدوًا للاتحاد السوڤيتي. ولا يمكن قول الشيء نفسه عن الدول العربية التي لم يدخل الاتحاد السوڤيتي في حروب معها قط، بل كان يساعد كثيرًا منها في تحقيق الاستقلال، ويدعم سياساتها. تغير الوضع مع انهيار الاتحاد السوڤيتي؛ ففي التسعينيات لم تتمكن روسيا من تقديم المساعدة إلى كثير من البلدان، ولكن بعدما استعادت عافيتها في العقد الأول من القرن الحالي، ظهر التوجه نحو العودة إلى الساحة الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

اتسمت هذه العملية ببعض الغموض؛ نظرًا إلى عدم وجود أيديولوجية يمكن الاعتماد عليها في السياسة الخارجية، حيث اتخذت روسيا نهجًا براغماتيًّا. هناك عدة خطوط عامة تتبعها الدبلوماسية الروسية على وجه العموم:

1. ترفض موسكو النهج الذي يستخدمه الغرب تحت اسم "الصداقة ضد الآخر". وهذا يعني أن روسيا تجد نقاط التقاء مع الخصوم دون الضغط على القضايا التي تمثل أهمية حيوية لمصالحهم الوطنية (ولكن مع أخذها في الحسبان) من ناحية، وداعية إلى تطبيع العلاقات من ناحية أخرى. ومن الأمثلة على ذلك علاقاتها الرسمية مع كل من إسرائيل وكذلك فلسطين وسوريا ولبنان. وفي الوقت نفسه، فإن موقف موسكو الرسمي هو الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس.

من المهم ملاحظة أنه في الخارج كثيرًا ما يتعرض مفهوما العلاقات التحالفية والعلاقات التعاهدية للتشويه المتعمد؛ فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نسمع كثيرًا عن العلاقات التحالفية القائمة بين الاتحاد السوڤيتي (أو روسيا) والهند، ومع ذلك، لم تكن الهند عضوًا أبدًا في أي تحالف مع الاتحاد السوڤيتي (أو روسيا). يمكن للعلاقة التعاهدية أن تكون ودية، أو مجرد تتبع خط رسمي يفي فيه الطرفان بالتزاماتهما. يتوصل بعض الكتاب أحيانًا إلى هذه الاستنتاجات الخاطئة عن "تحالف" روسيا وإيران، مع أن روسيا إن كانت قد أجرت مناورات مشتركة مع إيران، فهي كذلك أجرت تدريبات مماثلة مع كثير من الدول، بما في ذلك الدول المعادية بعضها لبعض، مثل الهند وباكستان. إضافة إلى ذلك، فإنه في عام 2021، شاركت السفن الروسية في التدريبات البحرية (AMAN-2021)، التي شهدت كذلك مشاركة سفن من دول حلف الناتو.

هذا مع أن الناتو يشكل خطرًا على أمن الاتحاد الروسي. وإذا اعتُبر التعاون العسكري قمة العلاقات التحالفية، فكيف يمكن تفسير هذا النهج؟ إنه لا يوجد تعاون مباشر بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، لكن المشاركة ممكنة بدعوة من طرف ثالث إذا كانت الأهداف تتماشى مع المصالح الوطنية.

وعلى ما يبدو، تتفق المصالح الوطنية للدول العربية وإيران قليلا، فعلى الرغم من وجود خلافات بين المملكة العربية السعودية وإيران، فإنه يربط بينهما نوع من العلاقات "التحالفية"، حيث إن كلا البلدين (والعديد من الدول العربية الأخرى) عضو في حركة عدم الانحياز. بعض هذه الدول مدرجة أيضًا في مجموعة الدول الثماني بمنظمة التعاون الاقتصادي، التي أُنشئت عام 1996، وهي: (بنغلاديش، ومصر، وإندونيسيا، وإيران، وماليزيا، ونيجيريا، وباكستان، وتركيا).

2. تنتهج روسيا سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. إذا كان هناك نوع من الخلاف بين طرفين، فغالبًا ما يُنظر إليه على أنه شأن داخلي لهذين البلدين؛ ولهذا السبب تتجنب موسكو القيام بأي خطوات دبلوماسية فيما يخص قضية كشمير في الهند وباكستان، أو النزاع على الجزر بين الإمارات وإيران، لكنها في الوقت نفسه تؤكد ضرورة حل النزاع من خلال المفاوضات. غالبًا ما تعرض روسيا مساعدتها بالتوسط في هذه المواقف.

يثير موقف روسيا من الجماعات السياسية- التي تعدها دول أخرى إرهابية- بعض التساؤلات أحيانًا. في الشرق الأوسط ينطبق هذا- على وجه الخصوص- على حزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، وحزب العمال الكردستاني. هذه المنظمات غير محظورة في روسيا؛ لأنها لا تشكل أي تهديد للمواطنين الروس أو الدولة، في حين تعد حركة "طالبان" و"الإخوان المسلمون" من المنظمات المحظورة. لكن في الوقت نفسه، لا يوجد حظر على إجراء اتصالات معينة مع هذه الهياكل، حيث كانت طالبان تتفاوض في موسكو على عملية السلام في أفغانستان. قد يكون هذا النهج محيرًا، لكنه يعتمد على تقييم التهديد والمخاطر. فيما يخص الأمن القومي الروسي، فإن "طالبان" لا تشكل تهديدًا له؛ لأن نشاطها مقتصر على الأراضي الأفغانية فقط، مع أنه قد يشكل خطرًا على أرواح المواطنين الروس الموجودين في أفغانستان، وكذلك "الإخوان المسلمون". مع أن هذه المنظمة عبارة عن مظلة لمجموعات مختلفة بينها خلاف بشأن عدد من القضايا ذات الطبيعة الروحية، أو الاجتماعية، أو السياسية، فإن روسيا تراها نقطة انطلاق محتملة لنشر أفكار الإسلام السياسي. وبعد النزاع المسلح في شمال القوقاز والهجمات الإرهابية في عدد من المدن والمناطق الكبيرة، يتم الاشتباه في أي شكل من أشكال الإسلام السياسي تلقائيًّا.

أما مسألة حزب العمال الكردستاني فهي أكثر تعقيدًا، حيث تم استخدام تشكيلاته في العهد السوفيتي في أنشطة تخريبية ضد تركيا. حصل العديد من أعضاء حزب العمال الكردستاني على حق اللجوء في روسيا، كما حصل العديد من أعضاء الحركة السرية المسلحة في شمال القوقاز على حق اللجوء في تركيا. وعلى الرغم من وجود علاقات متوازنة ومعتدلة بين روسيا وتركيا، فإن القضية الكردية لا تزال خارج الخط الرسمي.

3. تُمنح الأفضلية فيما يخص المسائل الأمنية للبلدان التي أثبتت التفاعل معها كفاءته. في هذا الصدد، استندت المعركة ضد العصابات السرية في شمال القوقاز إلى بيانات الأجهزة الاستخباراتية المختلفة التي قدمت المساعدة لروسيا. تم تلقي بعض هذه المعلومات من إيران، وهو ما يفسر ثقة موسكو بطهران. ومع أن إيران تحاول القيام بالتبشير الشيعي على الأراضي الروسية، فإن السلطات الرسمية لا ترى في ذلك أي مشكلة ما دام يتم الالتزام بجميع قوانين الاتحاد الروسي. من ناحية أخرى، فإن جهاز الأمن القومي الروسي لديه بعض التحيز واللاانتقائية؛ فهو لا يعدّ أعمال الوهابيين المتطرفين فحسب من بين الأدبيات المحظورة؛ ولكن أيضًا كتب آية الله الخميني. وقد لاحظ المتخصصون في الأمور الدينية والخبراء هذه الحقيقة مرارًا وتكرارًا.

منذ أن بدا تورط السعودية وقطر في إطلاق العنان للحرب الأهلية في سوريا ودعمها، ترك ذلك بصمة معينة على نظرة موسكو إلى نشاط هذه الدول. إذا أضفنا إلى هذا الاتصالات مع الولايات المتحدة، وخاصة وجود قواعد عسكرية على أراضي دول المنطقة، فإن خيار روسيا هنا سينصب أيضًا على تلك الدول التي لا يوجد فيها وجود عسكري أمريكي.

البحث عن التوازن

كما قال المحامي الألماني كارل شميت: "السياسة في ذاتها صراع، وأعداء وأصدقاء". لكن الأصدقاء والأعداء لا يمكن أن يدوموا إلى الأبد، خاصة إذا كانوا جيرانًا في منطقة واحدة، والمثال على ذلك هو التنافس بين فرنسا وألمانيا على مر القرون، الذي تحول إلى تعاون خاص داخل الاتحاد الأوروبي. يمكن قول الشيء نفسه عن المنطقة الممتدة من شمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى، التي حاولت الولايات المتحدة إعادة تنظيمها وفقًا لرؤيتها الخاصة في إطار مشروع يعرف بـ "الشرق الأوسط الكبير". ومن الممكن أن يتمثل السيناريو البديل في إنشاء أقطاب مترابطة، مدعومة بخطوط التعاون مع روسيا والصين. وفي هذا الصدد، نرى أن بكين تنفذ مبادرة الحزام والطريق في كثير من دول المنطقة رغم الخلافات الموجودة.

في ظل تغير النموذج الجيوسياسي للعلاقات الدولية، وهيكل السياسة العالمية، فإن روسيا مستعدة كذلك لبدء التفاعل، وإن كان من الصفر.

إن مشاركة إيران في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مهمة في الوقت الحالي كإجراء جماعي للتصدي للعقوبات الغربية. ومع ذلك، فإن مشروع التكامل الأوراسي مفتوح أيضًا للدول العربية.

هناك محاولات معروفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمنع أي تعاون مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي للحفاظ على هيمنتهما وسيطرتهما على صنع القرارات الإستراتيجية. ومع ذلك، تأمل موسكو أن تلقي رد فعل ملائمًا، وموقفًا سياديًّا لقادة الدول الأخرى بشأن هذه القضية.

من ناحية أخرى، غالبًا ما تكون تصرفات موسكو رد فعل. فعلى سبيل المثال، الإصلاحات الجارية في المملكة العربية السعودية لم تُقيَّم تقييمًا صحيحًا بعد، مع أن محاولات إجراء محادثات بين الرياض وطهران بوساطة عراقية تعد موضع ترحيب.

وفي مثال آخر، تم التعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة في عدد من المجالات، مثل التعاون في مجال التقنيات العالية بين موسكو وأبو ظبي. كما أبرم صندوق الاستثمار المباشر الروسي عددًا من الاتفاقيات مع الشركة السيادية الإماراتية للاستثمار "مبادلة"، لكن هذه الشراكة مازالت محدودة، مع أنها تتم لأهداف إستراتيجية.

الحركة الأوراسية ونظام العلاقات المعقدة في منطقة المشرق العربي

الحركة الأوراسية هي منظمة فريدة تجمع بين الفلسفة السياسية والتحليل الجيوسياسي من ناحية، والسياسة الواقعية ونمذجة العلاقات الدولية من الناحية الأخرى.

أولاً، نعتقد أنه من المستحيل اعتبار وجود اتصالات أو مشاركة لممثلي الحركة الأوراسية الدولية في أي فعاليات تضم أحزابًا سياسية أو مسؤولين، كمشاركة في العملية (المشروع) الخاصة بهم؛ لأن هذا- أولاً- يعد تقديرًا لتقاليد الضيافة التي تتشابه كثيرًا في مختلف أنحاء أوراسيا. فحضور قيادة الحركة في أربيل المؤتمر الكردي لا يعني اتخاذ موقف مؤيد للأكراد، كما أن المشاركة في المؤتمرات التركية لا تعني اتخاذ موقف معادي للأكراد.

ثانيًا، معظم الأحكام المبنية على تقديرات تكون غير موضوعية، ومن الجانب النفسي يمكن تفهم حيرة الناس الذين ليسوا على دراية بالموقف، وكذلك ما توصلوا إليه من استنتاجات. ترجع صعوبة الفهم- أولاً وقبل كل شيء- إلى عمل تقييمات خارجية وسطحية. لاحظنا ذلك مرات عديدة في صربيا، عندما كانت مختلف أحزابها وجماعاتها المتعارضة تؤكد باستمرار موقفها الجيد تجاه روسيا، ثم يظهر في ردود فعلها نوع من الغيرة إذا تواصلت روسيا (سواء من مسؤوليها، أو من شخصياتها العامة) مع أشخاص آخرين غيرهم. ومع ذلك، فإنه من المستحيل الحصول على الصورة الكاملة إذا لم يكن هناك تفاعل مع أطراف مختلفة.

ثالثًا، نظرًا إلى أن الحركة الأوراسية مجبرة على إجراء تحليل دقيق وشامل للعمليات الجيوسياسية، فنحن بحاجة إلى وجود اتصالات مع أطراف مختلفة من أجل فهم مواقفهم ونيّاتهم. في بعض الأحيان، تتم تلك الاتصالات حتى مع ممثلي الولايات المتحدة على أراض محايدة في إطار المشاركة في حدثٍ ما. ومع ذلك، لا يمكن القول إن هذا الأمر ليس مفيدًا؛ لأنه يسمح باختبار الوضع الحالي، والتحقق من الفرضيات مرة أخرى، وتوضيح المسائل المختلفة.

رابعًا، هناك علامة واحدة مهمة يسهل على أساسها تحديد موقف الأوراسيين، ألا وهي تعددية الأقطاب، وإنكار الهيمنة الأمريكية على العالم. نحن لا دور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، لكن لا ينبغي لواشنطن أن تستمر في لعب دور شرطي العالم، وأن تتحكم في تصرفات الدول الأخرى، فإننا في الوقت الحالي نرى أن الولايات المتحدة تتلاعب بالرأي العام بالكامل في مختلف البلدان، باستخدام تأثيرها المعلوماتي والاقتصادي القوي (وفي أحيان كثيرة عن طريق استعراض القوة العسكرية كذلك).

في هذا السياق، نرى أن العالم العربي ومنطقة جنوب أوراسيا سوف يتحرران في المستقبل من النفوذ الأمريكي، وسيستعيدان هويتهما. وبشكل عام، يمتلك المغرب والمشرق العربيان، وكذلك غرب آسيا وشمال إفريقيا، إمكانات كبيرة، فليس من قبيل المصادفة أن تستضيف موسكو قمة "روسيا إفريقيا" الدولية عام 2019، وأن تشارك بنشاط في شؤون الشرق الأوسط.

في الوقت نفسه، إذا تحدثنا عن الدول الإسلامية، فليس هناك أفضلية لطرف معين على أساس ديني؛ "فالشيعة والسنة مهمان على حد سواء بوصفهما طائفتين إسلاميتين رئيسيتين وراسختين، على الرغم من وجود انقسامات داخلهما، وهناك أيضًا طوائف أخرى غير تقليدية، مثل الدروز (الموحدين) والإباضية".

فيما يتعلق بالصراعات، دائمًا ما أيدت روسيا والحركة الأوراسية نمط التسوية المتعددة الأطراف، حيث تبين أن دور الولايات المتحدة غالبًا ما يكون عديم الفعالية، بل يكون ضارًّا (على سبيل المثال، محاولاتها لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في عهد باراك أوباما). إن التسوية المتعددة الأطراف، كما أظهرت مباحثات أستانا بشأن سوريا، تعد أكثر عملية من الحوار الثنائي.

في ختام المقالة، من الضروري ملاحظة عدد من العوامل التي تبطئ وتعقد العمليات التي تحدث في إطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. بالإضافة إلى التفسير الخاطئ للأحداث المختلفة، من الضروري مراعاة تأثير الحرب المعلوماتية والنفسية التي يشنها الغرب ضد روسيا من خلال وسائل الإعلام الخاضعة لرقابته والقنوات الأخرى (نموذج الاتصالات الإستراتيجية). تقع وكالات الأنباء الرئيسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، حيث تخضع المعلومات للتشويه المتعمد، ثم تُنشر من خلال فروعها وشركائها في العالم العربي. ومع أن القناة الروسية "روسيا اليوم" (RT) العربية تعد بديلاً، فإنها لا يمكنها منافسة أجهزة حرب المعلومات الغربية.

ثانيًا، لا تمتلك روسيا كمًا كافيًا من المعلومات عن العمليات الجارية في العالم العربي. ولسوء الحظ، عادة ما تعيد وسائل الإعلام الرئيسية طبع الأخبار أو المقالات (بما في ذلك بعض وكالات الأنباء الغربية المذكورة أعلاه)، دون أن يكون لها موقفها الخاص، ودون الخوض في جوهر القضية. ينعكس هذا النهج على جودة الصحافة، ويجعلها لا تحمل أي قيمة، أو أي أهداف إستراتيجية لتحسين العلاقات.

ثالثًا، على الرغم من الجودة العالية- إلى حد ما- لمدرسة الدراسات الشرقية في روسيا، وبالتحديد الدراسات العربية، فإن هناك نقصًا معينًا في الكوادر. يؤدي التخصص في كثير من الأحيان إلى رؤية ضيقة للأشياء، حيث غالبًا ما يفتقر المتخصصون في الأمور الدينية إلى الخلفية السياسية، تمامًا كما قد يجهل الخبراء في مجال الأسلحة التوازن الجيوسياسي للقوى. في هذا الصدد، تقدم الحركة الأوراسية- بقدر الإمكان- خدمات استشارية في هذا القطاع للأطراف المعنية، وتُعِد تقارير الخبراء لصناع القرار في الهياكل الحكومية الروسية، لمساعدتهم على فهم أفضل لواقع السياسة العربية.

أخيرا، تستثمر الكثير من الدول العربية في المركز البحثية والإعلامية في واشنطن العاصمة، بينما لا وجود لها واضح لنقل وجهات نظرها داخل موسكو، بينما تسعى أنقرة وطهران بشكل نشط، للتواصل والتفاعل مع الداخل الروسي لشرح وجهات نظرهم تجاه قضايا المنطقة، وهو ما يؤثر بدوره على مواقف النخب الروسية التي قد تبدو سلبية نتيجة المعلومات الناقصة.



أُسس الفكر المحافظ:
المنظور الروسي للمحافظة

ڤاليري كوروڤين

بينما نبدأ مقالنا اليوم بشأن التيار المحافظ، فإننا بالتأكيد نجد أنفسنا بصدد أمرين؛ فمن جهة، بدأ التيار المحافظ بالظهور في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر كرد فعل على التغييرات التي أحدثتها الثورة الفرنسية، ثم وصل إلى روسيا في أوائل القرن التاسع عشر (شيشكوف، وروستوبتشين، وغلينكا) وأدى إلى نشأة كثير من المدارس، بما في ذلك مدرسة الفكر المحافظ لأنصار النزعة السلاڤية (سلاڤوفيليا) من الروس (الإخوة كيرييڤسكي، والإخوة أكساكوف، وسامارين، وخومياكوف) الذين وضعوا أسس المذهب المحافظ الروسي. كل هذا، بما في ذلك الجهود السابقة للمحافظين الأوروبيين، وإسهامات المحافظين الروس في تطوير الفكر المحافظ، يمنحنا أساسًا نظريًا جادًا للتعميم؛ مما يسهل مهمتنا نوعًا ما.

***ڤاليري كوروڤين:** كاتب وباحث سياسي، وصحفي روسي. مدير المؤسسة الدولية "مركز الخبرة الجيوسياسية"، نائب رئيس مركز الدراسات المحافظة في كلية علم الاجتماع في جامعة موسكو الحكومية.*

ومن جهة أخرى، فإن انتصار الحداثة في القرن العشرين، وخاصة الانتقال إلى نموذج ما بعد الحداثة (مع افتقاره إلى أي معايير) في بداية القرن الحادي والعشرين، قد أدخل العديد من الثغرات الأيديولوجية والتعميمات السياسية التي ولدتها الحداثة والعبث الصريح لـ "مفكري ما بعد الحداثة" في هذه الصورة المتسقة لتطور الفكر الفلسفي المحافظ. لقد حول كل هذا الفكر المحافظ، مثله مثل أي تيار فكري آخر، إلى مكب نفايات فكرية، حيث تتراكم أكوام من الاستنتاجات القيمة حقًا والهراء الصريح، التي وضعت- على ما يبدو- انطلاقًا من اعتبارات تخريبية.

يعد هذا الأمر الثاني محيرًا ومربكًا جدًّا لأي باحث في الفكر المحافظ اليوم، حيث إنه يجبره على الخوض في هذه الأنقاض الفكرية بحثًا عن شيء ذي قيمة حقيقية؛ لهذا السبب بالتحديد تفتقر- بشدة- أي دراسة للفكر المحافظ- مثل أي دراسة اليوم- إلى الموضوعية، حيث إن الأمر متروك للمؤلف ليقرر ما سيأخذه من هذه الكومة من المعلومات الزائدة وما سيتركه؛ لذا من الضروري إجراء هذا التوضيح من أجل تجنب أي اتهامات بـ "عدم الموضوعية"، أو "التحيز" في التعميمات المقدمة هنا. نعم هذا رأي المؤلف، وهو وجهة نظر ذاتية ومبنية على التعميمات التي قام بها. إن الشيء الوحيد الذي يمكن تأكيده هو أن المؤلف يلتزم بمواقف التيار المحافظ الأساسي الروسي.

ومع ذلك، فإن المجموعة الكبيرة من الأبحاث الواردة هنا، التي أجريت في فترات سابقة، تفتح لنا آفاقًا واسعة جدًّا من التصورات عن تعريف التيار المحافظ بشكل عام، وتحديد أي من مظاهره الخاصة تندرج أو لا تندرج ضمن تعريفه. وانطلاقًا من سياق تطور الفكر المحافظ الروسي، سنأخذ بدورنا فقط تلك التعريفات المستخدمة والمعتمدة في روسيا، التي تعد نظرًا إلى نشأة الفكر المحافظ الروسي من الفكر الأوروبي، شاملة- بشكل تلقائي (وفقًا لرأينا)- لتلك التعميمات التي أُجريت في أوروبا، والتي سيتعين علينا حتمًا الرجوع إليها أيضًا.

محاولة لتعريف التيار المحافظ

دعونا نبدأ من العكس، ونحدد ما لا يدخل ضمن تعريف التيار المحافظ. فالمحافظة ليست أيديولوجية سياسية. إن أي أيديولوجية سياسية هي أشبه بـ "خريطة الطريق" لتطبيق فكرة سياسية معينة، ومنظومة قيم، ومجموعة أدوات السلطة القائمة عليها، التي تريد أن تحظى بالشمولية. في النهاية، تهدف الأيديولوجية السياسية إلى الهيمنة على العالم من خلال تكييف كل شيء- تكييفًا صارمًا- مع صورتها المثالية، ورفض كل ما لا يتوافق مع هذه الصورة. ومع ذلك، يمكن لأي أيديولوجية أن تحمل طابع المحافظة.

لا يمكن للتيار المحافظ- في معناه هذا- أن يحظى بالشمولية، فهو منهجية، أي مجموعة من الأساليب التي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة تاريخية إلى أخرى، أي تختلف القيم التي يدافع عنها باختلاف المجتمع والفترة الزمنية. فعلى سبيل المثال، ما يعد مظهرًا من مظاهر المحافظة في المجتمع الأوروبي المتحرر بشدة في أوائل القرن التاسع عشر يمثل ذروة الفكر الليبرالي في روسيا في الفترة نفسها.

عرّف عالم الاجتماع والفيلسوف كارل مانهايم المحافظة على أنها تيار فكري ظهر في عصر الحداثة كرد فعل على الأحداث في فرنسا، ووصفها عمومًا بأنها رفض للتحول الليبرالي. لا يشمل هذا التعريف أي مجتمع تقليدي كان موجودًا قبل الحداثة بصفته شكلا رئيسيًّا للمجتمع؛ أي إن التيار المحافظ كظاهرة- بالمعنى الدقيق للكلمة- ظهر في فترة تشكيل الحداثة كرد فعل سلبي عليها، في حين يجب تعريف كل ما كان قبل ذلك بطريقة أخرى. على سبيل المثال، يقترح الفيلسوف ألكسندر دوغين أن يُطلق على ذلك مصطلح "ما قبل الحداثة".

بعبارة أخرى، يتطلب التيار المحافظ تحديد السياق الخاص به، وربط أي بيان بالبيئة التي تعمل فيها منظومة القيم المحافظة الخاصة به؛ أي إنه لا يمكن للمحافظة أن تكون شاملة. فيعد الكاثوليك في المجتمع الأوروبي اليوم، الذي يتسارع في خلع عباءة المسيحية، محافظين من الدرجة الأولى، وفقًا للمعايير الأوروبية، في حين يكادون يكونون في نظر المسيحيين الأرثوذكس الروس المعاصرين الذين يتبنون المعتقدات المسيحية القديمة في قمة تدهور الأخلاق والعقيدة المسيحية، وليس هناك أحد أكثر منهم انحلالًا سوى البروتستانت بتعددية طوائفهم، ولكن في الوقت نفسه، فإن البروتستانت، على سبيل المثال في الولايات المتحدة، هم معيار المحافظة؛ لذا من حيث المقاربات والتقييمات، فإن التيار المحافظ يتميز بتعددية شديدة، فقط من خلال ترتيب أي مجموعة من القيم لأي مجتمع في أي فترة تاريخية حسب مقياس "محافظ - غير محافظ"، وتوزيع هذه القيم حسب قربها أو بعدها عن الأصل، ولكن دون نكرانها أو- أكثر من ذلك- إلغائها (سنناقش معيار الأصل فيما بعد)؛ ومن ثم فإن النزعة المحافظة هي منهجية لترتيب "التعقيد المزدهر"، كما عرّفها الفيلسوف الروسي كونستانتين ليونتيڤ. تكمن أخلاقيات المحافظة في الاعتراف بالاختلاف، وليس في إنكار ما لا يتناسب مع إطارها الصارم (وهو ما يميز أي أيديولوجية سياسية).

علينا هنا أيضًا أن نناقش ونستثني- على الفور- تعريف المحافظة من حيث الوعي الحياتي بوصفه غير ذي صلة. تُفهم المحافظة الحياتية على أنها الحفاظ على ما هو موجود في البيئة اليومية، وتثبيت للوضع الراهن، أي إنه رفض التغيير، ورغبة في إبقاء كل شيء كما هو. إن هذه النزعة المحافظة الحياتية خاصة بوعي العامة، ولكنها ليست سوى نظرة سطحية جدًّا، ونوع من رد الفعل للإنسان العادي، الذي يميل بطبيعته إلى المحافظة، والثبات، وليس إلى التغيير، فهو يرى أي تغيير شيئًا مروعًا جدًّا، لا ينتج عنه سوى ازدياد الأمور سوءًا، فتتولد لديه رغبة في إيقافه؛ ومن هنا جاءت شعبية المحافظة وسط العامة. تسمح النزعة المحافظة نفسها للأيديولوجيات السياسية، أو المدارس الفلسفية التي آلت إلى الزوال بالبقاء فترة أطول، تاركة المجتمع محرومًا من تطوير الفكر الفلسفي أو السياسي فترة طويلة من الزمن. هذه النزعة المحافظة تظهر قبل نهاية الدورة السياسية، وتعد رد فعل نفسيًّا أكثر من كونها موقفًا ذا مغزى.

من المثير للاهتمام أن النخب يوصم بعضهم بعضًا بالمحافظة الحياتية، لا سيما أولئك الذين يلتزمون النهج الليبرالي، فيصفون أولئك الذين يعارضونه بالمحافظين على أساس أنهم "ضد التنمية". يعد هذا مستوى بدائيًّا جدًّا من المنطق السياسي، الذي عادة ما يستخدمه الليبراليون، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك اليساريون، وخاصة في أوروبا، وفي بقية أنحاء العالم، حيث ترسخ الفكر اليساري. يستخدم هؤلاء لفظة "محافظ" كأنها نوع من أنواع السباب أو "الشتم"، مثل "فاشي" أو "ظلامي". لا يدل هذا الاستعمال المتدني لمفهوم المحافظة إلا على تدني مستوى أولئك الذين يرون أن المحافظة ظاهرة ذات دلالات سلبية، ويستخدمونها في الحرب الأيديولوجية (أتباع الليبرالية واليسار السياسي) ضد خصومهم.

تيارات المحافظة الليبرالية المحافظة

يمكننا استنتاج عدة أنواع رئيسية من الأساليب المحافظة في معالجة النظام الاجتماعي والسياسي، وذلك من أعمال المحافظين الكلاسيكيين عن طريق التعميم. على الرغم من رفض المحافظين الأنطولوجي لأي ثورة، ومظاهر التقدمية والمادية والوضعية، يمكن استخدام المحافظة كمنهجية (كما ذُكر أعلاه) في حالات خاصة لتحويل نظريات الحداثة السياسية كذلك، بما في ذلك الليبرالية والماركسية (أيديولوجيات اليسار السياسي بشكل عام)؛ ومن هنا تأتي مظاهر المحافظة في الأيديولوجيات السياسية، مثل الليبرالية المحافظة، أو المحافظة الاجتماعية.

الليبرالية المحافظة هي تيار يسود في المدرسة الأمريكية المحافظة، مع أنه ظهر قبل ذلك بكثير في أوروبا، كما طوِّر كثيرًا في روسيا على يد "ب. ن. تشيتشيرين"، و"ك. د. كافيلين"، و"ب. ب. ستروفي"، و"ن. أ. بيرديايف" كتحول تدريجي تطوري من بقايا الوعي التقليدي إلى القيم الليبرالية: "الملكية الخاصة، واقتصاد السوق، وحقوق المواطنين وحرياتهم، وهو ما يعد قيمًا مطلقة في المجتمع الليبرالي". إلا أنه عادة ما يستبعد المحافظون الليبراليون أي أساليب ثورية لتحقيق تلك الأهداف الليبرالية الأساسية (كما كانت الحال في أواخر القرن الثامن عشر في فرنسا، أو في روسيا في تسعينيات القرن الماضي)، مفضلين الإصلاحات التطورية التدريجية، وهذا يشمل أيضًا قيمة الدولة التي يؤكدها المحافظون الليبراليون، في حين يعرِّف الليبراليون الراديكاليون الدولة بأنها بقايا يجب التغلب عليها.

وكمثال على النهج الليبرالي المحافظ من التاريخ الحديث، يمكننا ذكر مفهوم "الإمبراطورية الليبرالية"، الذي اقترحه المصلح الليبرالي الروسي أناتولي تشوبايس في أوائل القرن الحادي والعشرين، والذي يتمثل جوهره في المزج بين السياسة المحافظة واقتصاد السوق؛ مما يعني تطبيق نظام اقتصادي مستقل مبني على الأسس الليبرالية والنظرية النقدية، ولكنه يُنفَّذ تحت إشراف الدولة. يتجسد هذا النهج بالتحديد في النظام الاقتصادي الروسي الحالي إلى حد كبير، مع وجود كتلة قوية من المحافظين الليبراليين المتبنين للنظرية النقدية في الحكومة خلال جميع فترات حكم ڤلاديمير پوتين. ولكن بشكل عام، يعتمد النموذج الليبرالي

المحافظ الروسي على مقياس القيم الغربي، وهو لا يتمتع إلا بسيادة اسمية تجاه النظام الاقتصادي العالمي للغرب.

المحافظ الليبرالي، سواء في روسيا في عهد وتين، أو في الولايات المتحدة وأوروبا، هو من يؤيد الضريبة الثابتة، ويعارض جميع أشكال السياسة الاجتماعية. إنه شخص يعارض مبدأ الرعاية الصحية المجانية، ويسعى إلى إخضاع كل شيء لرسوم، وتحسين العيادات، وتقليل الإنفاق الحكومي على الصحة. يعارض المحافظ الليبرالي دعم الفقراء على نفقة الدولة، ويؤيد الانسحاب التدريجي من جميع البرامج الاجتماعية، أي إنه مناهض للاشتراكية، لا ينحرف عن مبادئه. يرى المحافظ الليبرالي أن السعي إلى تحقيق العدالة أمر غير أخلاقي؛ لأنه قد يؤدي إلى ثورة، وأي ثورة تعني الدمار.

عرّف السياسي الإنجليزي، وأحد مؤسسي الفكر المحافظ، إدموند بيورك، النزعة المحافظة الليبرالية بأنها "مزيج من النزعة المحافظة والقدرة على التحسين". ولكن رغم كل ذلك، تعني المحافظة الليبرالية التسامح تجاه الدولة، أي إن التغييرات هي شيء جيد، خاصة إن كانت ليبرالية، ولكن الشيء الأهم هو ألا تدمر الدولة (كما كانت الحال في روسيا في التسعينيات من القرن العشرين). يحتاج المجتمع إلى الإصلاح، ولكن تدريجيًّا، ودون أن يتعرض لأي أذى بأي حال من الأحوال.

إذا أخذنا التجربة الروسية، فإن المحافظة الليبرالية هي أيديولوجية الأوليغارشية، وكذلك المصلحون الليبراليون الراديكاليون المستعدون في ظل ظروف معينة الدخول في عقد مع الدولة، مدركين أنه إذا تعذر خصخصة الدولة وإلغاؤها بالكامل (ما كان يحلم به المصلحون الليبراليون الروس والأوليغارشية في التسعينيات من القرن الماضي)، فمن الأفضل الاستمرار في استغلالها على الأقل، وتقسيم السلطات مع النخبة السياسية. بشكل عام، يمكن تسمية عصر ڤلاديمير پوتين بفترة الليبرالية المحافظة في روسيا، التي يحدث فيها تحول إلى الليبرالية بطيء، وبالكاد ملحوظ، وممتد إلى عقود، مع الحفاظ على بقايا الدولة الاجتماعية التي ورثتها روسيا من عهد ستالين. ليست روسيا الحالية فقط من تتبنى الفكر المحافظ الليبرالي؛ بل معظم النخب الأوروبية والأمريكية كذلك، التي استعارت منها الطبقةُ الحاكمة الحالية في روسيا هذا النموذج.

المحافظة الاجتماعية.. العدالة والتقاليد

هناك مزيج آخر بين المنهجية المحافظة وأيديولوجية الحداثة يسمى المحافظة الاجتماعية. تمثل المحافظة الاجتماعية السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن- كما هي الحال مع المحافظة الليبرالية- ليس بطريقة ثورية؛ بل عن طريق التغييرات التدريجية. من الأمثلة النموذجية على المحافظة الاجتماعية في روسيا المعاصرة ما يسمى بـ "الشيوعيين"، الذين يزعمون أن الماضي السوڤيتي كان أفضل من الفترة الليبرالية التي تلته (يعتبر الادعاء بأن الماضي كان أفضل من الحاضر إحدى السمات المميزة للنهج المحافظ)، وأنه يجب استعادة المكاسب السوڤيتية تدريجيًّا.

دون الخوض في تفاصيل ما كان أفضل وما كان أسوأ في الحقبة السوفيتية، يأسف المحافظون اليساريون- مثل أي محافظين بشكل عام- على انقضاء الماضي، ويرفضون ما جاء بعده، محاولين استعادة الحقبة السوفيتية، ولكن ليس بشكل كامل؛ بل فقط ما يتناسب مع واقع ما بعد الاتحاد السوفيتي القائم بالفعل: "العدالة، والفضيلة، والأخلاق، والأنماط الاجتماعية للدولة". إن أسس المحافظة اليسارية (الاجتماعية) هي تأكيد العدالة الاجتماعية بوصفها المعيار الأساسي للبنية الاجتماعية السياسية (وهو ما يميزها بشكل أساسي عن المحافظين الليبراليين)، فضلاً عن الحفاظ على الدولة الاجتماعية، والأسرة، والأخلاق الرفيعة وتطويرها، والتحرك بشكل عام نحو التوجه الاجتماعي.

من الأمثلة التاريخية التي يمكن ذكرها ضمن المحافظين الاجتماعيين، حركة النارودنيين (الشعبيين)، والاشتراكيين الثوريين، والاشتراكيين الثوريين اليساريين. إنهم (على عكس البلاشفة) حظوا بأكبر دعم ممكن بين الجماهير، وادعوا أن روسيا هي مجتمع أبوي تقليدي لا ينبغي له أن ينتقل إلى الرأسمالية؛ بل يجب أن ينتقل- من خلال المجتمعات- إلى النظام الاجتماعي، مع الحفاظ على الأسس الروحانية والأخلاقية؛ ومن ثم فإن المحافظة اليسارية هي العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى القيم التقليدية، مع التركيز على الشعب والمجتمعات باعتبارهما الكيان الاجتماعي الرئيسي.

يمكن القول إن المحافظة الاجتماعية تقترح بناء مجتمع طوباوي (مكان جيد ومثالي لا وجود له)، يجمع بين أفضل ما في الماضي وحلم المستقبل. يشكل الشعب القوة الرئيسية للمحافظة اليسارية بدلاً من الطبقة الأرستقراطية؛ أي إن المحافظين الاجتماعيين يركزون على العوام بدلاً من السياسيين.

وهكذا، فإن الهدف الأسمى للمحافظة الاجتماعية المناهضة بشدة للبرجوازية والعقائدية (التي لا تقبل لا الاشتراكية الراديكالية، ولا الثورة بأساليبها المدمرة)، هو التقدم والحركة التطورية نحو العدالة من أجل العامة. يعد النظام الملكي مقبولاً كذلك لدى المحافظين الاجتماعيين، ولكن في إطارِ وجود القيصر الصالح (بالنسبة إلى الشعب)، والطيب، الذي يعارض البويار (النبلاء). وُصِفَ هذا النظام الملكي الشعبي ذو النزعة الاجتماعية المحافظة في أعمال سولونيفيتش.

كان من مظاهر المحافظة الاجتماعية في أوروبا الاشتراكية البروسية، والفاشية (باعتبارها قومية يسارية)، وتيارات أخرى وصفها علماء اليسار المحافظ النظريون، مثل لورينز فون شتاين، وغوستاف شمولر، وأدولف فاغنر، وأوتو ماير، إلخ. في العالم العربي، بنيت الأنظمة الموالية للسوفيت على أساس المحافظة الاجتماعية، في مصر (في عهد عبد الناصر)، وفي سوريا والعراق على أساس حزب البعث (وهو ما لا يزال له تأثير في كثير من دول العالم العربي). يمكننا أن نذكر هنا أيضًا الجماهيرية الليبية في عهد معمر القذافي.

التيار المحافظ الأساسي

مع ذلك، فإن التيار المحافظ الأساسي- بالتحديد- هو الذي يمكن اعتباره التيار المحافظ الفعلي، الذي لا تشوبه أي عناصر دخيلة. يسعى التيار المحافظ الأساسي إلى تحقيق هدف رئيسي؛ هو الحفاظ على الأصل، وكل ما هو أصلي (كما ذُكر أعلاه)، مستندًا إلى فكرة أن تاريخ البشرية بكامله هو انصراف عن "العصر الذهبي"، وانتقال تدريجي، وسقوط إلى "العصر الحديدي"، وتحول من المعرفة الشاملة إلى الفقدان التدريجي لتراث الأجداد، والتقاليد، وحضور الروح. وهكذا نظرة التيار المحافظ الأساسية إلى عملية التحول برمتها التي تمر بها البشرية على أنها تدهور وركود وسقوط؛ لأن المعيار الرئيسي للتقييم هنا هو الروح، والروحانية، وليس المادة، والمادية، وكذلك الخلود، وليس الزمن. تسمي الكنيسة هذا السقوط في الحداثة خروجًا عن الأصل، أو ردة، أو رفضًا للعلمانية.

إذن، يعد الأصل هو النموذج الذي يجب اتباعه. وكلما اقتربت منه هذه الظاهرة أو تلك، باعتباره نقطة مرجعية، كانت أكثر محافظة، وابتعدت عن السقوط. وهنا نعود إلى حيث بدأنا، إلى تعددية النهج المحافظ. على سبيل المثال، بالنسبة إلى تاريخ الولايات المتحدة، كانت النقطة المرجعية الأصلية هي الحالة الروحانية والأخلاقية في أواخر القرن الثامن عشر لأوروبا التي كانت قد تدهورت تدهورًا خطيرًا في ذلك الوقت، وكانت تشهد ذروة نشأة الحداثة، لكن أصبحت حالة فتور الروح الأوروبية تلك بالتحديد، وانتصار الطوائف البروتستانتية هي النقطة المرجعية للولايات المتحدة، حيث كانت البروتستانتية وروح الثقافة الأوروبية في القرن الثامن عشر معيارًا للمحافظة والأولوية (الأصل).

إذا أخذنا التاريخ الروسي، فإن معيار الروح المحافظة للدولة الروسية هو روسيا المقدسة، التي بدأت كدولة مركزية للشعب الروسي (بدلاً من القبائل المتفرقة) منذ لحظة معمودية روس من الأمير القديس ڤلاديمير المعادل للرسل. منذ تلك اللحظة، كان المصير الوحيد الذي ينتظر روسيا المقدسة هو حكم عدو المسيح، ونهاية العالم، التي تتحرك نحوها الدولة الروسية، وهي تمر بمراحل مختلفة تقربها منها. إن المثل الأعلى للمحافظة السياسية بالنسبة إلى التاريخ الروسي هو الدولة في عصر دوقية موسكو، وهو النموذج السياسي البيزنطي القائم على سيمفونية القوى، الذي يفترض أن موسكو هي روما الثالثة، أي يتبنى البيزنطية السياسية في نسختها الأصلية، التي لم تُشوَّه بعد، ولم يحدث بها أي انحرافات عن المُثل الأصلية. تشكل فكرة المملكة الأرثوذكسية، والتحول إلى العصر الذهبي للدولة الروسية، القيم التي يسترشد بها التيار المحافظ الأساسي في نسخته السياسية، وذلك- في الوقت نفسه- بالإضافة إلى نقد الحداثة، ونهج التطور الغربي بصفته عملية تاريخية تعد معيارًا للسقوط الروحاني، والانحطاط، والتدهور، والانحدار من الروحانية إلى المادية، تم تبنيها طواعية.

يتمثل المستقبل، من منظور مناهج التيار المحافظ الأساسي، في الدفاع عن الحقائق الأبدية ضد التراجع عنها، والتخلي عن سمو الروح، والسقوط إلى أدنى مستويات الفقر الروحي والانحلال. يعد الحفاظ على دين الأسلاف، والإيمان بالله الخالد مهما كان الأمر، هو ضرورة مطلقة للمذهب المحافظ في تطلعه إلى المستقبل. ويعد هذا التطلع نموذجًا لأي تيار محافظ أساسي. ومن هذا المنظور، يمكن أن تتمتع كل من النارودنية (الشعبية) والعرقية (الإثنية) بالقدر نفسه من المحافظة، سواء في صورتهما الخلقية أو غير ذلك؛ ومن هنا جاء حب المحافظين للثقافة الشعبية.

إن سقوط الغرب ليس سوى خيار حضاري، وتراجع عن الأصل، وضرورة حتمية للحضارة الغربية، التي تسير في هذا الطريق بإصرار وخطى متتابعة. وهذا يعني أن الغرب، من وجهة نظر المحافظة الأساسية، هو مناهض للمحافظة من الأساس، ومع ذلك، هناك مجال للمحافظة في كل مرحلة تاريخية، وفي كل سياق دلالي لاحق؛ لأن كل مرحلة من مراحل سقوط الغرب تعد أكثر تحفظًا من المرحلة التالية، مهما بلغت فظاعتها في ذاتها.

باختصار، يعتمد نهج المحافظة الأساسية على إضفاء طابع الكمال على الماضي، فالماضي كامل، هو "حقيقي، وجيد، وجميل" (كما قال أفلاطون عن الفكرة)، والعودة إلى نظام القيم السائدة في الماضي هي في ذاتها فكرة بالنسبة إلى المحافظين، وهدف لبناء المستقبل، أما التقدم، كفكرة، وبسعيه إلى الكمال، فيعني السقوط. إن رفض التقدم بوصفه قيمة جوهرية هو حتمية مطلقة للتيار المحافظ الأساسي. يقف المحافظون الأساسيون ضد الزمن، الذي تضيف إليه الحداثة طابع الكمال، مدافعين عن الخلود. من وجهة النظر هذه، فإن الوضع على حافة الهاوية، والنهاية وشيكة؛ وذلك نتيجة التخلي عن المعايير الأخلاقية التقليدية، والانحلال الروحي، والسقوط في هاوية العدمية الروحية.

لكن المحافظة الأساسية ليست فقط توجهًا لرفض التقدم، حيث غالبًا ما يحاول خصوم المحافظين تصويرهم؛ بل هو أيضًا توجه بنَّاء وإيجابي. تتمثل صورة المستقبل، من وجهة نظر النهج المحافظ، في استعادة الدين، والإمبراطورية (النموذج التقليدي للدولة، على عكس الدولة القومية الحديثة)، والملكية (حيثما أمكن ذلك). إن الرسالة الرئيسية للتيار المحافظ الأساسي هي كالتالي: "منظومة القيم الأخلاقية تنهار أمام أعيننا". وترد المحافظة الأساسية على وحشية الأخلاق تلك بتوجهها الإيجابي إلى المستقبل القائم على العودة إلى الأصول والقيم الأبدية.

بالنسبة إلى المحافظين الروس، يتمثل جزء لا يتجزأ من توجههم البنّاء في استعادة دور الطوائف الدينية التقليدية في حياة المجتمع، ومنها بالإضافة إلى الأرثوذكسية، التي يفضل أن تكون في نسختها الأصلية قبل الانشقاق، الإسلام التقليدي، واليهودية التقليدية، والبوذية التقليدية، وغيرها من المعتقدات التقليدية للشعوب الأصلية في روسيا بتعدد أنواعها. تعد كلمة "التقليدي" هنا ذات أهمية أساسية، حيث إنه تُستبعد جميع أنواع الطوائف، خاصة تلك التي

أُنشئت في عصر الحداثة كبديل ديني زائف لا علاقة له بالتقاليد والأنواع الدينية الأصلية. يتأثر الإحياء الديني- كذلك- بالنهج التعددي للمحافظة. فعلى الرغم من صرامة تلك المعتقدات الأساسية، لا يؤدي النهج المحافظ إلى قمع الأديان والحقوق والحريات. إنه فقط يضع كل هذا في سياق ديني، ويصنف جميع الطوائف الدينية إلى تقليدية وغير تقليدية، وحتى إذا تحدثنا عن طوائف ليست تقليدية بالنسبة إلى روسيا (مثل الأنجليكانية)، لكنها موجودة في الفضاء الديني الروسي قرونًا، فيصنفها إلى راسخة وغير راسخة.

يعد النموذج المثالي للمحافظ هو الشخص الروحاني الذي لا يستطيع أن يتخيل نفسه دون الله والحقيقة والأبدية، والذي يؤمن بالعناية الإلهية.

ومن بين الكمائن التي غالبًا ما ينصبها للمحافظين خصومهم هو سؤالهم عن إنكارهم للتقدم العلمي والتكنولوجي، قائلين إنه إذا كنتم من المحافظين، فلماذا تستخدمون جميع الابتكارات التقنية ولا ترتدون اللابتي، وتستنيرون بشمعة؟[1] هذه حجة تخمينية بحتة وسطحية؛ حيث إنه لا تستبعد القيم الروحية للمحافظين التقدم التكنولوجي، خاصة فيما يتعلق بمسائل الدفاع والأمن، ولكن الفارق الوحيد هو أن المحافظين لا يضفون طابع الكمال على التقدم العلمي والتكنولوجي ومشتقاته، ولا يقدسونه، بل يستخدمونه بهدف المنفعة، وحسب الحاجة. وفي منظومة قيم المحافظ، الكمال لله وحده، في حين أن التقدم العلمي والتكنولوجي ليس له سوى أهمية تطبيقية، ومكانه في أسفل التسلسل الهرمي للقيم.

إن أحد مظاهر النزعة المحافظة، التي يمكن تصنيفها تصنيفًا أكثر منطقية على أنها تنتمي إلى التيار المحافظ الأساسي، هو الثورة المحافظة. الفارق الرئيسي هو أن الأساليب الثورية تعد مقبولة هنا، ولكن ليس من أجل التحقيق السريع للنتائج التقدمية أو الليبرالية، ولكن بالعكس، للتأكيد الثوري للقيم المحافظة. لا تقترح الثورة المحافظة الحفاظ على بقايا القيم التقليدية والمحافظة، ولكنها تصر على التأكيد الثوري للمبادئ الأبدية من جديد، وبشكل فوري وكامل، على الرغم من الانتصار الظاهري للحداثة.

من بين المدافعين الغربيين عن الثورة المحافظة أوزوالد شبنجلر، وكارل شميت، وآرثر مولر فان دن بروك، ويوليوس إيفولا، ومارتن هايدجر. ومن بين المنظرين الروس للثورة المحافظة، التي غالبًا ما يشار إليها في روسيا في سياق الأيديولوجية السياسية للبلشفية الوطنية، يمكننا ذكر أوستريلوف، وسافيتسكي، ودميتريفسكي. لا يحتمل الثوار المحافظون الوضع الراهن. إنهم يطالبون بالرجوع إلى كل ما هو أصلي وتقليدي في التو واللحظة، وهو ما يميز- بشكل عام- الفئة الأرستقراطية. الثوريون المحافظون هم أرستقراطيو الروح الذين يلجأون إلى اللاوعي التقليدي كقوة ثورية. وتعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أحد الأمثلة على التطبيق السياسي لأفكار الثورة المحافظة ومناهجها.

1 اللابتي: حذاء مصنوع من الألياف كان الفقراء يلبسونه عادة في الأرياف الروسية حتى مطلع القرن العشرين.

أساسيات الفكر المحافظ الروسي الأساسي

يرتبط التيار المحافظ في روسيا بالتقاليد، ولا يمكن فصله عن العقيدة الدينية، أي إنه نوع كامل من المحافظة الأساسية، وقريب من المثالية. إن النزعة المحافظة الأساسية معيارية وطبيعية في روسيا إلى درجة أنها هي بالتحديد التي تسمى بالمحافظة في المفهوم الروسي. على الرغم من تطور المدرسة الليبرالية المحافظة، والمحافظة الاجتماعية، والثورة المحافظة في روسيا، فإنها جميعها استُعيرت من الغرب، وتمثل فقط خطوطًا فكرية منفصلة داخل الحركة المحافظة العامة، التي تعد أساسية والأكثر راديكالية في أسسها.

تعني المحافظة في روسيا استعادة التقاليد الروسية بالكامل، وفي شكلها الأولي، وإعادتها إلى الشكل الذي كانت عليه قبل بداية استعارة الابتكارات الغربية والتجارب الليبرالية التي بدأت مع انشقاق الكنيسة في القرن السابع عشر، من خلال إصلاحات بطرس الأكبر، مرورًا بالفترة الليبرالية من القرن الثامن عشر التي تلتها نهضة قصيرة للتيار المحافظ في القرن التاسع عشر، وانتهت- بطبيعة الحال- بثورة 1917. ومع ذلك، ظل معظم التاريخ الروسي الذي امتد إلى أكثر من ألف عام في عباءة التقاليد؛ مما يعني أن الوعي الروسي، سواء للعامة أو للنخب، محافظ في أساسه، وكان محافظًا وتقليديًّا حتى قبل ظهور المحافظة نفسها- كرد فعل على تحديات الحداثة- وكذلك قبل الحداثة نفسها التي وصلت إلى روسيا بعد تأخير كبير.

لطالما كانت الأرثوذكسية الروسية، مثل جميع الأديان التقليدية، تنتمي إلى التيار المحافظ الأساسي، وتنطلق من الاعتراف بوجود العصر الذهبي للتقاليد الأصلية، مُقرة بعملية الردة والتراجع والانحطاط التي حدثت بعد ذلك. إن ما يسميه الغرب تطورًا، يُعرِّفه الوعي الديني الروسي بأنه سقوط، وأي محاولة للحاق بالغرب في السياق المادي والتقني كانت تتم في التاريخ الروسي لا محالة على حساب القداسة والتقاليد، من خلال الانصراف القسري والصارم عن الأصل إلى الحداثة، وهو ما كان دائمًا مصحوبًا بالدماء وبتضحيات كبيرة.

الفارق بين المحافظين الروس وغيرهم هو أن المحافظين الروس يتطلعون دائمًا إلى الأصل، ولا يستسلمون للانحراف عنه، في حين أن الفكر الغربي المحافظ ينحرف عنه باستمرار، وفي كل مرة يترسخ في كل منعطف جديد من ذلك الانحراف وكأنها نقطة انطلاق جديدة. وأكثر من ذلك أنه في عالمنا الحالي، غالبًا ما تُنسب أكثر أنواع الانحطاط فظاعة إلى المحافظة، خاصة في الولايات المتحدة. وماذا عمن يسمون بالمحافظين الأمريكيين، وفي مقدمتهم "الحزب الجمهوري" الأمريكي، فإن كل الفارق بينهم وبين ليبراليي "الحزب الديمقراطي" هو درجة جواز نزع الصفة الإنسانية. في الوقت الذي يدعو فيه الليبراليون الأمريكيون (الديمقراطيون) إلى التحول النهائي إلى ما بعد الإنسان: "المسوخ، والمستنسخات البشرية، والسايبورغ، وأنواع أخرى من التهجين بين الإنسان والآلة"، يدعو خصومهم الجمهوريون الذين يزعمون أنهم محافظون إلى التوقف على تشريع زواج المثليين، فضلا عمن يسمون بالمحافظين الجدد. في

الواقع، وضع أتباع مُنظّر المحافظين الجدد ليو شتراوس منهجية المحافظة ومقارباتها لتخدم الشيطانية الصريحة، وليست الأوبرالية، بل الواقعية، وقلبوا كل شيء رأسًا على عقب. اتخذ ليو شتراوس أفكار نيتشه وهايدجر وشميت أساسًا له، وقلبها ليضعها في خدمة الأهداف الأدنى والأكثر وحشية ومناهضة للإنسانية. إن تيار المحافظين الجدد الأمريكيين في جوهره هو شيطانية تحت ستار المحافظة، هو عدو المسيح الذي يزعم أنه المسيح. بشكل عام، كل ما يحدث في السياسة الأمريكية والفكر الأمريكي يمثل النقيض تمامًا لما هو معتقد في روسيا، وأوراسيا، والشرق، ويؤخذ بالعكس، ويُقلب رأسًا على عقب، وهذا يعني أن تيار المحافظين الجدد الأمريكيين هو نقطة تقع أقصي القطب المقابل للتيار المحافظ الروسي الأساسي.

على الرغم من ذلك، يجب الاعتراف بأن الغرب المتحضر بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، لم يصلوا إلى نقطة الانحدار القصوى هذه في لحظة، ولكنهم دائمًا ما كانوا يتحركون إلى الأمام، متقدمين على الحضارات الأخرى؛ لذلك، في أي مرحلة تاريخية، كل ما هو محافظ للغرب وأوروبا والولايات المتحدة يكون بالنسبة إلى المجتمع التقليدي ليبراليًّا جدًّا، ويمثل درجة عميقة من الانحطاط. ومع ذلك، نظرًا إلى أن الانحلال أسهل من الترابط، والعيش في راحة ونعيم أسهل من الزهد والسمو الروحي، فإن الغرب ينتصر في كل مرة يعرض فيها على العامة الهبوط درجة أخرى إلى الأسفل، إلى المستوى التالي من الانحلال، إلى الراحة، والاسترخاء، والرذيلة الشرعية. في هذا تكمن "مميزاته"، وسر انتصاره الدائم على التقاليد والمحافظة.

العالم العربي في الفكر المحافظ الروسي

لقد تأثر المجتمع الإسلامي بنموذج التنوير الغربي بشكل سطحي جدًّا. بشكل عام، هو مثل المجتمع الروسي مبني على أسس المحافظة الأساسية، وينجذب في حالته الطبيعية، دون تدخل غربي، نحو الحالة الأولية المتوازنة، ويعود إلى الأصول والنماذج الاجتماعية السياسية التقليدية الثابتة.

يقوم النظام المحافظ الأساسي العربي على الإسلام التقليدي (السُّني عادة)، تمامًا كما تتشابك أسس المحافظة الأساسية للمجتمع الروسي تشابكًا وثيقًا مع الأرثوذكسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظومة الاجتماعية العربية، كما هي الحال في البيئة الروسية، تقوم على المجتمع كوحدة منسجمة، وذلك بوصفه كيانًا اجتماعيًّا رئيسيًّا. إلى جانب الوعي الديني العميق، كل هذا يجعل المجتمع العربي، والعالم العربي بشكل عام، مستقرًا ومتناغمًا، وشبه محصن ضد أي نماذج للقيم السياسية والأيديولوجية الغربية. كانت هذه هي الحال أيضًا في المجتمع الروسي حتى انشقاق الكنيسة في القرن السابع عشر، الذي كان يهدف إلى تدمير هذه الأسس الطائفية الدينية، والأسس التقليدية، التي جعلت الدولة الروسية غير معرضة تقريبًا للعدوان الغربي، سواء العسكري، أو الأيديولوجي (مفهوم الدولة الحصن).

مثلما دخل الغرب العالم الروسي مسببًا تآكل الأسس الأصلية والتقليدية المحافظة، وكسرها في نهاية المطاف، فقد تعامل بالطريقة نفسها مع العالم العربي. وإدراكًا من الغرب أنه لن ينجح

الأيديولوجيون والسياسيون والاستراتيجيون الغربيون في فرض منظومة قيمهم على العالم العربي دون تدمير أسس الإسلام التقليدي، فإنه يدخل المجتمع العربي من خلال الإسلام بوصفه الأداة الأكثر تأثيرًا في النظام الاجتماعي.

بعد أن أُثبت تجريبيًّا أن المجتمع القائم على الإسلام التقليدي هو شبه منيع وغير معرض لأي تأثير خارجي، بدأ الأيديولوجيون الغربيون عملية طمس التكامل العَقَدي للإسلام من خلال إدخال بعض العناصر المستحدثة وغير الطبيعية به، أي عن طريق تحديث الإسلام وتجديده. يمكن إرجاع بداية هذه العملية إلى القرن الثامن عشر، عندما بدأ- كما يقولون الآن- التكنولوجيون السياسيون والأيديولوجيون البريطانيون في تلك الفترة بإنشاء نسخة محدثة من الإسلام على طريقة التنوير الأوروبي. لقد فعلوا ذلك من خلال تبسيطه، وإدخال الابتكارات التي تتماشى مع روح العصر (الأوروبي) الجديد، مع نقد العناصر "القديمة" التي "عَفَّاها الزمن" و "غير الحديثة"، واستبدال عناصر وتعميمات أخرى مبسطة وحديثة وتقدمية بتلك العناصر القديمة.

من ضمن رواد هذه العملية والمبادرين إليها، أو بالأحرى من ذاعت شهرته، حسن البنا، مؤسس جماعة "الإخوان المسلمين" (منظمة إرهابية محظورة في روسيا). فإنه بمشاركته ظهر تيار التجديد في الإسلام، الذي أتاح الفرصة لأن يُخلق على أساس التقليد الإسلامي (من خلال التبسيط والتحديث) نسخ سياسية من الإسلام، أي نوع من الأيديولوجيات السياسية التي تشبه في مهامها النظريات السياسية الرئيسية للحداثة (الليبرالية، والماركسية، والقومية) التي كانت آنذاك في مرحلتها التكوينية. الهدف من هذه العملية هو خلق واجهة مفهومة للسياسيين والإستراتيجيين الغربيين لدخول المنطقة العربية، أو أي مجتمع إسلامي بشكل عام، من أجل إخضاعه وإدارته فيما بعد، أي للكشف عن المجتمع الإسلامي، وفرض نظامهم المعرفي عليه، ونشر الأسس الغربية فيه، وإدخال معاييرهم وأساليبهم الخاصة في تفسير الأمور. بالأخذ في الحسبان الوعي الديني المرتفع في العالم العربي، أصبح الإسلام هو السبيل الوحيد للقيام بذلك.

وهكذا يسيّس الغرب الإسلام لجعله أداة للسيطرة الخارجية على المجتمعات الإسلامية التقليدية. أساس هذا النهج، الذي يفسد الإسلام التقليدي ويحدّثه، هو العقلنة، والتخلص من كل ما هو غامض، والتطهير من التقاليد، التي تضع التعاليم الإسلامية في سياق شعبي أو بيئي (ما يعرف في الإسلام بالعادات). الحقيقة، هذه سكولاستية تجاه الإسلام؛ أي إنه تُطبق عليه تجربة التحديث نفسها التي تعرضت لها المسيحية في وقت سابق في أوروبا خلال مسيرتها في طريق التحديث، والتبسيط، والتطهير من العنصر الغامض اللاعقلاني. هكذا نشأت الظروف التي سمحت بظهور الإبداع السياسي والأيديولوجي الحر لدى الإستراتيجيين الغربيين، على غرار تلك التي تم تهيئتها في المسيحية الغربية. كان الهدف الرئيسي هو جعل الإسلام منفتحًا ومرنًا وقابلا للتأقلم بحرية مع الأيديولوجيات السياسية لعصر الحداثة من خلال القضاء على هيمنة المصدر الإلهي المعصوم من الخطأ وغير المتغير. وقد تحقق ذلك بإضافة عنصر ثالث- بالإضافة إلى القرآن والسنة- وهو آراء رجال الدين بتفسيراتهم ومواقفهم وآرائهم المعصومة من الخطأ (مثل البابا فرنسيس، والكرادلة).

بعبارة أخرى، لقد خلقت جهود الأيديولوجيين الغربيين على مدى ثلاثة قرون نسخة سياسية محدثة من الإسلام الزائف، التي سيكون من الأصح تسميتها بالإسلاموية، بالأخذ في الحسبان وظيفتها السياسية التي لا تنفصم عنها، والتي تتمثل في وجود كثير من السياسات والأيديولوجيات القائمة على الإسلام. في الواقع، الإسلاموية ليست إسلامًا، على الرغم من حماسة الدعاة الإسلاميين وادعائهم ذلك. نشأت الإسلاموية وانتشرت نتيجة التدهور العام في المستوى التربوي والروحي في البيئة الإسلامية، وكذلك التجارب السياسية والأيديولوجية التي شهدها القرن العشرون، والتي أدت إلى تحديث المجتمعات الإسلامية ككل تحديثًا كبيرًا، والانحلال العام الذي سببته الحداثة، ونسيان الجذور والتقاليد الإسلامية الأساسية.

ويعد من المفارقات ادعاء كثير من الباحثين في الإسلام السياسي وأتباعه أنهم ينتمون إلى "التيار المحافظ الأساسي"، وأنهم يؤيدون الإسلام "الأصلي" أو "النقي". يمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى أن الأساس النظري للإسلاموية قد نشأ بالكامل بمشاركة مباشرة ونشطة من المنظرين وعلماء الدين الغربيين (بمن فيهم المتعلمون في الغرب). لقد ذكرنا من قبل أن المحافظة تعتمد على السياق، أي إن درجة المحافظة يمكن أن تكون نسبية، اعتمادًا على البيئة والسياق والنقاط المرجعية المتغيرة. لا يمكن لممثلي الجماعات الإسلاموية أن يظهروا كأتباع للتيار المحافظ الأساسي إلا في أعين الأوروبيين، وهذا إقرار لوجهة نظر أوروبا، التي ابتعدت عن الأصل إلى درجة جعلتها تنسب إلى التطرف والتيار الأساسي أي مظهر من مظاهر التدين بصفة عامة. من وجهة نظر النهج المحافظ الأساسي الروسي، فإن أنصار الحركات والطوائف الإسلاموية ليسوا سوى مجددين يخلقون تنوعًا سياسيًّا توفيقيًّا عن موضوع الإسلام لاستخدام الجماهير الإسلامية غير الواعية، وذات التعليم الديني الضعيف لخدمة مصالح الغرب السياسية. بعبارة أخرى، يُعد الإسلاميون بمنزلة البروتستانت في الإسلام، حيث إن كثيرًا من الطوائف البروتستانتية في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، يدعون كذلك أنهم مسيحيون أصليون وهم الأصل والحقيقيون، لكنهم- في الواقع- مجتمعات شبه دينية بعيدة- كل البعد- عن المسيحية الأصلية.

وهكذا فإن موقف المحافظة الأساسية الروسية تجاه الإسلام هو بالضبط موقفها نفسها تجاه المسيحية بشكل عام، والأرثوذكسية بشكل خاص. إن نسخة الإسلام القريبة من الأصل فقط هي التي تُعد النسخة التقليدية والمحافظة والأساسية، وليست تلك المحدثة والمكملة من "الدعاة" الإسلامويين، التي غالبًا ما تكون ذات أصل غربي وتسمى بـ "الأصلية" في مفهوم الإسلام السياسي، بل النسخة التي بقيت على حالها دون تغيير منذ زمن الرسول، قبل ظهور البدع، والتجديد والتغيير. ولكن لإبراز نسخة الإسلام تلك قبل التعديل، يستخدم الإسلاميون صفات "الصحيح"، و"الأصلي"، و"الأصيل"، و"الأساسي"، كما يفعل جميع الطائفيين في جميع الديانات. أما الإسلام التقليدي فهو فقط الإسلام، دون ألقاب إضافية، هو الأصيل الذي لم يتغير، وتشكل عبر القرون في السياق التقليدي للشعوب على أساس الآيات والعادات.

إن نتيجة تجربة التجديد هذه هي الآلة السياسية والأيديولوجية التي يحتاج إليها الغرب لتنفيذ

توسع غربي في العالم العربي. بعد أن بدأ المنظرون الغربيون بإعادة تفسير الأسس الإسلامية، واصلوا هذا الاتجاه حتى أعادوا تفسير جميع ما ترتب على ذلك. هذه هي الطريقة التي شُوِّهت بها فكرة الخلافة الإسلامية تمامًا، وحوِّلَت بالطريقة الغربية إلى دولة قومية كبيرة تتوافر لديها مظاهر الحداثة، في حين لا تُعد الخلافة التقليدية الحقيقية سوى إمبراطورية تقليدية، أي نموذج للدولة التقليدية (ما قبل الحداثة)، التي يتم التعبير عن مبدئها الأساسي- الوحدة الإستراتيجية للتنوع - في التسامح المطلق مع الأديان الأخرى، وتقبل التنوع الطائفي والعرقي والثقافي واللغوي.

وتأكيدًا لهذه الأطروحة، يكفي ذكر الخلفاء الأوائل، مثل الخليفة الراشد عمر، الذي كانت تربطه علاقات وثيقة وودية مع القديس صفرونيوس في القدس، والخليفة معاوية الذي كان يسمي نفسه بـ "أمير المؤمنين"، معتبرًا النصارى من بينهم. كان الخليفة الوليد بن عبد الملك الذي قضى أيامه الأخيرة في دير مسيحي، متسامحًا كذلك مع المسيحيين. أما النسخة الحالية مما يسمى بـ "الخلافة الإسلامية"، التي يروج لها الإسلامويون من داعش (منظمة إرهابية محظورة في روسيا) إلى الأب الروحي لها ولكل جماعات التطرف "الإخوان المسلمون"، فهي غير متسامحة تمامًا مع أي معارضة، بمن في ذلك المسلمون المعارضون. إنها نسخة أوروبية، ولكنها وضعت في سياق إسلامي. هكذا يرى الأوروبيون العالم، ينظرون إليه نظرة متغطرسة وعنصرية، ويبنون تسلسلًا هرميًّا للأمم، واضعين أنفسهم على رأسه، غير متسامحين مع أي رأي آخر يختلف عن موقفهم العَقَدي أو الأيديولوجي. ليس هذا نهجًا محافظًا؛ بل هو نهج الغرب الحديث؛ مما يعني أن كل من يصرح به هو نتاج الفكر الغربي، والأيديولوجية الإسلامية المتحولة تحت تأثيره. "الإخوان المسلمون" والحركات الإسلامية الأخرى التي تنسب نفسها إلى "التيار المحافظ الأساسي" وتعلن رغبتها في بناء "الخلافة الإسلامية" هي نتاج الفكر الغربي، وأداة للسياسة الغربية، مثلها مثل الحركات والهياكل الغربية المماثلة، ومصطلح "الإسلام" الذي يستخدمونه كثيرًا ما هو إلا خدعة تُقلق المسلمين المخلصين، وتُستَغَل في أغراض تتعارض تمامًا مع تطلعات الإسلام التقليدي.

الخاتمة

في النهاية تجدر الإشارة إلى أن هناك شيئًا واحدًا مشتركًا بين جميع فصائل المحافظين الأساسيين؛ وهو أنهم يعترفون بشرعية المجتمع التقليدي. ولكن حتى المحافظة بشكل عام، مع أنها تعتمد على السياق والنسبية، فإن لها سمة مشتركة؛ وهي أن جميع الأفكار المحافظة تشير إلى أن العالم لا يتطور "إلى الأعلى وإلى الأمام"، كما يؤكد التقدميون، ولكنه يتراجع، من العصر الذهبي إلى نهاية الزمان؛ مما يعني أن كل فترة لاحقة- ليس في نطاق الحياة العامة، ولكن في النطاق التاريخي- تكون أسوأ من الفترة السابقة؛ لأنها تصبح أكثر بعدًا عن الأصل. تكمن مهمة المحافظ على الأقل في إيقاف هذا التراجع، وعلى الأكثر في العودة بالتاريخ إلى الوراء، والعودة إلى المبادئ الأصلية، ولكن ليس العودة إلى الماضي؛ بل التقدم إلى المستقبل، إلى القيم التقليدية الأولية: الخلود، والروح، والخلاص. المحافظ الحقيقي هو الذي يسعى إلى استعادة العلاقة بين الإنسان والله، ولا شيء يمكن أن يوقفه عن هذا الطريق.

العلاقات الروسية السعودية: ديناميكية جديدة لقيادات مختلفة

غريغوري كوساتش

أنهى إنعاش العلاقات السوڤيتية/ الروسية- السعودية في سبتمبر (أيلول) 1990، حقبة من المواجهة بين القوتين، وهو ما دعمه البيان المشترك، الذي أكد رغبة الطرفين في تطوير "علاقات ودية لصالح الشعبين"، لكن هذه العلاقات دخلت عام 1994 فترة ركود بسبب الأزمة الشيشانية (وكذلك نتيجة تفكك يوغوسلاڤيا). وكان من الشائع في الرأي العام الروسي الادعاء بأن الرياض (التي "أسهمت" في انخفاض أسعار النفط العالمية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين) هي السبب في انهيار الاتحاد السوڤيتي، وذلك بالإضافة إلى التفسير الخاطئ للمساعدات السعودية للأقليات المسلمة على أنها "زرع للوهابية".

أدّى تولي ڤلاديمير بوتين الرئاسة عام 2000 إلى تغيير الوضع، وهو ما تجلى في استئناف الاتصالات بشأن البحث عن سبل لتهدئة الوضع في شمال القوقاز. وكانت زيارة ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى موسكو في أوائل سبتمبر (أيلول) عام 2003، مؤشرًا على اعتراف الرياض بـ "قضية الشيشان كشأن داخلي لروسيا". بدأت موسكو والرياض التعاون في مواجهة خطر الإرهاب، موضحتين أهمية إعطاء "زخم إيجابي" للعلاقات التجارية، والاقتصادية، والبرلمانية، والثقافية.

روسيا والمملكة العربية السعودية.. بين التعاون والنزاع



كانت إحدى نتائج زيارة الملك المستقبلي إلى العاصمة الروسية هي مبادرة روسيا المدعومة من الجانب السعودي بالانضمام إلى منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتبرتها موسكو أداة للحد من تأثير المتطرفين الإسلامويين في المجتمع الإسلامي في روسيا. في أبريل (نيسان) عام 2003، أعلن بوتين أن هناك "ملايين من المسلمين يعيشون في روسيا؛ مما يسمح لها بأن تكون "جزءًا من العالم الإسلامي"، وفي يونيو (حزيران) عام 2005، انضمت روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب.

ڤاليري كوروڤين: كاتب وباحث سياسي، وصحفي روسي. مدير المؤسسة الدولية "مركز الخبرة الجيوسياسية"، نائب رئيس مركز الدراسات المحافظة في كلية علم الاجتماع في جامعة موسكو الحكومية.

في فبراير (شباط) عام 2007، قام بوتين بأول زيارة رسمية له إلى الرياض. بحلول وقت تلك الزيارة، كانت موسكو قد بادرت بسياسة خارجية جديدة ترفض نظام العلاقات الدولية "الأحادية القطب" المبنية على "الهيمنة الغربية".

وتحدث بوتين خلال لقائه القادة السعوديين عن روسيا بوصفها "وطنًا مشتركًا" يعيش فيه "المسيحيون والمسلمون وممثلو الطوائف الأخرى" في وئام وحسن جوار. جرى الحديث عن تجربة روسيا "الفريدة" في "إثراء الشعوب والثقافات"، وهو ما ارتبط بفكرة السعودية في "حوار الأديان والحضارات". وأشار الرئيس الروسي إلى أن هذه الفكرة بنّاءة، مصرحًا بأن "حوار الحضارات" هو "السبيل إلى إقامة نظام عالمي عادل"، واقترحت موسكو أن تكون المعارضة المشتركة "للأحادية القطبية" أساسًا للتعاون الثنائي.

أشار بوتين في أثناء زيارته للرياض إلى "الأهمية الاقتصادية" للسعودية بالنسبة إلى روسيا. فسر مجلس الأعمال السعودي الروسي توسيع العلاقات الثنائية الاقتصادية والعسكرية الفنية على أنه "اختراق لمجال الهيمنة الاقتصادية الأمريكية". من خلال دعم إنشاء مجموعة الرؤية الإستراتيجية "روسيا- العالم الإسلامي" (التي عُقد اجتماعها الأول في جدة، أكتوبر/ تشرين الأول عام 2008)، أعلنت القيادة الروسية أن "التعاون مع العالم الإسلامي" هو السبيل إلى إنشاء "نظام عادل للعلاقات الدولية". وكان من شأن المبادرة، التي طرحها وزير الخارجية (آنذاك) إيغور إيڤانوف في أثناء زيارته إلى طهران، بإقامة "منطقة أمنية" في الخليج بمشاركة إيران، أن تكون شكلًا من أشكال هذا النظام.

لم يكن من المستبعد أن تشهد تلك الاتصالات الثنائية، التي بدت إيجابية، اندلاعًا جديدًا للخلافات، حيث شددت موسكو على الحاجة إلى إنشاء "تعليم إسلامي روسي محلي"، وهو ما عمل على تقليص التفاعل مع الجانب السعودي في الشؤون الدينية لمسلمي روسيا إلى أدنى حد. كما عرّف الخطاب الروسي الرسمي والعام ما يسمى "الربيع العربي" بأنه حلقة من "الثورات الملونة" التي دعمها الغرب، وثارت شكوك قوية داخل روسيا بشأن الموقف السعودي بسبب الخطاب الديني الذي دعم هذه "الثورات"، تحديدًا في سوريا.

نتيجة لذلك، تحدث بوتين خلال اجتماعه في أوفا، عاصمة جمهورية باشكورستان الفيدرالية الروسية، ذات الأغلبية المسلمة، عام 2013، مع رؤساء الإدارات الروحية الإسلامية الرسمية، عن "التيارات المتطرفة" التي "تضعف" الدولة، وتخلق "صراعات خاضعة للسيطرة من الخارج". إلى جانب ذلك، أحيت أزمة النفط عام 2014، المزاعم عن قيام السعودية بأعمال "معادية لروسيا" في سوق النفط العالمية، حيث تناول بوتين مرتين فكرة أن "المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة التي بإمكانها خفض أسعار النفط العالمية على نحو خطير"، معتبرًا أن هذه الإجراءات قد تكون "ثمرة اتفاقها" مع واشنطن.

ظهر انفراج في العلاقات الثنائية في عام 2015؛ حيث إنه في ظل نظام العقوبات، كانت روسيا بحاجة إلى إيجاد شركاء خارج دائرة الدول الغربية، وكانت المملكة العربية السعودية، حيث اعتلى الملك سلمان بن عبد العزيز العرش، واتخذ مسار تنويع العلاقات السياسية

والاقتصادية الخارجية، من بين هؤلاء الشركاء. كما جاء التطلع الروسي إلى تسوية العلاقات مع الرياض على خلفية اعتبار "الحياد" السعودي فيما يتعلق بالمواجهة الروسية الأوكرانية (بما في ذلك قضية القرم) مظهرًا من مظاهر "التناقضات" السعودية الأمريكية.

أكد استئناف مجلس الأعمال السعودي الروسي، الذي نظم "جولة ترويجية للمناطق والشركات الروسية" في جدة، مايو (أيار) 2015، التوجه نحو ديناميكية إيجابية في العلاقات الثنائية. وناقش وفد المجلس الاتصالات الاقتصادية، بما في ذلك تلك الموجودة في الزراعة، وإنتاج النفط وتكريره، وإمكانية إدخال الصيرفة الإسلامية في المناطق الروسية "الإسلامية" بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. كما دُعيت قيادات منظمة التعاون الإسلامي (وكذلك البنك الإسلامي للتنمية) لحضور القمة الاقتصادية الدولية بين روسيا ومنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في قازان، عاصمة جمهورية تتارستان الفيدرالية الروسية، ذات الأغلبية المسلمة، في يونيو (حزيران) عام 2015.

في أوائل صيف 2015، زار الأمير محمد بن سلمان، روسيا، والتقى بوتين على هامش منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي. شدد رئيس الدولة الروسية خلال استقباله الأمير على أن الدولتين تتمتعان "بعلاقات جيدة" تعتز بها روسيا. كما أشار الرئيس إلى أهمية تلك الزيارة على الصعيد الاقتصادي، متحدثًا عن "نمو حجم التبادل التجاري"، الذي رغم تمتعه بـ "ديناميكية جيدة" ما زال "متواضعًا في القيمة المطلقة". وإدراكًا منه لارتباط التعاون الاقتصادي بمستوى الاتصالات السياسية، لم يكتفِ بتأكيد دعوة الملك سلمان عبد العزيز إلى زيارة روسيا، بل وافق أيضًا على زيارة الرياض مجددًا.

كانت نتائج زيارة الأمير محمد بن سلمان مثيرة للإعجاب؛ حيث تم التوصل إلى اتفاق بين صندوق الاستثمار المباشر الروسي وصندوق الاستثمارات العامة السعودي بشأن الاستثمار في الاقتصاد الروسي، ووقعت الوزارات والإدارات المعنية في البلدين اتفاقيات ومذكرات تعاون في مجال الطاقة النووية، ومذكرات إعلان نيّات مشتركة في مجال الفضاء والبناء والتعاون العسكري والتقني والطاقة. أثبت برنامج إقامة الأمير محمد بن سلمان، في "العاصمة الشمالية" (سانت بطرسبرغ)، أن الجانب الروسي يرى في المناطق "المسلمة" (الشيشان وتتارستان) منطقة نشاط اقتصادي سعودي مستقبلي (يشمل الجانب الاستثماري).

في إشارة من الصحافة الروسية إلى "النجاح الباهر" لسياسة موسكو الإقليمية، قالت إن "الانفراج الذي تحقق في العلاقات مع السعودية" جاء نتيجة "تراجع" قيمة "العنصر الأمريكي" بالنسبة إلى الرياض، التي أصيبت بخيبة أمل من تصرفات إدارة أوباما. لكن في سبتمبر (أيلول) عام 2015، أدّى التدخل العسكري الروسي في سوريا (عندما اتهم بعض العلماء السعوديين موسكو بالإسلاموفوبيا، ودعوا إلى إعلان الجهاد ضد روسيا) إلى إعادة تأزم العلاقات بين البلدين. لم تغير زيارة الأمير محمد بن سلمان لسوتشي في أكتوبر (تشرين الأول) من العام نفسه، ولقاؤه بوتين، من هذا الاتجاه، فلم يقبل الجانب السعودي الاقتراح الروسي بشأن تشكيل "تحالف دولي واسع" ضد ما تسمى "الدولة الإسلامية" (منظمة إرهابية محظورة في روسيا) يشمل نظام بشار الأسد وإيران.

ظلت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سانت بطرسبرغ مجرد "خطابات نيّات". وأخذت تظهر مبررات غير متوقعة لمرحلة جديدة من الركود في المجال الاقتصادي؛ نتيجة هبوط أسعار النفط.

في الوقت نفسه، استمرت موسكو (وكذلك الرياض) في اعتقاد أن الحفاظ على العلاقات التجارية والاقتصادية (وحتى تعزيزها)، والحفاظ على الاتصالات السياسية غير المرتبطة بالصراع الداخلي السوري، يخدم المصلحة المشتركة لكلا البلدين.

الملك سلمان بن عبد العزيز في موسكو.. نتائج الزيارة

وصل الملك سلمان بن عبد العزيز إلى موسكو في أوائل أكتوبر (تشرين الأول) عام 2017. وفي العاصمة الروسية، تم تأكيد "الدور الرائد" للسعودية في العالم العربي، كما وصفت زيارته بأنها "تاريخية" و"فاصلة". كما أشار بوتين في حديثه مع العاهل السعودي: "هذه هي الزيارة الأولى لملك المملكة العربية السعودية إلى روسيا في تاريخ علاقاتنا، وهذا حدث تاريخي في ذاته"، فقد رأت موسكو في زيارة الملك تأكيدًا لمكانتها في الشرق الأوسط.

جرت زيارة الملك في ظل علاقات اقتصادية ثنائية محدودة: "بلغت حصة المملكة العربية السعودية في حجم التجارة الخارجية لروسيا عام 2016 (0.105٪) (المرتبة الـ 75)، واحتلت البلاد المرتبة الـ 70 في الصادرات الروسية (0.12٪ عام 2016) والمرتبة الـ 75 في الواردات (0.077٪ عام 2016)". تضمنت حزمة الوثائق المشتركة التي تم التوقيع عليها خلال الزيارة مذكرات تفاهم وبرامج تعاون، تطلب تنفيذ محتواها المعلن حوارًا ثنائيًّا طويلًا ودقيقًا. تعلق ذلك بالتعاون بين شركة أرامكو السعودية، وشركتي روسنفت وغازبروم، وشركة روساتوم، ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وكذلك صندوق الاستثمار المباشر الروسي، والصندوق السيادي للمملكة العربية السعودية.

أسهمت رغبة الرياض في تنويع علاقاتها العسكرية والتقنية، تلك السياسة التي تبناها ولي العهد منذ إعلانه رؤية (2030)، في توقيع عقد بين شركة روس أوبورون إكسبورت والشركة السعودية للصناعات العسكرية للإنتاج المرخص لبنادق كلاشينكوف الهجومية (AK-103)، وتوريد أنظمة صواريخ (S-400 Triumf) للدفاع الجوي إلى الرياض. كما هي الحال في مجالات التعاون الأخرى، تطلب هذا العقد دراسة مفصلة للقضايا المتعلقة بطرق توريد المنتجات العسكرية الروسية، وأكثر من ذلك، موقع إنتاجها.

كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أوبك وروسيا في خريف 2016 بشأن التخفيض المتبادل لإنتاج النفط من أجل الحفاظ على أسعار مقبولة في السوق العالمية مؤشرًا على التحرك المتبادل نحو استعادة الثقة؛ ما أسهم- إسهامًا كبيرًا- في اتخاذ الجانب السعودي قرارًا بزيارة الملك العاصمة الروسية. وقال الملك خلال لقائه **بوتين** ورئيس الوزراء آنذاك ديمتري ميدڤيديڤ، وكذلك في حديثه خلال اجتماع خاص لمجلس الأعمال السعودي الروسي، إن الرياض "تأمل في الحفاظ على التعاون" في سوق النفط. كما أعرب الملك عن أمله في مساهمة روسية في تنفيذ مشروع (رؤية 2030)؛ مما يثبت أن الاتصالات الاقتصادية مع روسيا تصب في مصلحة السعودية.

استطاعت هذه الاتصالات أن تتطور على الرغم من استمرار الخلافات الكبيرة في مواقف الأطراف بشأن القضايا الإقليمية. وشدد جلالة الملك في لقائه بوتين، على أن الاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج يتطلب إنهاء تدخل طهران في شؤون دول المنطقة.

لم تؤمن القيادة السعودية بإمكانية تجاوز الخلافات مع موسكو بشأن قضية إيران في المستقبل المنظور. ظل الوجود العسكري الروسي في سوريا، المتعلق بصورة شبه أساسية بـ "الخصم الإستراتيجي" للرياض وحلفائه الإقليميين، مصدر إزعاج في مجال العلاقات الروسية السعودية. لكن العملية العسكرية الروسية في سوريا، التي أصبحت أساسًا لنفوذ موسكو الإقليمي المتنامي، أثارت اهتمام المملكة العربية السعودية بروسيا، وكان هدف القيادة السعودية من وراء عرضها على موسكو تطوير الاتصالات الاقتصادية، هو تقييد التفاعل الروسي الإيراني في النزاعات الإقليمية.

ساعدت زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز على استقرار العلاقات الثنائية. كما عززت زيارة بوتين الثانية إلى الرياض في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2019، التي ركزت على تعميق العلاقات الاقتصادية، نوعية جديدة من العلاقات الروسية السعودية. وقال الرئيس في حديثه في العاصمة السعودية أمام المشاركين في اجتماع مجلس الأعمال السعودي الروسي، إن قطاع الأعمال الروسي "يعلق آمالًا كبيرة على تنفيذ برنامج (رؤية ٢٠٣٠) للتحول الاجتماعي والاقتصادي"، وخلص إلى أن "المملكة العربية السعودية احتلت موقع الشريك الاقتصادي الرائد لروسيا في العالم العربي".

هل خلقت زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز مقدمات للتحرك نحو الشراكة الإستراتيجية الروسية السعودية؟ ينشأ هذا السؤال لا محالة على خلفية وضع العلاقات الثنائية، حيث لا يسعى الطرفان إلى تأكيد الخلافات التي تفرق بينهما.

الشراكة الإستراتيجية الروسية السعودية.. هل هي قائمة؟

كانت نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين علامة فارقة في تطور العلاقات الروسية السعودية، فقد أخرجت موسكو والرياض هذه العلاقات من حالتها المضطربة من خلال التركيز على مهام التفاعل الاقتصادي.

وقد ساعد على ذلك العلاقات القائمة بالفعل بين قادة البلدين. تعود اتصالات بوتين الشخصية مع الملك سلمان بن عبد العزيز إلى زيارته الأولى للرياض، وقد استمرت على هامش قمة مجموعة العشرين عام 2015 في أنطاليا، وتعززت خلال الزيارات الثنائية في عامي 2017 و2019. ولا يقل عن ذلك أهمية تلك الاتصالات الشخصية بين الرئيس الروسي وولي العهد السعودي، التي بدأت خلال زيارتي الأمير محمد بن سلمان إلى سانت بطرسبرغ وسوتشي. خلال الفترة 2020-2021، كان هناك تبادل مستمر لوجهات النظر بينهما بشأن القضايا ذات الأهمية الأساسية لكلتا القوتين: وباء كوفيد- 19 (بما في ذلك إمكانية توريد اللقاح الروسي Sputnik V)، والطاقة الخضراء، واتفاقية أوبك +.

ومع أن وسائل الإعلام الروسية اعتمدت في تغطيتها لقضية جمال خاشقجي على معلومات مستقاة من الصحافة الغربية "الصفراء"، فإن موقف موسكو الرسمي كان مختلفًا. وتعليقًا على

التحيات الحارة بين پوتين ومحمد بن سلمان في قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018 في بوينس آيرس، أكد المتحدث باسم الرئيس الروسي أن "الجانب الروسي له علاقاته الخاصة مع السعودية". وأفاد دميتري بيسكوف أن "الرئيس پوتين أجرى محادثة غنية بالمضمون مع ولي العهد السعودي على هامش القمة في العاصمة الأرجنتينية"، قائلًا: "لذلك، وبالتحديد انطلاقًا من الاهتمام بمزيد من تطوير العلاقات الثنائية، تجرى الاتصالات على أعلى مستوى". في مارس (آذار) عام 2021، أصبح لاڤروف بزيارته للرياض أول دبلوماسي أجنبي رفيع المستوى يلتقي ولي العهد مباشرة بعد إعلان واشنطن "تغيير المسار" تجاه المملكة العربية السعودية. وصفت موسكو المحادثات بين لاڤروف ومحمد بن سلمان التي ركزت على مجموعة كبيرة من المشكلات السياسية في المنطقة، وكذلك التعاون في إطار أوبك +، بأنها "تنفيذ لأجندتها الخاصة".

تضمنت "أجندة روسيا الخاصة" تقارب وجهات النظر بشأن تسوية الصراع في الشرق الأوسط، التي تفترض الاعتماد على القرارات الأساسية لمجلس الأمن الدولي و"مبادرة السلام العربية"، وكذلك حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس مبدأ "حل الدولتين". ويرى كلا البلدين أن بيان جنيف الأول الصادر في يونيو (حزيران) عام 2012 هو أساس لتسوية الأزمة السورية. وقد ساعد قرار موسكو الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم (2216) بشأن اليمن، على تعزيز التقارب الروسي السعودي. تتفق كل من موسكو والرياض في موقفهما تجاه مسألة تحقيق الاستقرار في لبنان، والعراق، وليبيا.

في فبراير (شباط) عام 2005، دعمت موسكو المبادرة السعودية لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي عام 2011، وفقًا لتلك المبادرة، أنشئ مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي ينفذ الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بمشاركة روسية.

رفضت الرياض مقترح روسيا إدراج إيران في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، معتقدة أن المبادرة ستنعم بأساس سليم إذا التزمت طهران بحسن الجوار وعدم التدخل، لكن ما دامت المملكة العربية السعودية ترى إيران خصمًا إستراتيجيًّا لها، فإنها سترفض فكرة وجود نظام أمني شامل في الخليج العربي.

في الوقت نفسه، لا يزال التفاعل الاقتصادي بين البلدين منخفضًا. في عام 2021، بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 1.5 مليار دولار (أقل من مليار دولار عام 2018)، مع أن موسكو تتوقع أن يصل إلى 5 مليارات دولار عام 2024. يمثل القمح والمنتجات الزراعية الأخرى حصة كبيرة من الصادرات الروسية إلى المملكة (بحلول عام 2024، تتوقع وزارة الزراعة الروسية أن تبلغ القيمة الإجمالية للتوريدات ملياري دولار). وجاء قرار فتح مكتب تمثيل تجاري في الرياض، الذي اتُّخِذَ في ربيع عام 2021، ليؤكد اهتمام روسيا بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية.

حتى عام 2019، كانت شركة "لوك أويل" الروسية موجودة في السوق السعودية، وكانت قد أبرمت عقدًا للتنقيب عن النفط وتطوير الحقول في إطار مشروع (LUKSAR) المشترك مع (Saudi Arabia Energy Ltd). ولا يعني انسحاب هذه الشركة من المشروع أن (LUKOIL)

توقفت عن التعاون مع شركة أرامكو السعودية في الأسواق الناشئة. كما أنشأت شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية تحالفًا مع شركة "سعودي أوجيه"، وشاركت في إنشاء نظام نقل مائي للمحافظات الجنوبية الغربية من المملكة.

يعد التعاون البرلماني من أحد مجالات الاتصالات الروسية السعودية. يضم مجلس الدوما الروسي مجموعة برلمانية معنية بالعلاقات مع برلماني المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. تعمل لجنة الشؤون الدولية بمجلس الاتحاد الروسي على تطوير العلاقات مع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي.

في سياق العلاقات الثنائية، أصبح دور الإسلام متناقضًا بسبب أن الطبيعة العابرة للحدود لهذا الدين غالبًا ما يُنظر إليها في روسيا على أنها قناة لنشر الآراء والممارسات "المتطرفة". ضاقت إمكانات الاتصالات الخارجية للإدارات الروحية المسلمة الروسية أكثر بعد أحداث الربيع العربي. لم تكن الثقافة والتعليم والتواصل بين الجامعات من بين أولويات التعاون المتبادل. وعلى الرغم من الحراك التعليمي العالي للطلاب السعوديين، فإن عددهم في روسيا ضئيل جدًّا. كما أن التعاون في مجال الإعلام ما زال في مهده، حيث تم التوصل إلى اتفاق يسمح بفتح مكاتب لـ "ريا نوفوستي"، و"روسيا اليوم" في نسختها العربية بالرياض، خلال زيارة بوتين عام 2019. كما لا توجد أي مراكز بحثية أو خدمة صحفية سعودية تقدم معلوماتها بالروسية بشكل فاعل، وهو ما يجعل غالبية الأخبار عن السعودية في روسيا، من مصادر غربية "متحيزة"، وقد كشفت قضية خاشقجي ذلك الأمر بوضوح، حيث تبنى الإعلام الروسي الرواية الغربية في ظل عدم وجود رواية سعودية بديلة قادرة على التواصل والتفاعل مع الجانب الروسي إعلاميًّا.

يمكن لـ (رؤية 2030) أن تغير الوضع الراهن. كذلك فتح مجال التعاون والتبادل في المجال الثقافي بين البلدين، فقد قدم الموسيقيون الروس بالفعل عروضهم في الظهران. كما أقيم أسبوع الثقافة الروسية في الرياض بمناسبة زيارة بوتين عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، قد تصبح السياحة الروسية حقيقة واقعة في سياق (رؤية 2030)، حيث سُمح ببدء إصدار التأشيرات السياحية الإلكترونية في سبتمبر (أيلول) عام 2019 لعدد قليل- حتى الآن - من المواطنين الروس لزيارة المملكة العربية السعودية.

كل هذا يعني أن التفاعل بين الدولتين لا يزال بعيدًا عن كونه شراكة إستراتيجية، لكن العمل على تقريب المسافات بين الطرفين من شأنه أن يُسهم في ظهور المقدمات لنشأتها.

التفاعل الروسي السعودي.. بعض التوصيات

تعكس العلاقات الثنائية بين روسيا والسعودية اعتمادها على صفات بعض الشخصيات القائمة على رأس المؤسسة السياسية، سواء في موسكو أو في الرياض. إن الحد من هذا الاعتماد (الذي لا يعني التخلي عن العلاقات الودية)؛ ومن ثم تجنب العودة إلى اضطراب العلاقات، هو المهمة الأكثر أهمية لكلا البلدين، التي تتطلب بناء علاقات واسعة النطاق على أساس التفاهم السياسي، وقاعدة اقتصادية متينة، وتبادلات ثقافية مثمرة.

تتطلب إقامة علاقات ذات منفعة متبادلة الحد من الخلافات السياسية. وهذا ينطبق على الصراع السوري الداخلي، الذي يتطلب من روسيا التنسيق مع الرياض، وإعادة الاتصالات مع الجماعات "المعتدلة" من المعارضة السورية. كما يجب على روسيا في إطار سعيها إلى الحفاظ على كيان الدولة السورية مراعاة المصالح السعودية، والتركيز على تقارب المواقف (يدرك الطرفان أهمية تحقيق المصالحة الوطنية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية)، وتهيئة الظروف للعبور السياسي من الدكتاتورية إلى نظام أكثر انفتاحًا.

يجب أن تنظر موسكو إلى العلاقات مع إيران على أنها عامل يضمن استقرار الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، لكن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه في ظل موقف موسكو الراهن؛ لذلك يجب عليها إدانة الأعمال التي تهدف إلى إثارة قيام الأقليات الطائفية بأنشطة مناهضة للدولة، وكذلك إدانة تدخل الحرس الثوري الإيراني والميليشيات ذات الصلة، وهو ما سيقلل من مخاوف السعودية بشأن مزاعم "الدعم الروسي" لإيران. لكن مرة أخرى، تحتاج الرياض إلى صوت لها داخل روسيا، لينقل- بوضوح- مخاوفها المشروعة إلى الباحثين السياسيين المهتمين بشؤون المنطقة.

لا يستند التفاعل الروسي مع الجانب السعودي إلا إلى أساس فهم الطابع المستقل للسعودية بوصفها طرفًا في العلاقات الدولية، مستبعدًا النظر إليه من خلال الـ "منظور" الأمريكي. إن استغلال التناقضات بين الرياض وشريكها الإستراتيجي الرائد ليس هو السبيل لتحقيق مصالح موسكو الإقليمية.

يعد المجتمع الإسلامي الروسي هو العامل الأهم في تعميق الاتصالات الثنائية. تتمثل مهمة القيادة الروسية في رسم خط فاصل بين مكافحة التطرف، من ناحية، ودعم العلاقات الشاملة بين المسلمين الروس وإخوانهم في الدين من ناحية أخرى. ويعد طمس هذا الخط ذريعة لاتهام روسيا بالإسلاموفوبيا.

إن تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية للمملكة العربية السعودية وتحريرها سيساعدان على نقل العلاقات الثنائية إلى مستوى أعلى. ستحتاج روسيا، للحصول على موطئ قدم لها في السوق السعودية، إلى المهارة والقدرة على تقديم سلع وخدمات تنافسية في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل "الفضاء، والطاقة النووية، والزراعة، والطب"، ويفترض تقديم الخدمات في بناء صناعة الدفاع السعودية التعاون مع الأطراف الأخرى. يجب أن توحد جهود الأطراف فقط استنادًا إلى الشروط المنصوص عليها في الاتفاقات والعقود، ويجب أن ينطبق هذا أيضًا على مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تتركز إمكانات الشركات الناشئة المبتكرة، وعلى تطوير العلاقات في مجالات الثقافة، والتعليم، والرياضة، والسياحة.

بنية العقل الروسي: إشكالية الهوية الروحية الروسية

أرتيوم كابشوك

تشهد الصيرورة التاريخية للبشرية اليوم علامات فارقة. إن عملية انهيار العالم القديم التي أطلقها تفكك الاتحاد السوفيتي منذ ثلاثين عامًا قد أوشكت على الانتهاء، وأصبحنا الآن في مرحلة مفصلية ننتظر فيها تغيرات كبرى تطول جميع الأصعدة، السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والفكرية. وعلى إيقاعات هذه التحولات تتشكل أنماط التفكير لدى الإنسان التي تنمو أو تتراجع آلياتها وهي تستوعب الواقع في محاولة لامتلاك الحقيقة. أما الحقيقة فهي مفهوم شديد النسبية، وكثير الخضوع للتغيرات مع تبدلات التاريخ وتقلباته، فالتاريخ هو صيرورة أبدية يمكن مقارنتها بدوامة ردود الفعل النفسية التي يتسع معها وعي الإنسان لقبول المفاهيم، أو تضيق قدرته على امتصاصها. كذلك بعض المعتقدات التي يبنى عليها الإنسان واقعه وحقيقته قد تختفي لبعض الوقت، ثم تنهض من جديد بحثًا عن تعبير آخر لها.

أرتيوم كابشوك: *كاتب وباحث سياسي وإعلامي روسي، مستعرب. دبلوماسي سابق.*



لقد دفعت الموجة الحديثة من الصيرورة التاريخية روسيا إلى المسرح العالمي بقوة لتحاول إبراز نفسها من جديد. ولكن أحد التحديات التي تواجهها روسيا اليوم هو بقاء بعض المفاهيم والتصورات عنها، ومنها الشائعة في العالم العربي، التي صنعتها الأنماط السابقة لاستيعاب واقع سوڤيتي انقضى.

لا نريد القول إن الوعي الجمعي العربي يتعامل مع روسيا على أساس تصورات خاطئة،بالعكس فإن هذه الدولة العظمى- الاتحاد السوڤيتي- بتاريخها وأدبها وثقافتها كانت موضعًا لكثير من التأمل والتمعن، فضلاً عن سياساتها وأيديولوجيتها، فهي ليست كيانًا غريبًا؛ بل جرّبتها جيدًا الطبقة السياسية والنخب الفكرية في البلدان العربية. ولكن من جانب آخر، بعد أن استحوذت روسيا في الفترة الحديثة على نصيب كبير من الاهتمام بسبب عودتها قطبًا سياسيًّا مؤثرًا في الساحة الدولية، يلاحظ أن معظم تجليّات هذه العودة القوية برزت في شقها السياسي، في حين لم يكن الاتحاد السوڤيتي يمارس نفوذه العالمي في السياسة فحسب؛ وإنما كان حضوره الفكري والثقافي والأدبي أيضا قويًّا، وإن جاء أحيانًا بغلاف أيديولوجي. والجميل، بالمناسبة، أن الناس في العالم العربي لم ينصرفوا يومًا عن الاهتمام بالأدب الروسي، والتوغل في قراءاته الفلسفية.

لكننا في الوقت نفسه نميل إلى الاعتقاد بأن كثيرًا ممن كتبوا عن روسيا ومجتمعها وفكرها وفلسفتها لا يمكن لهم الادعاء بأنه امتلكوا الرؤية الكاملة لحقيقة الإنسان الروسي، وإن جاءت كتاباتهم ثمرةً للتجارب العملية العميقة التي راكمتها سابقًا الاتصالات الثقافية بين روسيا والعالم العربي. والقارئ العربي وإن اطلع اطلاعًا واسعًا على أعمال عمالقة الأدب الروسي، فإن هذه المعرفة تقتصر عادة على عدد غير كبير من الأسماء، تاركة أسماء مهمة أخرى خارج نطاق الاهتمام والدراسة. وهكذا فإنه لا يزال كثير من الاجتهادات الفكرية التي تحاول تفسير عقلية الإنسان الروسي وبنيته، بصورة متعمقة، محجوبًا عن القارئ العربي، وإن كان مطلعًا جيدًا على كيفية شرح الأديب الروسي العظيم فيودور دوستويڤكسي أبعاد النفس البشرية بفضل ترجمات أعماله الخالدة إلى اللغة العربية. والأمر اللافت أن "اللغز الروسي" كان يثير فضولاً كبيرًا لدى المفكرين والفلاسفة الروس منذ ما يقارب من مئتي عام، فاجتهادات بعضهم هي مادة سنتطرق إليها اليوم أيضًا.

وفي محاولة لتقريب الصورة، دعونا ننظر إلى الأمور من خلال مقاربة مختلفة مفاهيميًّا، وهي مقاربة تتعامل مع المفاهيم الشاملة والأساسية التي تشكل النمط العريق (Archetype) الخاص بالمجتمع، ويتصدرها مفهوم الرسالة أو الغائية. إن فكرة الرسالة لدى المجتمع الروسي قد أزاحتها تمامًا حقبة ما بعد تفكك الاتحاد السوڤيتي عندما أرادت نخبة "الديمقراطيين الجدد" في روسيا، وهي تركض وراء أوهام الديمقراطية، أن تزجّ بالتاريخ الروسي وعمقه الفكري إلى غياهب النسيان، والالتحاق "بالأمم المتحضرة" سعيًا إلى "المستقبل الديمقراطي المشرق". وسيكون من الموضوعية تمامًا أن نشير إلى أن الشيوعية بنسختها السوڤيتية المتأخرة قد تحولت إلى مضغة أيديولوجية في أفواه الناس بسبب بعدها عن الواقع المعيش، وضعفها التطبيقي، وتآكلها الفكري؛ لأن أولويات المجتمع في عهد ميخائيل غورباتشوف اختزلت في "الانضمام إلى البيت الأوروبي المشترك"، ثم أصبحت الأيديولوجية في عهد يلتسين- أي أيديولوجية- محظورة في روسيا دستوريًّا وسط السعي المرضي للدوران في الفلك الأمريكي، إلى أن جاء عهد بوتين.

بيد أن القيم الروحانية الأساسية كسمات عضوية لمجتمع ينبض تاريخيًّا بالنشاط الروحاني، لا يمكن أن تموت مهما كانت الظروف السياسية أو الأيديولوجية؛ فهي عابرة للزمان والمكان، خاصة أننا نتحدث عن دولة ورثت الأرثوذكسية المسكونية عن إمبراطورية روما الشرقية (القسطنطينية) بعد سقوطها على يد العثمانيين إلى درجة أنه تبلورت في إمارة موسكو القروسطية رؤية روحانية ميتافيزيقية تصف موسكو بأنها "روما الثالثة" كما صاغها الراهب الروسي فيلوفي بسكوفسكي، في القرن السادس، وهو يعيش في مدينة بسكوف العريقة شمالي روسيا.

وإذا افترضنا أن الشعب الروسي يحمل شيئًا مهمًّا للعالم، فمن الصعب فهم طبيعة رسالته الروحانية بدون التوقف عند هوية حامل تلك الرسالة. فما هوية الإنسان الروسي وطبيعته الروحانية؟ إنه لأمر لافت أن معظم المفكرين الروس الكبار وهم يتأملون هذه المسألة قد اكتشفوا أن طابع الإنسان الروسي يحتوي على قدر كبير من التناقض الذي يجمع كثيرًا من الأضداد النفسية.

ولكن قبل التعريج على هذه التناقضات سيكون أيضًا من المهم القول هنا إن "اللامنطقية"، كأحد مكونات العقلية الروسية، تشكل نقطة الاختلاف الرئيسي مع هوية الإنسان الغربي ومحدداتها العميقة الأساسية. ولتوضيح أوجه الاختلاف أو التباعد بين الروسي والغربي- فلا ضير من القياس- حسبنا أن ننظر إلى كيفية معالجة الفكر الروسي "للمشروع الألماني الروحي"؛ لأن ألمانيا موطن لأهم الفلاسفة والمفكرين الذين تأثر بهم المتكلمون الروس كثيرًا في أواسط القرن التاسع عشر. وأكثر مَن ترك بصماته الواضحة على الساحة الفكرية الروسية وقتئذ كان غيورغ هيغيل Georg Hegel، أحد أهم أقطاب الفلسفة الألمانية الكلاسيكية التي أسست أصلا للتراث الفكري الفلسفي الغربي المعاصر. ويعد المشروع الروحي الألماني نقيضًا لنظيره الروسي بحيث إن الغاية العليا في الأول تكمن في امتلاك السيطرة والغلبة والجاه، أما الثاني فيتطلع إلى "التشاركية أو "التضامنية" والأخوة بين شعوب العالم، وذلك حسب المفكر الروسي إيڤان أكساكوف Ivan Aksakov زعيم حركة السلاڤوفيليا، أي النزعة السلاڤية في روسيا في القرن التاسع عشر.

ويضيف أكساكوف: "في الغرب تقتل الروح ويُستبدل بها أشكال تطوير للدولة، وهذه الدولة هي شرطوية بالضرورة". إنهم (أي الألمان) يستبدلون القانون بالضمير، ويستبدلون النظام بالاندفاعات الروحانية في عمق النفس الإنسانية، ويتحول العمل الخيري لديهم إلى عملية ميكانيكية. أما الدولة الروسية فتقوم على "الطوعية والحرية والسلام"، ورغم بعض المثالية التي يمكن أن يلمسها المرء في هذا الوصف، فإن قولاً آخر ربما يساعد قليلا على الإمساك بمكامن الهوية الروسية؛ وهو أن "الإنسان الروسي شخصية موهوبة، لكنه لا يجيد الشكل بقدر ما يجيد الجوهر"، وفق تعبير لأحد أباطرة الفكر الروسي الفلسفي الديني في القرن العشرين نيقولاي بيردياييف، الذي سنركز هنا على أفكاره قليلا. ويقصد هذا القلم الفلسفي الروسي الكبير أن الإنسان الروسي قد لا يجيد التعبير تعبيرًا واضحًا عن عمقه الروحاني والإنساني، ولكنه يجيد ممارسته.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن القيم الأسمى الأهم بالنسبة إلى القلب والعقل الروسيين تاريخيًّا تدور حول نزعتين شديدتين، هما الدينية والإيمانية، إلى درجة أنه يمكن أن نلحظ بعض تجلياتهما

على نطاق متزايد في روسيا المعاصرة، وهنا وجه آخر لتمايز الروح الروسية عن بنية الإنسان الغربي الذي تتزايد لا دينيته اليوم بأشكال متسارعة مرعبة.

والمثير أن أحد أغرب المفكرين الدينيين الروس في عهد قيصرها نيقولاي، بداية القرن التاسع عشر ڤلاديمير بيتشيرين، بعد أن يئس من ظروف القمع والاستبداد في بلاد القياصرة، لم يغادرها فحسب؛ بل ترهبن بعدما تحول إلى الكاثوليكية في أوروبا بحثًا عن "حرية الفكر الغائبة في وطنه"، وكتب رسالة نبوءة عجيبة إلى المفكر والكاتب الروسي ألكسندر هيرتسين، أشهر دعاة الإصلاحات البورجوازية والديمقراطية في روسيا، تنبأ فيها بقدوم "حضارة مادية تصبح كالطاغي على الروح الإنسانية، لا مجال للهروب منها". ومع أن هذه الكلمات قيلت منذ أكثر من قرن ونصف القرن، فإننا نلاحظ اليوم كيف انهار المركز الروحاني للإنسان المعاصر ليدور حول الماديات الطاغية فعلًا، وحسبنا أن نتذكر كيف احتل جهاز الهاتف النقال، وغيره من الأجهزة العصرية، المكانة شبه الدينية لدى الجيل الجديد من الشباب، فباتت رغبة تغييرها إلى أخرى جديدة جنونًا أشبه ما يكون بطقوس خاصة بعبادة جديدة غريبة!

وعودة إلى التناقضية التي تُميّز بنية العقلية الروسية، فوصفها المفكر نيقولاي بيرديايڤ في أربعينيات القرن الماضي بالكلمات التالية: "يجب علينا أن نفهم أن طبيعة الإنسان الروسي هي طبيعة منقسمة؛ فهو من جانب، خشوع ومتبرئ وجاهز للتضحيات، ومن جانب آخر عاصٍ وثائر من أجل العدالة. إنه متعاطف مشفق وقاسٍ في آن.. يتطلع إلى الحرية ويميل إلى العبودية. إن الروس لديهم شعور مختلف تجاه الأرض، فأرضهم مختلفة عن تلك التي في الغرب. إن ميتافيزيقية الدم والعرق غريبة عليهم جدًّا، ولكنهم قريبون من ميتافيزيقية الأرض". وقال بردياييڤ أيضًا إن "الفكرة الأزلية لدى الشعب الروسي أنه لا يشغله عمران هذه المدينة على هذه الأرض (و"المدينة" بمعناها المجازي طبعًا) وإنما يتطلع إلى مدينة المستقبل.. إلى قدس جديدة، ولكن هذه القدس الجديدة ليست معزولة عن الأرض الروسية الشاسعة، إنها مرتبطة بها، وستدخل فيها".

وإذا وجد القارئ بعض الصعوبة في استيعاب كلام بيردياييڤ، فإن الفيلسوف نفسه يهب لمساعدتنا ملخصًا أن الوعي الروسي الدفين يندفع فطريًّا نحو "النهاية"، فهو يتطلع إلى "آخر الزمان"، أي إن الهدف الروحاني الأعلى لدى الإنسان الروسي يتجاوز الجغرافيا والزمان، وهذا ما كتبه سنة 1946. وهنا جسر إلى مَن سبقه في التأمل في رسالة روسيا، ومنهم الفيلسوف الروسي الفريد بيوتر تشاداييڤ. كان هذا المفكر الروسي شخصية فكرية نادرة ومثيرة للجدل في آن، حيث كانت كتاباته النقدية والفلسفية "ريادية"، وغير اعتيادية بالنسبة إلى روسيا أواسط القرن التاسع عشر، إلى درجة أن سلطات القيصر نيقولاي الأول أعلنته مصابًا بالاضطراب العقلي. لكن المهم أنه هو أيضًا رغم انتقاده الشديد لتقاليد المجتمع الروسي ومكانته في التاريخ العالمي، وتمجيده الحضارة الغربية، تيقن في مؤلفاته المتأخرة أن الروس "مدعوون إلى حل معظم القضايا الاجتماعية (الكونية)، وإلى استكمال معظم الأفكار التي نشأت في المجتمعات القديمة، والإجابة عن أهم أسئلة تنهض أمام البشرية. ويمكن القول إن الطبيعة نفسها حتمت علينا أن نكون محكمة ضميرٍ حقيقية للبت في كثير من القضايا المنظورة أمام المحاكم العظمية للروح البشرية والمجتمع البشري"!

ولروسيا على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين الريادةُ في مواجهة التاريخ بعد أن حاولت القفز فوق النمط الرأسمالي "الحتمي" في سياق التطور المجتمعي التاريخي، فهي قد شيدت بالفعل نظامًا اجتماعيًّا وسياسيًّا لم يشهده التاريخ، ينطلق من الإيمان بالرسالة الإنسانية الكبرى. وحتى الشيوعية السوفيتية، التي أصبحت في ذمة التاريخ اليوم، فإنها لم تكن خالية من هاجس الغائية، وكان الفكر الشيوعي، حتى بغلافه الماركسي والمادي، يعبر عن رسالة مفعمة بإحساس ما تسمى في الأدبيات الفلسفية الروسية "سوبورنوست" (-Sobor nost)، وهو مصطلح روسي فلسفي ديني يعني الجمعية، أو التشاركية، أو حتى الاشتراكية إن شئتم، ولكنها اشتراكية من نوع خاص، تلك التي تتشارك فيها روح الإنسان مع سعيه إلى إنقاذ البشرية من تداعي صفاتها الإنسانية. إن "سوبورنوست" تعني لدى الفلاسفة الروس السعي إلى الوصول بالبشرية إلى الغايات العليا كمجتمعات متلاحمة موحدة روحيًّا، وليس كأفراد متشظين متباعدين كما هي حالة كثير من المجتمعات اليوم، وخاصة في البلدان الغربية. وهنا يكمن خلاف آخر مع مفهوم الغائية المركزي في الفكر الفلسفي الألماني والغربي عمومًا، الذي يتحدث عن أن لا مجال لتطور الفرد أو المجتمع إلا من خلال التنافس، والتنافس هو ليس فقط أن يفرض الفرد هيمنته على الفرد الآخر؛ وإنما في الواقع قد يلغيه في النهاية تمامًا.

أما المفارقات في محددات الطابع القومي الروسي، فهي- حسب المفكر والفيلسوف الديني الروسي نيقولاي لوسسكي- تشمل الإرادة والتحمس مقابل التقاعس والخمول، الروح الحرة والبحث عن القيم العليا مقابل الميل نحو الفوضوية والعدمية (عند المثقفين) والشغب (عند عامة الناس)، طيبة القلب الفطرية مقابل القسوة غير المبررة، الموهبة والبنية السحرية للوعي مقابل الميل نحن النيل من ذاته، الغائية الرسالية مقابل نقص الانضباط. أما السمات "السلبية" التي تؤطر الطابع الروسي فتتخلص- وفق المفكر نيقولاي لوسسكي- في التقاعس، والنزعة الانتقادية، وغياب الفعل والمبادرة، والعنهجية، والميل إلى التصرفات اللاعقلانية، والتمزق الداخلي، والتفريط في نكران الذات، والميل إلى تعاطي الكحول وإدمان السكر.

واللافت أن هذه التناقضات تركت- على ما يبدو- بصماتها القوية في تاريخ الشعب الروسي، وكتب نيقولاي بيرديايڤ أن "روسيا هي عالم خاص، إنه الشرق الغرب، وإنه عالم يجمع بين العالمين؛ لذلك فإن النفس الروسية هي نفس معقدة وعويصة؛ لأنها تستضيف الصدام بين المسارين التاريخين الاثنين"، والمقصود المسار الغربي والمسار الشرقي. من جانب آخر، فإن هذا الاستطقاب الذاتي في الثقافة الروسية والتوازن غير الثابت بين وحدتها واستقطابها هي نفسها، يشكل عوامل مرونتها غير العادية وتأقلمها التاريخي العالي؛ مما يضمن لها القدرة الخارقة على البقاء ليس فقط في أصعب الظروف؛ وإنما أيضًا في ظروف كارثية، وفي ظروف "مضادة للثقافة".

وهكذا فإن القرن العشرين بالنسبة إلى الشعب الروسي وحده شهد منعطفات تاريخية فريدة لم يعشها أي شعب آخر. جرّب الروس فيه سقوطًا مدويًّا لإمبراطوريتهم القيصرية، ثم ثورتين اثنتين (ثورة فبراير 1917 وثورة أكتوبر 1917) انتهت ثانيتهما، وهي الأكبر، بحرب أهلية دموية أخضعت الدولة للاحتلال المتعدد الجنسيات، ولكن البلاشفة تمكنوا من إثبات أركان دولتهم السوفيتية الفتية التي واجهت فيما بعد أعتى عدوان من ألمانيا هتلر، وانتصر فيه السوفيت؛ ما أهلهم ليصبحوا قطبًا عالميًّا ينازع الولايات المتحدة الأمريكية- وريثة بريطانيا الاستعمارية- وانهاروا مجددًا في التسعينيات ليعودوا إلى الساحة في ظهور قوي متجدد، وذلك كله خلال أقل من تسعين عامًا!

وإذا كان لنا المجال للعودة إلى المقارنة بين أهم ما يميز العقلية الروسية عن تلك الغربية، فتتخلص الفوارق الأساسية هنا في الأشكال التالية:

أولا: الشخصية مقابل المجتمعية. سمة الشخصية/ الشخصنة هي الوصف الطاغي للإنسان الغربي؛ ومن هنا بعده أو ابتعاده عن العالم، والنزعة الفردية، والصراع من أجل الاعتراف، وحبه نظام الهرمية كتركيبة للمجتمع، كما جانب الإرادة والفعل النشط المبادر، وارتكازه على الوعي الذاتي. أما التركيبة العقلية للإنسان الروسي فالجانب الشخصي عنده يحتل حيزًا أقل، حيث يزداد قربه إلى العالم والناس؛ ومن هنا حبه للمجتمع والعمل الجماعي، والسعى الفطري نحو المساواة والعدالة.

ثانيًا: الفردية مقابل الجماعية. الإنسان الغربي هو مخلوق فردي، أما الروسي فجماعي. ساد في أوروبا على مدى القرون الوسطى، وخاصة بدءًا من حقبة النهضة، نمط الدفاع عن الحريات الفردية بوضع الفرد أو الشخص بمعزل عن المؤسسات الكبرى، كالكنيسة، أو الدولة. الفيلسوف الروسي والسوفيتي الكبير أليكسي لوسيڤ وصف فترة النهضة "بالتأسيس الطائش والعشوائي للفاعل الإنساني"؛ لذلك أصبح الإنسان الغربي يتمتع بشخصيته الفاعلة والقوية. أما الروسي فكان- مثلما قال عنه نيقولاي بيرديايڤ- "الشعب الروسي كان دائمًا يحب أن يعيش في دفء مجتمعه، وفي حالة الذوبان داخل طبيعة الأرض، وفي حضن الأم"؛ لذلك لا يشعر الروسي بخط فاصل واضح بين نفسه والآخرين، ولا يشعر بالمعزولية الذاتية، ويرى نفسه جزءًا من الكمال الجماعي؛ ومن هنا كان يأتي أحيانًا بين السمات "السلبية" لطابعه، الخضوع الطوعي للتضييق والقمع (ولكن ليس إلى ما لا نهاية فيه!). والخلاصة أن الروسي متوجه أكثر إلى المجتمع القوي، ويميل إلى الاعتماد على الآخرين، أما الفرد في المجتمع الغربي فلا يعتمد إلا على نفسه.

ثالثًا: في تنظيم المجتمع والعلاقات بين أفراده. يؤمن الإنسان الأوروبي بمبدأ الهرمية أو التسلسلية، أما الروسي فيميل إلى مبدأ المساواة. والهرمية هي سلطة الأقلية على الأغلبية، أما المساواة فهي سلطة الأغلبية، أو حتى هي "سلطة الجميع"، نظريًّا على الأقل. كيف تُحدَّد قيمة الإنسان وشأنه في الهرمية؟ إن المعايير الأساسية هنا هي إنجازات الفرد وقوته، أما المساواة فهي تضفي تلك القيمة على كل إنسان، بغض النظر عن إنجازاته؛ بل ذهب بعض الباحثين إلى القول إن المساواة غير مقبولة بالنسبة إلى الفرد الغربي؛ لأنها تضع "السيد" و"العبد" في نفس المصاف، وتنزع عن "السيد" كل إنجازاته، وتُرجعه إلى مجتمع بلا روح فردية، وتنزع عنه شخصيته الفريدة. أما الروس فهم مقتنعون بأن عدم المساواة والاضطهاد هما جذور كل العداوات والويلات في العالم؛ لذلك يحوم التفكير الروسي العميق حول المساواة بين كل الناس، ويمنع تفوق الفرد على الآخر.

رابعًا: الإرادة ضد التأمل. الجانب الإرادي والفعل النشط/ المبادر يتجلى أكثر في الإنسان الغربي، أما الإنسان الروسي فيسود فيه جانب التأمل "الخامل"؛ لذلك يتهرب الروسي في بعض الأحيان من النشاط الفاعل، مفضلا التأمل والمراقبة. وبما أن الإنسان الروسي يعيش بسلام مع "العالم الخارجي" فإنه يفسح له المجال متراجعًا عن القيام بالفعل النشط، محافظًا في الوقت نفسه على الهدوء والسكون والتوازن. أما الفرد الغربي فهو مدفوع بغريزة السيطرة على العالم، ويندفع إلى القيام بالفعل النشط وإثبات أنه فرد مستقل ومكتفٍ ذاتيًّا؛ لذلك فإن محيطه "عديم التوازن"، وعلاقاته معه غير متناغمة، ويحاول بهذا

السبب أن يركن إلى الوضوح والترتيب الجيد، ويسعى إلى التخلص من كل ما هو غامض، ومبهم، وعشوائي. الأوروبي- إذن- يميل إلى النشاط المرتب الروتيني، عكس الروسي الذي لا يتمتع بإتقان العمل المرتب المتواصل.

إن هذه المقارنات هي- بالطبع- ليست بالضرورة مقارنات مطلقة، وهي لا تمنع أن "يحمل جناح الغرب في ثناياه الكثافة العقلية في التفكير، فى حين أن الجناح الشرقى يعكس الجانب التأملي، والوجداني في التفكير. وكلا الجناحين يكمل أحدهما الآخر فى الشخصية الحضارية الروسية".

يتصرف الشخص الروسي أحيانًا على نوبات، وقد يهب فجأة ويسرع إلى مبادرة ما، لكنه قد تبرد همته سريعًا، فيترك ما تحمس له. يقول المفكر والفيلسوف الديني الروسي نيقولاي لوسسكي: "الروس لهم مواهب غنية، ولكنهم كثيرًا ما يقتصرون على المبادرة بمشروع فريد، أو بخطة عمل فقط، دون إكماله حتى النهاية. ولوحظ منذ زمن بعيد أن الحديث مع العالم الغربي يعطيك أساسًا حول ما كتب هذا العالم في أعماله، أما محادثة العالم الروسي فتأتي بمضمون أغنى وأفكار جديدة مقارنة بما هو مكتوب في أعماله المنشورة".

في سنوات ما بعد تفكك الاتحاد السوڤيتي، ذهب بعض علماء الاجتماع إلى التركيز على السمات "غير المريحة"، أو "السلبية"، للإنسان الروسي؛ نظرًا إلى تدني نظرته إلى نفسه ومجتمعه بسبب ما عاناه على صعيد التداعيات الاجتماعية والنفسية الثقيلة في ظل كارثة اختفاء دولته الكبرى الاتحاد السوڤيتي. ويُفهم من دراسات بعض هؤلاء الباحثين، ومنهم يوري ليڤادا، عالم الاجتماع الروسي المعروف، ومؤسس أحد أكبر مراكز دراسات الرأي العام في البلاد، تفضيلُهم منهجًا "انتقاديًّا" بوصفه "أكثر دقة وموضوعية" في دراسة روح "الإنسان ما بعد السوڤيتي" كما أسموها. ووصل الباحثون الجدد إلى أن الأبعاد العميقة الأساسية "لـلإنسان ما بعد السوڤيتي" تدور حول الصفات التالية: "إنه الإنسان الذي يعاني عدم الارتياح المزمن، الإنسان "الجمهري" أو "الحشدوي"، أي الذي تدور معاييره الذاتية حول نظرة المجمع إليه، البدائي أو المحدود فكريًّا وجماليًّا الذي يصور بدائيته وفقره كفضيلة، المتردد أو غير المطمئن لأنه لا مؤسسات فعالة تشعره بالأمانة الاجتماعية والقانونية، الذي يعاني الحنين الأبدي إلى ماض ملمَّع ومبيَّض ويُرْجِع كل مشكلاته إلى الأعداء والمؤامرات الخارجية".

وبدلاً من كل ذلك "المتقادم" الذي عدّه هؤلاء الباحثون الجدد جزءًا من الماضي، أو يجب أن يصبح جزءًا من الماضي كما قالوا، استحدثوا ما يسمى "بالعقلية الروسية ما بعد الحداثة"؛ ذلك لأن للإنسان الروسي المعاصر- وفق تصوراتهم- مستوًى ثقافيًّا آخر تحدده المستجدات المدنية، بل إن هذا المستوى الثقافي الآخر- برأيهم- سيزاحم تدريجيًّا نمط التفكير التقليدي لدى الفرد الروسي. أما العقلية الجديدة، وهي عقلية ما بعد الحداثة، فهي تختلف عن مثيلتها العريقة؛ لأنها "تتماشى مع المجتمع المعاصر، وتستطيع امتصاص تعقداته، وتنوعاته، وديناميكيته".

ولكنَّ علماء وباحثين روسيين آخرين أشاروا إلى أن الحقيقة العلمية لأنماط العقليات للبشر وطرائق تفكيرهم أكثر تعقيدًا من الأطروحات الآنفة الذكر، حيث لا توجد "عقليات عصرية جيدة" وأخرى "قديمة

سيئة". إن في ذلك- برأي هذا القسم من العلماء- تبسيطًا شديدًا لظاهرة مركبة كالعقلية. يقول نقاد "عقلية ما بعد الحداثة" إن العقلية أو النفسية "تتسم- في الأغلب- بالمزيج المتشابك للجديد المتنوع والقديم المتنوع".

مهما يكن من أمر، لاحظ كثير من الباحثين أن النمط النفسي الروسي الروحاني في أيامنا بدأ يتعرض للتدمير التدريجي تحت تأثير ازدواجية النمط العلماني للحياة العصرية وصفاقتها. وزاد ذلك من تناقضية طابع المواطن الروسي الذي ستجد فيه كل شيء: "الميل إلى القومية المتطرفة والانفتاح على الثقافات الأخرى، والقسوة التي تتعايش مع قدر مذهل من الرحمة، كما أن الميل إلى إيذاء الآخر يعيش جنبًا إلى جنب مع التعاطف العميق مع آلام الآخرين ومشاعرهم، أما موهبة العمل المتفاني والتحمل فيجاورها الخمول والكسل واللامبالاة".

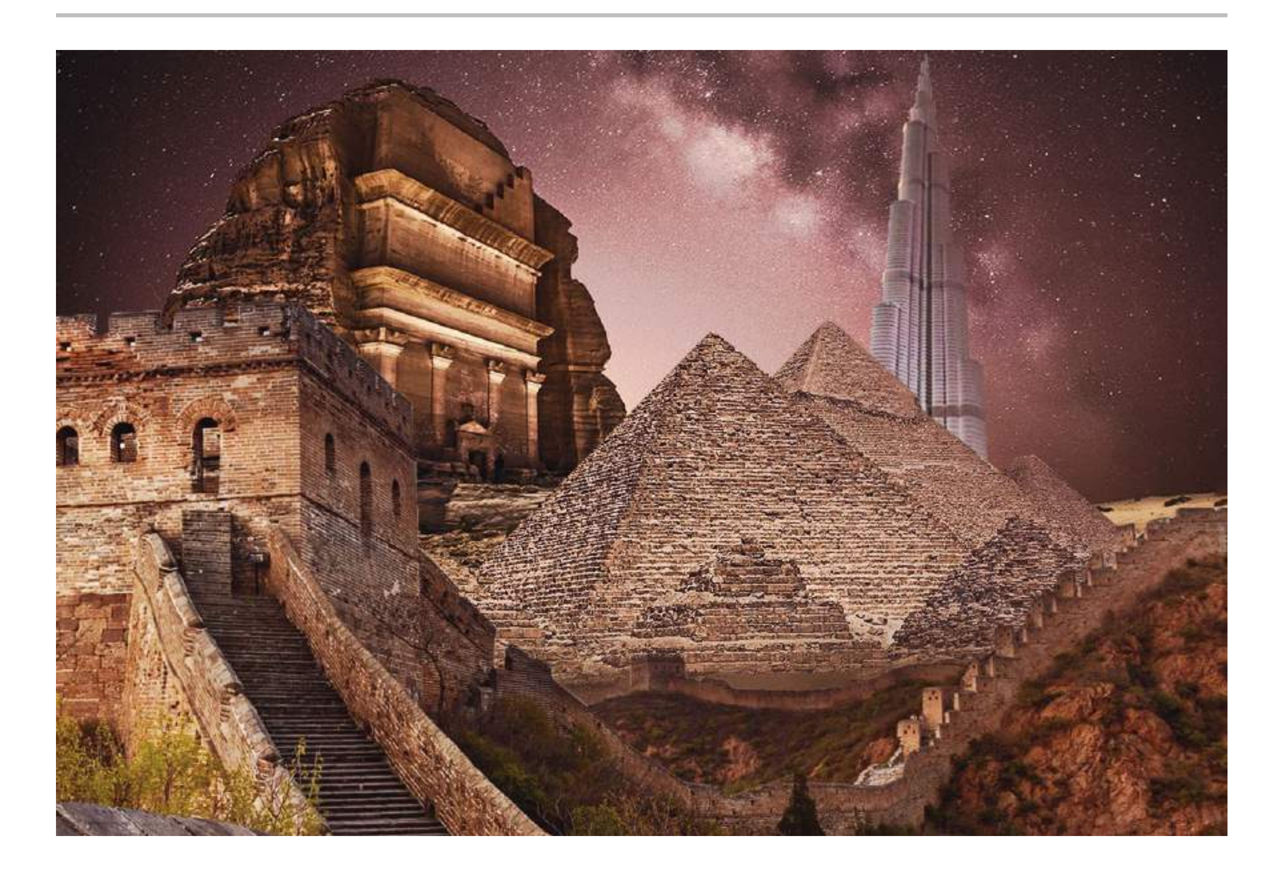
ويشير علماء الاجتماع اليوم إلى أن ميزة الصبر مثلاً، بصفتها جزءًا من الشعور بالرحمة والإنسانية، قد تراجعت مكانتها في المجتمع الروسي المعاصر. كما كشفت دراسة اجتماعية كثيفة أجريت تحت إشراف عالم الاجتماع والفيلسوف الروسي الكبير نيقولاي لابين، شملت فترة ما بين عامي 1990 و2006، أن سمة التضحية، وهي وظيفة أخلاقية مهمة لدى الشعب الروسي، التي كانت تحتل المرتبة (الثامنة) ضمن القيم الأخلاقية الأساسية، تراجعت إلى المرتبة (الحادية عشرة)؛ بل أفسحت المجال أمام قيم جديدة، كالاستقلالية، والمبادرة، التي يعدّها علماء الاجتماع الروس من الحداثة.

إن امتلاك الرؤية الواسعة للروحانيات الكامنة في الإنسان الروسي قد يؤمن- برأينا- الحد الأدنى من تفهم دوافعه الفطرية في مجالات كثيرة، فيمكننا أن نجد تعبيرًا لها في توجهات روسيا- مثلا- على صعيد العلاقات الإنسانية، والروابط الدينية والثقافية مع العالم العربي. وليس مصادفة- على سبيل المثال- ذلك الشعور اللا إرادي لدى الإنسان الشرقي، والعربي تحديدًا، أنه قريب من الروسي بطريقة ما، فربما وجد القارئ في هذا المقال محاولة لتفسير هذه الظاهرة.

وهنا قد يتساءل القارئ: حسنًا، ولكن كيف يمكن أن يساعدنا كل هذا على فهم طبيعة توجهات روسيا كدولة في الشرق العربي؟ وما حقيقة سياساتها؟ وماذا تريد في منطقتنا؟ ربما ليس من السهل إسقاط ما كتبناه على الشأن السياسي حرفيًّا؛ بل سيكون من الخطأ- برأينا- أن نحاول دائمًا ترجمة الأبعاد المبطنة للنمط الروسي العريق على المجال السياسي أو الاقتصادي الذي تتحرك فيه روسيا اليوم؛ لأن تلك المواقف تمليها- بالدرجة الأولى- متطلبات ظرفية خاضعة لتأثير عوامل مختلفة، تكون من ضمنها- مثلا- التوجهات الأيديولوجية للنخب الحاكمة. ولكن في الوقت نفسه علينا أن نعترف بأن السياسة، وإن كانت بعيدة من الانفعالات والعواطف، فإنها لا تُمارس دائمًا بشكل مصلحي خالص، وقد لا تكون السياسة معزولة بالضرورة عن الحوافز الروحانية الباطنية لمن يزاولها.

صحيح أنه في السياق التاريخي للحديث عن إيمان روسيا وروحانيات شعبها قد تختفي بعض المعتقدات الكبرى لهذا الشعب لبعض الوقت، لكن الصيرورة التاريخية لا تمنع نهوضًا متجددًا لمفاهيم عضوية أساسية تدخل في بنية الوعي الروسي بحثًا عن تعبير آخر لها.

العلاقات العربية الصينية:
الحاضر وآفاق المستقبل



ناصر التميمي

برزت الصين، الدولة التي يتجاوز عدد سكانها الـ 1.4 مليار نسمة، على مدى السنوات الماضية، قوةً اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها، فاقتصادها يعد حاليًّا أكبر اقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية، والثاني بعد الولايات المتحدة من حيث القيمة السوقية، ومن المتوقع أن يصبح الأول مع نهاية العقد الحالي.

هذا الأداء المذهل، والتوسع الاقتصادي السريع للصين، أُنجِزا في فترة قصيرة من الزمن، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للصين منذ انفتاح بكين على العالم الخارجي عام 1979 نحو 50 مرة، من أكثر من 300 مليار دولار إلى نحو 15 تريليون دولار في الوقت الراهن[1]. وهنا تشير أحدث

1. IMF, "The World Economic Outlook (WEO) database", April 2021, https://bit.ly/3cldSem

***ناصر التميمي:** استشاري في الاقتصاد السياسي، مقيم في المملكة المتحدة. باحث رئيسي مشارك في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية في ميلان.*

بيانات لصندوق النقد الدولي، إلى أن الصين سوف تضيف إلى ناتجها الإجمالي أكثر من 9 تريليونات دولار مع نهاية 2026، أو ما يزيد على الحجم الحالي للاقتصادين الياباني والألماني معا[2].

هذا الصعود المتواصل لم يعد مفاجئًا لأحد، فقصة نهوض "التنين" الصيني أبهرت العالم بأسره، وأصبحت مصدر إلهام لكثير من الدول، ومبعثًا للقلق لدول أخرى في آن. لكن فيما يخص الدول العربية، بات جليًّا أن صانعي القرار في معظم العواصم العربية يرون، منذ فترة طويلة، وعلى نحو متزايد، الكتابة على الجدار: "الصين قد تصبح القوة العظمى الأولى في المستقبل؛ مما يجعل نسج علاقات إستراتيجية مع هذه القوة الصاعدة قضية حيوية وإستراتيجية".

في إطار هذه الخلفية الإستراتيجية، تطورت العلاقات العربية الصينية- تطورًا مطَّردًا- خلال العقود القليلة الماضية، حيث أصبحت الصين الآن المشتري الرئيسي للنفط العربي، والشريك الاقتصادي الرئيسي للدول العربية، وأكبر مستثمر في المنطقة. ومع إطلاق بكين مبادرة الحزام والطريق عام 2013، طورت الصين شراكات إستراتيجية شاملة مع السعودية، ومصر، والإمارات، والجزائر، في حين زاد نفوذها في إيران بعد توقيعها هذا العام خطة تعاون مدتها 25 عامًا مع طهران.

ويمكن القول إن هذا التحول حدث نتيجة عاملين رئيسيين؛ الأول هو أن الصعود الاقتصادي المذهل للصين على مدى العقود الثلاثة الماضية أدى إلى زيادة حادة في طلب البلاد على الطاقة. في غضون ذلك، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أكبر مُصدر للنفط والغاز الطبيعي المسال، مركز ثقل النشاط الاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين يعكس العامل الثاني حالة عدم اليقين المتزايدة للدول العربية بشأن مسار علاقاتها مع الولايات المتحدة، والانطباع السائد لا سيما في دول الخليج أن واشنطن في طريقها إلى تقليص وجودها في المنطقة للتفرغ لمشكلاتها الداخلية ومواجهة الصعود الصيني.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن هذه الورقة الموجزة تستعرض المحددات الأساسية التي تؤطر لتلك العلاقات، والتي سوف نشرحها على التوالي لاحقًا:

1. المصالح الإستراتيجية والسياسية.
2. الطاقة.
3. المصالح الاقتصادية.
4. المصالح الأمنية.
5. التنافس الصيني الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

من أجل فهم أوسع لتطور العلاقات العربية الصينية؛ ومن ثم استشراف دور الصين المستقبلي في منطقة الشرق الأوسط.

2. المرجع السابق

المحدد الأول: المصالح الإستراتيجية والسياسية

هناك ثلاثة عوامل مكملة بعضها لبعض قد ترسم ملامح العلاقات العربية الصينية؛ أولا: تصور الصين كقوة صاعدة ذات أجندة خالية من التدخل السياسي. ثانيًا: الاعتماد المتبادل على الطاقة. ثالثًا: أصبحت الصين أكثر مهارة في إدارة علاقاتها الدبلوماسية مع دول المنطقة. وفي المقابل، تسعى بكين إلى تعزيز "مبدأ الصين الواحدة" بشأن قضية تايوان، الذي كان جزءًا مهمًّا من أي علاقات ثنائية طورتها مع الدول العربية، ومنع انتقال الاضطرابات في منطقة شينجيانغ شمال غربي الصين التي يعيش فيها غالبية مسلمي الإيغور.

وفي هذا السياق تمكنت الصين من الحفاظ على علاقات جيدة، وإن كانت فضفاضة، مع جميع الأطراف المتصارعة في المنطقة، بما في ذلك السعودية، وإيران، وإسرائيل، وفلسطين. ولعل أقوى دليل على نفوذ الصين المتزايد هو أن جميع الدول العربية وإيران تدعم السياسة الصينية تجاه هونغ كونغ، والتبت، وشينجيانغ، وترى أن ما يحدث في تلك الأقاليم شأن داخلي يخص الصين وحدها[3]. ومع ذلك، يمكن القول إن مشروع مبادرة الحزام والطريق أحدث تغييرات كبيرة في سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط، حيث من المرجح أن يدفع النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين إلى مشاركة أوسع في المنطقة.

ويمكن القول كذلك إن الصين تسعى إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع الأطراف الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز أهداف سياستها الخارجية، بدلا من التركيز على المنطقة بشكل عام أو جماعي[4]. وفي هذا السياق، أقامت الصين "شراكة إستراتيجية شاملة" مع الجزائر (2014)، ومصر (2014)، والسعودية (2016)، وإيران (2016)، والإمارات (2018)[5].

- السعودية، تمتلك مكانة دينية لدى جميع مسلمي العالم، وتعد أكبر مُصدر للنفط في العالم، والمورد النفطي الأول للصين، فضلا عن أنها أكبر اقتصاد في المنطقة، وعضو في مجموعة العشرين[6]. هذا بالإضافة إلى أن موقعها الإستراتيجي بين البحر الأحمر والخليج العربي يجعلها دولة مهمة في مبادرة الحزام والطريق.
- الإمارات، نتيجة موقعها الجغرافي ودورها المحوري في مبادرة الحزام والطريق، تحولت إلى بوابة عبور للشركات الصينية نحو الشرق الأوسط، وإفريقيا، وأوروبا، حيث تعمل حاليًّا أكثر من 6000 شركة صينية في الأراضي الإماراتية. وبالمحصلة، تحولت الإمارات إلى أكبر سوق تصدير للصين،

3. See: Jamil Anderlini, "China's Middle East strategy comes at a cost to the US", Financial Times, 9 September 2020, https://on.ft.com/3bNPFmD and Chuchu Zhang & Chaowei Xiao (2021) Bridging the gap between overseas and Chinese perceptions on Sino-Middle Eastern relations: a Chinese perspective, Globalizations, 18:2, p.277, https://doi.org/10.1080/14747731.2020.1777626

4. Jon B. Alterman, "China's Middle East Model", Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., 23 May 2019, https://bit.ly/3ilXiPo

5. Bingbing Wu, "China and New Middle East", Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 12 February 2021, p.8, https://bit.ly/3znHxmV

6. Timothy R. Heath, Derek Grossman, Asha Clark, "China's Quest for Global Primacy: An Analysis of Chinese International and Defense Strategies to Outcompete the United States", The RAND Corporation, 7 June 2021, https://bit.ly/3fYoN5Q

وثاني أكبر شريك تجاري (بعد السعودية) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[7].

- مصر، دولة قوية عسكريًّا، وتملك نفوذًا سياسيًّا معتبرًا، خاصةً في إفريقيا، ومنطقة شرق المتوسط، كما أنها أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، وسوق اقتصادية واعدة للمنتجات الصينية، بالإضافة إلى أهميتها التجارية في سياق مبادرة الحزام والطريق نتيجة سيطرتها على قناة السويس.

- إيران، قوة كبرى في الشرق الأوسط، إضافة إلى أنها تمتلك قدرات عسكرية لا يستهان بها، ونفوذها يمتد من غزة وصولا إلى اليمن. وفي الوقت الراهن تعد الصين الشريك التجاري الأكبر لإيران، والمشتري الرئيسي للنفط الإيراني، وتعد إيران مركزًا مهمًّا في مبادرة الحزام والطريق نتيجة موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وسوقًا واعدة لمشروعات الاستثمار الصينية، فضلا عن كونها مزودًا مهمًّا للطاقة. والأهم أن الصين أبرمت مؤخرًا مع إيران اتفاقية شراكة ضخمة تشير بعض التقديرات أن قيمتها قد تصل إلى 400 مليار دولار[8].

- إسرائيل، تشمل اهتمامات الصين الأساسية في إسرائيل التكنولوجيا المتقدمة، وموقعها الجغرافي كجزء من مبادرة الحزام والطريق.

وفي المقابل، بلغ عدد البلدان العربية التي انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق (حتى يناير/ كانون الثاني 2021)، من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الصين، 18 دولة[9]. وهنا يمكننا القول إن الدول العربية تنظر إلى علاقاتها المتنامية مع الصين من خلال أربع زوايا رئيسية:

1. من الناحية الاقتصادية، الصين هي أكبر دولة من حيث عدد السكان، وتمتلك أكبر سوق في العالم، وثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومن المتوقع أن يصبح الأول مع نهاية العقد الحالي.

2. الطاقة، تعد الصين حاليًّا أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وأكبر مستورد للنفط في العالم، ومن المتوقع أن تبقى أحد أهم المحركات الرئيسية لنمو الطلب على الطاقة خلال العقدين المقبلين.

3. عسكريًّا، تمتلك الصين أكبر جيش في العالم، كما أنها قوة نووية، ولديها ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة. كما أن تقنياتها العسكرية تتطور- تطورًا مطّردًا- ومن المنتظر أن تسد الصين الفجوة التكنولوجية مع الغرب على مدى العقدين المقبلين.

4. سياسيًّا، الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، ومن المؤكد أن نفوذها السياسي سوف يتصاعد بمرور الوقت مع تنامي قدراتها الاقتصادية، والعسكرية.

ومع ذلك، يشعر كثير من البلدان العربية، لا سيما دول الخليج العربي، بالقلق من الاتفاق الجديد بين الصين وإيران الذي وقعه البلدان في 27 مارس (آذار) 2021. ومع أن بنود الاتفاق لم تنشر للعلن، فإن هناك تكهنات رائجة أن الصفقة تمتد إلى 25 عامًا، وستوفر للصين إمدادات من النفط الإيراني بأسعار تفضيلية. في المقابل، ستستثمر بكين 400 مليار دولار في البنية التحتية الإيرانية، من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى الصحة

7. Ali Obaid Al Dhaheri, "Proud achievements from UAE-China ties pave the way for an even brighter future", Global Times, 30 November 2021, https://bit.ly/3gzJ3cT

8. See: Farnaz Fassihi and Steven Lee Myers, "Defying U.S., China and Iran Near Trade and Military Partnership", New York Times, 22 July 2020, https://nyti.ms/3xmZkci and Lars Erslev Andersen, "China, the Middle East, and the reshaping of world order: The case of Iran", DIIS Working Paper, 11 December 2019. https://www.diis.dk/node/21863

9. See: https://green-bri.org/countries-of-the-belt-and-road-initiative-bri/

وأنظمة النقل[10]. بالإضافة إلى الميزات الاقتصادية للصفقة، فإن لها جوانب أمنية مهمة تتعلق بالتعاون الاستخباراتي والعسكري[11]، مع أن الصين وإيران نفيا- نفيًّا قاطعًا- أن تكون للاتفاقية ملحقات عسكرية سرية تتعلق بقواعد عسكرية، أو ما شابه، ومع ذلك، حتى الاتفاقية الاقتصادية البحتة ستظل خطوة جديدة مهمة لا يمكن التقليل من شأن تداعياتها الإستراتيجية[12]؛ فهي من ناحية تقوض بشدة الجهود الأمريكية لاستخدام الحرب الاقتصادية ضد إيران، وتمنح إيران ورقة قوية في مفاوضاتها النووية مع الغرب، وفي المقابل تسمح للصين بالحصول على وجود اقتصادي وإستراتيجي أكبر في إيران، ومنطقة الخليج بشكل عام، فضلا عن إمكانية ربط مصالح بكين بدور جديد موسع في العراق، وروابط جديدة مع روسيا وسوريا[13].

المحدد الثاني: موارد الطاقة

منذ أن أصبحت الصين مستوردًا صافيًا للنفط، ارتفع استهلاكها ارتفاعًا كبيرًا، وتضاعف نحو خمس مرات في أقل من ثلاثة عقود فقط، حيث صعد من 2.9 مليون برميل يوميًّا عام 1993 إلى نحو 14 مليون برميل يوميًّا عام 2020 [14]. ونتيجة لذلك، زادت واردات النفط أيضًا بسرعة، حيث ارتفعت من صفر عام 1993 لتتجاوز 10.8 مليون برميل في اليوم أو أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الطلب على النفط في الصين خلال العام الماضي (انظر الجدول رقم 1).

وفي سياق هذا الاستهلاك المطّرد للنفط، أصبحت الدول العربية، لا سيما الخليجية، أهم مورد خارجي؛ حيث تزود بكين حاليًّا بما يقرب من برميل واحد من كل برميلين من إجمالي استيراد الصين من النفط الخام. وعلى مدى العقد الماضي، قفزت واردات الصين من النفط من الدول العربية ما يعادل تقريبًا سبعة أضعاف من نحو 0.8 مليون برميل في اليوم عام 2003 [15] إلى ما يقرب من 5.1 مليون برميل، وهو ما يمثل نحو نصف إجمالي واردات الصين من النفط نهاية عام 2020 (الجدول رقم 1).

ومن الجدير بالذكر أن خمس دول عربية من بين أكبر عشر دول موردة للنفط للصين (السعودية، والعراق، وعمان، والإمارات، والكويت). والسعودية أكبر مصدر لواردات الصين من النفط، وشكلت وحدها 16.5% من إجمالي واردات الصين من النفط الخام العام الماضي، في حين كانت قطر ثاني أكبر مورد من الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى الصين عام 2020 (الجدول رقم 1 و2).

وبالمحصلة، زاد حجم التجارة البينية بين الصين والدول العربية عشرة أضعاف تقريبًا، من نحو 25 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 240 مليار دولار عام 2020.

المحدد الثالث: المصالح الاقتصادية

تعد المصالح الاقتصادية عاملا حاسمًا في نمو العلاقات الصينية العربية، حيث أصبحت المنطقة وجهة

10. Ardavan Khoshnood and Arvin Khoshnood, "Security Implications of the Iran-China Deal", Begin-Sadat Center for Strategic Studie, May 10, 2021, https://bit.ly/3vbuaCR

11. المرجع السابق

12. Anthony H. Cordesman, "China and Iran: A Major Chinese Gain in "White Area Warfare" in the Gulf", The Center for Strategic and International Studies (CSIS)29 March 2021, https://bit.ly/3bWJyfF

13. المرجع السابق

14. "Oil Market Report", IEA, June 2021, https://bit.ly/3cFSruE

15. International Trade Center (ITC), "Trade Map", https://bit.ly/3gpL1Ou

(الجدول رقم 1): أكبر موردي النفط إلى الصين في عام 2020

الدولة / المنطقة	واردات الصين من النفط عام 2020 (ألف برميل يوميًّا)	الحصة السوقية من إجمالي واردات الصين عام 2020 (%)
العالم	10,83	100
الدول العربية مجتمعة	5,07	46.8
السعودية	1,69	15.7
روسيا	1,67	15.4
العراق	1,20	11.1
البرازيل	836	7.8
أنغولا	826	7.7
سلطنة عمان	759	7.0
الإمارات	642	5.7
الكويت	546	5.1
الولايات المتحدة	405	3.6
النرويج	258	2.3

المصدر: نشرة "ميس" الاقتصادية، الإدارة العامة للجمارك في الصين

(الجدول رقم 2): أكبر موردي الغاز الطبيعي المسال إلى الصين في عام 2020

الدولة / المنطقة	واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال عام 2020 (مليون طن سنويًّا)	الحصة السوقية من إجمالي واردات الصين عام 2020 (%)
العالم	67.3	100
أستراليا	29.12	43.3
الدول العربية مجتمعة	9.72	14.4
قطر	8.17	12.1
ماليزيا	6.12	9.1
إندونيسيا	5.13	7.6
الولايات المتحدة	3.23	4.8

المصدر: نشرة "ميس" الاقتصادية، الإدارة العامة للجمارك في الصين

مهمة للمنتجات الصينية، فضلا عن أنها سوق مربحة لعقود البناء والإنشاء التي تنفذها الشركات الصينية. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن الصين تعد أكبر مستثمر أجنبي في المنطقة[16]، وأكبر شريك تجاري لعشر دول عربية، بما في ذلك مصر، والسعودية، والإمارات، والعراق، وثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي ككل، وأكبر سوق لصادرات البتروكيماويات الخليجية[17].

كما تؤدي الصين، بوصفها قوة اقتصادية عظمى، دورًا أكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية للدول العربية، فقد نما نطاق مصالح الصين في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، من التركيز الضيق على تجارة الهيدروكربونات إلى استثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والصناعة، والتمويل، والنقل، والاتصالات. والأهم أن الصين أيضًا أصبحت شريكًا مهمًّا في برامج التنويع الاقتصادي التي تنتهجها دول المنطقة، والهادفة إلى تقليل الاعتماد على تصدير الطاقة والموارد الأولية[18].

وفي السياق، أكد السفير الصيني لدى الكويت أن بلاده تستعد للعمل مع دول الشرق الأوسط على توطيد التعاون في "مجال الطاقة على جميع الأصعدة، وتوسيع التعاون في مجال الطاقة المتجددة، وتعميق التعاون في مشروعات البنية التحتية الكبرى، واستحداث أنماط جديدة للاستثمار والتمويل لرفع مستوى سهولة ممارسة التجارة البينية، وتوسيع نطاق تبادل العملات، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال التقنيات المتطورة الحديثة، بما فيها شبكة الجيل الخامس، والبيانات الكبيرة، والذكاء الاصطناعي، لفتح آفاق جديدة للتعاون في مرحلة ما بعد جائحة كورونا"[19].

هناك كثير من المبادرات التي قدمتها بعض الدول العربية لتأطير تعاونها مع مبادرة الحزام والطريق، مثل مشروع تطوير الجزر الخمس في الكويت، ومدينة جيزان الصناعية السعودية، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في سلطنة عمان، ومنطقة قناة السويس الاقتصادية في مصر، ومنطقة خليفة الصناعية في أبوظبي[20].

المحدد الرابع: الضرورات الأمنية

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مركزًا بالغ الأهمية لتطوير مبادرة الحزام والطريق؛ نتيجة موقعها الإستراتيجي الواصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، والمشرف على أهم الممرات البحرية (مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وقناة السويس)، التي تعد حيوية لتدفق موارد الطاقة والتجارة العالمية[21].

16. Jamil Anderlini, "China's Middle East strategy comes at a cost to the US".

17. See: Bingbing Wu, China and New Middle East, Journal of Balkan and Near Eastern Studies" and IMF, "The Direction of Trade Statistics (DOTS)", https://bit.ly/3pQqa9Y

18. C. Lons, J. Fulton, and N. al-Tamimi, China's great game in the Middle East, European Council on Foreign Relations (ECFR), 21 October 2019. https://bit.ly/3hWzO95

19. Li Minggang, "China a Long-term, Reliable Strategic Partner of Middle East Countries", Chinese Embassy in Kuwait, 8 April 2021, https://bit.ly/35n2sJ5

20. Bingbing Wu, "China and New Middle East, Journal of Balkan and Near Eastern Studies"

21. Katarzyna W. Sidło (Ed.), "The Role of China in the Middle East and North Africa (MENA). Beyond Economic Interests?", European Institute of the Mediterranean, July 2020, https://bit.ly/3ylZ6Oe

(الجدول رقم 3): تجارة الصين مع العالم الخارجي (مناطق مختارة 2020)

المنطقة	الصادرات	الواردات	إجمالي تجارة الصين الخارجية
جميع دول العالم (تريليون دولار)	2.59	2.06	4,65
دول اتفاقية نافتا - الولايات المتحدة وكندا، والمكسيك (مليار دولار)	539.5	173.9	713.4
أوروبا (مليار دولار)	535	370.1	905.1
آسيا (تريليون دولار)	1.23	1.16	2.39
إفريقيا (مليار دولار)	113.9	72.8	186.7
الشرق الأوسط (مليار دولار)	143.4	128.3	271.7
الدول العربية مجتمعة (مليار دولار)	116.5	122.9	239.4
دول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار)	70.8	90.6	161.4
أمريكا الجنوبية والكاريبي (مليار دولار)	149.8	164.8	314.6

المصدر: مركز التجارة العالمي، وبيانات رسمية صينية

(الجدول رقم 4): أكبر الشركاء التجاريين العرب مع الصين 2020 (مليار $)

الدولة	إجمالي التجارة
السعودية	67.1
الإمارات	49.2
العراق	30.2
سلطنة عمان	18.6
مصر	14.5

المصدر: مركز التجارة العالمي، وبيانات رسمية صينية

تعمل الصين على تحسين التعاون الأمني مع دول الشرق الأوسط لحماية مصالحها الخارجية، ولأغراض مكافحة الإرهاب والقرصنة والتدريب. أنشأت الصين قاعدة لوجستية في جيبوتي عام 2017. كما تشارك في مهام مكافحة القرصنة في المحيط الهندي، وترسل قوات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة، وتشارك- من حين إلى آخر- إلى جانب قوات تابعة لبعض الدول العربية بتدريبات مشتركة على أساليب مكافحة الإرهاب[22]، مع أن الصين تعترف بالهيمنة الأمنية

22. Bingbing Wu, “China and New Middle East”, p.10

(الجدول رقم 5): الاستثمارات الصينية والإنشاءات في العالم (2005-2020)

الدولة	حجم الاستثمارات (مليار دولار)
جميع مناطق العالم	2095.49
دول مبادرة الحزام والطريق	762.57
أوروبا	428.16
دول شبه الصحراء الإفريقية	303.24
غرب آسيا	302.05
شرق آسيا	300.57
الدول العربية	196.93
أمريكا الجنوبية	182.93
أمريكا الشمالية	72.39

المصدر: The China Global Investment Tracker

(الجدول رقم 6): أكبر الدول العربية استقبالا للاستثمارات الصينية خلال الفترة 2005-2020 (مليار $)

الدولة	حجم الاستثمارات (مليار دولار)
السعودية	39.9
الإمارات	34.7
الجزائر	23.8
العراق	23.7
مصر	23

المصدر: The China Global Investment Tracker

الأمريكية في المنطقة، وليس لديها حتى الآن نية لتحديها. ومع ذلك، ونتيجة زيادة الاعتماد على الطاقة والاستثمارات في المشروعات العملاقة والتجارة والاتصال، فضلا عن الاهتمام باستثمارات البنية التحتية الحيوية، ونشر أعداد كبيرة من المواطنين الصينيين جنبًا إلى جنب مع الأنشطة، فإن البعد الأمني قد يصبح أمرًا لا مفر منه.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الكتاب الأزرق الذي يتناول قضايا الأمن غير التقليدية، ويصدر سنويًّا عن أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين، حدد سابقًا الأهداف الصينية التي تهدف مبادرة الطريق والحزام إلى تحقيقها، وهي:

أ. حماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني.

ب. تعزيز أمن الطاقة من خلال طرق الشحن البديلة.

ج. تسهيل أمن الحدود من خلال تطوير المناطق الغربية للصين.

د. مكافحة الشُرور الثلاثة، أي الإرهاب، والانفصالية، والتطرف الديني، في الداخل والخارج، من خلال التنمية الاقتصادية، وإعادة توزيع الثروة.

ه. الحد من المكائد الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة.

و. "(بناء) نظام أمني دولي جديد" يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين وقوتها الناعمة[23].

المحدد الخامس: التنافس الصيني الأمريكي

مع صعود الصين، والإرهاق العسكري والاقتصادي الذي تعانيه الولايات المتحدة، زادت التكهنات في السنوات الأخيرة عما إذا كانت بكين تسعى إلى استبدال واشنطن كضامن رئيسي للأمن لبعض دول الشرق الأوسط. بالطبع فإن حدوث هذا الوضع يعتمد- جزئيًّا- على مدى تخلي الولايات المتحدة عن التزامها تجاه المنطقة، وما إذا كانت دول الشرق الأوسط ستسعى إلى ضامن بديل، لكنه يعتمد أيضًا- اعتمادًا حاسمًا- على ما إذا كانت الصين لديها أي مصلحة في لعب هذا الدور والقدرة على لعبه[24].

تدرك الدول العربية، ولا سيما في الخليج، أن النمو الاقتصادي الصيني يمكن أن يترجم في النهاية إلى قوة عسكرية متزايدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ مما يسمح لها بتبني سياسات أكثر حزمًا في المنطقة في سعيها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية. لكن في المقابل، تعلم الدول الخليجية أنها بحاجة إلى موازنة ذلك مع علاقاتها العسكرية والأمنية الوثيقة مع الولايات المتحدة.

مع ذلك، لا يتوقع صانعو القرار في دول مجلس التعاون الخليجي أن الصين تملك القدرات العسكرية واللوجستية (وحتى الإرادة السياسية) لتوفير بديل موثوق به للمظلة الأمنية الأمريكية في الخليج، على الأقل في المديين القصير والمتوسط[25]. أما بالنسبة إلى الصين، ففي حين أن قاعدتها الجديدة في

23. Yu Xiao Feng and Wei Jiang Bian, Report on Chinas Non-Traditional Security Studies (2013-2014), Beijing: Social Sciences Academic Press, 2014, https://amzn.to/3cx8zhK

24. Tim Niblock, "China and the Middle East: A Global Strategy Where the Middle East has a Significant but Limited Place", Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 14:4, November 2020, p.481, https://bit.ly/2RYeG7W

25. C. Lons, J. Fulton, and N. al-Tamimi, "China's great game in the Middle East".

جيبوتي ذات أهمية جيوسياسية كبيرة، فإنها تعلم أن قوتها البحرية والجوية لا تضاهي في الوقت الراهن مثيلتها الأمريكية. كما أن أولوية بكين القصوى في الوقت الراهن هي جوارها الآسيوي، وليس منطقة الخليج؛ ومن ثم فإن من المرجح (على الأقل خلال هذا العقد) أن تركز بكين أنشطتها البحرية على المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي[26]، وسط تصاعد نشاطها العسكري تدريجيًّا في الشرق الأوسط.

في المقابل، من غير المرجح أن تتخلى الولايات المتحدة عن وجودها العسكري في الشرق الأوسط بشكل كبير خلال هذا العقد على أقل تقدير؛ لأن هذا من شأنه أن يقوض قوتها العالمية ومرونتها في الاستجابة للأزمات الإقليمية[27]. ويمكن أن نعزو ذلك إلى أربعة أسباب رئيسية:

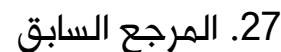
1. **إمدادات النفط العالمية وضمان تدفقها:** في الوقت الذي انخفض فيه اعتماد الولايات المتحدة على النفط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الماضي، لا تزال أسعار النفط تحددها الأسواق الدولية، التي تتفاعل مع الأحداث العالمية، بما في ذلك عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وهنا إذا كان هدف الولايات المتحدة هو احتواء طموحات الصين في آسيا، ودعم الحلفاء المقربين، مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، فإن الانسحاب من الشرق الأوسط هو آخر شيء يجب أن تفعله؛ لأن الدول الآسيوية الرئيسية تعتمد على نفط الشرق الأوسط أكثر من الصين. كما أن التنازل عن السيطرة على الممرات المائية الرئيسية في منطقة الخليج، والبحر الأحمر، لبكين و/أو موسكو، وحتى قوى أخرى، سيجبر جميع البلدان الآسيوية على إعادة التفكير في تحالفاتها الاستراتيجية[28]. ولعل الصعود الجيوسياسي للصين وروسيا في السنوات الأخيرة، منح الولايات المتحدة أسبابًا إضافية للبقاء منخرطة في الشرق الأوسط.

2. **حماية إسرائيل:** السبب الرئيسي الثاني لانخراط الولايات المتحدة انخراطًا شديدًا في شؤون الشرق الأوسط هو التزامها بحماية أمن إسرائيل من التهديدات الخارجية. ومع أن البيئة الجيوإستراتيجية لإسرائيل قد تحسنت في السنوات الأخيرة، فإن الضغوط الدولية نتيجة زيادة التعاطف مع الفلسطينيين، فضلا عن التقلبات السياسية ورمال الشرق الأوسط المتحركة، تجعل الحماية الأمريكية قضية مصيرية بالنسبة إلى إسرائيل.

3. **توازن القوى الإقليمي:** السبب الرئيسي الثالث لتدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو الحفاظ على توازن القوى المتنافسة في المنطقة، وهي إيران والسعودية وتركيا، ولعلها سياسة غربية أو استعمارية تقليدية تعمل على منع أو كبح جماح أي قوة إقليمية من أن تصبح لها اليد الطولى في المنطقة.

4. **محاربة "الإرهاب":** السبب الرئيسي الرابع هو إعلان الولايات المتحدة التزامها العميق بمحاربة التنظيمات والحركات التي تصنفها إرهابية، مثل القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية.

26. "US Unlikely To Substantially Reduce Gulf Military Presence Over Next Decade", Fitch Solutions, 2 March 2021, https://bit.ly/2T7b5V


27. المرجع السابق

28. Jamil Anderlini, "China's Middle East strategy comes at a cost to the US".

(الجدول رقم 7): نسبة اعتماد أهم الدول الآسيوية والولايات المتحدة على واردات النفط الخام من الشرق الأوسط (2020)

الدولة	إجمالي الواردات (مليون برميل يوميًّا)	الواردات من الشرق الأوسط (مليون برميل يوميًّا)	نسبة الاعتماد على نفط الشرق الأوسط	أكبر مُورد نفطي
الصين	10.866	5.083	%47	**السعودية**
الهند	3.943	2.478	%62	**العراق**
كوريا الجنوبية	2.658	1.843	%69	**السعودية**
اليابان	2.473	2.275	%92	**السعودية**
الولايات المتحدة	5.877	701 ألف برميل يوميًّا	%12	**كندا**
تايوان	726 ألف برميل يوميًّا	536.5 ألف برميل يوميًّا	%74	**السعودية**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات نشرة "ميس" الاقتصادية وبيانات رسمية

الخاتمة

تنظر الدول العربية إلى الصين على أنها قوة عظمى في طور التكوين، وتتوقع أن تبقى البلاد وجهة رئيسية لصادراتها من الطاقة خلال العقدين المقبلين؛ ومن ثم سيكون من المنطقي للعرب تعزيز العلاقات مع هذه القوة الصاعدة. من ناحية أخرى، من المرجح أن تنمو مصالح الصين ووجودها وتأثيرها في الشرق الأوسط خلال العقدين المقبلين.

مع ذلك، من المستبعد أن تسعى الدول العربية، لا سيما دول الخليج الآن، أو في المستقبل المنظور، إلى استخدام الصين كبديل عسكري للولايات المتحدة، هذا بالطبع في حال قبول الصين أداء هذا الدور أصلا. يظل الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة هدفًا رئيسيًّا للسياسة الخارجية لأغلب دول المنطقة. لكن البلدان العربية/ الخليجية لها مصلحة كذلك في تجنب الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة؛ ومن ثم تعمل دول مثل السعودية، والإمارات، ومصر، على مسارات متوازية: "تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية، وتنويع علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع لاعبين خارجيين رئيسيين، خاصةً الصين".

وعلى هذا الأساس، من المرجح على المدى الطويل أن تتطلع الدول العربية، لا سيما الخليجية، بجدية نحو ترتيبات أمنية سياسية متعددة إذا كانت واشنطن ستضع بعض المسافة بينها وبين الشرق الأوسط، أو إذا اتسع الصدع بين الدول العربية/ الخليجية والولايات المتحدة، وهو تطور قد يدفع بعض الدول العربية إلى تعزيز علاقاتها العسكرية والأمنية مع الصين، أو استضافة منشآت عسكرية صينية، بما في ذلك القواعد البحرية.



خصوصية الحضارة الأوراسية
التسامح الشرقي بين الأديان*

دامير موخيدينوف

وحدت روسيا، على مدار تاريخها -ولا تزال توحد- كثيرًا من الشعوب التي تقطن سهول أوروبا الشرقية وشمال آسيا. وكان توسع الأراضي الروسية في بعض الأحيان مصحوبًا بحروب وصراعات مع الدول المجاورة. وتجنب هذه النزاعات لم يكن ممكنًا نظرًا للاحتمالية الكبيرة لحدوثها خلال تعايش الشعوب المختلفة في مرحلة ما من تطورها. ومع ذلك، فإن الشرط الأساسي للازدهار الثقافي لهذه الشعوب هو الحل السلمي للتناقضات التي تنشأ بينها. وقد اتضح أن أساس هذه التناقضات هو الخلط بين التجربة الفردية والنظرة العامة. كما أثبت التاريخ أن الشعوب، التي في بداية لقائها تُعد غريبة بعضها عن بعض، مع مرور الوقت، تكتشف تقاربًا أخويًّا في الفروقات بينها. وغالبًا ما أدّت التقاليد الدينية دورًا حاسمًا في التغلب على الصراعات، وتحقيق المصالحة التي تجلب المنفعة للفرقاء.

* ترجمة: رينات إبراغيموف

دامير موخيدينوف: *كاتب وباحث سياسي روسي، مدير المعهد الإسلامي في موسكو، والنائب الأول لرئيس الادارة الدينية لمسلمي الاتحاد الروسي.*

روسيا وريثة للقبيلة الذهبية

ظهر الإسلام على الأراضي الحالية لروسيا عام 640 م، عندما أصبحت مدينة دربنت، أو باب الأبواب القوقازية، جزءًا من الخلافة الراشدة تحت حكم الخليفة عمر بن الخطاب. بعد ذلك، ظهرت خانيات الخزر ذات الأديان المختلفة، ومملكة البلقار. وقد اعتنق حكام آخر دولة في الجزء الأوسط من منطقة الفولغا الإسلام على يد وفد عربي من الخلافة العباسية عام 922. ومع ذلك، في الروايات التقليدية لتاريخ روسيا غالبًا ما يُنظر إلى المسلمين على أنهم شريك "خارجي" في التعاون، وخصم، أو مجتمع ديني دخيل انضم (عن طريق الغزو) إلى الدولة، ويمتلك بالنسبة إلى "غالبية" السكان الأرثوذكس مكانة التابع من وجهة النظر السياسية، ومكانة الهامش من وجهة النظر الثقافية. في الحقيقة، لا تَذكر هذه الروايات أهم فترة في تشكيل الدولة الروسية. نقصد هنا فترة الدوقيات الروسية في عصر القبيلة الذهبية (الحشد الذهبي)، التي كانت عاصمتها سراي، حيث مُنح الحكام الروس بموجب مرسوم رسمي لقب الحاكم (القيصر)، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية تمجد في صلاتها "القيصر التتري" وازدهرت موسكو، التي أصبحت بعد انهيار القبيلة الذهبية عاصمة لدولة قد كانت بالفعل ذات سيادة.

الأساس القوي الذي ينقل الروايات التي تقلل من دور الشعوب الإسلامية في تاريخ روسيا، بشكل عام، لم يبنَ إلا في النصف الأول من القرن العشرين في كتابات المؤرخين الأوراسيين. غير أن الأوروواسيين الكلاسيكيين و"ورثتهم الأيديولوجيين" في البيئة الأكاديمية، أظهروا- بشكل مقنع- أنه تم تشكيل مجتمع متعدد الأديان في القبيلة الذهبية، مبني على أساس مزيج من الثقافات والجماعات العرقية، بالإضافة إلى إنشاء تحالف وثيق بين المسيحيين والمسلمين، وبين الروس والتتار. وبفضل الجهود التي يبذلها الأوراسيون، يتم التغلب تدريجيًّا على النقل الخامل لوجهات النظر الضيقة بشأن التاريخ الروسي، وبدأت مناهج البحث الجديدة الأكثر شمولاً تأخذ مكانها الصحيح أخيرًا. ففي عدد من الأعمال- خاصة في سلسلة كتب "الإسلام الروسي"- قدم مؤلف هذا المقال أيضًا مساهمة فعالة في إبراز دور الشعوب الإسلامية في تطوير الثقافة السياسية، والعقلية الروسية بشكل عام.

يجب التأكيد هنا أن التقاليد الدينية والثقافية، والسياسة الإدارية للقبيلة الذهبية، وليس فقط مجرد حقيقة وجود المسلمين ضمن سكان روسيا، هي التي كانت- في كثير من المجالات- الأساس الذي نشأت عليه الحضارة الروسية الأوراسية بكل تسامحها الديني و"ازدهارها المعقد". أصبحت دوقية موسكو، وبعدها الإمبراطورية الروسية، وريثة "النزعة المُوَّحِدة" التي تميزت بها تلك الدولة المتعددة الأديان، وهي القبيلة الذهبية. الجدير بالملاحظة أنه بدون ظهور روسيا في منطق النزعة الثقافية والسياسية المذكورة، المتجذرة في تاريخ القبيلة الذهبية، فإن مصير الفضاء الحضاري المشترك في أوراسيا اليوم من الممكن أن يكون تطوره بشكل مختلف تمامًا.

بغض النظر عمن يُقيّم فترة مئتي عام من التاريخ الروسي كجزء من القبيلة الذهبية، لا يمكن لأحد أن يتجاهل أو "يخفي" الحقيقة الواضحة التي تفيد بأن في هذه الفترة تَشَكّلَ المجتمع التاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي الجديد، الذي ورثته دوقية موسكو، والإمبراطورية الروسية، والاتحاد السوڤيتي، والاتحاد الروسي. ونحن هنا- بالطبع- لا نتحدث عن نموذج مبسط آخر للتطور الخطي، فهو ليس أقل من "الخلافة"، مع أنه من الضروري دراسة سلسلة من "الانقطاعات" التي حدثت في المراحل التاريخية المختلفة. كل من هذه "الانقطاعات" وضع "بصمته" الخاصة به، وبالتحديد: العوامل الإضافية التي لم تُستنتَج استنتاجًا مباشرًا من منطق "النزعة المُوّحِدَة" الموروثة من القبيلة الذهبية. ومع ذلك، فإن هذا المنطق نفسه لم يتم تجاهله قط، فقد كان مشروطًا (وإلى حد كبير مُحدد مسبقًا) بالتكوين العرقي والثقافي والديني المعقد للمنطقة التي سعت روسيا إلى حكمها.

ولهذا تبين أن المطالبة بتعزيز التسامح الديني لا تنفصل جسديًّا عن الجهود المبذولة للحفاظ على المجتمع المتعدد دينيًّا والمتباين ثقافيًّا المذكور آنفًا، فقد تغيرت على مر التاريخ، بشكل متكرر، النسبة بين مكونات هذا المجتمع من ممثلي المجموعات العرقية والتقاليد الدينية المختلفة. كما تغير الوعي الذاتي لكثير من حاملي الهوية الأوراسية جزئيًّا. ومع ذلك، فإن البنية "الشاملة" والمتعددة المستويات للهوية الأوراسية كانت- ولا تزال- عنصرًا مكونًا للمجتمع التاريخي الروسي، كشرط لحيويته وتميزه الحضاري الفريد، وبدونها لن يكون المجتمع كما هو عليه الآن. يمكننا القول إن روسيا ترى وتقبل قدرها التاريخي (وريثة للقبيلة الذهبية) إلى درجة أنها تساهم في إقامة علاقات حسن الجوار بين شعوب منطقة أوراسيا، ونحن هنا نتحدث عن الشعوب في داخل روسيا وخارجها. بالطبع، يفترض أن لكلا اتجاهي العمل إستراتيجية محددة خاصة به، لكن القيم الروحية والأخلاقية لكل إستراتيجية، قابلة للتنفيذ، تظل كما هي على المستوى الأساسي. وبالطبع، ستظل كذلك، شريطة أن تختار روسيا تراثها الحضاري الأوراسي. إحدى القيم الأساسية التي يتألف منها هذا التراث هو التسامح الديني، الذي تشهد عليه الصفحات المجيدة لتاريخ روسيا بعد فترة القبيلة الذهبية- قبل أي صياغة واضحة للفكرة الأوراسية. وخير مثال على ذلك هو التغييرات الإيجابية التي حدثت في السياسة الدينية الروسية في عهد يكاترينا (كاترين الثانية "العظيمة"). ومع ذلك، لن نخوض في تفاصيل الماضي، التي لا يمكن فهمها فهمًا كافيًا إلا بدراسة شاملة ودقيقة. التسامح ليس مجرد شعار، وليس مجرد عامل من عوامل السياسة الدينية، أو ميزة ثقافية عرضية، ولكنه قيمة توَّحِد الناس عبر المكان والزمان، فهو ينتمي إلى الأسس الدينية للفضاء الحضاري الأوراسي.

البديل الوحيد "للنزعة المُوَّحِدة"- وفقًا لمنطق الحفاظ على التنوع الثقافي والديني- هو "النزعة المُجَانِسة" المشحونة بالتوترات المتزايدة، والصراعات الداخلية. الوَحْدَة التي تُطبَّق في إطار "النموذج الأوراسي" لا تهدف إلى محو التنوع الداخلي بين الشعوب التي تعيش في روسيا. نحن مقتنعون بأن روسيا، المُخْلِصَة لإمكاناتها التاريخية، مدعوة إلى مهمة أخرى أكثر صعوبة، ولكنها

في الوقت نفسه مهمة، مدعوة إلى ما يمكن أن يسمى **التوافق بين المختلفين** (**المتنوعين**).

من المستحيل تحويل العالم كله إلى كيان متجانس تمامًا من الناحية العقلية والثقافية والسياسية (ما لم تُفترَض سيناريوهات القوة المروعة بالطبع). مع مرور الوقت، تُصلح تأثيرات التموقع (عكس العولمة) تأثيرات العولمة، وأي محاولات حقيقية لإنشاء نظام عالمي للتعاون يجب أن تأخذ هذا العامل في الحسبان.

الواجب الحضاري لروسيا (أو للتوضيح، فلنقل المهمة الحضارية)، في المنظور الموضح أعلاه، هو إعطاء مثال ناجح لمجتمع مزدهر وقابل للحياة، مبني على أساس **التوافق بين المختلفين**. المسلمون الروس- بدورهم- يجب أن يقوموا (وهم حاليًّا يقومون، حسب استطاعتهم) بالجزء الأكثر فعاليةً في تنفيذ هذه المهمة. في كثير من النواحي، يعتمد استمرار المجتمع التاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي الروسي في تمثيل القيم الحضارية الأوراسية على حسن نيتهم، وثمار إبداعهم الروحي.

التوافق بين المختلفين.. الإمارات العربية المتحدة مثالا

إن تاريخ الإمارات العربية المتحدة زاخر بالأحداث المتعلقة بالتعاون بين مختلف الشعوب والجماعات الدينية، فقد قام كثير من التجار القادمين من الهند، وبلاد فارس، وبلاد الرافدين، الذين اجتذبتهم إمكانات التجارة العابرة، واستخراج اللؤلؤ، برحلات منتظمة إلى المنطقة. ومنذ القرن الخامس عشر، أصبحت هذه الفرص نفسها مطمعًا للافتراس من الشركات التجارية البرتغالية، ثم الإنجليزية. وفي سعي تلك الشركات إلى السيطرة الأحادية الجانب على ساحل الخليج، لم تتردد، وبدون خجل، في الاعتماد على استخدام العنف غير المحدود، مستخدمة تفوقها التكنولوجي. وبسبب ضعف الإمبراطورية العثمانية، التي لم يكن لها في فترات معينة سوى قوة اسمية على مناطق مختلفة من شبه الجزيرة العربية، اشتد الانقسام السياسي للعالم العربي الإسلامي في القرن التاسع عشر، واعتمد كثير من الأمراء العرب على حماية الإمبراطوريات الغربية، التي كان الشرق الأوسط بالنسبة إليها رهانًا آخر في خطة "اللعبة الكبيرة". كمثل كثير من المناطق الثقافية والتاريخية الأخرى في العالم المحتل، كانت أراضي المسلمين في عيون الدول الأوروبية "المستنيرة" ساحات للمعركة والصراع فيما بينها. في هذه الحقبة، لم تنجح أصوات المفكرين الإسلاميين، التي ارتفعت لمطالبة الشعوب بإسقاط النظام الاستعماري، ونيل الاستقلال لأوطانهم، في تجاوز كل العقبات للوصول إلى قلوب عدد كافٍ من المستمعين.

منذ استقلالها، شهدت الامارات العربية المتحدة نموًا اقتصاديًّا غير مسبوق، وأصبحت أيضًا قوةً سياسيةً مستقلةً في الساحة الدولية. من الصعب المبالغة في تقدير أهمية الدول العربية الإسلامية في استمرار الحوار المثمر بين الأديان. وأعظم فائدة للحوار بين الأديان هو التفكير في التجربة التاريخية لتلك البلدان التي نجحت في تعزيز التسامح الديني في واقعها المحلي. في العقود الأخيرة، تعمل الإمارات العربية المتحدة- بجد واجتهاد- من أجل ازدهار

المجتمعات الدينية المختلفة، فحكومة الدولة تدعم- باستمرار- تشييد المعابد المختلفة، التي لا تنتمي إلى الطائفة الإسلامية السنية المهيمنة فقط؛ بل إلى الطوائف الأخرى. وكان نتيجة ذلك افتتاح الكنيسة الأرثوذكسية الأولى في الشارقة عام ٢٠١١، التي بنيت على أرض مهداة من صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي. كذلك الكنيسة الأرمنية في أبو ظبي التي بُنيت بدعم مقدم من سلطات الإمارات العربية المتحدة، حيث إن الأرض التي بُنِيَت عليها الكنيسة مُنِحَت ًمن مؤسس الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله رحمة واسعة، فقد خصص الشيخ زايد مبلغًا قدره ١٠٠ ألف دولار أمريكي لبناء الكنيسة في المرحلة الأولى. أما بقية الأموال فقد جمعتها الجالية الأرمنية. وكذلك توجد مساجد شيعية في الدولة، أشهرها المسجد الإيراني في منطقة بر دبي، والمسجد الإيراني في منطقة السطوة في دبي.

بعبارة أخرى، المجموعة المعمارية، التي تضم حاليًّا كنيسة أرثوذكسية، ومسجدًا، وكنيسًا، ومعبدًا بوذيًا، هي- بالمعنى الدقيق للكلمة- "**مبنى واحد**" ترتبط فيه أماكن العبادة للأديان المختلفة بعضها ببعض. هذا اختلاف جوهري آخر عن "البيت الإبراهيمي" في أبو ظبي، الذي يغطي مساحة مفتوحة، حيث الكنيس والكنيسة والمسجد متجاورون، لكنهم يشغلون مواقع مستقلة. يبدو لنا أن هذا القرار الفني كان مدفوعًا بالرغبة في إظهار **الاختلاف الكبير** بين الأديان الإبراهيمية الثلاث، حيث إنه بالنسبة إلى مهندس "معبد كل الأديان" إلدار خانوف (1940-2013) فإن مشروعه هو "رمز معماري لكل الأديان"، وهو- أولاً وقبل كل شيء- رمز للتوحيد الواعي **المرجو مستقبلًا**، عندما يختلف المؤمنون فقط في العبادات، أما بالنسبة إلى ديفيد أدجاي، مهندس "البيت الإبراهيمي"، فإن المشروع في أبو ظبي هو قصة عن الحاضر، قصة عن ذلك الحاضر، الذي يتعرض دائمًا لخطر الضياع، ولكنه من خلال جهود الأشخاص من أصحاب النيّات الحسنة، يمكن دائمًا إحياؤه مرة أخرى؛ نظرًا إلى أنه يحتوي على "أساس روحي" مشترك بالفعل.

وهكذا، فإن مُخَطَّطَ مجمع "البيت الإبراهيمي" "معماريًّا" يؤكد الأهمية المستقلة لكل من الديانات الإبراهيمية، فليس من قبيل المصادفة أن مُخَطِط المشروع حاول الحفاظ على الوَحْدَة الأسلوبية بين ثلاث طوائف دينية متجاورة مختلفة، ولم يختر الطريقة الانتقائية. في الوقت نفسه، حسب تصور المهندس المعماري "للبيت الإبراهيمي"، عند بناء كنيس وكنيسة ومسجد، ستُراعَى المواد المستخدمة تقليديًّا في عملية بنائها، والصفات الطقوسية ("الليتورجية") لكل دين؛ مما يضيف "الفروق الدقيقة" التصميمية إلى المظهر النهائي للمبنى. هذه "الفروق الدقيقة"- على سبيل المثال- تشمل اتجاه المسجد نحو مكة، والكنيس نحو القدس، والكنيسة نحو الشرق. في الوقت نفسه، فإن خانوف بتصميمه "معبد كل الأديان"- بشكل رمزي- يؤكد التوتر بين الحاضر والمستقبل، وهو تذكير ثقافي بعدم وجود الوَحْدَة الفعلية بين المؤمنين (ليس فقط أتباع الأديان الإبراهيمية) في عصرنا. من المفترض أن الانتقائية المتعمدة للمبنى

تخدم الغرض نفسه؛ لأن القدرة على تحديد "الوَحْدَة الأسلوبية" لمجمع المعبد **للتوحيد المستقبلي** تنتمي فقط إلى المستقبل نفسه، فلن يحدث المستقبل (بأي شكل مرغوب فيه) بدون تضامن جهودنا في الوقت الحاضر، وبدون الوَحدة الروحية الموجودة بالفعل (إلى حد ما) (**التوحيد الحاضري**)، التي تذكرنا بوضوح بمشروع "البيت الإبراهيمي" في أبو ظبي.

الأمل في تحقيق السلام بين الأديان

تستند الجهود المبذولة لتعزيز التسامح الديني في المجتمع الدولي إلى مقومين رئيسيين؛ الأول هو الاحترام المتبادل، الذي يسمح بإقامة حوار حقيقي، تحظى فيه جميع أطرافه بحقوق متساوية، بين المجتمعات الدينية المختلفة التي تعيش في دول مختلفة. فقد منعت السيطرة الاستعمارية تنظيم هذا الحوار؛ لأنها كتمت أصوات الشعوب المسيطرة عليها في جميع أنحاء العالم، وأثارت الصراعات بين السكان والسلطات المحلية. واليوم، تتصدر الجماعات الإرهابية للتحدث نيابة عن الأمة الإسلامية بكاملها، دون أدنى مرجعية، وتعمل على عرقلة الحوار المفتوح القائم على الاحترام بين المجتمعات الدينية المختلفة؛ مما يشكل أجواءً من الخوف وانعدام الثقة المتبادلة في المجتمع.

المقوّم الثاني الضروري للتعاون **الدولي** بروح التسامح الديني هو سياسة التسامح الديني الحقيقية، وليست الصورية، **داخل** الدول ذات القوميات المتعددة، لا ينبغي أن تقتصر هذه السياسة على الرغبة في **تقديم التنازلات** للمجتمعات الدينية القليلة عدديًّا التي تعيش داخل حدود الدولة، فالحوار بين الأديان ليس مجموعة من الإيماءات والتصريحات الدبلوماسية المهذبة من أجل إخفاء أعمال الغطرسة والابتزاز. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن المنظور "السلبي" البحت ضيق جدًّا من أجل إقامة حوار شامل، فهو يؤدي- عاجلا أو آجلا- إلى طريق مسدود. وقد نص القرآن الكريم على كيفية التعامل مع أتباع الديانات الأخرى، مما يحقق التعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين المدعوين إلى التنافس في الأعمال الصالحة. قال تعالى:

(**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**) (سورة المائدة، الآية ٤٨).

إذا كان المجتمع غير قادر على توفير الظروف من أجل المسابقة في عمل الخير، فسوف يُدمّر من خلال المنافسة في عمل السوء. بعبارة أخرى، بالإضافة إلى "التسامح" البسيط، يحتاج المجتمع السليم والمزدهر إلى تناغم روحي وأخلاقي بين أتباع الديانات المختلفة، بحيث لا يتطلب إلغاء الاختلاف الناشئ بينهما. إن العمل الأخلاقي الحقيقي لا يكمن في قمع الشعور بتفرد المجتمع باسم فكرة نبيلة مجردة، ولكنه فعل نبيل ملموس للحفاظ على هذا التفرد، الذي يتزامن مع الاعتراف بحق مماثل لممثلي الآخر. شمول بدون تعميم، توافق المختلفين، ووحدة المتنوعين، هذه هي المبادئ التوجيهية لحوار حقيقي بين الأديان، لا يُستبدَل به مونولوج

(حوار أحادي الأطراف) مخفي وراء ديكور (زينة) الاختلافات الخارجية. غالبًا ما يكون هذا التآلف "الظاهر" الكامل نتيجة التوحيد، الذي يُحقّق من خلال نبذ ساخر للقضايا الأساسية التي تُترك كفدية لأولئك الذين لا يميلون عمومًا إلى أي حوار. إذا لم يناقش المشاركون في الحوار- بصدق- الأمور التي تفرق بينهم، فإنهم بذلك لا يقضون على الفُرقة، فهم ببساطة لا ينخرطون في حوار حقيقي.

ومن ثم، فإن الغرض من الحوار بين الأديان، الذي يؤخذ على محمل الجد من المشاركين فيه، هو زرع التناغم في قلوب الناس، وإعدادهم للاهتمام الإيجابي والصادق بخبرات التجارب المختلفة، ومساعدتهم على الشعور بالتوافق الحقيقي العميق، وليس الذي يُستبدَل به أي اتفاق مصطنع. هذه هي الطريقة التي يُطرح بها التسامح الديني الراسخ، بعيدًا عن الظروف الحالية، الذي يسمح لجميع الأشخاص أصحاب النيّات الحسنة بالمشاركة في قضية مشتركة، ليس على حساب التخلي عن هويتهم الدينية، والمساومة على ضمائرهم. هذه هي الطريقة التي يدرك بها الناس أن مصالحهم المشتركة هي بالفعل مشتركة، حيث يتم تحديد المصالح المشتركة من خلال المحتوى البشري الكلي في التراث الروحي للتقاليد الدينية المختلفة، الذي يتجلى في عملية المقارنة، ويتجسد من خلال تعاون أتباعه. إن الفهم الواضح لما يمكننا، كمشاركين في الحوار بين الأديان، أن نرفضه، وما لا يمكننا أن نرفضه، يتيح لنا أيضًا فهم ما يمكن أن نأمله في النهاية.

استنتاجات

تتطلب المشكلات العالمية الحديثة- الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية، وغيرها- لحلها ليس فقط تعاونًا "تقنيًّا" حقيقيًّا، حيث إنه لا يمكن حلها دون دراسة التجربة الفريدة لمختلف البلدان، وفهمها في إطار التقاليد الدينية المختلفة. في قضية مشتركة، من المستحيل المضي قدمًا في تجانس نظري وعملي للاختلافات بين مختلف الشعوب من خلال تجربتهم التاريخية. ينزلق هذا التجانس إلى عالمية زائفة متأصلة في بعض إصدارات "التعددية الثقافية"، حيث لا يستطيع الناس أن يُثروا اختلافهم المتأصل بشكل متبادل. ومع ذلك، من المهم التأكيد أن هذا الاختلاف في ذاته يفقد هدفه الإيجابي ومعناه الحقيقي خارج الوحدة التي ينتمي إليها. إن عدم النظر الى توافق المختلفين، الذي يقوم على هذه الوحدة، يؤدي- حتمًا- إلى مواجهة تجعل كل الناس متماثلين في شرهم، وغضبهم، وشكهم.

التسامح الديني لا يعني اللامبالاة الدينية؛ وإنما هو صبر ديني، يعطي القوة لانتظار توضيح المعنى الأخير لتنوع الأديان من صاحبها الذي أنشأها (أي الله). سيكون من السذاجة الاعتقاد أن التسامح الديني يمكن تقويته تلقائيًّا فور الإشارة إلى الجذور التاريخية المشتركة لديانات معينة. فهو ينضوي تحت العمل الجاد على الذات، وإعادة التفكير في التجربة "الشخصية"، والفهم النقدي لتجربة "الآخر". يجب ألا ننسى أن التقاليد الإسلامية تثريها المساهمة المشتركة

للمجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم، التي تختلف في تجربتها في التعايش بين الأديان. لا يمكننا إهمال الفرص التي يقدمها لنا هذا الاختلاف. وبالمثل، تنتصر قضية السلام العالمية عندما يسعى ممثلو المجتمعات المختلفة إلى التعاون على أساس تجربة مشتركة غير مصطنعة، بل مكتسبة كخبرات مختلفة من خلال التعايش.

ومن الأمثلة البارزة على الجهود المبذولة في سبيل الحوار بين الأديان اجتماع أبو ظبي عام 2019 بين فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أحمد الطيب ورئيس الكنيسة الكاثوليكية البابا فرنسيس. هذا الاجتماع الذي أثمر عن توقيع "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" التي تعد بيانًا يهدف إلى تأكيد قيم الحرية والتسامح والمساواة، وتحقيق رفاهية الناس في عالم مبتلى بالكوارث والأزمات، هذا الاجتماع ألهم البابا فرنسيس لكتابة الرسالة البابوية "جميعنا إخوة" (Fratelli tutti) المكرسة للأخوة العالمية، وتعزيز السلام، وحسن الجوار. والجدير بالذكر أن هذه الأعمال التي يقوم بها القادة الدينيون يمكن أن تقابل غالبًا بالتشكيك، وهو أمر محتمل احتمالا كبيرًا؛ نظرًا إلى المشكلات الصعبة جدًّا التي واجهتها جماهير الناس في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر ونُذَكِّر أنه مع أن الناس لا يستطيعون صنع المعجزات، فإنهم يستطيعون بالجهود المشتركة الحفاظ على تلك المعجزة التي وهبنا الله إياها، وهي الحياة البشرية. ويعد نشر التسامح الديني أهم خطوة في هذا الاتجاه.

نرحب بالإجراءات التي اتخذها ولي عهد أبو ظبي، صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ووزارة التسامح الإماراتية؛ من أجل تعزيز التسامح الديني. نأمل أن تستمر هذه السياسة التي تثريها التجارب التاريخية الإيجابية لدول أخرى، من بينها روسيا، وتكون قادرة على أن تصبح مثالًا للكثيرين.

ما الذي هو أكبر من السد بين إثيوبيا ومصر؟

كيف يتجاوز القرن الإفريقي الانهيار؟

ستانيسلاف ميزنتسيف

عمر البشير الترابي

فسّر كثيرون سدّ النهضة على أنّه يعكس تطورًا ملموسًا في التنافس على الزعامة الإقليمية في القارة الإفريقية بين مصر وإثيوبيا، مستندين في ذلك إلى روايةٍ تاريخيّة مخيفة، وهي أنّ الصراع بين الدولتين لا يطفو على السطح إلا عند "نقاط التحوّلات الحرجة" في التاريخ، وأنّه يعكِس في الحقيقة تحولات حضارية عميقة في داخلهما، وما تمثلانه.

مرّ التنافس بين الدولتين، على مدى قرون من محطات تاريخية معقدة ومتناقضة، بمراحل مختلفة: "من البحث عن التسويات، والسعيِ وراء إقامة التحالفات، إلى المواجهات العنيفة، والعلاقات المتوترة"، ولكنّها لم تكن قريبةً للانفجار، ومتاحةً للتقلبات الفجائية، وعلى حافة الصدام العسكري المباشر المحتمل، كما هي الحال الآن، ولم يكن السّودان وسيطًا هشًا، ولا إريتريا فاعلاً واضحًا، كما يجري الآن.

يكتظ المشهد الإعلامي بتقارير وتحليلات شبه يومية على مختلف المستويات عن تطور الخلاف. يعد السبب الواضح والصريح للصراع الثنائي الحالي- الذي يشارك فيه السودان مشاركة مباشرة- هو الخلافات غير القابلة للتسوية بين الأطراف، بشأن توقيت ومعايير تشغيل محطة الطاقة الكهرومائية الإثيوبية «Khidasa» (النهضة- مترجم من الأمهرية)، أو سد الألفية كما أخبر ملس زيناوي به وزير الري السوداني، في يناير (كانون الأول) 2011.

ولكنّ ثمة إشارة تحوّلنا عن السَّد، وتقول إنّ ما يجري حقًا، هو أنّ المنطقة قضمت أكبر مما تهضمه معدتها الهشّة، وأنّ مسارات التسويات الداخلية في دولها بدأت بالتصدّع، من جديد.

ونشير هنا أنّه ليس من الحكمة ربط مسألة سد النهضة سياسيًّا بمجريات الأحداث المأساوية في إثيوبيا، والصراع المتجدد منذ نهاية 2020، إلا أنّه من الضروري لمصر، والسودان، وحوض البحر الأحمر، الانتباه أنّ هذه الأحداث المثيرة قد تكون أخطر في تداعياتها، إن انحرفت الأمور، من أثر السد عليهم.

ستانيسلاف ميزنتسيف: *عسكري سوفيتي سابق، كاتب وباحث أكاديمي متخصص في شؤون إفريقيا، متخصص في شؤون السياسة والاقتصاد في دول القرن الإفريقي.*

عمر البشير الترابي: *باحث سوداني متخصص في مكافحة الإرهاب، ومهتم بالتصوف وسياسات الشرق الأوسط والقرن الأفريقي- رئيس التحرير بمركز المسبار للدراسات والبحوث-دبي.*

من أين نبدأ؟

فرَض التاريخ والجغرافيا على القوّتين نفوذًا إجباريًّا، تتنافسان فيه، وتتنفسانه؛ إذ توافرت في الدولتين الفريدتين مقومات الزعامة الواضحة، من الناحية التاريخية، والراهنة. إنهما تُعدان من بين أهم مراكز تطوير ثقافة العالم القديم، ولهما سهمهما في تكوين الحضارة العالمية، والتواصل معها، إذ تطورتا في سياق حضاري وروحي، مؤثّر، وغني، ومتحوّل.

مصر التي تُفاخِر بحضارةٍ تُضيء سبعة آلاف سنة، احتضنت كنيسة الإسكندريّة الأرثوذكسية البارزة، ثمّ تقدّمت بهدوءٍ لتصبح قلبَ العرب، وحارسة التشكّل التقليدي للعقيدة الإسلامية؛ فهي تقع على تخوم ثقافتين وحضارتين أو ثلاث، وسمحت لها مزاياها التقليدية بنشر نفوذها في العالم العربي، وهضم ردود الفعل الواردة من الشرق الأوسط؛ لذا فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تكون القاهرة مقرًا لجامعة الدول العربية، منذ الأربعينيات إلى اليوم، وحتى حينما انتقلت إلى تونس بعد اتفاقية كامب ديفيد، عادت إليها بمبادرات جماعية.

وعلى الجانب الآخر، اكتسبت إثيوبيا، المعروفة تقليديًّا بإمبراطورية أكسوم المتفاعِلة مع أورشليم، والمتواصلة مع بيزنطة، وممالكها التي احتفت بالإسلام قبل يثرب، والتي احتفظت هضابها بتاريخ معقد متقاطع مع المسيحية الأرثوذكسية، التي تتبع (الأبونا) المصري الذي ظلّ يعيّنه بابا الإسكندرية، حتى عام 1959، وظلّ كل إمبراطور يريد استعادة بناء ملكه، يلجأ إليه، وصولا إلى مِنِليك الثاني، الذي كرّس تحدّر أجداده من سلالة ساميّة تفخر بأنّها



"سليمانيّة/ بلقيسية". وبقيت المنخفضات كلها تواليه بوصفه سلطان الأمهرا، والحكم بين الممالك المتوحدة في قبضته؛ لذا لم يكن غريبًا أن تنجح أديس أبابا، في قلب صراعات الحرب الباردة عام 1963، في أن تحصل على لقب عاصمة إفريقيا، حيث يقع على أراضيها مقر منظمة الوحدة الإفريقية، وحتى بعد تحوّلها في المعسكرات السياسية، بعد الحرب الباردة، فازت باللقب مجددًا، عام 2002؛ لتكون عاصمة الاتحاد الإفريقي.

بقي التاريخ الإثيوبي، منكورًا للغريب، وحُبست رواياته في دوائر ضيّقة؛ لأنّه ارتبط بلغات محاصرة، ولأنه مارس المكر أو التواضع الإفريقي، أو لأنه وقع ضحيّة لفلسفة التعامل الحديث مع تأريخ العالم القديم، على أنه "أرض خواء، لا صاحب لها"، تبدأ مع الاستعمار، أو الفتح، وتموت معه، أو ربما أنّ الأسطورة المُفضية إلى الغموض كانت ما يحتاج إليه حكام إثيوبيا السليمانيون، في حين ظلّ التاريخ المصري (الرسمي) حيًّا؛ لأنّه يتفاعل، ويفرض نفسه، ويتوثق بالاعتراف الذكي، والتجاوز والدخول في قلب القصّة.

كان المصريون عنصرًا رئيسيًّا في قصة النبيين موسى ويوسف، وجزءًا من رحلة العائلة المقدسة، وورثوا عقيدة النبي محمد، في حين اختار الإثيوبيون روايةً تقول إنّ مِنليك الأول هو ابن لسليمان من ماكيندا، أو بلقيس، وإن رفاقه شاركوا في بناء هيكل سليمان في أورشليم، وبعد المسيح دانوا بالمسيحية كأفراد، عام 60 ميلاديًّا، وشكلوا أول إمبراطورية مسيحية مبكرة، في عهد الملك إيزانا، قبل عام 360، واستقبلوا صحابة النبي محمد قبل أن يهاجر إلى يثرب.

وحين كان الناس يتحدّثون أنّ مِصر ظل يحكمها إمبراطور ألباني، أو غير مصري، وأن إثيوبيا كهنتها ليسوا إثيوبيين، كانت الصبغة الحضارية المستندة إلى الجغرافيا وتعقيدات الروح النّادرة تظهر في اللوحة لتقول: "ثقافة البلد أقوى من حكامها، وحيلة شعبها أكبر"، ومن يجلس في الحكم: "يلبس الجلباب والتاج، وبهما يتعرّف"، فالحكام على صور شعوبهم.

توافرت في الدولتين، على مدار التاريخ، كيانات (وممالك) لديها مقومات الدولة وأسسها، من سجلات، وجيوش، ومعاهدات، وحسابات عامة، وسلطة تظلل شعوبًا من قوميات مختلفة، ولكنْ لها عمودان: "دين، وملك". في ذلك الوقت كان جزء كبير من بقية إفريقيا لا يزال مجهولا، ولا تزال شعوبه تعيش في هياكل اجتماعية عشائرية قبل دولتية؛ وذات خصوصية تتنافى مع فكرة الدولة كما نعرفها.

كلا البلدين هما الأكبر في القارة الإفريقية، كما أنهما متشابهان من حيث المساحة (مصر: 1,010,000 كيلومتر مربع، وإثيوبيا: 1,104,00٠ كيلومتر مربع)، وعدد السكان (مصر: نحو 100,223,000 نسمة، وإثيوبيا: نحو 113,550,000 نسمة).

تاريخ تأسيس الإمبراطورية الإثيوبية، ولماذا تصرّ بأنّها لم تصبح مستعمرة للغرب؟

فلنلقِ نظرة أكثر تفصيلاً على تاريخ تأسيس الإمبراطورية الإثيوبية وتطورها، فضلاً عن تحليلِ بعض جوانب الوضع السياسي الداخلي لإثيوبيا الحديثة.

الفترة الأكثر أهمية في تاريخ إثيوبيا القديم هي الفترة بين القرنين الأول والرابع، عندما كانت الحضارة الأصلية- أكسوم (أو مملكة أكسوم)- تتشكل تدريجيًّا في شمال هذه المنطقة، حيث كانت نواة لتشكيل الدولة الإثيوبية باتساعها الشاسع.

في القرن الرابع، تأسست المسيحية في أكسوم، ومع ذلك كانت المجتمعات المسيحية المحلية تابعة للكنيسة القبطية المصرية. إن دخول أتباع أكسوم المسيحية الأرثوذكسية، وإدراك الإثيوبيين انحدار أصولهم من أكسوم العظيمة مباشرة، هو لحظة مهمة جدًّا، وذات مغزى إستراتيجي.

دون أخذ ذلك في الحسبان، لا يمكن وضع تقييم صحيح ليس فقط لأي من الجوانب الأكثر أهمية للسياسات الداخلية والخارجية لذلك البلد؛ بل فهم جوهر الثقافة الإثيوبية للشعب والنخبة السياسية.

لا يمكن المبالغة في تقدير دور الدين المسيحي في تشكيل الدولة الإثيوبية وتطويرها وتقويتها. وهذا بالطبع ينطبق- بشكل خاص- على فترة إعادة بناء الإمبراطورية الإثيوبية، وتوسيع نطاقها بعد انهيار إمبراطورية أكسوم العظيمة القديمة.

أشار ريتشارد غرينفيلد، الخبير الشهير في الدراسات الإفريقية والتاريخ الإثيوبي، إلى أن "إثيوبيا الحديثة هي الوريث المنطقي لتقاليد أكسوم القديمة". وفي الوقت نفسه، أدّت المسيحية دورًا مهمًّا في تأمين وتبرير سياسة التفوق الإمبراطوري على سكان الأراضي المحيطة، خلال حملات الجيوش الإثيوبية التي أخضعت لها عددًا من الأراضي المجاورة، وأكبرها هو غزو الإمبراطور الإثيوبي مِنِليك الثاني عام 1897 لمملكة كافا الكبرى، التي كانت تقع على الحدود مع إثيوبيا، والتي استمر وجودها سابقًا كمملكة مستقلة لما يقرب من ستة قرون. سنعود إلى هذه النقطة لاحقًا. أدّى العنصر الديني- ولا يزال يؤدي- دورًا في بناء العلاقات مع العالم الخارجي، حيث دائمًا ما كان السودان المجاور ومصر- التي تقع على حدوده- محور اهتمام لكل من الإمبراطورية الإثيوبية وخليفتها الجمهورية الإثيوبية. وحتى في السياق الإيرتري، انهار تمسك جبهة التحرير الإريتريّة بخيار الكونفدرالية، وانحازت إلى صالح الاستقلال مع المسلمين، حينما وجدت العنف منسوبًا إلى الأمهرا المسيحيين، يسود في عهد منغستو، فانتصرت العرقية على الدين.

في السياق التاريخي لتطور بلدان القارة الإفريقية، تمتلك إثيوبيا عددًا من السمات المهمة، التي علينا التسليم بجذورها، وتفهمها، أولاً: حقيقة أن إثيوبيا، أو قلبها، هي الدولة الوحيدة

التي لم يستعمرها الغرب، حيث كانت جميع الدول المجاورة في المنطقة مستعمرة في نفس الوقت تقريبًا. احتلت إنجلترا مصر عام 1882، وفي العام نفسه بدأ الاستعمار الإيطالي لإريتريا أيضًا، التي أصبحت بعد ثماني سنوات مستعمرة إيطالية بالكامل. تم تقسيم الصومال بين إنجلترا وإيطاليا وفرنسا في الفترة من عام 1884 إلى عام 1888. كما وقع السودان أيضًا تحت نفوذ إنجلترا، التي وقّعت عام 1899 اتفاقية مع مصر بشأن الإدارة المشتركة للسودان (اتفاقية الحكم الثنائي). وربما من الأراضي السودانية غزا البريطانيون، عام 1886، كينيا وأوغندا المجاورتين لإثيوبيا واستعمروهما.

لماذا أفلتت إثيوبيا من مصير جميع البلدان الأخرى في القارة تقريبًا، فهي لم تتجنب الاستعمار الغربي فحسب؛ بل تمكنت أيضًا من توسيع حدودها توسيعًا كبيرًا، لتتحول عمليًّا إلى إمبراطورية؟ إضافة إلى ذلك، في الوقت الذي سقطت فيه الإمبراطوريات في جميع أنحاء العالم، تمكنت الإمبراطورية الإثيوبية من البقاء حتى عام 1974. يعتقد بعض المؤرخين أن أحد أسباب ذلك هو رغبة "غربية" في إخضاع مصر، والضغط على الدول العربية الأخرى في منطقة البحر الأحمر. استُخدِم هذا الرأي لتبرير إحجام المعسكر الأمريكي عن دعم صومال سياد بري عام 1977، حينما كان يهاجم حكومة منغستو الشيوعية، في الزمن الساخن للحرب الباردة، وكانت موسكو تدعم منغستو، فيزعمون أن "الدعم الغربي لم يتحقق؛ لأن الولايات المتحدة وحلفاءها عارضوا تفكك الدولة الإثيوبية، التي بغض النظر عن النظام الحاكم فيها، لا بد أن تكون على خلاف مع جيرانها العرب لمواجهة حلمهم بتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية"، وهذا الرأي مبرر، ولكنه لا يشكل الصورة كاملةً.

هناك رأي آخر يرى أن القوة المحركة الطبيعية والرئيسية وراء غزو الدول الغربية لإفريقيا، كانت هي سعي زعماء العالم آنذاك إلى التنمية الاقتصادية، وخاصة إنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، التي شاركت بنشاط في معركة تقسيم إفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى، حيث اندلع بينها الصراع الرئيسي على إفريقيا. كانت الأهمية القصوى بالنسبة إلى إنجلترا، بوصفها قوة بحرية وتجارية عظمى، هي تأمين وصولها إلى أهم طرق النقل والخدمات اللوجستية والتحكم فيها. بالإضافة إلى ذلك، كانت إنجلترا قوة صناعية كبيرة تُلبِّى احتياجاتها المتزايدة من المواد الخام والموارد المختلفة على حساب البلدان الإفريقية. في هذا الصدد، كانت لندن بحاجة إلى تأمين اتصالها بممتلكاتها المنتشرة حول العالم، وكانت سياساتها في إفريقيا، بما في ذلك أولوياتها لاختيار أهداف للغزو الاستعماري، تُحدَّد من خلال التطورات التي تحدث ليس فقط في إفريقيا، ولكن أيضًا في أجزاء أخرى من العالم، بما يبدو عدم وجود علاقة مباشرة بالأجندة الاستعمارية الإفريقية.

وهكذا، فإن خطط السيطرة على النيل ودول حوض النيل، وخاصة الدولة الرئيسية في المنطقة (مصر) تبلورت في أذهان الإنجليز في ارتباط مباشر بحدثين يعود تاريخهما إلى ستينيات القرن التاسع عشر: "الحرب الأهلية الأمريكية"، و"افتتاح قناة السويس".

عطلت حرب الشمال والجنوب في الولايات المتحدة (1861-1865) إمداد إنجلترا بالقطن الأمريكي. منذ ذلك الحين، اضطرت صناعة القطن الإنجليزية إلى إعادة التركيز على القطن المصري. طالبت

بورصة القطن في ليفربول، ومصانع النسيج في مانشستر، باستيراد مزيد من القطن المصري. ومع ذلك، فإن الإمداد المستمر للقطن من مصر بكميات متزايدة باستمرار كان يتطلب تأمين الوصول، وإحكام السيطرة على طرق نقل المواد الخام المصرية إلى المصانع الإنجليزية.

كان ممر النقل الأسرع والأسهل هو قناة السويس التي بنتها فرنسا (افتُتحت للملاحة في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1869). لم تصبح هذه القناة أقصرٍ طريق من أوروبا إلى أحواض المحيطين الهندي والهادئ فحسب؛ بل خلقت أيضًا ظروفًا لمزيد من التوسع الاستعماري لإنجلترا في شرق إفريقيا.

بالنظر إلى حقيقة أن الإمبراطورية البريطانية كانت تسيطر على مناطق شاسعة منتشرة في جميع أنحاء العالم تقريبًا، كانت قناة السويس ذات أهمية إستراتيجية قصوى للندن. لم تكن إنجلترا لتتحمل حقيقة أن أهم مركز نقل لها كان يقع تحت سيطرة منافستها الرئيسية فرنسا، ولفترة طويلة خططت لإحكام سيطرتها على قناة السويس، والطريقة الوحيدة الموثوق بها للقيام بذلك- من وجهة نظر البريطانيين- كانت الاستيلاء على مصر. واستغلالاً للوضع المالي والاقتصادي الصعب في مصر، اشترت الحكومة البريطانية من الحاكم المصري الخديوي إسماعيل 45% من أسهم الشركة التجارية المسيطرة على قناة السويس. بعد ذلك أصبحت الشركة العامة لقناة السويس تحت السيطرة الفعلية لإنجلترا وفرنسا، واستُبعِدت مصر من الإدارة. لكن من الناحية العملية، كانت إنجلترا تتحرك خطوة بخطوة نحو أخذ كامل لحقوق إدارة القناة. كان الوتر الحاسم الذي أمّن للندن ممر النقل الأكثر أهمية في العالم هو الاحتلال العسكري المباشر لمصر عام 1882.

إضافة إلى ذلك، يحب أصحاب هذا الرأي إبراز تفسير إضافي، وهو رغبة إنجلترا في السيطرة على حوض النيل في الرافد العلوي، لا سيما في السودان، كورقة ضغط محتملة على مصر. وهو رأي يستند إلى تفسير الواقع بالتاريخ، أي ماذا لو افترضنا أنّ قطع الماء عن مصر، أو تهديدها به، هو ورقة يعاد استخدامها؟

وفقاً لهذا المسار من التفكير، أدركت لندن وحلفاؤها ضعف مصر المتمثل في اعتمادها الكبير على الموارد المائية التي تحصل عليها من الروافد السفلى للنهر الإفريقي العظيم، واستغلوا ذلك. وهكذا، في عام 1922، بعد أن عجزت الحكومة البريطانية عن التعامل مع الحجم الكبير لحركة التحرر الوطني في مصر، أعلنت إلغاء حمايتها على البلاد (1914-1922)، ومنحها اللورد إدموند اللنبي الاستقلال بشكلٍ أحادي الجانب، مع احتفاظ بريطانيا (احتفاظًا مطلقًا) بتولي أربع نقاط، وهي: تأمين مواصِلات الإمبراطورية البريطانية في مصر والدفاع عنها، وحماية المصالح الأجنبية في مصر، وحماية الأقليات، والمسألة الأخيرة هي السودان.

وفقًا لهذا فإنه من أجل الحفاظ على السيطرة على مصر؛ ومن ثم على قناة السويس، ذات الأهمية الإستراتيجية، استخدم البريطانيون السودانَ. تبنّى هذا التفسير المؤرخ السوفيتي (س. داتلين)، في مقدمة كتاب "السودان الأنجلو- مصري"، حيث ذكر أن "في عام 1922 بالتحديد، بدأ البريطانيون ببناء سد سنار الكبير على النيل الأزرق. وقد كان سد سنار، وعدد من

السدود الأخرى التي أقيمت في السودان، مزدوجة الفائدة للمستعمرين". ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي: أولاً: رووا الأراضي لزراعة القطن لصالح مصانعهم البريطانية. وثانيًا: سمحت السدود بالسيطرة على تدفق مياه النيل إلى الأراضي المصرية؛ مما أعطى المستعمرين الإنجليز "سلاحًا لا يزالون يبتزون به مصر منذ عقود؛ بهدف الحفاظ على سلطتهم على قناة السويس، وتأثيرهم في الاقتصاد المصري" (نشر الكتاب عام 1951). كانت الفكرة نفسها قديمة، وتكررت في الأدبيات التاريخية التي تروي أنّ رجل الحبشة عمدا صهيون أرسل إلى الناصر قلاوون بمصر، في 23 ديسمبر (كانون الأول) 1325، رسالة تهديد حذّره فيها بأنه سيضطهد مسلمي الحبشة، ما لم يكف الناصر عن اضطهاد أقباط مصر، كما هدد أيضًا بسد مجرى النيل حتى لا تصل مياهه إلى مصر، فتهلك عطشًا (القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص 309). بالطبع لم يفعل ذلك، لكنَّ التخوّف بقي موجودًا. يشير المصريون إلى أنّ ملس زيناوي وقّع تعهدًا عام 1993 بعدم اعتراض طريق النهر إلى مصر.

كانت الدول الكبرى تبحث عن جواهر ثمينة تعزز بها اقتصادها، وتأخذ على عاتقها حراسة ممرات مائية مهمة، لضمان السيطرة على الاتصالات البحرية الرئيسية في البلدان الإفريقية الساحلية، فعلى سبيل المثال مصر (قناة السويس)، وإريتريا والصومال (مضيق باب المندب)، وكينيا (ميناء مومباسا). كان الوصول إلى المواد الخام والموارد هدفًا آخر ذا أولوية للغزوات الاستعمارية: السودان (المياه، والعمالة، وزراعة القطن)، أوغندا وكينيا (القطن، ومنتجات زراعية أخرى).

وفي ظل ذلك، كانت إثيوبيا، أو بالأحرى الهضبة المرتفعة في قلبها، دولة غير ساحلية، كما أن مناخها القاسي نسبيًّا جعل معظم أراضيها غير مناسبة لزراعة المحاصيل التي تهم الدول الاستعمارية، إلا الأراضي المنخفضة التي تمّ احتلالها بالفعل وزراعتها بالقطن.

أدّت تلك العيوب "المناخية والجغرافية" الواضحة دورًا جيوسياسيًّا إيجابيًّا لإثيوبيا، واستبعدتها من أولويات الخطط الغازية لكل من بريطانيا، وخصمها الرئيسي فرنسا.

ونتيجة لذلك، تُركت إثيوبيا "إلى وقت لاحق"، وكأنها مُنحت ضمنيًّا لإيطاليا، التي بحلول عام 1890 كانت قد تمكنت من استعمار الجزء الشمالي من إثيوبيا، أي إريتريا. مارس الإيطاليون الحيل مع الإمبراطور الإثيوبي وبلاطه، محاولين فرض حمايتهم على البلاد بكاملها بالطرق الدبلوماسية السلمية. كل هذا مكّن الإمبراطورية الإثيوبية:

أولاً: من تقوية نفسها داخليًّا من خلال التغلب على الانقسام الناتج عن النظام الإقطاعي تحت حكم الأباطرة تيودروس الثاني (1868-1885)، ويوحَنس الرابع (1872-1889)، وخاصة مِنِليك الثاني (1889-1913).

ثانيًا: بينما كانت بقية دول إفريقيا- الأضعف من حيث تنظيم الدولة، والأكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية- تتعرض لغزوات الغرب الاستعمارية، كانت إثيوبيا نفسها تشن حملات عسكرية بنجاح للاستيلاء على الأراضي المجاورة وإخضاعها، كما ذكرنا أعلاه، ولم يكن هذا بغرض توسيع أراضيها فحسب.

وتجدر الإشارة- بشكل خاص- إلى دور مِنِليك الثاني، الذي تمكن فعليًّا من الدفاع عن استقلال الدولة الإقطاعية من جيش الغزو الإيطالي، وهزم القوات الاستكشافية الإيطالية في معركة عدوة الشهيرة عام 1896.

لماذا لم يشمل التمدد/ الفتح العربي إخضاع إثيوبيا في دولته الإسلامية؟

قبل الإسلام، حافظت الحبشة على صلة عميقة بالعرب في الجزيرة العربية، وفي إفريقيا، ووصل التداخل مع اليمن إلى الصراع الثقافي الأسطوري، ثم الامتداد الميداني بالاحتلال، ولعب السجال هناك دورَ حرب الوكالة بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية، وكان الدين عاملاً رئيسيًّا فيه، لمنع الاضطهاد الديني للمسيحيين في الجزيرة العربية، اليعقوبيين أو الارثوذكسيين المعتقدين بالطبيعة الواحدة للمسيح تحديدًا. سهّلت رعاية الإمبراطورية الإثيوبية لهذا الأمر الديني، على الأحباش والقبائل العربية المتحالفة معهم في جنوب اليمن، تفهّم دعوة الإسلام بيسر، وأتاحت لملكها استضافة مفاوضات قرشية إسلامية، وحين تواصلوا مع المسلمين في يثرب (المدينة) لاحقًا، احتفوا بدعم الدين الجديد، واتحاد القبلة إلى القدس. ولم تنته هذه المرحلة من التقبّل بعودة رجال المسلمين إلى الجزيرة سنة 628، إثر موقعة خيبر (التي كان يقطنها اليهود)، ولكنها تأثرت بعد أن تسلّم الخليفة الثاني للمسلمين عمر بن الخطاب مفاتيح القدس سنة 639، فجرَت مناوشات بحريّة محدودة، انتهت تمامًا بعد دخول المسلمين مصر البيزنطية، وحكم مصر الوالي عمرو بن العاص (الذي كان رسول قريش إلى النجاشي، لاسترداد المسلمين، حسب الأدبيات الكلاسيكية المسلمة).

انتهت المناوشات البحرية، التي ربما كانت غضبًا من تسلُّم المسلمين للقدس، ومقاومةً للواقع الجديد، ولكن سرعان ما تفهّمت الإمبراطورية الإثيوبية الخريطة الجديدة، وشجعت ظهور الممالك البدائية، وحلت لغز صراع الإمبراطوريات على "السواحل"، فانزوت بعاصمتها إلى الداخل البعيد عن البحر، لتصبح جوهرتها المرتفعات والهضبة المقدسة، وسمحت ببقاء مسلم مسالم.

تكثَّف الوجود المسلم في إثيوبيا نتيجة الهجرات والانشقاقات في الدولة المسلمة، بعد الانشقاقات المصاحبة لتشكّل الدولة الأموية والعباسية. ولم يتحوّل هذا الوجود إلى شكل دولة وسلطة مؤثرة حتى مع دول "الطراز الإسلامي" التي كانت تدين بالولاء لسلطان الأمهرا وملك أكسوم، ولم يَنهَر ذلك إلا في القرن الثالث عشر، بسبب تحوّلات في السودان والصومال.

تغيّرت المعادلة بعد أن تمدد أحمد بن إبراهيم الغازي في الربع الأول من القرن الرابع عشر، قادمًا من سلطنة هرر، إحدى ممالك مملكة عدل المسلمة، لأسباب كانت نهايتها نصرة البرتغاليين الكاثوليك للإمبراطورية الإثيوبية، وتدخل الأتراك المسلمين لصالح الغازي.

يستحضر هذا لإثبات انهيار السِّلم الديني بين المملكة المسيحية والمسلمين. ولكن يمكننا

ملاحظة السياق الديني العام، الذي كانت فيه العلاقات الإسلامية المسيحية في أصعب مراحلها، إثر حروب الاسترداد في الجزيرة الإيبيرية، أو سقوط الأندلس، فتكوّنت على إثرها ممالك إسلامية جديدة على أنقاض مسيحية خارج أوروبا.

لم تكن العلاقات المنعزلة في إثيوبيا، والقرن الإفريقي، تتأثر بهذه الجدالات بالشكل الذي يوحيه التاريخ المليء بالقتال. ولئن كانت معاملة حكام مصر المسلمين للأقباط تنعكس على معاملة حكام ممالك إثيوبيا، على من بيدهم من المسلمين، حسب بعض المزاعم؛ فإنّ الحقيقة التاريخية أنّ فِرار سكّان مصر من العرب والمسيحيين، من اضطهاد (الفاطميين)، ثم (المماليك)، كان يتجه بهم نحو الجنوب، ومن الجنوب إلى الحبشة، كما جرى إثر هجمات أحد أبناء محمد علي باشا على بعض القبائل العربية في شمال السودان. حتى بعد نهاية الممالك المسيحية/ المعقدة في السودان، ظلّ العرب في لا وعيهم، ينظرون إلى طبقة من الإثيوبيين على أنهم حلفاء وجدانيون لهم، يستعيدون موقف النجاشي مع المهاجرين إلى الحبشة من المسلمين. ومن ذلك ما يروى من أن زعيمًا قبليًّا قال في الشكاية من هجمات إفريقية غربية جاءت مع المهديّة، في أواخر القرن التاسع عشر: "يا يابا النقس ويا الإنجليز ألفونا"، والنقس هم زعماء إمبراطورية أكسوم.

ثمة مثل إفريقي، اندّس في النيل، يقول: "حين يمر السيد العظيم، ينحني الفلاح الحكيم انحناءة عميقة، بدهاء، ثم يذهب بصمت"، هكذا تعاملت الروح الإمبراطورية مع التحوّلات، ظلّت تتعامل فيها بلا فناء، فحمت نفسها من العالم القديم في قلب "العالم القديم".

فلنعد إلى الإمبراطورية في عهد هيلا سيلاسي، لنُجب عن سؤال: كيف تمكنت الإمبراطورية الإثيوبية من الحفاظ على بقائها فترة طويلة في التاريخ الحديث بعد انهيار النظام الاستعماري في إفريقيا في الستينيات من القرن العشرين، وانهيار الأنظمة الملكية الأخرى في العالم؟ كان لمسار الحرب العالمية الثانية ونتائجها دور كبير في ذلك، عندما تمكنت إثيوبيا من الدفاع عن استقلالها مرة أخرى، ولكن الآن في سياق محاولة إيطاليا الفاشية، بقيادة نظام بينيتو موسوليني، الاستيلاء على البلاد. بالإضافة إلى ذلك، عاد الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول- الذي قضى فترة المقاومة المسلحة النشطة للغزاة الإيطاليين في المنفى السياسي في بريطانيا العظمى- رسميًّا إلى أديس أبابا بصفته إمبراطورًا منتصرًا. إن مشاركة إثيوبيا في الحرب، إلى جانب التحالف المناهض لهتلر، وفّرا لإثيوبيا مكاسب سياسية كبيرة، وأسهما- جزئيًّا- في ولاء المجتمع الدولي لهيلا سيلاسي وإمبراطوريته.

كان هيلا سيلاسي نفسه نموذجًا مثيرًا في الاستعادية الإثيوبية؛ إذ عملت إثيوبيا الدولة، التي تشكّلت في أواخر عصر الإمبراطورية، على خلق روح مسيحيّة وطنية، فقلّصت الولاء لكنيسة الإسكندرية بالتدريج، وأعادت بث رواية "الكابرا نقست" (مجد الملوك) التي تجعل منليك الأوّل ابن سليمان النبي وبلقيس، أو ماكنيدا، فحاز بذلك الأصل السامي، والجذر اليهودي المميز، واستعاد وطنية الديانة.

كانت إحدى النتائج المهمة لفهم هيلا سيلاسي لطبيعة الدولة الحديثة، وطريقة التفاهم مع

المجتمع الدولي، هو أن الإمبراطور حقق نجاحًا كبيرًا في عام 1952، وأعاد توحيد إريتريا مع إثيوبيا وفقًا لقرار الأمم المتحدة. وهكذا تمكنت إثيوبيا أخيرًا من الوصول إلى البحر الأحمر؛ مما عزز موقفها الاقتصادي تعزيزًا كبيرًا، ثم سرعان ما حصل كل من السودان (1956) والصومال (1960) وكينيا (1963) على الاستقلال عن إنجلترا، فلم تعد إثيوبيا محاطة بمستعمرات تابعة لقوى أوروبية. في الوقت نفسه، كان الإمبراطور- مثل أسلافه- يعكف على استغلال أي خلافات تنشأ في معسكر خصومه المحتملين لصالح أهدافه الخاصة. إذا كان مِنِليك الثاني قد أحسن الاستفادة من الخلافات بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بالاعتماد على دعم روسيا، فإن هيلا سيلاسي الأول تخلص من هيمنة البريطانيين بالمراهنة على الولايات المتحدة، التي منحها في مايو (أيار) 1953 قاعدة "كيجينيو" العسكرية في أسمرة، حيث أقام الأمريكيون عنصرًا ذا أهمية إستراتيجية في الاتصالات والاستخبارات، أصبح جزءًا من المنظومة العالمية التي تخدم احتياجات البنتاغون. نظرًا إلى أهمية إثيوبيا في تعزيز النفوذ الأمريكي في القرن الإفريقي، أصبحت من أهم حلفاء الولايات المتحدة، وصارت تحت رعايتها؛ ما جعلها تستحوذ على أكثر من نصف المساعدات العسكرية الأمريكية المتدفقة إلى إفريقيا. لم يبق في إثيوبيا لا جنود بريطانيون، ولا مستشارون. إضافة إلى ذلك، أرسل الإثيوبيون قواتهم للحرب إلى جانب الولايات المتحدة في كوريا، في حين دعم الأمريكيون حليفتهم في حل القضية الإريترية، لكن في الوقت نفسه ظلت الإمبراطورية الإثيوبية كيانًا متخلفًا إلى حد ما، وشبه إقطاعي.

كما أشار المؤرخ الروسي الشهير المتخصص في الدراسات الإثيوبية (ج. ف. تسيبكين) قائلًا: "في هذا العالم التقليدي المحدود، حيث نادرًا ما كانت تصل شائعات عن أحداث في الخارج (المقصود المناطق الريفية الإثيوبية النائية)، كانت أرواح الفلاحين بالكامل في أيدي رجال الدين. كما مارست الكنيسة ضد الإثيوبيين المتدينين إجراءً كان له قوة السلاح الرهيب، وهو الحرمان الكنسي". على مدار قرون، كانت نظرة الجزء الأكبر من سكان إثيوبيا إلى العالم تتشكل، خاصة في المناطق الريفية، من خلال الإطار الضيق الذي يفرضه المجتمع التقليدي. كان من المعتاد النظر إلى الصعوبات والحرمان الذي يعيشون فيه نتيجة فقرهم كقوانين أبدية وطبيعية للحياة لا بد للفرد أن يتكيف معها، وأن يكون "خادمًا مطيعًا لسيده، ومسيحيًّا صالحًا".

كان إعلان الحريات الليبرالية في دستور عام 1955 أشبه بتنازل صوري موجه إلى العالم الخارجي، فلم يكن أي مواطن إثيوبي يجرؤ على المطالبة باستقالة مسؤول حكومي، أو إرسال رسالة إلى إحدى الصحف ينتقده فيها، كما لم يكن يمكن لأي صحيفة أن تنشرها. تميّز المسؤولون الإثيوبيون في الإمبراطورية بأقصى درجات عدم الكفاءة في الإدارة، وكانوا اتكاليين، فلم يكن النشاط الوظيفي محبذًا، وكان الإمبراطور هو من يشكّل البرلمان- الذي لم يهتم بسوى الرواتب والأجور- بشكل مباشر (مجلس الشيوخ)، أو غير مباشر (مجلس النواب). ومع ذلك، سمحت السياسة الخارجية السليمة لهيلا سيلاسي، وعلاقاته التحالفية مع الغرب، وتواصله مع الاتحاد السوڤيتي، للنظام الإمبراطوري الإثيوبي، بالحفاظ على وجوده في العالم الحديث حتى عام 1974.

في موجة الانقلابات العسكرية التي عمّت الشرق الأوسط، تقدمت مجموعة من العسكريين

ذوي التفكير التقدمي، بقيادة هيلا ميريام منغستو، عام 1974، وأطاحوا بهيلا سيلاسي، منهين إمبراطورية بلغ عمرها قرنًا من الزمن، فتحوّلت إثيوبيا بذلك إلى جمهورية، يحكمها مجلس عسكري (الديرغ)، رفع شعار "إثيوبيا أولاً"، وأمّم الأراضي بلا تعويضات، وهاجم الكيانات التقليدية، ووضع يده على كل شيء، وأعلن الاشتراكية العلمية كمرشد أيديولوجي للنظام الجديد، وجعل الاتحاد السوفيتي محل الولايات المتحدة راعيًا لإثيوبيا.

صحيح أن النظام العسكري شجب سيطرة نخبة عرقية، وحرم الكنيسة الأرثوذكسية من ممتلكاتها الشاسعة من الأراضي والدعم المالي الحكومي، ومنح الاعتراف الرسمي للإسلام، وجنّد غير الأحباش في إدارة الدولة والجيش، لكنّه لم يغير من مركزية الدولة، وأعاد إنتاج نخبة تساعده على إدارة الولايات الطرفية، وواصل مكافحة المعارضة، والانفصاليين، واستجلب لصدّ الهجوم الصومالي، قوات سوڤيتية وكوبية لمواجهته.

كان الانتقال من الإمبراطورية إلى حالة الدولة المعاصرة عسيرًا، فلم تُفَكَّك الإمبراطورية الإثيوبية كما حدث مع نظيراتها الأوروبية، وبدلاً من ذلك أطلق حكامها حملة ملتوية، تتحدث عن "دولة قومية متجانسة"، كان معناها بقاء السيطرة العرقية على حالها!

ولكن لم يمض وقت طويل حتى تضاعفت حركات التحرر الوطني في الأطراف لمضايقة النظام المحاصر، من بينها جبهة تحرير أورومو، أكبر مجموعة عرقية في البلاد، ولكنّها لم تحقق الكثير، مثلما ستفعل جبهة تحرير التيغراي التي استفادت من معارضة مرنة، وطالبت ابنة عمتها في إريتريا بالانفصال.

كان التيغراي هم الفرع الأصغر من العائلة الحبشية، حافظوا على لغتهم الخاصة، وميزوا أنفسهم من خلال مقاطعة معزولة ومحافظة، وكانت لديهم شكوى دائمة ضد هيمنة الأمهرا السياسية، مع تاريخ من التمرد ضدها. خلص التمرد الأخير الذي قادته جبهة تحرير شعب التيغراي إلى أن هناك "تناقضًا وطنيًّا بين الأمة الأمهرية المضطهدة والأمم المُضْطَهَدَة في إثيوبيا، بما في ذلك التيغراي"، وشنت حرب عصابات من شأنها أن توصلهم- في نهاية المطاف- إلى السلطة، التي قرر ملس زيناوي في اللحظة الأخيرة أن يكون معقلها في أديس أبابا، لا في عاصمة تيغراي.

انهيار حكم منغستو، ولجنته العسكرية المفككة، جاء لأسباب أهمها تفكك الداعم الرئيسي له: الاتحاد السوڤيتي الذي بلغ نهايته. حاول النظام إطالة عمره؛ بإرخاء قبضته، والتنازل عن اللامركزية. لكنها كانت محاولات في الوقت الضائع، فانهار نظام منغستو، وانطوت صفحته، وكانت المركزية الإثيوبية، التي يزعم خصومها أن الأمهرا يسيطرون عليها: "أمام لحظة انحناءة جديدة ستمتد ثلاثين عامًا".

قبيل الاستيلاء على أديس أبابا عامِ 1989، في ظل الدور القيادي للجبهة الشعبية لتحرير شعب التيغراي، وتحت رعايتها، أنشئت الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (EPRDF)، التي أصبحت عام 1991 الحزب الحاكم للبلاد فترة طويلة بلغت 30 عامًا تقريبًا،

وتؤمن باللامركزية، وتدعم الديمقراطية التعددية.

كان على ملس زيناوي، القائد الجديد للبلاد، أن يستوعب أنّ عليه أن يتخلى عن أفكاره الاشتراكية، ويفتح بلاده نحو القيم الجديدة، للحصول على التمويل الجيّد، يحكى أن مسؤولاً أمريكيًّا قال له: "لن يسمح لكم بالحكم من دون لافتة ديمقراطية".

لم يكن التخلي عن الأفكار الشيوعية، بسبب الضغط الخارجي فقط؛ بل كان عليه أن يفعل ذلك بمغالاة بسبب كراهية الشعب لكل ما يمثله عصر منغستو الاستبدادي. فعل ملس زيناوي ذلك، وتفهّم أن التجمّع الحاكم الذي يمسك التيغراي بقلبه، عليه أن يبسط يده للولايات في شكل اتحادي جديد، يتبنى لا مركزية مخففة، تحقق الرضا، ولكنّه في الحقيقة اختار تحطيم المركز بمطرقة من حديد فدمّر مركزية الأمهرا، لصالح الآخرين، وعلى رأسهم التيغراي.

على الصعيد الخارجي، واجه زيناوي تحديًا، وفرصة تمثلت في استيلاء الجبهة القومية الإسلامية على الحكم في السودان عام 1989، ومع وصوله إلى الحكم انكشف غطاؤها، وعدائيتها للعالم، فأعاد دعم التمرّد الذي يقوده جون قرنق، الذي رافقه في رحلة التحوّل إلى المعسكر الأمريكي، ورافقهما السودانيون المعارضون للعشرية الأولى من حكم البشير، بما فيها من حماقات استضافة أسامة بن لادن، ومحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا، التي دفعته إلى التخلّي عن حضور القمم الإفريقية التالية!

كان العنوان الرئيسي للتسعينيات الأولى أن إثيوبيا تعاملت بهدوء مع انفصال إريتريا، واستقلالها، فزيناوي يدرك أنّه انفصال سياسي، ولن يكون اقتصاديًّا، وتعامل معه على أنّه طريق خلفي للتيغراي للتراجع عن الاندفاعة الوحدوية، وبدأ يتنفس الصعداء بعد أن دبّت الخصومة بين إريتريا والسودان.

لكنه انحاز لاحقًا إلى الحرب ضد إريتريا في 1998، وهي حرب لم يربح فيها أحد، سوى زيناوي نفسه، الذي وحّد على إثرها كل السلطة في يده، وتخلص من المنافسين الذين هزموا له إريتريا.

فعل ذلك بهدوء، أشعل الحماسة في نفس جاره البشير ليفعل الأمر نفسه، فيسجن رفاقه الإسلاميين، واحدًا تلو الآخر، بعد انتهاء عشريتهم تلك!

كانت العلاقة الشخصية، والاعتماد على الشخصيات الأمنية، هي سمة ذلك العصر في دول القرن الإفريقي كله، وقليل من المفكرين يسمح لهم بالجلوس إلى جانب الجنرالات، الذين أمسكوا بالقضايا، بدهاء تكتيكي، وتردد إستراتيجي.

قدّم منظّر سوداني عمل مستشارًا لإريتريا، وكان قد تقرب إلى البشير بعد خلافه مع الترابي عام 1999، نظريته السياسية لتشجيع السودان للقيام بمبادرة تكامل في القرن الإفريقي: إثر الحرب الإثيوبية الإريترية، كانت رؤيته تجمع رؤساء إثيوبيا، وإريتريا، واليمن، وجيبوتي في الخرطوم. وتغري كل واحد منهم بحقيقة جيوسياسية بارعة، فتقدم لليمن إيقاف هجرات

اللاجئين إليه، ولأسياس الإريتري تخفيض مخاوفه من انفصال العفر، ولجيبوتي تأمين السلم الاجتماعي، أما إثيوبيا فبجائزتين؛ الأولى منحها ميناء محدود في البحر الأحمر، والثانية لملس زيناوي، عبر تخويف السودان من ذهابه، فقال للسودان إنّ تغيير الموازين يعني ولادة عدو أشرس، وأكثر تصميمًا على الانتقال فقال محمد أبو القاسم حاج حمد (يونيو/ حزيران، 2000): "إذا تمكن الأمهرا (25% من سكان إثيوبيا) من توظيف دورهم العسكري في هذه الحرب توظيفًا (سياسيًّا)، قد يغيرون بموجبه ميزان الحكم في إثيوبيا لصالحهم، وسيفتحون ملفات علاقتهم مع السودان، حيث يقدرون أن السودان هو الذي أوصل التيغراي، الذين لا تتجاوز نسبتهم7%، إلى سدة الحكم في أديس أبابا، وأن السودان هو من كان وراء استقلال إريتريا. والأمران غير مرضي عنهما، لا أمهريًّا ولا أوروميًّا، ويشكل الأورومو نسبة (50%) من سكان الإمبراطورية".

يومها كان زيناوي يقدّر أن أسياس أفورقي، يدعم الأمهرا، والأورومو، ويبحث عن الأدلة لذلك، في حين كان أسياس ينسج علاقاته مع مصر بتوازن، منحه- في نهاية المطاف- فرصة لفصل كنيسته الإريترية عن الكنيسة الإثيوبية، وربطها بكنيسة الإسكندرية مباشرة.

من الصعب أن تقدّر أن مصر كانت مترددة في النظر إلى إفريقيا بعين الاعتبار، ولكنّ مذكرات وزراء الخارجية المتعاقبين، عمرو موسى، وأحمد أبو الغيط، حتى نبيل العربي، تثبت لك ذلك؛ ففيها شكوى عميقة يجأر بها الوزراء من الإهمال في الملف الإفريقي، عمومًا، وتدبير الملف الإثيوبي خاصةً. يحكي موسى عن فشل مصر في دخول منظمة الكوميسا التي تلغي القيود الجمركية بين الدول الإفريقية الأعضاء، حيث بدأت محاولات مصر الانضمام منذ عام 1994، وفشلت بسبب اعتراض ليبيا والسودان وإثيوبيا وإريتريا، فاستجدى موسى وزيري خارجية السودان وليبيا، وعندما فاتح زيناوي في أمر انضمام مصر إلى "الكوميسا"، مطالبًا إياه بعدم معارضة ذلك، قال له وهو منفعل: «سيد موسى، لن تجد معارضة أبدًا من إثيوبيا. لن نقف أمامكم أبدًا في هذا الشأن، بل دعني أقل لك: المعارضة ستأتي من أقاربكم العرب؛ من ليبيا، ومن ذوي العمائم البيضاء في السودان». عقبّ موسى على كلام زيناوي قائلا: "كان رجلًا منطقيًّا متميزًا، وكان بإمكانك أن تعقد معه أي اتفاق بالكلمة. وفي نهاية اللقاء وعدني الرجل بأنه سيتحدث إلى السودان وليبيا، وسيطلب منهما عدم الوقوف في وجه مصر". وبعد أن فعل ذلك جاءت النهاية المحزنة من مصر، حيث رفض الوزراء انضمام بلادهم، وقالوا لمبارك: "عمرو موسى يتدخل في الاقتصاد ليه؟"، فهم من مدرسة لم تكن ترى قيمة في الانفتاح المصري على قارتها الإفريقية، بل ترى أن الانفتاح على أوروبا هو الأفضل للاقتصاد المصري.

هذا الشعور أفقد مصر كثيرًا من الفرص، وعقد أمامها الملفات الإفريقية المعقدة أصلاً.

في بداية الألفية، بدأ البشير وملس زيناوي بافتتاح عصر جديد، فتح فيه النفط للسودان أفقًا اقتصاديًّا جديدًا، وكانت التنمية والقروض الداخلية والمشروعات تمنح زيناوي هديّة جيدة، ولكنّ القوميات الصاعدة، وسوء تدبير التنوّع، والتطبيق المشوّه للامركزية، والعوامل الطبيعية للقفز بين المعسكرات، احتاجت منهما إلى جواب ذكي، لكن زيناوي رحل عام 2012، وفي يده ورقة سدّ الألفية، ولا أحد يدري إلى أين كان سيصل به، ورحل البشير بعده بست سنوات،

إلى سجن كوبر، وكانت مصر على موعد مع التغييرات الكبيرة، التي انتهت بثورة 30 يونيو (حزيران)، وإزاحة الإسلاميين، وبدَأَ عهد جديد، ورث مشكلة سدّ النهضة وتعقيداتها.

إثيوبيا اليوم

وضع السياسة الداخلية والخارجية وآفاق تطويرها

في الوقت الحاضر، يمر النظام الحاكم في إثيوبيا بفترة أزمة داخلية عميقة، وإعادة هيكلة جذرية؛ مما يؤثر سلبًا في الوضع السياسي الداخلي والخارجي للبلاد، وكذلك في الوضع في أعلى هيئات السلطة السياسية. يتميز ما يحدث بسمة رئيسية؛ ألا وهي إعادة توزيع دور النخب السياسية ونفوذها، وهو ما يقوم في هذه الدولة- إلى حد كبير- على المبدأ العرقي. لأول مرة خُرِقَت المبادئ التي تطورت على مدى قرون من تاريخ التقاليد الحكومية في إثيوبيا.

يحدث الآن انتقال مفاجئ إلى حد ما- ومؤلم كذلك- للنظام الحقيقي للسلطة من نفوذ التيغراي، مع الحفاظ على مستوى معين من مشاركة أكبر مجموعة عرقية (الأمهرا)، تطور على مدار الثلاثين عامًا الماضية من حكم رئيس الوزراء الراحل زيناوي.

في (2019-2020) بدأ تحول سياسي داخلي جذري في البلاد، أدت إلى الإطاحة بالنخبة الوطنية التابعة لتيغراي بالكامل تقريبًا من إدارة شؤون الدولة والاقتصاد. كما دُمِّرَت العلاقات الاقتصادية الراسخة داخل البلاد وخارجها. وفي الوقت نفسه، لحق بعض الضرر بموقف الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، التي كان من بين قادتها كثير من ممثلي الإثنيات المنحدرة من الإقليم الشمالي للبلاد.

فماذا حدث؟

قوبلت محاولات القيادة الجديدة للبلاد، برئاسة آبي أحمد علي، الذي وصل إلى السلطة في أبريل (نيسان) ٢٠١٨، بإدخال النهج الحر، ودمقرطة الحياة العامة على نطاق عريض، والتراجع عن اللامركزية الفيدرالية، بمعارضة شديدة من النخب السابقة في السلطة، الممثِّلة- في المقام الأول- لمجموعة التيغراي، أو الداعمة لمصالحها.

الحقيقة الواضحة كانت هي أن اللامركزية، والنهج الفيدرالي هو الإنجاز الحقيقي الذي قدّمته سلطة زيناوي، حتى بكل عيوبها، إلا أنها كانت مرضية!

في البداية، كانت العمليات التبديلية تجري في الخفاء، وتقتصر على عدم الخضوع للقرارات، وإحباط طموحات القيادة الجديدة، ثم انتقلت إلى مرحلة حرجة من العصيان العلني؛ مما أدى إلى حدوث "أزمة تيغراي"؛ حينئذٍ اتُّخِذَ قرار صعب، ولكنه قسري إلى حد كبير، بإجراء السلطات المركزية عملية عسكرية لتهدئة التمرد في مقاطعة تيغراي.

يربط كثير من المحللين- وهم مخطئون في ذلك- ما حدث بأفعال رئيس الوزراء آبي أحمد وإدارته

فقط، مع أن البداية- في الواقع- كانت قبل ذلك بكثير، حيث تعود إلى السنوات الأخيرة من حكم ملس زيناوي، الذي تمكن من تجاوز الانقسامات والمصالح العرقية، وأصبح زعيمًا فعليًّا للأمة.

في الفترة الأخيرة من حكمه، بدأ زعيم تيغراي نفسه، تقليص نفوذ الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، في قلب الجبهة أو تيار الحزب الحاكم، فنقل جزءًا من سلطاتها إلى ما يمكن تسميته بتحالف القوى الأضعف من خلال توحيدهم.

ربما كان ملس يأمل أن يتمكن تدريجيًّا من تشكيل مركز حكومي متعدد الجوانب للبلاد، وتقليل نفوذ النخبة التابعة لتيغراي؛ لأنه فهم أن مشاعر المعارضة للغالبية العظمى من سكان البلاد أخذت تنمو تجاهها منذ فترة طويلة، لكنَّ حدثين أحبطا تلك الخطط: "الموت المفاجئ والمريب نسبيًّا للزعيم الدائم ملس زيناوي، وغياب خليفة قوي يكون قادرًا حقًّا على الإمساك بزمام السلطة". فشل نائب رئيس الوزراء هايلي مريام ديسالين، الذي حل محله وفقًا للدستور، في ضمان استمرارية السياسة المتبعة، ولم يتمكن من الحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي، فقد كان زيناوي هو الميزان لضمان استمرار السياسات التصحيحية.

كما أعطت تلك الإجراءات غير المنضبطة دافعًا سلبيًّا خطيرًا للنخبة الحاكمة، بهدف زيادة فرص وصول جمهورية الصين الشعبية، وغيرها من المستثمرين الأجانب، إلى الموارد، وعلى رأسها أراضي جماعة عرقية كبيرة أخرى هي الأورومو (التي ينحدر منها آبي أحمد)، الذين بدأ قمعهم ومضايقتهم من خلال التوسيع الجامح للمجمعات والمناطق الصناعية الصينية، على حساب انتزاع الأراضي الزراعية التابعة لهم (في كثير من الأحيان دون تعويض)؛ لذلك أصبحت تصرفات المستثمرين الأجانب، ومعها تغاضي حكومة رئيس الوزراء هايلي مريام ديسالين عنهم، أشبه بالحجر الأول والأكثر خطورة الذي إذا سقط من المنحدر سيتسبب في انهيار جليدي.

لقد تسبب ذلك في زعزعة الاستقرار بشكل حاد، واندلاع عصيان علني لشعب الأورومو، الذي كان مضطهدًا تاريخيًّا، أو بالأحرى دائمًا ما كان على هامش العملية السياسية، على الرغم من حجمه ومكانته في الأمة بوصفه جماعة عرقية أساسية (40% من مجموع سكان البلاد).

أدت احتجاجات أورومو الحاشدة، التي قوبلت بمحاولات القوات الحكومية إيقافها، وإعلان حالة الطوارئ، إلى تفاقم الوضع، وخروجه تمامًا عن سيطرة الحكومة، ما نتج عنه- بطبيعة الحال- أنه في فبراير (شباط) عام 2018 اضطر ديسالين وحكومته إلى تقديم استقالتهم.

في الواقع، وصل الوضع في إثيوبيا إلى مرحلة الأزمة التي خرجت عن نطاق السيطرة، والتي تهدد بالتفكك الكامل للبلاد، ثم بدأ كثيرون يشبهون الواقع بأنه نهاية لإثيوبيا الفيدرالية، تماما كما تفكك الاتحاد السوڤيتي. يحتاج إتمام ذلك إلى رجل عنيد، يعود بالمركزية إلى البداية، يحكم ما تبقى تحت يده!

بعث تسلم آبي أحمد مقاليد الحكم، في البداية، آمالًا كبيرة في تحقيق استقرار قريب، حيث كان سياسيًّا وعرقيًّا (أول زعيم في تاريخ البلاد ينتمي إلى شعب الأورومو، وبروتستانتي يتبع

الكنيسة الخمسينية)، شخصية شبه مثالية في نظر المهمشين، وفي تصوّر الجماعات العالمية التي تود تكسير ألق الماضي، عبر تعظيم فرص بيع المستقبل، تواردت الرهانات التي تأمل أن تؤدي شخصية آبي أحمد المركبة بالبلاد إلى خارج المأزق.

في البداية، كان الأمر كذلك، ولكن، لسوء الحظ، على خلفية زعزعة استقرار الوضع السياسي الداخلي التي بدأت بالفعل، اتخذت السلطات عددًا من التدابير التي لم تكن محسوبة بشكل كافٍ، ولم تكن جيدة الإعداد، والمقصود هنا تلك المحاولات السريعة والواسعة النطاق التي هدفت إلى الإرساء السريع لليبرالية والمركزية في إثيوبيا. يعلّق المراقبون أن تلك الإجراءات لم يفهمها عدد كبير من الجماعات العرقية في إثيوبيا، ولكن الأهم أنهم لم يدعموها، وقد رأوا في المركزية عودة جديدة لمركزية الأمهرا!

وجه رئيس الوزراء الجديد آبي أحمد- دون أن يجد حلًا للمشكلات الداخلية- جهوده إلى السياسة الخارجية، حيث تمكن من تحقيق عدة انتصارات كبيرة.

على وجه الخصوص، وقّع معاهدة سلام مع إريتريا، برعاية عربيّة، فحصل على إثرها على جائزة نوبل، على أمل أن تسهم في استقرار البحر الأحمر، وازدهار المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مساره المعلن نحو تحرير الاقتصاد وإخراجه عن سيطرة الدولة بهدف مواكبة الاتجاه نحو الخصخصة، اجتذب استثمارات أجنبية كبيرة في الاقتصاد الإثيوبي الضعيف.

منطقيًّا، كان من المفترض أن تحظى هذه الإجراءات بالدعم من داخل إثيوبيا، لكنها أثارت ردود فعل عكسية غير متوقعة. اتخذ ممثلو النخبة السياسية "القديمة"، وعلى رأسهم زعماء الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، موقفًا معارضًا عنيفًا تحول بعد ذلك إلى معارضة متعنتة ضد أعمال رئيس الوزراء الجديد.

نُفِّذت عملية عسكرية ضد قوات المعارضة في إقليم تيغراي؛ ونتيجة لذلك اندلعت في الوقت الحالي أزمة إنسانية في المحافظة الشمالية لم تتم السيطرة عليها بعد، على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. قد يكون لإضعاف موقف الحزب الحاكم نتيجة أخرى خطيرة لا يمكن التنبؤ بها بدقة، وهي انهيار نظام الضوابط على اتجاهات الطرد المركزية، الذي كانت تتبعه السلطات السابقة من خلال الهيكل المركزي والمنظم للحزب الحاكم- المتمثل في الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية- الذي كان يعد نظامًا متينًا للضوابط والموازين. إن الانهيار الكامل لهذا النظام، إذا لم تُتَّخذ تدابير عاجلة وفعالة لاستبداله، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة إلى درجة قد تشكل تهديدًا لسلامة إثيوبيا الإقليمية.

لا يمكن إهمال الاصطفافات الدوليّة، في ظلّ المواجهة الصينية الأمريكية المربكة، التي يحاول القادة إقحامها في صراعاتهم.

شهدت المنطقة، في العقود الأخيرة، انفصال دول من السودان، وإثيوبيا، والصومال، على أسس عرقية ودينية، وأهملت الجوانب الجيوسياسية. وفي هذه البيئة الهشّة، والملأى

بالمكائد، يستطيع المؤدلجون دينيًّا تقديم خطابهم بشكل لا يقاوم، فتبث المنصات المؤدلجة الآن خطابات تطالب العفر (القسم الإثيوبي من المثلث العفري)، بوصفهم المسلمين، بفسح المجال أمام التيغراي، للوصول لقطع الطريق المؤدي إلى جيبوتي، وخنق أديس أبابا، وأخرى تتحدّث عن استعداد حركات إرهابية في الجنوب لاتخاذ خطوات انتقامية ردًا على سياسات إثيوبيا ضد المحاكم الإسلامية في الصومال.

يشكل هذا التطور السلبي للوضع في إثيوبيا تهديدًا خطيرًا يؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع بشكل كامل، ليس فقط في منطقة القرن الإفريقي بكاملها، ولكن أيضًا خارج حدودها.

إن المستفيد الرئيسي، وربما الوحيد من هذا السيناريو، هو المنظمات الإسلاموية المتشددة، وعلى رأسهم "الإخوان المسلمون"، الذين يعملون الآن بنشاط على تعزيز مواقعهم في المنطقة الصومالية مجددًا، وفي المناطق الحدودية مع كينيا، بالتعاون مع المتطرفين في منطقة الساحل والصحراء، وإفريقيا الجنوبية (موزمبيق)، ولديهم حليف إقليمي قوي يتنامى نفوذه في المنطقة، وفي إفريقيا كلها، وهو تركيا بطموحاتها التوسعية.

إن مزيدًا من التطور للأزمة السياسية الداخلية في إثيوبيا في الاتجاه السلبي جدًّا الذي تم ذكره، لن يكون مواتيًا من الناحية الإستراتيجية لا للقيادة المصرية، ولا لحلفائها الإقليميين الذين خاضوا صراعًا طويل الأمد وناجحًا ضد الإسلامويين، وربما للسلطات الجديدة في السودان، التي غيّرت كذلك مؤخرًا سياساتها بعيدًا عن الإسلاميين؛ وعليه يمكن أن نفهم دوافع الموقف المعتدل لمحور الاستقرار العربي، الذي بدا للبعض في مصر والسودان محايدًا، والموقف الإريتري الراسخ والثابت.

أزمة نهر النيل والبحر الأحمر

من أهم العوامل التي تحدد مستقبل منطقة البحر الأحمر خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة، هو الانتهاء من بناء وملء خزان سد النهضة على الرافد الرئيسي لنهر النيل، وهو نهر آباي (النيل الأزرق) في إثيوبيا.

وبالنظر إلى النطاق المحدود لهذه المقالة، دعونا نلخص جوهر المشكلة باختصار شديد. منذ عام 2011، تبني إثيوبيا أكبر منشأة هيدرولوجية صناعية في إفريقيا على النيل الأزرق؛ ألا وهو سد النهضة، الذي يبلغ حجمه 74 كم3، وهو ما يماثل تقريبًا حجم التدفق السنوي لمياه النيل (نحو 84 كم3)، ويزيد نحو مرة ونصف المرة على حجم مياه النيل التي تستقبلها مصر سنويًّا (55,5 كم3). تقترب عملية البناء من الانتهاء، وتخطط إثيوبيا لملء الخزان في غضون بضع سنوات فقط (في البداية كان الحديث يدور حول مدة تبلغ من سنتين إلى ثلاث سنوات، ولكن أديس أبابا أعلنت زيادة هذه الفترة إلى 6 أو 7 سنوات). تعاني اليوم مصر- التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة- بالفعل من مشكلات مياه. ستصبح مشكلة نقص الموارد المائية أكثر حدة في المستقبل، بسبب تغير المناخ، والنمو السكاني، وزيادة استهلاك المياه، بما في ذلك من أجل تلبية احتياجات الصناعة والزراعة.

وقد أعلنت أديس أبابا، دون انتظار الموافقة على خططها، بدء ملء الخزان، بغض النظر عن رأي مصر والسودان. في يوليو (تموز) 2020، أعلنت الانتهاء من المرحلة الأولى لملء السد، حيث استقبل الخزان أول 4,9 مليار متر مكعب من المياه.

أثار القرار الإثيوبي انتقادات شديدة في القاهرة، وإدانات من الدول العربية، ومناقشات ساخنة للقضية في مختلف المحافل الثنائية والدولية، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أيًّا من الجانبين لم يتلق دعمًا واضحًا من القوى العظمى في العالم. دعا الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا إلى مواصلة المفاوضات، وحل القضية بالطرق الدبلوماسية، في حين أصبحت الولايات المتحدة نفسها إحدى منصات التفاوض، وحاولت التوفيق بين الأطراف المتصارعة، لكنها فشلت.

أما بالنسبة إلى الإجراءات المستقبلية للقيادة الإثيوبية، فيمكننا التنبؤ بدرجة عالية من الاحتمال بأن الجانب الإثيوبي قد يستمر في ملء السد، على الرغم من التصريحات الغاضبة لأطراف النزاع الأخرى. قد تكون هناك انحرافات طفيفة عن الجدول الزمني المعد لملء السد.

ببساطة، ليس للقيادة الإثيوبية أي خيار آخر؛ لأن السد بالفعل يعد أهم مشروع وطني بالنسبة إليها، ويتم تنفيذه على حساب الشعب الإثيوبي بكامله، وله هدف معلن هو توفير الكهرباء الرخيصة لجميع سكان البلاد، وكذلك تصديرها إلى دول أخرى مجاورة، مثل الصومال، وجيبوتي، وحتى السودان.

قد يتم وقف إطلاق السد فقط في حال حدوث حالة طارئة داخل إثيوبيا، مثل تفككها بالكامل، وهو ما يبدو غير مرجح في هذه المرحلة، أو هكذا نأمل.

ومع ذلك، حتى في حالة فرضية حدوث هذا السيناريو، فإن الضرر العسكري والسياسي الذي سيلحق بالمنطقة بكاملها، سيكون أشد من الضرر الذي سيلحق بالمنطقة بكاملها في حالة إطلاق السد.

ويعد هذا الأمر أحد أهم مخاوف روسيا والصين والولايات المتحدة، رغم تنافسها في منطقة القرن الإفريقي، لكنها متفقة على ضرورة الحفاظ على وحدة دوله، وعلى رأسها إثيوبيا، وخطورة أي نزاع مسلح، وعدم السماح للتيارات المتطرفة باستغلال أي فراغ قد ينشأ فيها يصعب- فيما بعد- السيطرة عليها، ولعل الصومال نموذج واضح لكارثية سيناريو كهذا، مع غموض مستقبل إريتريا ما بعد رجلها القوي أسياس أفورقي، الذي تعارضه جماعات إسلامية شرسة، بالإضافة إلى هشاشة الوضع الداخلي السوداني في ظل عملية انتقالية لم تنتهِ بعد، تميّزها مطالبات بلا مركزية تقود لتذكر نموذج انفصال دولة جنوب السودان.

بعض الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: وقبل كل شيء، يجب الحفاظ- بكل الطرق- على عملية التفاوض مع الإثيوبيين في قضية السد، وكذلك في قضية المصالحات الداخلية لمنع تفكك البلاد. ويجب تكثيف المشاركة فيها، سواء أكانت المفاوضات ثلاثية بخصوص السد (مصر، والسودان،

وإثيوبيا) أم متعددة الأطراف في إطار تسويات أكبر لضمان أمن القرن الإفريقي.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المتعددة الأطراف، وفقًا لتقديرات مراقبين خارجيين مستقلين، فإن موقف مصر من إشراك بلدان أخرى في التفاوض، خاصةً جماعات الضغط من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، يجب دعمه في الاتحاد الإفريقي، ومجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

إنّ الموقف الإثيوبي المتمثل في حل "المشكلات الإفريقية من خلال الأطراف الأفارقة فقط" أكثر شعبية، وذو فاعلية أكبر، خاصة أنه مهم للوحدة الإفريقية.

يمكن لمصر تعزيز مكانتها، على وجه التحديد كقائد إفريقي، وهو ما تحقق بنجاح، على سبيل المثال، في عام 2019، عندما كان الرئيس المصري السيسي رئيسًا للاتحاد الإفريقي، ونفّذ كثيرًا من المبادرات الإفريقية المهمة، بما في ذلك القمة الروسية الإفريقية التي عقدت للمرة الأولى في مدينة سوتشي الروسية، وحققت نجاحًا كبيرًا.

وفي السياق نفسه، من الضروري تعزيز الاتصالات والعمل مع كل من خبراء الاتحاد الإفريقي والدول الإفريقية الأخرى لحوض النيل. ومن المعروف عن الإثيوبيين أنهم- بسبب طابعهم القومي- مفاوضون صعاب جدًّا، ولكن مع ذلك، من الممكن، بل الضروري، إجراء المفاوضات معهم.

ثانيًا: إنّ العمل العسكري في القرن الإفريقي، هو مداواة جرح بجرح أكبر منه. ولا يمكن أن يحقق لأي فصيل أو دولة شيئًا سوى تعقيد الاحتقانات. صحيح أنّ الحروب الخارجية غير الضرورية في المنطقة تفيد الحكومات المتداعية في خلق حشد جماهيري، وتعزيز مركزية القيادات، ولكنّ هذا يجب ألا يجر بعض الأطراف في إثيوبيا إلى تكثيف استفزاز جيرانهم، لإنقاذها من أزمتها الداخلية.

إنّ السياسة الحمولة الجيوسياسية للمنطقة، تستوجب التعاون، وتتيحه، ولا يمكن لمصر تحمّل نقص مواردها المالية، ولا يمكن لإثيوبيا البقاء بدون منفذ آمن على البحر الأحمر، فكيف يمكن أن يتم ذلك؟ لا أحد يدري، ولكن الحوار المفتوح كفيل بالتوصل إلى جواب.

ثالثًا: التحالفات الدولية ضرورية، ولكنها هشة، وقد شكّل تبدل الرؤية الأمريكية لتدبير موازين القوى الدولية، بعد وصول جو بايدن إلى السلطة، مفاجأة في سرعته، فسياسة التخلي والابتعاد، وتسويق نمط عاجز من الحريات، والتركيز على الصين، كلها تسببت في زيادة المساحة لمزيد من الصراعات، ومنحت إحساسًا بأن الفراغ يملؤه لاعبون محليون يتحالفون مع قوى خارجية جديدة. نعم، لقد قدّر تقرير أمريكي، في آخر 2020، أن "فشل التحولات في إثيوبيا والسودان، سيؤدي إلى تفاقم وتوسيع تداعيات الضغوطات التي تواجه بالفعل أنظمة الشرق الأوسط، وشرق وشمال إفريقيا، من ليبيا، إلى بلاد الشام، إلى اليمن، وأن أعداءِ الولايات المتحدة، مثل إيران وروسيا، على استعداد لاستغلال هذه الثغرات كما فعلوا في أماكن أخرى".

ولكن حينما ننظر إلى انهيار الدولة في قبضة طالبان في أفغانستان، ندرك أنّ أحدًا لا يعبأ بآلام المساكين.

رابعًا: علينا الحذر من الإفراط في التشاؤم، والابتعاد عن شهوة رسم دوائر صغيرة، تبسط الصراع،

وتجنّب تحويل النقاش بشأن طبيعة الحكم ومساوئ الفيدرالية الجزئية والمركزية القابضة، إلى سجال فوضوي يقوّض فكرة الدولة الحديثة. وما يخشى منه أن يؤدي تفكك فكرة الدولة، في ظل استمرار الصراعات، إلى زعزعة المنطقة، وتثوير نماذج متطرفة، وتشجيعها على استعادة تصوراتها الأسطورية، بشكل يشبه الحالة الداعشية التي بنيت في الموصل إثر انهيار الحكومة المركزية. هذا الحذر والمنع، يتمّ بإعادة التفكير في وقف سلسلة وراثة المظالم التاريخية للمهمشين على مسار طويل، والانتباه لحقيقة "علينا أن نوقف التهميش الراهن".

خامسًا: إنّ تاريخ التلاقي بين دول المنطقة والجزيرة العربية مذهل. والملحوظات المتكررة تثبت أنّ مصر كانت حليفة جيدة لإثيوبيا؛ لضمان عدم وقوع البحر الأحمر في يد القراصنة، والإرهابيين.

فى نهاية المراجعة، دعونا نطرح بعض الأفكار بشأن موقف روسيا، وما يمكن أن تفعله في الوضع الحالي.

أولًا: يمكنها القيام بمهام حفظ السلام، والعمل وسيطًا محايدًا، أي استكمال المسار الذي حدده الرئيس پوتين خلال منتدى روسيا- إفريقيا في سوتشي عام 2019، والذي استمر الالتزام به بنجاح في يونيو (حزيران) 2020 في أثناء تفاقم الوضع بين البلدين. في الوقت نفسه، ستسعى روسيا جاهدة إلى تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري مع كلتا القوتين، والمساهمة- بشكل كامل- في إطار تعزيز الأمن الإقليمي، لا سيما في ضوء خطر انتشار نفوذ الإرهاب الدولي والتطرف في تلك المنطقة. من الواضح لنا أن مزيدًا من زعزعة الاستقرار في المنطقة يمكن أن يؤدي إلى هروب الاستثمارات من مصر وإثيوبيا، وتجميد عدد من المشروعات، بما في ذلك تلك التي تنفذها الشركات الروسية.

وأخيرًا، فإن روسيا عازمة على تطوير التعاون الاقتصادي مع مصر، التي تعدها حليفًا إستراتيجيا وشريكًا لها في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يجب على الجانب المصري أن يولي اهتمامًا خاصًا لدعم أهم المشروعات الروسية المقامة في مصر، التي تتمثل اليوم في إنشاء محطة الضبعة للطاقة النووية بمشاركة شركة "روس آتوم" الحكومية، وتطوير المنطقة الصناعية الروسية (RIZ) في شرق التفريعة ببورسعيد، وعدم السماح بتعطل تنفيذها استجابةً للضغوط السياسية الغربية. كما أن اتخاذ مصر خطوات جادة في إنهاء المفاوضات مع الجانب الروسي بشأن الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي، سيعزز من أهمية مصر ومكانتها لدى روسيا، بوصفها المنفذ التجاري لها في العالم العربي وإفريقيا، حيث يحتاج الجانب الروسي أن يشعر بجدية مصرية حقيقية في التعاون معه، وأن التعاون غير مبني على مناورة لتخفيف الضغوط الغربية. كذلك من المهم تفهم أن أي تعاون عسكري روسي إثيوبي، بالتأكيد ليس موجهًا إلى مصر، أو أنه يمثل دعمًا لإثيوبيا على حساب القاهرة؛ بل لمواجهة أخطار مشتركة تتمثل في مواجهة الجماعات المتطرفة في المقام الأول.

وفي الختام، فإنّ ما يجري يعكس تحوّلات كبرى يجب الانتباه لها، فهي تؤثر في المنطقة كلها تأثيرًا لا يستطيع أحد أن يتخيّل آماده، وفي أي لحظة قد ينفجر برميل البارود، ويبدأ عصر اللادولة، الذي لا يستفيد منه إلا الإرهابيون المتأهبون لكل فوضى.



الصراع على أوروبا
لماذا البلقان مُهمة للعرب؟

مصطفى شلش

تقع البلقان في منطقة إستراتيجية عند تقاطع طرق التجارة من الغرب إلى الشرق، ومن الجنوب إلى الشمال، وقد صعدت لتصبح مُجددًا مكانًا للمنافسة الجيوسياسية بين القوى الدولية، لا سيما في ظل نهج الاتحاد الأوروبي الذي يتسم بقدر من اللامبالاة في التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول تلك المنطقة؛ ما أدى إلى تضرر سمعة الاتحاد ومصداقيته، وبدأت الحكومات والمجتمعات بأسرها تتجه إلى جهات فاعلة خارجية، مثل روسيا، والصين، وتركيا، وبلدان الخليج العربي.

الفاعلون الأبرز في البلقان

أولًا، التفكير الإستراتيجي لروسيا يُعطي البلقان أولوية في السياسة الخارجية والأمنية، خاصةً أنها تخضع لما يسمى "الخارج القريب"، وتعد موسكو منطقة البلقان ساحة يُمكن

مصطفى شلش: *كاتب وباحث مصري، باحث مقيم في مركز الدراسات العربية الأوراسية، مختص بشؤون بلدان البلقان والبلطيق.*

من خلالها تحقيق تأثيرات كبيرة سياسية واقتصادية بموارد قليلة نسبيًّا، ومنع ما يسمى التطويق الأطلسي (من المنظور الروسي)، وتعتمد على الأساليب الدبلوماسية والعلاقات الثنائية، وتنمية الصداقة بين الشعوب السلافية والمؤسسات الدينية الأرثوذكسية، ودعم بعض الأحزاب والجماعات السياسية، وحملات العلاقات العامة عبر وسائل الإعلام الصديقة لها.

ثانيًا، عملت الصين- منذ فترة طويلة- على بناء تحالفات مع الحكومات الحاكمة والأحزاب المهيمنة في البلقان، غالبًا من خلال توقيع اتفاقيات مباشرة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، مثل اتفاقية تعاون (17 + 1) بين دول وسط أوروبا وشرقها مع الصين، وتؤدي دول البلقان دورًا جيوستراتيجيًّا رئيسيًّا في تخطيط بكين التي تنظر إلى المنطقة على أنها بوابة لسوق الاتحاد الأوروبي، وجسر بري بين ميناء بيرايوس (اليونان) التابع للصين وأوروبا الوسطى. وعلى هذه الخلفية، بدأت بكين بزيادة التجارة الثنائية مع دول المنطقة، والاستثمار في تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة، وفي بعض الصناعات الإستراتيجية في البلقان.

ثالثًا، تعد تركيا لاعبًا تقليديًّا في منطقة البلقان، وعلى مدار العشرين عامًا الماضية، أعادت تنشيط سياستها الخارجية في المنطقة، لكن على عكس الفاعلين الآخرين (روسيا والصين) تدعم أنقرة (عضو في الناتو، ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي) التكامل الأوروبي والأطلسي لدول البلقان، وتستهدف سياستها خلق مجال حيوي جديد عبر الأنشطة الاقتصادية؛ لذا تستثمر- بشكل أساسي- في التجارة والبنوك والبناء والاتصالات والبنية التحتية الحيوية (مثل المطارات)، مع التركيز - تركيزًا أساسيًّا- على القوة الناعمة والروابط الثقافية والدينية التي نمت على مر القرون، والتي يتم الآن توسيعها توسيعًا منهجيًّا. وتتبنى أنقرة دور حامي مُسلمي البلقان، ولطالما اعتبرت نموذجًا للديمقراطية الإسلامية والتنمية الموالي للأطلسية، لكن هذه الصورة بدأت بالتلاشي في أعقاب الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) 2016، وما تبعه مِن تدهور نحو الحكم الاستبدادي؛ لذا تبدلت النظرة إلى تركيا من أنها قوة استقرار في البلقان، إلى قوة منافسة غير كاملة للغرب، أو على الأقل دولة نيّاتها غير واضحة دائمًا.

العرب في البلقان

تُمثل دول الخليج (بشكل أساسي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر والكويت، وسيتم الإشارة إليها في مواضع المقال القادمة بـ "العرب") لاعبًا جديدًا نسبيًّا في البلقان. وبدأت مشاركتها بدعم المسلمين (البوشناق) خلال الحرب اليوغوسلافية في التسعينيات، وأرسلت السلاح والمتطوعين للقتال، وقدمت المساعدات الإنسانية. وعندما انتهت الحرب، انخرط كثير من المؤسسات الدينية العربية بنشاط في بناء المساجد والمدارس، ونشر الإسلام.

لم يبقَ تأثير العرب محصورًا في المجال الديني والثقافي فقط؛ بل انخرطوا- بشكل متزايد- في الاستثمارات الاقتصادية، ولم يكن الاستثمار للدول الإسلامية فقط؛ فقد نموا استثماراتهم في السياحة والبناء والزراعة والطيران والتكنولوجيا العسكرية، كما قدموا قروضًا ومساعدات إنمائية سخية. على سبيل المثال، قدمت الإمارات العربية المتحدة دعمًا للاقتصاد الصربي بمليار يورو، واشترت (49%) من "شركة الطيران الصربية"، وافتُتحت سفارة لجمهورية مقدونيا الشمالية في أبو ظبي عام 2014، تعد المركز الدبلوماسي الإقليمي للدولة؛ إذ يتولى سفيرها منصب السفير غير المقيم للمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والكويت.

وتؤدي المملكة العربية السعودية دورًا كبيرًا في كوسوڤو، وكانت المملكة من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها، وتؤيده حتى يومنا هذا، وافتتحت الدولة الوليدة سفارتها في الرياض عام 2010، وسفارة المملكة العربية السعودية في تيرانا (عاصمة ألبانيا) هي المسؤولة عنها، وافتتح صندوق التنمية السعودي فصلا جديدًا من التعاون، وأعلن الاستثمار في التنمية الاقتصادية لكوسوڤو، لا سيما في مشروعات البنية التحتية والرعاية الصحية. ويوفر هذا التعاون الاقتصادي العربي مع بلدان البلقان فتح السوق الأوروبية التي تضم نحو (650) مليون فرد عبر (41) دولة.

فيما فتحت قطر سفارتها لدى جمهورية ألبانيا في شهر يناير (كانون الثاني) من عام 2012، وسفارتها في صربيا عام 2015، بهدف تعزيز وجودها في منطقة البلقان، الوجود الذي يعود إلى وقت حروب البوسنة والهرسك (1992-1999)، واعتمدت الدوحة منذ ذلك الحين غالبًا على الجمعيات والجماعات الإسلاموية، وافتتحت مكاتب لـ "قطر الخيرية" في ألبانيا، وكوسوڤو، والبوسنة والهرسك، لكن عام 2018 شهد إعلان السلطات في كوسوڤو تعليق أنشطة قطر الخيرية؛ لأنها "تقوم بأعمال غير متوافقة مع أهدافها، وتمس بالأمن القومي الكوسوڤي"، وجدير بالذكر أن كوسوڤو والبوسنة والهرسك تستحوذان على أعلى نسب المقاتلين الأجانب من أوروبا (مقارنة بإجمالي عدد سكانهما) في التنظيمات الإرهابية التي تستهدف وتنشط في مناطق الشرق الأوسط (في أبريل/ نيسان 2015، أقر برلمان كوسوڤو قانونًا يحظر على الأفراد القتال في النزاعات في الخارج، وهي جريمة تؤدي إلى عقوبة السجن مدة تصل إلى 15 عامًا)؛ ما قد يعني أن الاعتماد على الأيديولوجيا كأساس دائم في بناء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية يبدو سياسة غير مضمونة النتائج.

لذا سيساهم توسع العرب في علاقاتهم مع بلدان البلقان لتشمل التعاون العسكري والمعلوماتي الاستخباري في مكافحة الإرهاب العابر للحدود، سواء المتعلق بتنظيم القاعدة، أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) (منظمتان إرهابيتان محظورتان في روسيا). وتسلط أولويات وأداء المؤسسات الأمنية والعسكرية العربية (لا سيما المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية

المتحدة، ومن خارج دول الخليج: جمهورية مصر العربية) الضوء على أهداف الحكومات المتعلقة بحماية الدولة، وتطوير القدرات الذاتية المتعلقة بالردع، وتأسيس عمق إستراتيجي، خاصةً في أعقاب الهزات العنيفة للمنطقة العربية منذ عام 2010، وبلغ التعاون العسكري مع البلقان، لا سيما مبيعات السلاح، نحو مليار يورو.

ماذا تعني البلقان للعرب؟

إن تحول السياسة الخارجية العربية نحو البلقان ضرورة لتحقيق أقصى منفعة سياسية واقتصادية، في ظل الفراغ الناجم عن انشغال الولايات المتحدة بأولويات أخرى، مثل الأزمات السياسية الداخلية، ومواجهة الصين وروسيا، في حين يركز الاتحاد الأوروبي على المشكلات الداخلية المتعلقة بالهجرة، وجائحة كوفيد- 19، بالإضافة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد.

وقد أدّى انشغال القوى الأطلسية الكبرى عن البلقان إلى توسع إسرائيل وإيران في العلاقات الثنائية مع بلدان تلك المنطقة، وبالنظر إلى أنها دول تدخل في فلك الاتحاد، وبعضها أعضاء بالفعل في الناتو، مثل ألبانيا، ولكل دولة تصويت ليس في الأمم المتحدة فحسب؛ بل في وكالاتها أيضًا؛ ما يعني أن كسب تأييدها علانية في الأمم المتحدة يُمكن الدبلوماسية الناعمة الإسرائيلية والإيرانية أن تكون أداة ناجحة وذكية لتحقيق الأهداف السياسية.

وتُحاول العلاقات العربية البلقانية إعادة رسم خريطة الصراعات التي تفجرت في المنطقة، خاصةً في ظل التدخلات التركية في البلدان العربية بشكل عسكري مُباشر، أو غير مُباشر (سوريا، وليبيا، والعراق)؛ ومن ثم فإن التوسع الاقتصادي، والتعاون العسكري، وفتح أسواق البلقان أمام العرب سيعمل في الوقت نفسه للضغط على الأتراك، وتضييق نفوذهم في المنطقة، الذي عادة ما يُستخدم للإضرار، أو لتجاهل الأمن القومي العربي.

كما أن التمدد العربي في البلقان سيعني وضع قدم في مساحة جغرافية شديدة الخصوصية، طالما نظرت إليها روسيا على أنها مجال أمني وممر يوصلها إلى المياه الدافئة، فيما يراها الغرب خط الدفاع الأول ضد أي هجوم روسي، وأقصر الطرق إلى الشرق الأوسط، حيث يعد الأخير مصدر مشتقات الطاقة والمواد الخام، وإحدى أهم الأسواق لمنتجات الأول، في حين ترى أمريكا البلقان حجر زاوية في الخطط الإستراتيجية الأمنية والعسكرية لمنع روسيا أو الصين من أي تمدد نحو عمق أوروبا، وهذا يؤكد أن النفوذ العربي في البلقان سيوفر مساحة للتفاوض مع القوى الكبرى على استقرار الشرق الأوسط؛ عبر حشد صوت البلدان المؤثرة في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا.

ماذا ينقص العرب في البلقان؟

لا تزال العلاقات العربية البلقانية- في ضوء القراءة الرقمية للاقتصاد- ضئيلة، وتعكس حاجة مُلحة إلى صياغة جديدة لـ "دبلوماسية البلقان"، والمصطلح يعود بنا إلى فترة بدت البلقان وكأنها رقعة شطرنج للقوى العظمى، سواء أكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر أم في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، أو يذكرنا بالتسعينيات، عندما تفككت يوغوسلاڤيا السابقة، وتأثرت المنطقة إما تأثرًا مباشرًا (كوسوڤو والبوسنة والهرسك) وإما تأثرًا غير مباشر (صربيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية).

وبغض النظر عن الدلالات التاريخية لمصطلح "دبلوماسية البلقان"، فإنه يحمل تحذيرًا من اتباع السياسات الأوروبية في البلقان، وتجنب السقوط في نفس قصورها الذي يظهر جليًّا في موضوع مثل الطاقة، حيث تنتج معظم البلدان، باستثناء ألبانيا، الكهرباء من الفحم، لكن الاتحاد الأوروبي لا يرحب بتطوير المناجم ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم؛ بسبب إستراتيجيته لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبالعودة إلى ألبانيا نجد الاعتماد على محطات الطاقة الكهرومائية، وبالنظر إلى أن أنهار غرب البلقان تستمر في الجفاف يتم التخطيط لبناء معظم منشآت الطاقة الكهرومائية في مناطق ذات أهمية بيئية عالية، وأيضًا الاتحاد الأوروبي ليس حريصًا على تمويل هذه المشروعات. كما يستمر الجدل بشأن توسيع البنية التحتية للغاز وخطوط أنابيب النفط، ومن بين مشروعات الطاقة التي تُطوَّر حاليًا خط أنابيب نابوكو (بدعم من الاتحاد الأوروبي)، وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي، الذي أطلقته أذربيجان، وكان من الممكن أخذ خطوة مماثلة نحو استثمارات في خطوط أنابيب النفط، مثل خط أنابيب النفط الألباني المقدوني البلغاري الذي يمتد من آسيا الوسطى إلى أوروبا، وهو من بين مشروعات الطاقة التي يُنظر إليها على أنها تنافسية مقارنة بالمشروعات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي.

وتعد دول البلقان شبه أعضاء في السوق الموحدة الأوروبية، وتعتمد في تجارتها على الاتحاد الأوروبي (تحديدًا على ألمانيا وإيطاليا)، وتشكل التحويلات من أوروبا الغربية جزءًا أساسيًّا من الناتج المحلي الإجمالي، وتقريبًا رأس مالها المصرفي بكامله تملكه البنوك المسجلة في الاتحاد الأوروبي، ولكن دول البلقان لا تتمتع بفوائد هذه العلاقات الأوروبية، مثل الصناديق الهيكلية، ولكي تكون جزءًا من الاتحاد الأوروبي وتنضم بالكامل إلى السياسة الأطلسية تحتاج إلى معدل نمو سنوي مرتفع جدًّا ومستقر عدة عقود، وبالنظر إلى أن هذا غير مرجح، إن لم يكن مستحيلًا، فهذا يعني أن المنطقة بحاجة إلى رأس مال جديد؛ وهنا تأتي فرصة كبرى للعرب في استثمار أصوات سكان البلقان لصالحهم في الاتحاد الأوروبي، بالقدر نفسه الذي سيستثمرون به أموالهم في القطاعات الحيوية والاقتصادية والبنية التحتية أكثر منها في أنشطة دينية وعرقية تجلب مشكلات أمنية وسياسية على المدى البعيد.

ولهذا، فإن العمل ينصب على إنشاء دبلوماسية عربية بلقانية جديدة لا تتعلق بدفع متجدد للعلاقات عبر المؤسسات الدينية والمساجد، أو التركيز على الاختراقات الأيديولوجية؛ بل تتعلق بنوع جديد من الدبلوماسية التي تشمل نطاقًا موسعًا من الفاعلين، أي لا يقتصر الأمر على فتح السفارات والتمثيل الدبلوماسي؛ بل تتوسع العلاقات مع منظمات المجتمع المدني، وكذلك الأحزاب السياسية والمؤسسات المحلية، والهدف من ذلك هو حشد شبكة ممتدة من العلاقات بين الشعوب لإنشاء روابط عميقة مع أعضاء محتملين في الاتحاد الأوروبي.

إن ما تحتاج إليه الدول العربية في التعامل مع البلقان هو عقلية جديدة لصنع السياسات، فغالبًا ما تكون النخبة الحاكمة لتلك المنطقة مُحبطة من اللامبالاة الأطلسية، وما زالت متخوفة من التركة التاريخية الثقيلة للروس والأتراك في المخيلة الشعبية، والصين ما زالت تُعاني صعوبات كثيرة للتمدد بين الفضاءيين الروسي والأطلسي؛ ما يجعل العواصم العربية يدًا مثالية لكي تنخرط في المنطقة التي لم تستكشف بالكامل، ولم تتفجر طاقتها لخلق توازنات جديدة في العلاقات الإقليمية تساعد على الحفاظ على الأمن القومي والاقتصادي للعرب.

استنتاجات

- البلقان منطقة إستراتيجية عادت لتصبح مكانًا للمنافسة الجيوسياسية بين الفاعلين الدوليين.
- تُمثل دول الخليج لاعبًا جديدًا نسبيًّا في البلقان، لكن له ميزات استثنائية.
- يوفر التعاون الاقتصادي العربي مع بلدان البلقان فتح السوق الأوروبية أمام الدول العربية.
- تمثل العلاقات العربية البلقانية إعادة رسم لخريطة الصراعات التي تفجرت في المنطقة، لا سيما في ظل التدخلات الخارجية في البلدان العربية بشكل عسكري مُباشر، أو غير مُباشر (سوريا، وليبيا، والعراق).
- تُسهم العلاقات العربية البلقانية في تشكيل معادلة سياسية مع روسيا/ الاتحاد الأوروبي/ تركيا/ الولايات المتحدة، وتزيد من مساحات التفاوض على استقرار المنطقة.
- تحشد العلاقات العربية البلقانية البلدان التي لها صوت في الاتحاد الأوروبي، أو قادرة على التأثير في قراره، وهو أمر للصالح العربي.
- توسع العرب في علاقتهم مع بلدان البلقان، لتشمل التعاون العسكري، والمعلوماتي الاستخباري، يساعد على مكافحة الإرهاب العابر للحدود.

بلدان آسيا الوسطى المنسية عربيًا
مثلث النفوذ الإيراني-التركي-الإسرائيلي

رفعت حسين

تمتد منطقة آسيا الوسطى من بحر قزوين غربًا، الذي كان يعرف باسم "بحر الخزر"، إلى الصين ومنغوليا شرقًا، ومن أفغانستان وإيران جنوبًا إلى روسيا وسيبيريا شمالًا.

تتكون المنطقة من جمهوريات الاتحاد السوڤيتي السابق، التي استقلت عنه في نهاية عام 1991، وتتكون حاليًّا من (أوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وطاجكستان، وقيرغيزستان).

يُشار إليها أيضًا بالعامية باسم "الستانات"؛ حيث إن جميع الجمهوريات التي تعد عمومًا داخل المنطقة لها أسماء تنتهي بالكلمة الفارسية "ستان"، التي تعني: "أرض، أو وطن، أو مكان"، مع أن تعريف هذه المنطقة موجود، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميًّا لوصف

رفعت حسين: *كاتب وباحث أكاديمي، وأديب مصري، أستاذ اللغة والأدب الفارسي والطاجيكي والمخطوطات الإسلامية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة قناة السويس بالإسماعيلية.*



هذه المنطقة، كما أن تحديد حدودها تحديدًا دقيقًا لم يحسم، حيث تشترك في كثير من الخصائص العامة، أولاها أن آسيا الوسطى كانت من الناحية التاريخية مترابطة ترابطًا وثيقًا؛ ونتيجة لذلك كانت منطقة تقاطع الطرق لحركة الناس، والسلع، والأفكار بين أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا على طول أحد فروع طريق الحرير، وحينئذٍ كان يطلق عليه بالفارسية "راه أبريشم". وتعرف أحيانًا باسم "آسيا الداخلية"؛ فهي تقع ضمن مجال القارة الأوراسية، وتعرف جمهوريات آسيا الوسطى بالدول الحبيسة، أو المنسية، أو المختفية، أو المجهولة؛ وذلك لقلة المعلومات الواردة عنها، التي لا يعرف عنها أحد، لا القاصي ولا الداني، حيث تقع في منطقة بعيدة عن البلدان العربية والشرق الأوسط خاصة، ولا يوجد فيها أي موانئ تطل على بحار مفتوحة، حيث البحر الوحيد الذي يحيط بها يعرف ببحر قزوين، وهو بحر مغلق يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى، كما تطل عليه جمهوريات القوقاز من الجانب الآخر، وتحده روسيا من الشمال، وإيران من الجنوب، ولا يطل عليه سوى جمهوريتي تركمانستان وكازاخستان، وهناك طابع مميز يغلب على جغرافيا هذه البلدان، وهو كثرة الجبال العاتية، والوديان والمجاري المائية الضخمة، ومرور نهر سيحون المعروف فى اللغة الفارسية بـ "سير دريا"، ونهر جيحون المعروف في اللغة الفارسية باسم "أمو دريا"، في معظم بلدانها. وفي مرحلة ما قبل الإسلام وأوائل العصور الإسلامية، أصبحت منطقة آسيا الوسطى موطنًا للعرق الكازاخي، والأوزبك، والتتر، والتركمان، والعرق الطاجيكى الآري، والقيرغيز، والأويغور، وحلت اللغات التركية محل اللغة الفارسية والدرية التي كانت منتشرة في المنطقة.

منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين تقريبًا، كانت معظم منطقة آسيا الوسطى جزءًا من الإمبراطورية الروسية، ثم الاتحاد السوڤيتي فيما بعد. والمنطقة موطن لنحو 7 ملايين من أصل روسي، وحوالي (500,000) أوكراني.

التأثير التركي والإيراني في دول آسيا الوسطى

هناك تنافس تركي إيراني لمد نفوذهما لاستقطاب أكبر عدد من تلك الجمهوريات للدخول في مناطق نفوذ كل منهما؛ حيث توظف كلتا الدولتين المعطيات الحضارية والجغرافية والثقافية التي تربط كلا منهما بشعوب ودول آسيا الوسطى والقوقاز، وحرصت كلتا الدولتين على تقديم نفسها كنموذج يحتذى به بين هذه الدول، وقد بلغ هذا التنافس ذروته في جمهورية أذربيجان التي تتجاذبها إيران مذهبيًّا، وتركيا قوميًّا. أما تفصيل ملامح سياسة كل من تركيا وإيران في آسيا الوسطى والقوقاز، فهي على النحو التالي:

التحرك التركي في سبيل إحياء المشاعر التورانية، ويقصد بذلك إعادة بروز ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "العالم التركي" الذي يمتد جغرافيًّا من البلقان غربًا إلى الصين شرقًا، ويضم أكثر من 150 مليون نسمة، وتركز تركيا في تعاونها مع التجمعات التركية في المنطقة على الجانب الثقافي؛ لتفادي إثارة النزعات العرقية الاستقلالية التي يمكن أن تنعكس على تركيا نفسها؛ لذا فإن ثلثي الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز تتعلق بالتعاون الثقافي واللغوي.

كما تجدر الإشارة إلى نجاح المساعي التركية في تنظيم المؤتمر الثاني للشعوب التركية للاتحاد السوڤيتي في أبريل (نيسان) 1991، في مدينة قازان في جمهورية تتارستان الفيدرالية الروسية، وقد جمع ممثلي جمهوريات آسيا الوسطى وبعض الأقاليم المستقلة ذاتيًّا، وقرر المؤتمرون تأسيس مؤتمر الشعوب التركية.

أما بالنسبة إلى تصدير النموذج التركي، فتعمل تركيا على الظهور كنموذج يتميز بخصوصيات رئيسية، أهمها: "التعددية السياسية، وتجربة التحول إلى اقتصاد السوق، والإرث التاريخي والثقافي والقومي المشترك، والوحدة المذهبية بين شعوب تلك المنطقة كافة" (شعوب المنطقة في العموم أحنافٌ في الفروع، مَاتُريدِيّةٌ في الأصول).

تلقى تركيا تشجيعًا من القوى الغربية الكبرى للترويج لنموذجها في دول آسيا الوسطى، وإن اختلفت الأهداف، في حين ترى روسيا في نموذج "الإسلام التركي" البديل الجيد المتاح لمواجهة الأفكار السلفية المتطرفة التي نمت في المنطقة نتيجة تأثر بعض الجماعات فيها بالحركات السلفية في العالم العربي.

من بين ما تهدف إليه الطبقة الحاكمة التركية إحداث ريع إستراتيجي جديد يجعل تركيا هي رأس الحربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى، بعد أن كانت تؤدي هذا الدور تجاه الاتحاد السوڤيتي سابقًا؛ ومن ثم تبرهن أنقرة من جديد على دورها الإستراتيجي، وتحافظ على تدفق المساعدات إليها، كما تسرع من الاندماج في السياسة والاقتصاد الغربيين. وتجدر الإشارة إلى أن الاختراق السريع الذي قامت به تركيا في هذه المنطقة لم يكن ليتم بسهولة دون المساندة الأمريكية غير المشروطة لتركيا لتكون قوة استقرار في المنطقة، وعاملا موازنًا لإيران، وفي هذا السياق يندرج القرار الأمريكي في فبراير (شباط) 1992، بالاعتماد على تركيا لتنظيم عملية "إعادة الأمل" لمساعدة الجمهوريات الاشتراكية السابقة في آسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما دفع إيران إلى وصف تركيا بأنها "عميل للولايات المتحدة الأمريكية يسعى إلى فرض نموذج غربي على جمهوريات آسيا الوسطى بهدف محو شخصيتها الإسلامية"؛ لذا كان من الطبيعي أن تتسم علاقات هاتين الدولتين الإقليميتين بالتنافس، ومحاولة كل منهما موازنة نفوذ الأخرى وارتباطاتها الإقليمية والدولية، كما أن هذا التنافس لا يعني غياب أسس موضوعية للتعاون، أهمها الروابط الحضارية المشتركة، وفشل كل منهما في الانضمام إلى طرق بديلة، وما يوفره التعاون من إمكانات ضخمة للمنطقة كلها.

تتوقف سياسات الدولتين في هذه المنطقة على عوامل كثيرة، أهمها حل التناقضات الداخلية، والقدرة على تلبية حاجات الدول الناشئة المتطلعة إلى دوريهما، ومواجهة نفوذ القوى الكبرى خاصة الأمريكي والروسي الذي لا يزال المحدد الأبرز لسياسات المنطقة.

التحرك الإيراني تجاه بلدان آسيا الوسطى

التحرك الإيراني تجاه بلدان آسيا الوسطى ينقسم إلى قسمين، الأول: تجاه جنوب القوقاز، كوسيلة للثاني آسيا الوسطى، وهنا تأتي جمهورية أذربيجان في مقدمة الاهتمامات الإيرانية لاعتبارات أساسية تمس بالوحدة الإيرانية، وأهمها:

الأول، التداخل الإثني، إذ يوجد نحو 6 ملايين أذري يعيشون بالأخص في شمال غرب إيران، وفي المنطقة المتاخمة للحدود مع جمهورية أذربيجان، ونحو 60% منهم لا يتكلمون الفارسية، بالإضافة إلى الحدود المشتركة، وانتشار المذهب الشيعي، والتخوف الإيراني من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، خاصة أن هناك شاعرين من أعظم الشعراء الفرس الذين عاشوا في أذربيجان، وهما الشاعر الكبير نظامي الكنجوي، الذي عاش في ظل العصر السلجوقي، وهو من مدينة كنجا، والشاعر الآخر هو خاقاني الشيرواني، الذي عاش في شيروان شاه، أيضًا في العصر السلجوقي، ويعشقهما الأذريون بصفة عامة؛ ولذا اتسم تحركها برفض الطرح التاريخي بشأن تقسيم أذربيجان (الكبرى)، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات، ولا سيما بين أرمينيا وأذربيجان، والدعم المالي لكثير من المنظمات الثقافية والاجتماعية، وحتى السياسية العاملة في أذربيجان، حتى إن سلطات باكو اتهمت إيران بالعمل على محاولة فرض النموذج السياسي الإيراني.

وبالسياسة الذرائعية نفسها، تطمح طهران إلى جعل منطقة جنوب القوقاز، منفذًا إستراتيجيًّا للنفط والغاز الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا، وقد شرعت في تمويل توسيع ميناء بوتي على البحر الأسود، وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى احتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين عبر أذربيجان، وقد التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز، وتزويد مصنع طائرات سوخوي قرب العاصمة تْبِلِيسِّي بالألومنيوم الإيراني مقابل التزام جورجيا ببيع طائرات حربية لإيران.

الثاني، التحرك الإيراني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى مقارنة بجمهوريات جنوب القوقاز، وتتوافر لطهران إمكانات تحرك أحسن تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، أهمها عامل الجغرافيا الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج لتطوير المبادلات مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى تفوق انتشار الإسلام، وأهمية الأقليات الفارسية، والروابط الثقافية العريقة، والحدود الطويلة المشتركة مع تركمانستان، وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين.

في هذا الإطار، تدرك طهران أهمية التنمية في حفظ الاستقرار على الحدود الشمالية؛ ولذلك تعمل بثبات على إقامة روابط اقتصادية متينة مع هذه الدول.

التأثير الإيراني في منطقة آسيا الوسطى

تسعى إيران إلى بناء شبكات سكك حديدية تربطها من خلال مدينة مشهد الإيرانية، مع جمهوريات آسيا الوسطى؛ وذلك لارتباطها بمزارات الشيعة في تلك المنطقة، ولأنها تقع في أقصى الشمال الشرقي من إيران، وهي المنطقة المتاخمة للحدود مع جمهورية تركمانستان التي تصل بتلك الجمهوريات قاطبة، وهو المشروع الذي سيفك عزلة تلك الجمهوريات، ويوفر لها مخرجًا بريًّا مباشرًا إلى مياه الخليج، كما يكسر عزلة طهران دوليًّا، ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام في المنطقة.

تأتي جمهورية تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، إذ افتتحت في عشق أباد أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى، ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عدة، أهمها الحدود المشتركة الطويلة، ووجود نحو مليوني نسمة من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكان تركمانستان؛ ومن ثم فهي تطرح تقريبًا الإشكال نفسه الذي تطرحه جمهورية أذربيجان لإيران، إذ تعد مجالا حيويًّا، ومصدر قلق في الوقت نفسه. كذلك انتعشت العلاقات الإيرانية مع جمهوريات آسيا الوسطى وأوزبكستان مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوڤيتي السابق، ومما ساعد على ذلك المكانة المتميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى وأوزبكستان، خاصة أنها ظلت راسخة قرونًا عديدة، وكان لها تأثيرها البالغ في المجالين الثقافي والسياسي، حيث تقع مدينتا سمرقند وبخارى- أهم مدن الثقافة الفارسية- في آسيا الوسطى.

أما جمهورية طاجيكستان فقد اكتسبت أهمية خاصة في إطار الطموحات السياسية الإيرانية؛ بسبب انتشار الإسلام فيها دون منازع، والأصول الفارسية لأغلبية سكانها مقارنة مع بقية الجمهوريات الأخرى، والانتشار الواسع للغة الفارسية، وتخوف الطاجيك ذوي الأصول الفارسية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية في مجال آسيا الوسطى.

عكس تحركها الديني النشط في أذربيجان، اتسمت سياسة إيران تجاه طاجيكستان بالواقعية والحذر من تنامي المطالب السياسية لبعض الأطراف الداعية إلى إقامة "طاجيكستان كبرى"، تمتد- وفقًا للقوميين الطاجيك- من كابول إلى بخارى، بدلاً من ذلك فضلت إيران دور الحكم في الصراعات السياسية الداخلية، وعقب سقوط الحكومة الائتلافية مع الإسلاميين والليبراليين عام 1992، كانت طهران سباقة إلى الاعتراف بالحكومة الشيوعية الجديدة في دوشانبي.

أما بالنسبة إلى التعاون الإقليمي فقد شرعت إيران وتركيا- بحماسة واضحة- في العمل على إدماج علاقاتهما الثنائية بالجمهوريات المستقلة في أطر تعاون إقليمي تستطيعان من خلالها هيكلة المجال المجاور في منظمات تعاون إقليمي، وصوغ المحتوى السياسي والتوجه الخارجي للتنظيم الإقليمي المقترح. وبشأن المبادرات الإقليمية الإيرانية فقد تم إحياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت عام 1985، وتضم تركيا وإيران وباكستان، وقد عملت طهران على انضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان، ويتطلع

القادة الإيرانيون إلى أن تصبح هذه المنظمة سوقًا إسلامية كبيرة تضم 250 مليون نسمة على مساحة 4 ملايين كيلومتر مربع، وتأسيس مجلس التعاون لبحر قزوين في أبريل (نيسان) 1992، بهدف تسهيل المبادلات التجارية والملاحة، وتطوير الموانئ، والتنقيب على النفط والغاز، واستغلال الموارد البحرية، إضافة إلى تأسيس منظمة ثقافية إقليمية للشعوب الناطقة بالفارسية، تضم إيران، وطاجيكستان، وبعض المجموعات من الفصائل الأفغانية.

تحقق هذه المبادرات لإيران مكاسب عدة، أهمها منافسة التطلعات التورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية، وفتح المجال للجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة للخروج تدريجيًّا من دائرة النفوذ الروسي، والتخفيف من حدة التطلعات القومية العابرة للحدود، وتقليص تدخل القوى المعادية في المنطقة، وخاصة احتمالات توسع الناتو فيها.

أما ردود الفعل التركية، فقد تميز تحرك تركيا الإقليمي بطرح مشروعات موازية ومماثلة للمشروعات الإيرانية؛ فقد دعت تركيا في أكتوبر (تشرين الثاني) 1992 إلى مؤتمرات قمة للدول ذات الأغلبية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، كما سارعت إلى إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (BSEC)، في يونيو (حزيران) 1992 في إسطنبول، وتضم الدول المطلة على البحر الأسود، إضافة إلى ثلاث دول غير مطلة عليه، وهي ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان.

بالنسبة لإيران، أدى تدخل القوى الكبرى في المنطقة، وخاصة سياسة الاحتواء والمقاطعة الأمريكية التي تقف ضد أي مشروع تعاون إقليمي تشترك فيه مع جمهوريات آسيا الوسطى، إلى اعاقة تفعيل كثير من مبادرات التعاون تلك. كما يجب ألا ننسى في هذا السياق أيضًا أن إسرائيل تسعى، منذ استقلال جمهوريات آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي، إلى تمتين العلاقات معها، لا بل تنويع هذه العلاقات؛ لتصبح أبواب هذه الكتلة الآسيوية مفتوحة أمامها لاستثمارها والنفاذ إليها لدعم موقفها في فلسطين، وانعكاسات ذلك على العلاقات العربية مع دول آسيا الوسطى. وهو ما يطرح عدة أسئلة، أبرزها: "ما أسباب التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى؟ وما الوسائل التي استخدمتها إسرائيل لتسهيل عملية تغلغلها في دول آسيا الوسطى؟ وما مستقبل التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى؟"

دوافع التغلغل الإسرائيلي في بلدان آسيا الوسطى

عند البحث عن أسباب التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، تبدو للمراقب ثلاثة أنواع رئيسية من العوامل التي تفسر أسباب هذا التغلغل، فهي إما عوامل إستراتيجية، وإما اقتصادية، وإما أمنية.

العوامل الإستراتيجية، يرى بعض الباحثين الغربيين أن هناك عدة عوامل إستراتيجية للتغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، لعل من أبرزها:

1. تحييد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقتهما المشتركة، وخاصة إذا كان لها تأثير لتقييد التحرك الإسرائيلي في المنطقة؛ خشية أن تثمر تلك العلاقات انعكاسات وتداعيات من شأنها أن يكون الميزان السياسي في غير صالح إسرائيل، في المنظمات الدولية.

2. الوجود الإسرائيلي من الناحية الجغرافية مهم جدًّا في تلك المنطقة، حيث ترى إسرائيل في آسيا منطقة عمق لها يمتد من البحر الأحمر كشريط بحري له إطلالة عسكرية، وصولاً إلى أوزباكستان في آسيا الوسطى.

في حين يفسر بعض الباحثين الآسيويين أسباب تغلغل إسرائيل الإستراتيجي في آسيا الوسطى، بالتالي:

1. تحسين الوجه الإسرائيلي، وجعله مقبولا لدى الأوساط الآسيوية المسلمة.
2. إظهار أهمية اعتماد دول آسيا الوسطى على إسرائيل في إعداد كوادرها العسكرية وتأهيلهم.
3. تقديم التسهيلات التي تتيح بناء علاقات مع أنظمة دول آسيا الوسطى.
4. إظهار قدرة إسرائيل على خدمة أجندة دول آسيا الوسطى عمليًّا وعسكريًّا.

تهدف إسرائيل من وراء كل ذلك إلى قطع الطريق أمام كل من إيران وتركيا. لتحويل المنطقة إلى مركز نفوذ جديد لهما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

العلاقات المصرية مع جمهوريات آسيا الوسطى

عقب استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، سارعت عدة دول عربية إلى الاعتراف باستقلالها، وكانت مصر من الدول المبادرة إلى افتتاح سفارات لها في جمهوريتي أوزبكستان وكازاخستان، في حين يرعى السفير المصري في كازاخستان المصالح المصرية في قيرغيزستان، ويرعى السفير المصري في روسيا المصالح المصرية في طاجكستان وتركمانستان.

كما تبادل الطرفان كثيرًا من الزيارات، فقد قام الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نازارباييف بثلاث زيارات إلى مصر، كانت الأولى عام 1993، والثانية عام 2007، والثالثة عام 2008، وكانت الزيارة الأخيرة من أجل المشاركة في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي الذى عقد في شرم الشيخ، ومنحه الرئيس المصري وسام قلادة النيل، في حين كانت الزيارة الأولى للرئيس المصري السابق مبارك لكازاخستان في نوفمبر (تشرين الثاني) 2006، وقد أعطت هذه الزيارة دفعة قوية للعلاقات المصرية الكازاخستانية، كما زار الرئيس الأوزبكى الراحل إسلام كريموف مصر عام 1994 لافتتاح سفارة بلاده في القاهرة، وكذلك عام 2007، هذا بالإضافة إلى زيارات بعض الوزراء والمسؤولين.

وعلى الصعيد الثقافي، ارتكزت سياسة مصر تجاه تلك الكيانات على البعد الديني الممثل في الأزهر الشريف، ووزارتي الأوقاف والتعليم، ولعل أحد مظاهر هذا التعاون، بناء مركز مبارك الإسلامي في مدينة ألماتا الكازاخية بتكلفة تجاوزت ١٥ مليون دولار أمريكي، وكلية مبارك للدراسات العربية في العاصمة التركمانستانية عشق آباد، بالإضافة إلى المنح الدراسية

المقدمة من الأزهر الشريف، وإرسال الأئمة والمحاضرين إلى المؤسسات الدينية التابعة لتلك الدول، ومنذ عام 1993 تلقى أكثر من 150 من الطلاب الكازاخستانيين تعليمهم في الجامعات المصرية المختلفة على حساب الجانب المصري، كما شارك أكثر من 700 متخصص كازاخي من مختلف التخصصات، كالاقتصاد، والحقوق، والزراعة، والإعلام، والسياحة، في الدورات التي ينظمها الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول آسيا الوسطى.

على صعيد العلاقات الاقتصادية، عانت دول آسيا الوسطى عقب استقلالها تدني أحوالها الاقتصادية رغم ما تملكه من موارد طبيعية، لا سيما في مجال النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم، وهو ما استرعى انتباه الأقطاب الدولية والإقليمية، وتحديدًا إسرائيل، التي سرعان ما ثبتت أقدامها في تلك المنطقة، مستغلة بذلك ضعف الحضور العربي في تلك الدول. رغم الصلات الثقافية المصرية القوية، فإنها لم تتجه إلى تحقيق مستوى التعاون الاقتصادي المطلوب، فتشير الأرقام والإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وكازاخستان بلغ عام 1997 نحو 28.6 مليون جنيه مصري، وزاد حتى وصل إلى أقصى درجاته عام 2008، فوصل إلى نحو 920 مليون جنيه مصري، فيما بلغت الواردات المصرية من جمهورية كازاخستان نحو 886 مليون جنيه، في حين بلغ حجم الصادرات المصرية إلى كازاخستان نحو 34 مليون جنيه، ثم تضاءل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2011 بنحو 175 مليون جنيه مصري، وهو ما يعني في مجمله أرقامًا محدودة جدًّا.

جامعة الدول العربية وبلدان آسيا الوسطى

إن دور الجامعة في هذا السياق قد تبلور من خلال اجتماع الغرف والاتحادات العربية ومثيلاتها بدول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، إضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين من الطرفين، وهو الاجتماع الذي عقد في مدينة الرياض يومي 28 و29 أبريل (نيسان) 2014.

كما أُطلق منتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، في دورته الأولى 11 مايو (أيار) 2014، الذي أسفر عن توافق المشاركين على تشجيع الاستثمارات المتبادلة، وخلق مناخ مناسب لجذب رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين، ودراسة العوائق التي تواجههم، وسبل إزالتها، وإبرام اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمار وتشجيعه، وتفادي الازدواج الضريبي.

هذا إلى جانب تطوير قطاعات النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، والتوافق على تنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية والتجارية، والتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى بهدف الإسهام في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي بما يخدم مصالحهم.

تم الاتفاق أيضًا على تبني أنشطة متعددة تعكس دور الدول العربية ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان في الثقافة العربية الإسلامية، والدعوة إلى العمل على المحافظة على الإرث الحضاري، والتعاون على تطوير البرامج في مجالات الثقافة والترجمة والمؤسسات التعليمية، من خلال إقامة المعارض الثقافية المشتركة، والمهرجانات الفنية، ومعارض

الكتب، وتشجيع إقامة الروابط بين مراكز البحوث والدراسات والمراكز العلمية، وتبادل الطلاب والمنح الدراسية، وفي السنوات الأخيرة تم الاتفاق بين رؤساء هذه الدول والمسؤولين المصريين على تبادل الوفود السياحية لزيارة القاهرة وشرم الشيخ، في مقابل أن يزور السياح المصريون المعالم الأثرية في كل من بخارى، وسمرقند، وحواضر العالم الإسلامي في تلك البلدان.

العلاقات الخليجية مع دول آسيا الوسطى

تقوم منظمة التعاون الإسلامي على توطيد العلاقات بين دول آسيا الوسطى مع الدول الإسلامية بصفة عامة، والدول الخليجية بصفة خاصة، لتعريف المصالح المشتركة، لا سيما أن المنظمة تتبنى برنامجًا للتعاون الاقتصادي بين مجموعة دول آسيا الوسطى ومنظمة التعاون الإسلامي؛ لتعريف الاحتياجات، وتبلور مشروعات محددة من شأنها أن تربط دول الإقليم وجيرانه بشبكة من الطرق البرية والحديدية، إضافة إلى تعزيز التقارب والتعاون في شتى المجالات.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن المنظمة تتبنى الفكرة التي بادرت إليها كازاخستان لإنشاء منظمة للأمن الغذائي تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي؛ بهدف تحقيق تكامل الإنتاج الزراعي بين الدول، وسد الثغرات، وتفادي حدوث نقص في أي إمداد غذائي لأي سلعة غذائية أساسية. كما أعلنت منظمة التعاون الإسلامي أن مدينة "ألماتي"، المدينة الكبرى في كازاخستان، ستكون عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2015.

كما عقدت اجتماعات في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، منها اجتماعات اللجنة السعودية الكازاخستانية المشتركة على المستوى الوزاري في الرياض، ومن ناحية ثانية، يمكن القول إن التوجه نحو الاقتصاد الإسلامي أو الصيرفة الإسلامية، يشكل قاعدة مهمة للتقارب الخليجي مع هذه البلدان، في هذا السياق، لا سيما أن التوقعات تشير إلى أن قطاع التمويل الإسلامي سيتضاعف لتصل قيمته إلى 3.4 تريليون دولار في السنوات الخمس المقبلة.

أما البحرين فيأتي تحركها في هذا السياق من خلال بعض الكيانات المصرفية ذات الطابع الإسلامي، مثل "مجموعة البركة"، التي يتوقع أن تدلف إلى أسواق دول آسيا الوسطى عبر فروعها في تركيا؛ لأن تلك الأسواق تشترك في كثير من الخصائص مع تركيا لجهة الإرث، واللغة، والعلاقات القوية. كما تشهد هذه الدول علاقات متنامية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها الوجهة السياحية والاستثمارية الأكثر تميزًا عربيًّا لشعوب بلدان آسيا الوسطى ومستثمريها.

التوصيات

يحقق التقارب بين دول الخليج العربية ومصر، ودول آسيا الوسطى، واقعًا أكثر توازنًا، لا سيما أنه سيدعم فرص موازنة قوة اللاعبين الإقليميين الصاعدين، مثل إيران وتركيا، كما أن هذا التعاون سيدعم جهود دول المنطقة والمجتمع الدولي بصفة عامة لمكافحة الإرهاب، والحد منه، في ضوء تشابك العلاقات بين التنظيمات المتطرفة العابرة للحدود في تلك المنطقة

بالنظر إلى التطورات الأخيرة في أفغانستان، ويمكن في هذا الصدد أن تتطور العلاقات الخليجية المطّردة مع دول آسيا بشكل أكثر فاعلية، بما يحقق مصالح مختلف الأطراف، عبر بعض الآليات التكميلية التي تسهم في مزيد من الفهم المتبادل، ومنها:

إجراء حوار إستراتيجي بين مصر ودول آسيا الوسطى مبني على أساس دعم الثقافة الدينية المعتدلة ممثلة في دور الأزهر الشريف، الذي تنظر إليه شعوب المنطقة بكل فخر واعتزاز، وتعدّه المرجعية الدينية الأعلى لمسلمي العالم، وقلعة الاعتدال والوسطية، التي تدرس تراث العلماء الأفاضل الذين خرجوا من تلك المنطقة، وكان لهم سهم كبير في الحضارة الإسلامية، مثل الإمام البخاري، والإمام النسفي، والترمذي، والنسائي، ومذاهب المتكلمين الكبار، مثل المَاتُريدِيّة، والطرق الصوفية التي نشأت فيها، اليسوية، والقادرية، والنقشبندية، وغيرها، للبحث عن أفضل الطرق لتعميق العلاقات بين المنطقتين، ويُقترح في هذا الإطار:

مأسسة هذا الحوار عبر التحرك تحت مظلة تعاون مصري خليجي مشترك، لوجود مصلحة في عدم ترك المنطقة فارغة من أي وجود عربي مؤثر.

استحداث مراكز بحوث متخصصة لتوجيه الأنظار إلى هذه المنطقة، وإجراء دراسات أكاديمية لبلاد آسيا الوسطى؛ لأن ذلك سيعطي لصناع القرار في مصر ودول الخليج المعلومات اللازمة للتحرك على المستويات كافة.

تعزيز العلاقات الثقافية من خلال تكثيف التعاون بين مراكز الأبحاث والجامعات، وتبادل زيارات الطلاب والوفود والأساتذة الجامعيين بين دول المنطقتين.

الخاتمة

إن الحديث عن العلاقات بين العرب وآسيا الوسطى، هو حديث عن علاقة الجزء بالكل؛ فقد نشأ العرب في الركن الجنوبي الغربي لآسيا الوسطى، وبالتحديد في شبه الجزيرة العربية، ومنها انتشروا في القرن السابع شرقًا في اتجاه فارس (إيران) وآسيا الوسطى، وصولا إلى الصين وشبه الجزيرة الكورية والجزر الإندونيسية، كذلك اتجه العرب غربًا في اتجاه إفريقيا الشمالية. وبينما تحولت إفريقيا الشمالية إلى العروبة والإسلام، فإن فارس وآسيا الوسطى، ومعها باقي أجزاء آسيا، اعتنقت الإسلام، ولكنها لم تستعرب، ويبدو أن أحد العوامل التي أسهمت في عدم تحول آسيا إلى العروبة، هو الدور الذي لعبته إيران، كمنطقة عازلة بين موجات الهجرة البشرية العربية وباقي آسيا، مقارنة بالدور الذي لعبته مصر كمنطقة وصل بين العرب وباقي أجزاء القارة الإفريقية. ويمكن للعرب أن يعيدوا هذا الوصل المرتكز ليس فقط على مشتركات حضارية، وتاريخية، وثقافية، ودينية؛ ولكن أيضًا على مصالح كبرى اقتصادية وجيوسياسية، في منطقة مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، والغرب عامة، وروسيا، والصين، تسعى كل من إيران وتركيا وإسرائيل، لتثبيت نفوذها فيها لتبدو مفيدة أو قادرة على إزعاج قوى عالمية أخرى، لتحقيق أهدافها القومية العليا، التي في جوانب عديدة منها ستكون على حساب العالم العربي، وقواه الرئيسية المؤثرة (مصر، والسعودية، والإمارات).

مفتـاح الـروح الروسيـة

العالم يحيي الذكرى المئتين لميلاد دوستويڤسكي



حبيب فوعاني

بمناسبة حلول المئوية الثانية لميلاد فيودور (وليس فيدور) دوستويڤسكي، أعلنت منظمة اليونسكو أن عام 2021 سيكون عام الكاتب الروسي الكبير، وأن الاحتفال بتلك المئوية سيشمل مختلف بلدان العالم.

من جانبه، أصدر الرئيس الروسي ڤلاديمير بوتين مرسومًا بضرورة الاحتفال "كما ينبغي" بهذه الذكرى، وعلى مستوى حكومي لائق، ولا سيما أن الاهتمام العالمي بنتاجات هذا العبقري الروسي يحفز روسيا على الاستلهام بأدبه الغني من جديد لتسليط الضوء على معالم الطريق الأوراسي، الذي اختطته لنفسها بعد تفكك الاتحاد السوڤيتي.

يجب القول إن هذا التكريم العالمي لم يحظ به- ولن يحظى- أي من أعلام القرن التاسع عشر الروس "الليبراليين" غربيي الهوى، بمن فيهم الروائي إيڤان تورغينيڤ، الذي عاش مرفهًا في أوروبا، وكان

***حبيب فوعاني:** كاتب صحفي لبناني- روسي، خريج الجامعة الروسية لصداقة الشعوب.*

يحسب نفسه ألمانيًّا أكثر منه روسيًّا، ولعله لذلك أعرب عن احتقاره لدوستويڤسكي بعد لقائهما في مدينة بادن- بادن الألمانية، قائلا: "من غير المعقول أن أتحدث عن قناعاتي الحميمة عن روسيا والشعب الروسي أمام السيد دوستويڤسكي؛ لسبب بسيط، هو أنني أعدُّه شخصًا مريضًا".

وكذلك كان الكاتب والمفكر ألكسندر غيرتسين، الذي هاجر إلى أوروبا واستقر فيها، ثم توفي في باريس.

فقد كان هذان الأديبان المتأوربان، وغيرهما من التغريبيين الروس، نتاج مرحلة محلية حساسة من حياة روسيا تشكلت في خضم الصراع الذي احتدم فيها بين فكرتين متضادتين إزاء تطور هذا البلد، "إحداها تدعو إلى انتهاج طريق خاص بروسيا، وأخرى تتمسك بالتقليد الأعمى لأوروبا".

بيد أن نتاجات روسية عالمية النطاق، ظهرت في هذه الأثناء على يد نيقولاي غوغول، وألكسندر بوشكين، وميخائيل ليرمنتوف، وفيودور دوستويڤسكي، وليڤ تولستوي، وأنطون تشيخوڤ، وغيرهم من أعلام الأدب الروسي. هؤلاء كانوا ممثلي الأدب الروسي الحقيقي في عصره الفضي، غير أن مفتاح الروح الروسية كان موجودًا في أدب فيودور دوستويڤسكي وحده.

ولقد كان الروائي السوڤيتي-الروسي الراحل ڤالنتين راسپوتين محقًا حين أكد أن "البشر تمكنوا بفضل دوستويڤسكي من معرفة أشياء كثيرة عن أنفسهم".

ومع أن كثيرين في مختلف أنحاء العالم يعترفون بصعوبة قراءة أعمال دوستويڤسكي، فإنهم يشددون على ضرورة ذلك لفهم روسيا، التي قال عنها الشاعر الروسي الشهير فيودور تيوتشيڤ (1803-1873): "لا يمكن فهم روسيا بالعقل وحده، أو قياسها بالمعايير؛ إذ إن لديها كينونة خاصة بها. يمكنك فقط أن تؤمن بروسيا".

لقد كان دوستويڤسكي واحدًا من أعظم الكتاب الروس، الذين تركوا أثرًا عميقًا في الأدب العالمي. وسيبقى العالم يستنير بأعماله الخالدة، وخاصة رواياته "الجريمة والعقاب" (1866)، و"الأبله" (1868) و"الشياطين" (1872)، و"الإخوة كارامازوڤ" (1880)، التي نقلت إلى أكثر من 150 لغة، ليس لأنها تقدم تحليلًا ثاقبًا لحالة روسيا السياسية والاجتماعية والروحية في ذلك العصر الانتقالي الذي عاشته وحسب؛ بل لأنها تتميز أيضًا بفهم عميق للنفس البشرية في كل مكان وزمان.

وقد جعل الناقدون الأوروبيون منذ أمد بعيد رواية "الشياطين" الاجتماعية- السياسية في صف واحد مع رواية الأديب الإسباني ميغيل دي ثربانتس "دون كيخوته"، التي كان الأديب الروسي نفسه يعدُّها "أعظم كتاب بعد الكتاب المقدس".

كما تخطت رواية "الجريمة والعقاب" الاجتماعية- النفسية حدود روسيا ليصبح دوستويڤسكي علامة فارقة في تاريخ التحليل النفسي.

وكان الكاتب الفرنسي أندريه جيد أحد المتأثرين الكبار دوستويڤسكي. كذلك فإن الأديب النمساوي شتيفان تسفايغ (وليس ستيفان زفايغ) أفاض كثيرًا في الكتابة عنه.

كما أثرت أعمال دوستويڤسكي في فيلسوف الوجودية الفرنسي جان پول سارتر، بل يمكن القول إن الكاتب الروسي هو- على نحو ما- مؤسس مذهب الوجودية الأدبية، التي تعد رواية "رسائل من تحت الأرض" (1864) القصيرة، إحدى بواكيرها.

أما رواية الكاتب الروسي الأخيرة "الإخوة كارامازوڤ" فأصبحت تحفة الأدب العالمي، ونالت إعجاب الفيلسوفين الألمانيين مارتن هايدغر وفريدريخ نيتشه، وعبقري الفيزياء ألبرت أينشتاين، والفيلسوف لودفيغ فيتغنشتاين، وعالم النفس زيغموند فرويد النمساويين، وكذلك الكاتب التشيكي فرانتس كافكا، وغيرهم.

على أن الأمر كان مغايرًا تمامًا في روسيا إبان حياة دوستويڤسكي، حيث أثارت أعماله جدلًا واسعًا بين معاصريه، ولا سيما إزاء تحوله من الولع المفرط بالاشتراكية إلى المبادئ الكنسية.

فمن المعلوم أن الكاتب قطع دربًا حياتيًّا شائكًا ومتناقضًا، حيث تحول من اشتراكي طوباوي معادٍ للقيصرية إلى متدين محافظ مؤيد لها، فقد كان أحد أعضاء رابطة الاشتراكي الطوباوي الثوري ميخائيل بتراشيڤسكي، وهي حلقة أدبية ضمت مهندسين وأطباء وكتابًا ومعلمين وضباطًا في الجيش، كانوا يناقشون فيها القضايا الروسية الراهنة على نحو شبه سري، واتفقوا رغم اختلافاتهم على مناهضة "الاستبداد" القيصري. وقد قبض على الروائي الكبير وحكم عليه بالإعدام الذي خفف (في واقعة دراماتيكية شهيرة) إلى السجن بضع سنوات مع الأشغال الشاقة في صقيع سيبيريا. هنالك فقط غير دوستويڤسكي قناعاته، وأصبح ينظر بسلبية شديدة إلى الاشتراكية والليبرالية على حد سواء، ويرى أنهما تناهضان التعاليم المسيحية، عندما تحلمان ببناء فردوس على الأرض، معتمدتين فقط على المادية والعلم.

في غضون ذلك كان الجيل الجديد من المفكرين الروس يرزح تحت وطأة تأثير الفلاسفة الأوروبيين القوي، وانتشرت بينهم أيديولوجيا "العدمية النهيلستية"، التي ترفض جميع المبادئ الدينية والأخلاقية، وتؤكد عبثية الحياة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الليبراليين الروس في غالبهم اقتبسوا أفكارهم من أعلام الفكر الأوروبي، ومنهم الفيلسوف الفرنسي الاجتماعي جان جاك روسو، الذي أثرت أفكاره السياسية في الثورة الفرنسية، والمفكر السياسي الإنجليزي جون لوك، أحد أكثر المفكرين تأثيرًا في عصر التنوير، وكذلك عالم الاقتصاد الإنجليزي جون ستيوارت ميل، الذي دافع عن العلاقات الاقتصادية الحرة، التي يجب وفقًا لها تقليص البرامج الاجتماعية إلى الحد الأدنى، وعدم إعارة الاهتمام للفقراء المعدمين من المواطنين، في حين أن كاتبنا خصص- على العكس من ذلك- كل أعماله تقريبًا لـ"حثالة المجتمع". وقد سخر من الليبراليين الروس، لافتًا

إلى أن الإنسان يشعر بالحرية فقط عندما يكون في جيبه مليون، والحرية لا تعطي كل إنسان مليونًا حتى مع تطبيق مبدأ "تكافؤ الفرص" الخرافي، وقال: "هل تعطي حريتكم كل واحد مليونًا؟ لا! وما الإنسان من دون مليون؟ الإنسان من دون مليون ليس هو ذلك الذي يفعل ما يشاء، بل إنه الإنسان الذي يفعلون معه أي شيء كان" (مجموعة المؤلفات، المجلد الرابع).

وقد انتقد دوستويڤسكي في "مذكرات كاتب" (1873) هؤلاء "المستغربين الروس"، وهيامهم بالحضارة الأوروبية.

وكتب في مقالته "ملاحظات شتوية عن انطباعات صيفية" (1863) أن الإنسان الغربي هو فرداني خالص، ولا تستطيع أي فكرة "خارجية" تقييد حياته. ويضيف الكاتب أن "المثل الأعلى للغرب هو عزلة الفرد الاجتماعية، وادخاره أموالًا أكثر، واقتنائه أغراضًا أكبر، وتنعمه بذلك".

على أن دوستويڤسكي، الذي يقف ضد الفردانية، التي تقوض التكافل الإنساني (رواية "رسائل من تحت الأرض" 1864)، يقف أيضًا ضد الجماعية العلمانية (الماركسية مثلا)، التي تلغي الفرد (روايتا "الشياطين" و"الإخوة كارامازوف").

وقد أعرب في "الشياطين" عن إنكاره المطلق "للأخوة البشرية القسرية الشاملة في الاشتراكية". كما نبذ المادية في الأيديولوجيا الشيوعية، والرغبة في الاستبعاد التام للدين.

فالإنسان، حسب دوستويڤسكي، يجب أن يعيش بالمحبة، والتكافل الأخوي بين أفراد المجتمع وفقًا للمبادئ المسيحية.

ويؤكد ذلك بطل رواية "الإخوة كارامازوف"، المؤمن أليوشا، بقوله إن "كل إنسان لنفسه، والله للجميع"! ويقول أخوه الفيلسوف إيڤان: "إذا كان الله غير موجود، فكل شيء مباح"!

ودوستويڤسكي لم يكن مطلعًا على الإسلام على نحو كافٍ مثل ألكسندر بوشكين، وميخائيل ليرمنتوف، وليڤ تولستوي، ولعله لذلك طلب من أخيه ميخائيل أن يرسل إليه نسخة من القرآن الكريم، بيد أنه تكلم في "مذكرات من منزل الأموات" (1862) بإعجاب شديد عن صديقه الشيشاني المسلم، خاصة أنه "لا يسرق، أو يرتكب المعاصي، ويحافظ على صلواته الخمس ويصوم، ويقضى ليالي كاملة في العبادة".

فالكراهية أيًّا ما كانت، لا مكان لها في "دين" دوستويڤسكي، ولا سيما إذا كانت موجهة إلى وطن الإنسان، الذي أبصر فيه النور وترعرع بين أهليه.

ولذا سخر دوستويڤسكي من الليبراليين الروس في شخصية ستيبان ڤيرخوڤينسكي في رواية "الشياطين"، التي نقرأ فيها أن لدى الليبرالي الروسي "كراهية حيوانية غريزية، كراهية غير محدودة

لروسيا متأصلة في جسده"، وأن هذا الليبرالي يدعو إلى "إبادة الروس؛ لما فيه خير البشرية؛ باعتبار أنهم طفيليات ضارة!".

أما في "خطاب بوشكين" الشهير (1880)، فأورد دوستويڤسكي كلمات الليبراليين الروس "الذين يلعنون ماضيهم"، حيث يقولون إن "هذه هي- هذه هي صيغتنا، التي نضعها كاملة، عندما نشرع في الارتقاء بالشعب إلى مستوانا. فإذا تبين لنا أنه غير قادر على التعلم، فإننا نقصيه ...".

وجاء في رواية "الأبله": "لقد ذهب الليبرالي عندنا إلى حد إنكار روسيا نفسها، أي إنه يكره أمه ويضربها".

غير أن دوستويڤسكي لم يكن يرى موجبًا للتناحر بين التغريبيين وأنصار النزعة السلاڤية، وخاصة أن رسالة روسيا تتمثل في الأخوة الانسانية وتآخي الشعوب كافة. ولقد حاول دوستويڤسكي مقابلة المشروع الليبرالي بطابع الأرثوذكسية المجمِّع.

ومن هنا نقده تغريب روسيا إبان حكم القيصر بطرس الأكبر (1672-1725) ومعارضته لإصلاحاته، حيث يقول:

"لا ريب في أن إصلاحات بطرس (الأكبر) فصلت جزءًا من الشعب عن جزئه الآخر. فالإصلاحات جاءت من الأعلى إلى الأسفل، وليس من الأسفل إلى الأعلى. ولم تنجح هذه الإصلاحات في الوصول إلى فئات الشعب الدنيا" (مجموعة المؤلفات، المجلد 26).

وقد سبقت انتقادات دوستويڤسكي هذه- بوقت طويل- الانتقادات التي وجهها إلى هذه الإصلاحات معتنقو نظرية الأوراسية الروس، الذين كانوا يرون بلدهم دولة أوروبية- آسيوية. وهو مثلهم انتقد بطرس الأكبر من منطلق أوراسي جيوسياسي-ثقافي، وليس من منطلق النزعة السلاڤية، وتفضيل السلاڤيين على غيرهم.

لقد لفت دوستويڤسكي قبل الأوراسيين بكثير إلى انفصام المجتمع الروسي، حيث بنتيجة إصلاحات بطرس الأكبر ظهرت فئتان، إحداها فئة الروس "الأوروبيين"، الذين كانوا يجيدون اللغات الأجنبية أفضل من لغتهم الأم، ويسافرون بانتظام إلى أوروبا (مثل النخب العربية المعاصرة)، والأخرى فئة الروس من "السكان الأصليين"، القابعون في بلدهم، الذين لا يجيدون لغة أخرى غير الروسية.

وهو في انتقاده النظرية الليبرالية الروسية اقترب كثيرًا من المعالجة الأوراسية لهذه الأيديولوجيا السياسية، التي تذكر بأن 75٪ من أراضي روسيا تقع في آسيا، و25٪ منها فقط تقع في أوروبا.

ويمكن القول- بكل ثقة- إن مؤلفات دوستويڤسكي وكتاباته السياسية والاجتماعية وأقواله تركت تأثيرها في ممثلين كثيرين للنظرية الأوراسية. وبالطبع، فإن هذا لا ينفي تأثير أعمال مفكرين

آخرين مثل نيقولاي غوغول، وكذلك أعمال أنصار النزعة السلاڤية، بيد أن تأثير دوستويڤسكي، كما يرى كثير من الباحثين الروس المعاصرين، من بينهم زابيت أكاڤوف، وأليكسي ليسيڤيتسكي، وڤياتشيسلاڤ شولجينكو، كان واحدًا من أقواها.

وانطلاقًا من ذلك، ومن كثير من الحقائق الأخرى، يمكن اعتبار دوستويڤسكي واحدًا من مؤسسي الأوراسية الأوائل. ولعل اهتمام روسيا الرسمي بالذكرى المئتين لولادة هذا الشخصية الكبيرة يكمن في هذه الخصوصية بالذات.

فمن المعلوم أن روسيا عاشت تجربة قاسية في أواخر القرن العشرين، حين تفكك الاتحاد السوڤيتي، إحدى الدولتين العظميين في العالم. كذلك فإن مسار انهيار "الإمبراطورية الحمراء" أحدث تشوهًا جذريًّا في الفضاء الجيوسياسي العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن تقييم تفكك الاتحاد السوڤيتي جرى ولا يزال يجري بصور متناقضة؛ فقد بدا هذا المسار لفريق من المواطنين الروس تحررًا طال انتظاره من "الاستبداد الشيوعي الذي استمر على مدى 70 عامًا"، وآفاقًا واعدة بأن بلدهم سيصبح- في نهاية الأمر- شريكًا نديًّا للغرب، وبأن المواجهة الجيوسياسية للنظامين ستصبح في خبر كان، إضافةً إلى الأمل بالارتفاع السريع لمستوى المعيشة في روسيا. أما الفريق المقابل، ومنهم الرئيس الروسي، فرأى في تفكك الاتحاد السوڤيتي "أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين"، ولا سيما أن روسيا، إبان هذا المسار، فقدت فضاءً ضخمًا تمثل في الجمهوريات السوڤيتية السابقة، وفقدت معه جزءًا كبيرًا من قدراتها الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، فقدت موسكو مواقعها الجيوسياسية الثابتة في العالم.

غير أنه، وبصرف النظر عن أزمة الأيديولوجيا الماركسية- اللينينية "القديمة"، التي تخلى الروس عنها في معظمهم، فإن الطراز الليبرالي- الديمقراطي "الجديد"، الذي حل محلها بدا عاجزًا عن حل أي من مشكلات روسيا المعاصرة المعقدة.

ومن هنا عاد الاهتمام بحركة الأوراسية الأيديولوجية والاجتماعية- السياسية، التي كانت قد ظهرت بين الروس، الذين غادروا بلادهم بعد انتصار الشيوعيين سنة 1917، حين نشر أربعة مؤلفين، أبرزهم الأمير نيقولاي تروبيتسكوي، مجموعة مقالات شهيرة عام 1921، في العاصمة البلغارية صوفيا، بعنوان "الخروج إلى الشرق"، ثم انضم إليهم فيما بعد علماء شباب وكتاب وصحفيون وطلاب وضباط سابقون. وقد ظهرت الجماعات الأوراسية في براغ، وبرلين، وباريس، وبروكسل، والمدن الأوروبية الأخرى. وفي سنة 1927، تشكلت منظمة الأوراسيين السياسية.

لقد كانت هذه النظرية رد فعل إبداعيًّا للوعي القومي الروسي على "الكارثة"، التي تمثلت- في رأيهم- في انتصار الشيوعية، التي رأوا فيها نتاجًا للثقافة الأوروبية العلمانية، وتعبيرًا متطرفًا عن النزعة

التغريبية على الأرض الروسية. وأكد الأوراسيون أن "انتصار الشيوعية السياسي كشَف فقط عن الفقر الروحي للمجتمع الروسي"، وأنه "يبشِّر بالعودة الحتمية لعصر الإيمان".

وقد ظهرت صحيفة "أوراسيا" (1928-1929) في باريس، وكانت منبرًا للأوراسيين من أنحاء العالم كافة قبل أن يتفرق شملهم بعد بضع سنين.

أما في الاتحاد السوڤيتي فبقيت الأوراسية، ككل الحركات السياسية الأخرى، محظورة، وفي ضوء ذلك نقل عن المؤرخ السوڤيتي- الروسي ليڤ غوميليوڤ (1912-1992)، أحد مؤسسي الأوراسية الجديدة، الذي أعدم البلاشفة والده الشاعر نيقولاي غوميليوڤ سنة 1921، قوله: "أنا آخر الأوراسيين".

وليس في الأمر غرابة؛ إذ إن أعمال دوستويڤسكي نفسه لم تحظَ باهتمام رسمي ملحوظ في الحقبة السوڤيتية.

وقد أدت مقاربته في رواية "الشياطين" لما جرى في روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر إلى الحذر، الذي قوبلت به من البلاشفة.

ڤلاديمير لينين لم يحب دوستويڤسكي "البالغ الرداءة" (حسب وصفه)، وأعماله، وبخاصة رواية "الشياطين"، التي قال عنها إن "من الواضح أنها رجعية مقززة (...)". وأضاف: "ليس لديَّ أي رغبة على الإطلاق في هدر الوقت عليها ..."، وأضاف: "لقد تصفحت هذا الكتاب ورميته جانبًا. أنا لست بحاجة إلى أدبيات كهذه، فما الذي تستطيع أن تعطيني إياه؟ لا وقت فراغ لديَّ من أجل هذه القمامة".

أما موقف الزعيم السوڤيتي يوسِف (وليس جوزيف) ستالين من الأديب الروسي، فلم يختلف كثيرًا.

فقد ذكر السياسي الشيوعي اليوغوسلاڤي الراحل ميلوڤان ديلاس أنه سأل ستالين خلال إحدى زياراته إلى موسكو، عن دوستويڤسكي، الذي كان ديلاس من أشد المعجبين به. وقد أذهله جواب ستالين القارئ النهم، الذي قرأ رواية "الإخوة كارامازوڤ" عدة مرات، كما يؤكد المؤرخ السوڤيتي- الروسي بوريس إليزاروڤ في كتابه "حياة ستالين السرية" (2012). لقد قال الزعيم السوڤيتي للسياسي اليوغوسلاڤي عن الروائي الروسي إنه "كاتب عظيم ورجعي عظيم. ونحن لا نروج له؛ لأنه يؤثر في الشباب بصورة سيئة... لكنه كاتب عظيم".

ولعله لذلك لم تظهر طبعات شعبية لكتب دوستويڤسكي إلا بعد سنة 1953.

ولم تتغير الأمور جذريًّا إلا بعد سنين طويلة، إثر تفكك الاتحاد السوڤيتي سنة 1991 وأفول الفكرة الشيوعية، ثم اعتلاء ڤلاديمير پوتين فيما بعد سدة الحكم سنة 2000، حين أصبحت الحاجة ملحة

إلى "فكرة روسية" يلتف حولها مواطنو الاتحاد الروسي.

ومن هنا كان اهتمام پوتين بأعمال دوستويڤسكي، التي تدعو- في رأيه- إلى انتهاج طريق أوراسي حضاري لا إلحاد فيه، ولا انفلات، ولا تعصب.

وكان أن عادت الحياة مجددًا إلى النظرية الأوراسية على يد الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين، الذي سمته مجلة "أكتويل" الفرنسية في سنة 1994 "المفكر الأكثر تأثيرًا في مرحلة ما بعد الشيوعية". ودوغين كان مستشارا لرئيس مجلس النواب الروسي (الدوما) (1998-2003) وكان يؤكد دومًا، بما في ذلك في كتاب "الجغرافيا السياسية ما بعد الحداثة" (2007)، أن "... النظرية الأوراسية تمنح روسيا إمكانية تقديم نفسها، ليس كحصن لمكافحة العولمة والأحادية القطبية في العالم وحسب (...)؛ بل كصاحبة رسالة شاملة، قارية، وثقافة خاصة، تجمع بين الخصائص الشرقية والغربية ...". أما في كتاب "النظرية السياسية الرابعة" (2009)، وغيره من أعماله، فأكد انهيار الأيديولوجيات الثلاث الأخرى، التي كانت قائمة في القرن العشرين، وهي: الليبرالية، والشيوعية، والفاشية.

ودوغين- كما هو معلوم- "دماغ پوتين"، والعقل الجيوسياسي الأكبر لروسيا المعاصرة، وانبهاره بدوستويڤسكي ليس سرًّا. وقد أكد ذلك من جديد في مقال مطول له نشرته صحيفة "غيوبوليتيكا" الروسية (2019/04/22) ردًا على مقال في "الواشنطن بوست" (2019/04/16) اتهمه بالفاشية، وقال: "نعم، أنا عاشق لدوستويڤسكي!". ويبدو أن روسيا الپوتينية لن تفوت هذه الفرصة، وستحتفل "كما ينبغي" بذكرى الكاتب الكبير، الذي ولد في 11 نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1821، (وهي بدأت بذلك في بعض المناطق)، وستتاح الفرصة في روسيا وفي مختلف أنحاء العالم للنهل مجددًا من معين أدب العبقري الأوراسي فيودور (وليس فيدور) دوستويڤسكي.

ولاء أم احتجاج؟

المشاعر اليمينية لدى المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقًا إلى إسرائيل

أرتيوم كيربيتشينوك



منذ أواخر الثمانينيات، هاجر نحو مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي سابقًا إلى إسرائيل، مما كان له تأثير كبير في جميع مجالات الحياة الاجتماعية فيها. ولم تكن الحياة السياسية للدولة الإسرائيلية استثناءً من ذلك.

في إسرائيل.. (روسي) تعني: (يميني)

في عام 2010، قال الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، في حوار مع مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy)، إن المهاجرين الناطقين بالروسية يمكن أن يعوقوا تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهم الأقل استعدادًا لتقديم التنازلات للسكان الفلسطينيين.

وبالطبع، أثار تصريح الرئيس الأمريكي كثيرًا من الانتقادات، لكن مع ذلك اتفق معه في الرأي كثير من الشخصيات العامة والسياسية الإسرائيلية المعروفة، مثل الناشط الحقوقي أوري أفنيري، والشاعر ناتان زاخ، والصحفي جدعون ليفي، وغيرهم. وقد عبّر هؤلاء في منشوراتهم وتصريحاتهم العامة- مرارًا وتكرارًا- عن خيبة آمالهم نتيجة الهجرة الروسية التي دعمت الميول اليمينية في المجتمع الإسرائيلي.

يعد من بين أنصار المعسكر اليميني معظم السياسيين الناطقين بالروسية في إسرائيل، وأشهرهم وزير الدفاع السابق، ووزير المالية الحالي أفيغدور ليبرمان، الذي ذاعت شهرته بـ "الصقر" خارج حدود إسرائيل. ومن بين المستوطنين اليمينيين الذي يحظون بشعبية: أبراهام

***أرتيوم كيربيتشينوك:** كاتب سياسي، ومؤرخ وفيلسوف روسي- إسرائيلي. حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من الجامعة العبرية في القدس.*

شموليفيتش، المنشق السوڤيتي السابق، والحاخام في الخليل حاليًّا، ولاريسا تريمبوفلر عمير، زوجة يغال عمير، قاتل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، وأفيغدور إسكين، المتهم عام 2001 بالتواطؤ في تدنيس المقدسات الإسلامية، وحرق مكتب منظمة "دور شالوم" السلمية، وتاتيانا سوسكينا.

وفقًا لرأي الصحفيين الإسرائيليين، تتميز وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعات والقنوات التلفزيونية الناطقة باللغة الروسية بالاحترافية في دعايتها اليمينية، وهكذا يمكن القول إن الهجرة من الاتحاد السوڤيتي سابقًا كانت عاملاً مهمًّا في تحول المجتمع الإسرائيلي إلى اليمينية في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. لكن كيف يمكن تفسير ظهور المشاعر اليمينية لدى المهاجرين أنفسهم؟

من النخبة إلى قاع المجتمع

كان معظم اليهود في الاتحاد السوڤيتي ينتمون إلى الطبقات العليا من المجتمع السوڤيتي. في عام 1989 وفقًا للنسبة المئوية، كان هناك 43.3% منهم حاصلون على شهادات جامعية، احتل يهود الاتحاد السوڤيتي المرتبة الثالثة بعد يهود الولايات المتحدة (53.1%)، وكندا (47.8%). وفي عام 1973، بلغ عدد العلماء اليهود (3,224) من أصل (100,000) عالم سوڤيتي. احتل اليهود مناصب بارزة في الثقافة، والحياة العامة، والصحافة، والسياسة، واعتبر الأصل اليهودي في روسيا أشبه بشهادة على نجاح الشخص ونبوغه، حيث كان يعني الانتماء إلى الطبقة الحضرية المتعلمة، وطبقة المثقفين في الاتحاد السوڤيتي.

لقد شكلت إصلاحات اقتصاد السوق والاضطرابات السياسية التي بدأت في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين- بجانب العنف العرقي والحروب الأهلية- ضربة موجعة أثرت في رفاهية المواطنين السوڤيت؛ مما تسبب في حدوث هجرة جماعية، حيث لجأ ملايين الأشخاص إلى البلدان الأكثر ثراءً، هربًا من الفقر والعنف. لا ينطبق هذا على اليهود فحسب؛ بل ينطبق أيضًا على ذوي الأصول الألمانية، واليونانية، والفنلندية، والأقليات الأخرى التي أتيحت لها فرصة الهجرة. وسعى كثير من الروس والأوكرانيين والبيلاروسيين كذلك إلى الحصول على فرصة للسفر؛ لذا يمكننا التأكيد- تأكيدًا قاطعًا- أن رحيل اليهود الروس إلى إسرائيل كان لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، وغير مرتبط بأي دوافع دينية.

لم يلبِّ الواقع الإسرائيلي توقعات المواطنين السوڤيت الذين فروا هربًا من قدوم "الرأسمالية المتوحشة". وفي "أرض الميعاد" كان عليهم القيام بأعمال شاقة في وظائف متدنية، وأن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية. ولم يكن هذا مرتبطًا بالصعوبات الموضوعية المتعلقة بتوظيف مئات الآلاف من الأشخاص، الذين أصبحت معظم مؤهلاتهم لا حاجة إليها في الواقع الإسرائيلي، ولكن أيضًا بالتمييز المتعمد ضد المهاجرين، الذي تكمن جذوره في الأيديولوجيا والدين. منذ أيام ماكس نورداو وبير بوروخوف، أصبح اليسار الإسرائيلي ينظر إلى اليهود السوڤيت على أنهم "جالوت"، أي "منحطون"، معتقدًا أن العمل البدني الشاق فقط هو الذي سيحولهم إلى إسرائيليين حقيقيين. وفي نظر اليهود المتدينين يُعد مواطنو الاتحاد السوڤيتي "ممزر" (من يولد نتيجة علاقة غير شرعية)؛ لأنهم لم يستطيعوا مراعاة جميع الطقوس والتعاليم الدينية في ظل الحكم السوڤيتي.

وبحسب منظمة "لجنة التوزيع الأمريكية اليهودية المشتركة" (the Joint)، فإن54% من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق لا يعتقدون أن الإسرائيليين ينظرون إليهم على أنهم مواطنون مساوون لهم. قال 40% من أولياء الأمور إن أطفالهم تعرضوا للعنف والتمييز في المدارس. كما شن الإعلام الإسرائيلي حملة دعاية ضد المهاجرين، زاعمًا أن "الكحول والجريمة يجريان في دماء الروس". إضافة إلى ذلك، لا يزيد عدد الموظفين الحكوميين الإسرائيليين من ذوي الأصل الروسي على 6%، ويعد متوسط رواتب المهاجرين السوفيت من أدنى الأجور، ولا يتجاوز سوى رواتب الإثيوبيين.

يُطلق على الهجرة إلى إسرائيل لفظ "عاليا" أو "صعود"، في حين تشير البيانات الواردة أعلاه إلى أن الانتقال إلى إسرائيل كان أشبه بهبوط على السلم الاجتماعي بالنسبة إلى اليهود الروس. إذن، بِمَ يمكن تفسير ولاء هؤلاء الناس للدولة التي حكمت عليهم أن يعيشوا عمالا ومواطنين من "الدرجة الثانية"؟

زرع الولاء

أشار المؤرخ الألماني وكاتب السيرة الذاتية لأدولف هتلر، يواكيم فيست، في السيرة الذاتية التي كتبها عن فوهرر الرايخ الثالث، إلى أن أحد أسباب الدعم الجماهيري للنازية كان خوف المواطنين الألمان من فقدان مكانتهم، والتحول إلى البروليتاريا خلال الاضطرابات التي تبعت الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم. كذلك وقع المهاجرون من الاتحاد السوفيتي سابقًا إلى إسرائيل تحت تأثير عمليات مشابهة. وجدت أعلى طبقات النخبة السوفيتية المثقفة نفسها فجأة في أسفل الهرم الاجتماعي، وأجبروا على العمل ١٢ ساعة في اليوم في أقذر الوظائف وأقلها أجرًا، لكن الدعاية اليمينية زعمت أنهم مع ذلك هم "الشعب المختار"، وأن مكانتهم أعلى كثيرًا من مكانة الفلسطينيين؛ مما ساعد الكثيرين على تحمل وضعهم المتدني.

وقد أشرنا أعلاه إلى أن معظم السياسيين والصحفيين الناطقين بالروسية في إسرائيل يربطون أنفسهم بالمعسكر اليميني، وهذه ليست مصادفة؛ فحتى النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، كانت هجرة اليهود السوفيت موضوعًا مقتصرًا على الأوساط اليمينية المهمشة. كما كتب يوسِف ميندليفيتش، أحد قادة اليهود في الاتحاد السوفيتي: "كان اليهود ذوو النزعة القومية قد طلبوا المساعدة، في حين ظل العالم اليهودي صامتًا. كان يُعتقد أنه لا يمكن الوصول إلى أي شيء مع الروس بالقوة، فقط سيزداد الوضع سوءًا". استمرت "المفاوضات السرية" عقودًا دون جدوى.

حينئذ ظهر على ساحة التاريخ الحاخام مئير كهانا، الذي اكتشف- مستندًا إلى نشاطه- سبب عدم نشاط المؤسسة اليهودية الأمريكية، الذي كان يكمن في المصالح المالية والمصالح الأخرى، وكذلك الخوف. في عام 1969، وصل إلى الولايات المتحدة ياشا كازاكوف/ كيدمي، الذي تمكن من الفرار من الاتحاد السوفيتي بفضل شجاعته الشخصية، وحاول في إسرائيل تنظيم نضال من أجل الدفاع عن حق مواطني الاتحاد السوفيتي في السفر إلى إسرائيل، لكن السلطات الإسرائيلية لم تكن تريد الدخول في صراع مع قوة عظمى، فنصحه بعد ذلك أحدهم بالذهاب إلى الحاخام كهانا.

كان النشطاء اليهود أنفسهم، الذين غادروا الاتحاد السوفيتي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، قد تبنوا موقفًا يمينيًّا حتى قبل الهجرة. وانطلاقًا من نظرتهم إلى النظام السوفيتي على

أنه عدوهم، دعموا جميع الأنظمة والحركات الأيديولوجية المناهضة له. وفي إسرائيل، تمكنوا من نقل آرائهم إلى قاعدة جماهرية عريضة.

نتيجة لذلك، بحلول أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تألفت مجموعة المهاجرين ممن لديهم نشاط سياسي من أشخاص ذوي آراء يمينية، الذين كان من المحتم أن يصبحوا قدوة لمهاجرين مشوشين، وليس لديهم تصور عن واقع الشرق الأوسط. وإذا تردد كثير من المهاجرين في تحديد موقفهم خلال التسعينيات، ففي بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت كلمة "روسي" شبه مرادفة لكلمة "يميني" في إسرائيل.

ومع ذلك، فإن التحول إلى المواقف اليمينية لم يكن نتيجة العمليات الداخلية التي جرت في مجتمع المهاجرين من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق فحسب. أكدت البروفيسور إيلا شوحط، وهي أستاذة في جامعة نيويورك، خلال وصفها تاريخ اليهود الشرقيين في إسرائيل، أنه في الخمسينيات من القرن الماضي، كان المهاجرون من البلدان الشرقية (المزراحيم) يتم تسكينهم في المناطق الحدودية عمدًا؛ بهدف استخدامهم "دروعًا بشرية". طُبِّقَت سياسة مماثلة على المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقًا، ولكن هذه المرة عن طريق استخدام الحوافز المادية، فقُدِّمت القروض والهدايا لمن يشترون مساكن في المناطق الحدودية والأراضي المحتلة. اليوم، يشكل "الروس" عددًا كبيرًا من سكان عسقلان وأشدود وسديروت، ومدن أخرى في نطاق مناطق الضربات الصاروخية من قطاع غزة.

كذلك أصبح المهاجرون المنحدرون من الاتحاد السوفيتي سابقًا منافسين رئيسيين لسكان إسرائيل الفلسطينيين في الوظائف على الأراضي المحتلة. كلاهما تنافس على وظائف منخفضة الأجر في المصانع والمستشفيات وخدمات التنظيف. حاول كبار المسؤولين الإسرائيليين إحياء عقيدة "أفوداه إيفريت" (العمل اليهودي) من خلال المهاجرين "الروس" لإزاحة العمال العرب. كما أن توقيت الهجرة لإسرائيل جاء مناسبًا جدًّا، خاصة لأنها حدثت خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، فأخذ المهاجرون أماكن العمال الفلسطينيين المحاصرين في مدنهم.

ولاء أم تمرد؟

على الرغم من الاضطهاد والفقر، فإن معظم المهاجرين السوفيت بالتأكيد موالون لدولة إسرائيل، وفي ظل عدم قدرتهم على العودة إلى وطنهم، والفراغ المعلوماتي الذين يعيشون فيه، يربطون مستقبلهم بهذا البلد، ويتبنون المواقف الأيديولوجية التي تفرضها عليهم وسائل الإعلام اليمينية.

في الوقت نفسه، لا يعني دعم الدولة عدم انتقاد النظام السياسي، حيث ينظر الروس إلى تصويتهم لصالح الليكود، أو حتى الجماعات السياسية الأكثر راديكالية، على أنه مقاومة لـ "نظام" يضطهدهم ويمارس العنصرية ضدهم. تعمل وسائل الإعلام الناطقة بالروسية في إسرائيل على الترويج لفكرة أن السلطة الحقيقية في البلاد في أيدي "اليساريين" (SMOLANIM)، الذين يؤثرون في الرأي العام من خلال الصحافة والنظام القضائي. يتطابق هذا بشكل يكاد يكون حرفيًّا مع فكرة اليمين الأمريكي الجديد الذي يدعي أنه في معارضة مع "ما يسمى بالدولة العميقة" (Deep state). نحن نتحدث عن نوع من الأخوة التي تربط بين كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء

السلطة القضائية والمدعين العامين ووسائل الإعلام. تتلاحم الغالبية العظمى من هذه الدوائر بشدة مع اليسار، فهم يستخدمون كل قوتهم وسلطتهم للترويج للأهداف الأيديولوجية والسياسية لليسار، وفي الوقت نفسه يعرقلون أي جهود من جانب اليمين لتنفيذ برنامجه.

انتشرت نظريات المؤامرة بين المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقًا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. وهكذا فإن كتاب باري شاميش "من قتل إسحاق رابين"، الذي زعم فيه أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق قُتل نتيجة مؤامرة من أجهزة المخابرات في البلاد، تُرجِمَ على الفور إلى اللغة الروسية، وحظي بشعبية كبيرة بين "الروس".

وعلينا هنا إقرار وجه الشبه بين يهود بلدان الاتحاد السوفيتي سابقًا، واليهود الشرقيين (المزراحيم)، حيث إن الأخيرين تعرضوا كذلك للتمييز من المؤسسة الإسرائيلية على مدار سنوات طويلة، وبعد فترة طويلة من التردد، أبدوا في عام 1977 دعمهم للمعارضة اليمينية بقيادة مناحيم بيجن. واليوم، يعتقد اليهود "الروس" الذين يصوتون لليبرمان وبينيت ونتنياهو أنهم بذلك يحاربون النظام الذي يضطهدهم، ويؤمنون بقدوم يمينيين "حقيقيين" يدافعون عن مصالحهم.

استنتاجات

كان للمشاعر اليمينية بين المهاجرين تأثير كبير في نتائج الانتخابات الإسرائيلية على مدى العقود الثلاثة الماضية. خلال حملة عام 1996، رجحت أصوات المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقًا كفة الميزان لصالح مرشح الليكود بنيامين نتنياهو. وفي عام 2003، صوتت الأغلبية العظمى من المهاجرين لصالح أرئيل شارون. وفي السنوات اللاحقة، واصل "الروس" التصويت لأحزاب مختلفة من اليمين الإسرائيلي. بالنظر إلى أننا نتحدث عن 20% من الناخبين الإسرائيليين، فنحن بصدد عامل أدى إلى ترسيخ المعسكر اليميني في السياسة الإسرائيلية.

يؤدي المهاجرون دورًا مهمًّا أيضًا في الترويج لإسرائيل في دول الاتحاد السوفيتي سابقًا، حيث يتبع كل تفاقم في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حركة نشطة للإسرائيليين الناطقين بالروسية على شبكات التواصل الاجتماعي، الذين لا يزال لديهم كثير من الأصدقاء والأقارب في روسيا وأوكرانيا وكازاخستان ممن يرون ما يحدث في الشرق الأوسط بأعين "مراسليهم" الإسرائيليين. وفقًا للمركز الروسي لبحوث الرأي العام، فإن 49% من مستخدمي شبكات التواصل من الناطقين بالروسية يتخذون موقفًا مؤيدًا لإسرائيل.

كذلك هناك كثير من المهاجرين الذين يعملون صحفيين في وسائل الإعلام الروسية، ومعظمهم من ذوي التوجه اليميني الليبرالي، فمنهم- على سبيل المثال- يوليا ميلاميد، كاتبة عمود في الصحيفة الروسية الرائدة على الإنترنت (Gazeta.ru)، وهي تتبنى وجهات نظر ليبرالية في منشوراتها عن روسيا، ولكنها أيضًا داعمة للقومية الإسرائيلية.

مع أن المجتمع "الروسي" أخذ يندمج في إسرائيل تدريجيًّا، فإنه سيستمر على مدى العقدين المقبلين في التأثير في الوضع السياسي داخل الدولة، وفي نظرة بلدان الاتحاد السوفيتي سابقًا تجاه الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

ومن الجدير بالملاحظة أنه بينما يظهر المهاجرون الإسرائيليون في الحياة السياسية الداخلية أكثر

كعامل يعمل على زعزعة الاستقرار، ويدعون إلى تعميق الصراع مع الفلسطينيين واليهود الأرثوذكس والمنشقين الإسرائيليين، فهم يشكلون عنصرًا مهمًّا "للقوة الناعمة"، والدعاية الإسرائيلية في دول الاتحاد السوفيتي سابقًا.

كما لوحظ أعلاه، بدأت المشاعر اليمينية تتشكل بين المهاجرين حتى قبل مغادرتهم إلى إسرائيل، وارتبطت برفض المواقف السياسية والأيديولوجية التي سادت في الاتحاد السوفيتي. خضعت المنظمات الإعلامية والسياسية الناطقة بالروسية من "الشارع الروسي" في إسرائيل لسيطرة اليمينيين. كما حاول المهاجرون أيضًا الاقتراب من غالبية السكان الإسرائيليين، عبر المزايدة عليهم و"تعليمهم حب الوطن".

في الوقت نفسه، كان دعم اليمينيين الإسرائيليين بالنسبة إلى كثير من المهاجرين المنحدرين من الاتحاد السوفيتي سابقًا أشبه برد الفعل على الصعوبات الاقتصادية والتمييز الذي تمارسه المؤسسة الحاكمة ذات التوجهات اليسارية في إسرائيل. وفي هذا السياق، فإن اختيار "الروس" بدا مشابهًا للتطور السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل في أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

في الختام، لا يمكن تجاهل حدوث تقلبات دورية معينة في تاريخ الشرق الأوسط. كتب المؤرخ الروسي دميتري خاريتونوفيتش، في إشارة إلى مملكة بيت المقدس، أن الصليبيين الذين نشأوا وعاشوا فترة طويلة في فلسطين، تعلموا تدريجيًّا إيجاد أرضية مشتركة مع جيرانهم، وفقدوا تدريجيًّا عدوانيتهم الأولية، لكن ما كان يعوق إقامة السلام مع جيرانهم هو التدفق المستمر للفرسان المتعصبين القادمين من أوروبا والمتحمسين لإغراق سيوفهم في دماء "الكفار"، حالمين بالفتوحات، فهم كانوا يدفعون مملكة القدس من مغامرة إلى أخرى، جاهلين بواقعها وعاداتها؛ مما أدى في النهاية إلى انهيار المملكة، ولكن كما نرى، فإنه في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين حدثت بعض التطورات في هذه القصة.

اليهود المهاجرون من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، رغم ميلهم إلى اليمين، وصولاً إلى اليمين المتطرف، هم الأقل تدينًا أو إيمانًا بالدوافع الدينية في نظرتهم إلى الصراع، وهجرتهم كانت مبنية على الحاجة الاقتصادية.

نلاحظ أن الجيل الثاني من المهاجرين الروس أقل ميلاً إلى اليمين، وأصبحوا أكثر ارتباطًا ببلدانهم الأصلية من جيل آبائهم، والكثير منهم مستعد للحوار والانفتاح على العرب والفلسطينيين، حيث لم يعودوا يعانون "عقدة" الجيل الأول.

في الآونة الأخيرة، بدأت النخب اليهودية السوفيتية السابقة تتواصل مع خريجي الجامعات السوفيتية من الفلسطينيين، وكثير منهم يحضر- بانتظام- منتديات وجلسات حوارية في رام الله.

بالنظر إلى تمدد المجتمع اليهودي ذي الأصل الروسي داخل إسرائيل، وتوقع أن يصبحوا خلال العقد المقبل نخبة المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، كما توقع البروفيسور الفلسطيني ماجد الحاج من جامعة حيفا، وبالنظر إلى علاقاتهم الممتدة مع اليهود الروس، وتأثيرهم الكبير في الداخل الروسي، فالأمر يستحق بناء حوار معهم يمكن أن يسهم في صنع السلام.

ما بين التقارب والتحالف:
كيف يمكن فهم العلاقة ما بين موسكو وبكين؟



نيقولاي ڤاڤيلوڤ

يصادف يوم 16 يوليو (تموز) 2021 الذكرى العشرين لمعاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون الروسية الصينية، التي شكلت تطورًا طبيعيًّا لاتفاقية الحدود السوڤيتية الصينية الموقعة من رئيس جمهورية الصين الشعبية جيانغ زيمين، ورئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤيتية غورباتشوف في 16 مايو (أيار) 1991.

وقد أضفت اتفاقية عام 1991، ومعاهدة 2001، طابعًا رسميًّا على سياسة روسيا والصين التي وضعت حدًا للمواجهة التي استمرت 20 عامًا، وتشكلت بسبب النزاعات الحدودية بين البلدين في جزيرة دامانسكي، وبحيرة زالانشكول عام 1969. ومن الجدير بالذكر أنه تم إقرار إنهاء المواجهة، والتنازل عن أي مطالبات إقليمية في فترة مر خلالها البلدان بأزمة سياسية داخلية حادة؛ حيث مرحلة البيريسترويكا المأساوية في الاتحاد السوڤيتي

نيقولاي ڤاڤيلوڤ: *كاتب وباحث روسي، خريج كلية الدراسات الشرقية في جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية، متخصص في علم الصينيات.*

التي انتهت بانهيار البلاد، وانقسام النخب في الصين ووجودها على حافة حرب أهلية جديدة خلال أحداث تيانانمين.

واليوم، عندما تصف قيادات البلدين العلاقات بأنها "أكثر من مجرد تحالف"، فهذا ينم عن حدوث تغيير نوعي في جوهر الاتصالات الثنائية؛ حيث إن تلك المرحلة الجديدة من العلاقات تحدد مسارًا نحو الانتقال من الحياد- فيما يخص علاقات كل من البلدين مع الولايات المتحدة- إلى تشكيل تحالف دفاعي كامل. وتعتمد طبيعة هذا التحالف، وعمق التكامل بين البلدين، والتزامات الحلفاء المحتملين، على شرطين رئيسين؛ وهما - أولًا وقبل كل شيء - زيادة إضعاف الولايات المتحدة؛ ومن ثم مواجهة إستراتيجية الاحتواء المباشر لروسيا والصين، فضلًا عن استمرار السياسة الحالية لڤلاديمير پوتين وشي جين بينغ التي تعمل على زيادة التقارب بين البلدين. يسمح الشكل الجديد للعلاقات لبكين باتباع سياسة أكثر نشاطًا في شرق آسيا، التي تعد منطقة اهتمام تقليدية للصين منذ القدم، في حين تُمكِّن روسيا من استعادة مواقعها في أوروبا الشرقية. والمستفيد غير المباشر من إضعاف الولايات المتحدة، هو الاتحاد الأوروبي، الذي يحاول تكوين علاقات مستقلة مع روسيا والصين، دون أي اعتبار للهيمنة الأمريكية.

ولا عجب في أن هذا التقارب يعد بالنسبة إلى واشنطن على مستوى مراكزها الفكرية، والسياسية، والعسكرية، والإعلامية، أخطر تطور للأجندة الجيوسياسية العالمية؛ لأنه لن يضمن خسارة الولايات المتحدة للهيمنة على العالم فحسب؛ بل سيشكل تلقائيًّا أزمة اقتصادية وسياسية داخلية حادة سينجم عنها تقليص تلقائي لمواقع الولايات المتحدة، كما هي الحال في البرازيل أو الهند اليوم؛ حيث إنها ستفقد سيطرتها على النظام التجاري والمالي العالمي.

اليوم أقرت جميع مراكز صنع القرار في واشنطن- دون استثناء- بأن الصين هي العدو الرئيسي والممنهج في تفكير الولايات المتحدة الأمريكية على مدار العشرين عامًا القادمة، وهو ما يتضح من إصدار كتاب للأدميرال جيمس جورج ستافريديس (James G. Stavridis)، والكاتب أليوت أكيرمان (Elliot Ackerman)، في الولايات المتحدة، بعنوان "رواية من الحرب العالمية القادمة 2034" (A Novel of the Next World War 2034)، يرجع ذلك إلى النمو المتسارع جدًّا لتأثير بكين في الاتحاد الأوروبي، الذي يوجد على هامش الاقتصاد الأمريكي العالمي، والذي أصبحت الصين بالنسبة إليه - بالرغم من ظروف جائحة كوفيد-19 أكبر شريك تجاري في عام 2020، ومنافسًا قويًّا للولايات المتحدة.

إن المهمة الرئيسية لواشنطن في الاستعداد لهذا السيناريو المتمثل في الصدام المباشر مع

الصين في الصراع على القيادة العالمية، تكمن في تحقيق أقصى عزلة للصين على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بما في ذلك السيطرة- في المقام الأول- على إمدادات النفط الخارجية إلى الصين (حيث تشكل الواردات 70-65% من استهلاك النفط في الصين)، وكذلك فرض الحصار التكنولوجي على الصين على المستوى الدولي. ويصبح السلاح الطبيعي لواشنطن في العزل المرحلي للصين هو استخدام ذلك الجزء من الطبقة الحاكمة الصينية التي تشكلت على مدى 40 عامًا من التقارب بين الصين والولايات المتحدة، والتي تنهار اليوم مصالحها الاقتصادية بسبب السياسة الجديدة لشي جين بينغ.

تحدد الولايات المتحدة عدة خطوط رئيسية لعزلة السياسة الخارجية للصين، أولاً: محاولة إيقاف نمو نفوذ الصين نحو باريس وبرلين، وإجبار البلدين على المشاركة بنشاط في الأجندة المناهضة للصين بشأن قضايا حقوق الإنسان في هونغ كونغ، وشينجيانغ، والتبت، وغيرها، وكذلك منع إبرام اتفاقية استثمار بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين الشعبية. تحاول الولايات المتحدة تعزيز دور الناتو في المنطقة، ولكنها في المقابل تصطدم بنشاط الصين. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك زيارة وزير الدفاع الصيني وي فنغي في أبريل (نيسان) 2021 إلى المجر، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، حيث عقد اجتماعات ليس فقط مع زملائه في وزارة الدفاع، ولكن أيضًا مع رؤساء تلك الدول. ومما يسترعى انتباهًا خاصًا في إستراتيجية الناتو المناهضة للصين هو تورط تركيا في الخط المناهض للصين بوصفها شريكًا أصغر في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان.

الخط الثاني هو كبح محاولات الصين في إقامة نفوذ اقتصادي وسياسي على حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، حيث أصبحت الصين اليوم أكبر شريك تجاري بالنسبة إلى جميع هذه الدول تقريبًا، في حين تحتفظ الولايات المتحدة بهيمنتها الاقتصادية فقط بسبب العجز في التجارة مع اليابان، وجمهورية كوريا، وفيتنام، ودول أخرى، وفي حالة حدوث أزمة اقتصادية حادة هناك خطر فقدان ولاء هذه البلدان التي في الواقع يمكن أن "تشتريها" الصين. ولكبح جماح الصين، تنشئ الولايات المتحدة ما يسمى "الحوار الأمني الرباعي" (QUAD)، الذي يضم، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، اليابان والهند وأستراليا.

ويتمثل الخط الثالث في محاولة منع روسيا من الانخراط في تحالف دفاعي مع الصين يضمن للأخيرة الحد الأدنى من القدرة على القيام بأعمال عدائية نشطة في شرق آسيا، فضلًا عن تبني مواقف ثابتة على الساحة الدولية. يضمن موقف روسيا الإيجابي تجاه النشاط الصيني في العالم استحالة وقوع الصين تحت ضغط الغرب في عزلة تامة على صعيد السياسة الخارجية، كما يتيح الفرصة لإنشاء ممر بري للتصدير إلى أوروبا، ومسار تصدير إضافي يمتد عبر القطب الشمالي، كما يضمن إمداد الصين بنحو 15 إلى 20 %

من استهلاك النفط في حال فرض تحالف (QUAD) حصارًا بحريًّا كاملًا عليها لمنع وصول المنتجات الهيدروكربونية إليها.

ليس لنا أن نستبعد حقيقة أنه في حالة تعميق التحالف الروسي الصيني، وخلق تهديد بتبادل الضربات النووية بين الولايات المتحدة والصين، فإن الصواريخ الصينية المنتشرة في شينجيانغ يمكن أن تنطلق بأقصى سرعة في مساراتها الممتدة عبر شمال أوراسيا والقطب الشمالي في اتجاه الولايات المتحدة. يسمح موقف روسيا المحايد من الصراع الصيني الأمريكي أيضًا لروسيا بأن تصبح منطقة عبور بين الصين والاتحاد الأوروبي، في حال ما إذا بقيت أوروبا رسميًّا في المعسكر السياسي العسكري الأمريكي، ولكنها لم تقاطع التجارة والتعاون الاقتصادي مع جمهورية الصين الشعبية.

الخط الرابع لاحتواء الصين هو احتواء الوجود النشط للصين في دول الشرق الأوسط، والمغرب العربي، وآسيا الوسطى، وباكستان؛ لأن الصين بالنسبة إلى جميع تلك الدول- دون استثناء- ليست فقط الشريك التجاري الأكبر؛ ولكن أيضًا أكبر مشترٍ للسلعة الرئيسية في الشرق الأوسط؛ ألا وهي الهيدروكربونات. إن التغيير النوعي في تصنيف الولايات المتحدة من المشتري الرئيسي لنفط الشرق الأوسط إلى مصدر للنفط إلى أوروبا، أي منافس للشرق الأوسط، يدفع المنطقة إلى أحضان بكين، التي تنتوي تحقيق الحياد الكربوني فقط بحلول عام 2060، كما أعلن شي جين بينغ عام 2021. إن الوضع الذي ينشأ نتيجة أن تكون بكين مشتريًا للجزء الأكبر من الإنتاج في الشرق الأوسط، بل موردًا لجميع أنواع المنتجات التي تحتاج إليها هذه المنطقة في التنمية الاقتصادية، يخلق بوادر لأن يصبح الشرق الأوسط أول منطقة تقع خارج شرق آسيا تخرج من مجال نفوذ الولايات المتحدة، وتدخل- بشكل كامل- في مجال النفوذ التجاري والمالي والتكنولوجي الصيني. وقد صدرت الإشارات الأولى لهذا التحول العالمي من القيادة الأمريكية عن إيران، بعد أن أبرمت اتفاقية تعاون مدتها 25 عامًا مع بكين، تتضمن استثمارات بقيمة 400 مليار دولار. بالطبع، فإنه يستحيل تحقيق هذا التعاون دون وجود ممر بري مباشر يمتد من الصين إلى الشرق الأوسط، الذي يمكن أن يتمثل في دول آسيا الوسطى وأفغانستان، ولأجل ذلك بالتحديد يمكن أن نفهم انفتاح بكين بعد حوار ممتد مع حركة طالبان.

روسيا والصين.. تحالف مؤقت لمدة قرن

إن العوامل التي تسهم في التقارب بين روسيا والصين أكبر بكثير من حجم الخلافات بين البلدين. ولكن مع ذلك، بسبب الأجندة الدعائية القوية لوسائل الإعلام الغربية، وكذلك شركاؤها الروس، والتوجه التقليدي لبعض النخب الروسية نحو الغرب، فإن الدعاية غير العقلانية المعادية للصين وجدت أرضية في الاتحاد السوفيتي، وخلال تلك الفترة

انتشرت تلك الصور النمطية السلبية السائدة في المجتمع الروسي بسبب المواجهة الطويلة بين عامي 1969 و1989.

يتمثل العامل الموضوعي الأول والرئيسي للتقارب بين روسيا والصين في انتقال المركز الاقتصادي العالمي إلى شرق آسيا، حيث يتم تشكيل مركز اقتصادي جديد للعالم يمثل بالفعل نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقلبه الصين والدول الناطقة بالصينية، مثل تايوان، وسنغافورة، ومجتمعات جنوب شرق آسيا الناطقة بالصينية، التي تتمتع بتأثير كبير، وتشكل في بلدان مختارة، مثل ماليزيا وتايلاند، نحو 30% من السكان. ووفقًا لمؤشرات موضوعية، لا يمكن للهند (الناتج المحلي الإجمالي نحو 1/5 مقارنة بالصين)، ولا لليابان (الناتج المحلي الإجمالي نحو 1/3 مقارنة بالصين)، ولا لكليهما معًا، تحدي تشكيل مركز اقتصادي بديل عن الصين ومحيطها الناطق بالصينية في العالم وآسيا؛ ومن ثم فإنه بطبيعة الحال ستعيد روسيا توجيه اقتصادها نحو شرق آسيا المتمركز حول الصين، وفي حال حدوث مزيد من تفاقم العلاقات الصينية الأمريكية، فإنها ستقوم بإحلال منتجات نظرائها من حلفاء الولايات المتحدة، وهو ما أصبح واضحًا الآن عندما قامت روسيا بإحلال واردات الفحم الأسترالي وجزءً من المنتجات الزراعية، مستخدمة الأفضليات التي منحتها لها وزارة التجارة الصينية. في المقابل، بدأت الصين بإزاحة الأمريكيين من مشروعات الصناعة النووية الصينية، مثل محطة (Xudapu NPP) في منتصف عام 2021، في خطوة لا يمكن الاستهانة بها. ستؤدي زيادة التقارب بين روسيا والصين في المجال الاقتصادي إلى فتح أسواق كبيرة أمام الصناعات الروسية التقليدية، وصناعات التكنولوجيا الرفيعة؛ مما سيشكل محركًا جديدًا لتنمية الاقتصاد الروسي. وفي حال الإسراع في إرساء دعائم الصناعة المحلية في روسيا في إطار خطة إحلال الواردات، وتوطين الصناعات، فإنه سيتم توريد المعدات والآلات من الصين أيضًا. وخلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة سيتجاوز حجم التجارة بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية تجارة الأولى مع جميع دول الاتحاد الأوروبي لتصل إلى 200 مليار دولار، إلا أن إلغاء الدولار من المعاملات التجارية سيؤدي إلى أن يُستبدَل به اليورو وليس اليوان، وهذا هو الاتجاه الذي نشهده اليوم.

تعد معاداة موسكو وبكين لواشنطن- خلافًا للاعتقاد السائد- هي ثاني أهم عامل في التقارب بين روسيا والصين. إن الضغط الأمريكي المتزايد على مواقف روسيا داخل البلاد، وفي مجال نفوذها التقليدي المتمثل في أوروبا الشرقية، والضغط الأمريكي على الصين في إطار الحرب التجارية التي أطلقتها الولايات المتحدة، واحتواء الصين في منطقة بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، أدى إلى توحيد روسيا والصين جهودهما في التعامل مع الولايات المتحدة داخل المنظمات الدولية. إن الضغط على روسيا والصين

سينتج عنه- بطبيعة الحال- تكثيف جهودهما الأمنية. كما تجدر الإشارة إلى مشاركة روسيا في صناعة عناصر الدرع الصاروخية الصينية، فضلاً عن إقامة منصات جديدة للصواريخ البالستية العابرة للقارات في منطقة شينجيانغ بالقرب من الحدود مع روسيا. إن قضايا تحقيق الأمن المشترك لها دوافع طبيعية غير تلك القائمة على المعاداة لأمريكا. خلال المرحلة النشطة للحرب على الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، من المفترض أن تؤدي المنطقة الواقعة شمال الصين دور العمق، ويجب أن تكون آمنة قدر الإمكان. ومن جهة أخرى، سيكون لحرب روسيا مع القوات المسلحة الصينية آثار سلبية جدًّا في روسيا، وستضر بمصالحها. في الوقت نفسه، سيؤدي وجود التهديدات الأمنية على الحدود الصينية إلى إبطال إمكانية نشاط روسيا في أوروبا الشرقية. إن هذا التطور للأحداث لن يكون في مصلحة روسيا على الإطلاق؛ ومن ثم فإن أمن الحدود الروسية الصينية يمثل أولوية مشتركة لكل من روسيا والصين، في حين يعد جر الصين وروسيا إلى صراع، مهمة ذات أولوية بالنسبة إلى الغرب، والجماعات الموالية للغرب في موسكو وبكين.

إن عامل الضغط الأمريكي لا يؤدي إلا إلى تسريع التقارب بين البلدين، الذي في الغالب سيستمر في إطار الصراع الصيني الأمريكي، الذي سوف يمتد عدة عقود، وسيصبح المحور التاريخي الرئيسي للقرن الحادي والعشرين؛ ومن ثم، وإن كان التحالف الناشئ بين روسيا والصين هو تحالفًا مؤقتًا يحمل طابعًا ظرفيًّا، إلا أنه سيستمر فترة طويلة.

ومن أهم ما سيميز التعاون الدفاعي بين البلدين طبيعته الهجينة؛ حيث إنه تجنبًا لتوجيه الاتهامات إليهما بإنشاء تحالف عسكري يمكن أن يهيمن على آسيا والعالم، يفضل كلا الطرفين عدم إضفاء الطابع الرسمي عليه لتكوين تحالف دفاعي كامل مثل الناتو.

إنه من بين الأمور الشائكة، ولكن التي لا تحول دون التعاون بأي حال من الأحوال، الافتقار إلى التوافق بين البلدين فيما يخص قضايا مناطق معينة في العالم، ولا سيما آسيا الوسطى، وأفغانستان، والشرق الأوسط. كما أن المنافسة على الأسواق مستمرة بين عدد من الشركات الروسية والصينية، في حين أن كل هذه المسائل تحتاج فقط إلى إنشاء آليات تنسيق، التي ستظهر- بلا شك- في حال تعميق التفاعل.

إن نمو نفوذ بكين في العالم، الذي قد يكتسب طابعًا متقلبًا حال قامت بعملية عسكرية لضم تايوان بالقوة، سيجبر واشنطن على تغيير نهجها نوعيًّا في تناول القضية الصينية، والبحث عن طرق أكثر جذرية لحلها. ومع ذلك، فإنه خلال الفترة التي يتولى فيها الحزب الديمقراطي السلطة في الولايات المتحدة، ستكون المقاومة الواسعة النطاق للصين مقيدة- تقييدًا كبيرًا- بمصالح الحزب الديمقراطي والرئيس جو بايدن في قلبها. كان الحزب الديمقراطي والنخبة الصينية المتحالفة معه ذات التوجه الأمريكي والمتمثلة في

القيادة السابقة لعصبة الشبيبة الصينية هم من أنشأوا المجال الاقتصادي المشترك بين الولايات المتحدة والصين؛ ومن ثم لن تكون الفترة بين عامي 2021 و2024، وربما بين عامي 2024 و2028، فترة هجوم أمريكي قوي على مصالح الصين في العالم، ولن تتمكن الولايات المتحدة من بدء استعدادها النشط لحرب عالمية إلا تحت قيادة رئيس جمهوري جديد للولايات المتحدة. ويشير التشكيل الحالي للمرشحين المحتملين لرئاسة الولايات المتحدة من الحزب الجمهوري بنسبة 100% إلى أن أي مرشح جمهوري سيكون لديه أجندة معادية للصين.

إن معاداة شي جين بينغ لأمريكا التي عبر عنها من خلال رفضه الاندماج في السوق الأمريكية، وذلك بمبادرة التكامل الأوروبي الآسيوي، و"الحزام والطريق"، وكذلك عن طريق مذهب التنمية السيادية للصين من خلال شعار "النهضة العظمى للأمة الصينية"، تتجلى في التطهير السياسي الممنهج للنخبة الموالية لأمريكا في الصين، وهو ما ظهر بوضوح خاصة عام 2020، عندما أُقيل وزير الزراعة هان تشانغفو، ووزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات مياو وي، اللذان تسلما منصبيهما تحت إشراف الأمين العام السابق جين تاو.

ومن الجدير بالذكر أن بايدن، خلال حملته الانتخابية في نهاية عام 2020، وصف شي جين بينغ شخصيًّا بأنه عدو للحوار الصيني الأمريكي، متهمًا إياه بالإبادة الجماعية للأويغور، وحرمان هونغ كونغ من الحكم الذاتي، وبمحاولة فرض السيطرة على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي من خلال إنشاء مناطق حظر طيران تدل على سيطرة الصين القانونية على مياه إقليمية بمساحة تزيد عن مليوني كيلومتر مربع. أدى الرفض الحاد لشي جين بينغ بصفته زعيمًا للمجموعة السيادية المؤيدة للجيش في الصين، وتركيز بايدن على التحالف مع قادة عصبة الشبيبة، إلى الافتقار التام إلى الحوار بين قادة البلدين. وكان شي جين بينغ آخر رؤساء العالم الذين هنئوا بايدن بفوزه في الانتخابات، في حين امتنع الجانب الأمريكي عن تهنئة الجانب الصيني بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني في يوليو (تموز) 2021. وتعمد شي جين بينغ المشاركة في قمة المناخ الفرنسية الألمانية الصينية عبر الإنترنت عشية قمة المناخ التي أطلقتها الولايات المتحدة، وفي الوقت الحالي لا تزال مسألة أول لقاء شخصي بين زعيمي البلدين معلقة، كما تزداد العلاقات المعقدة بين البلدين توترًا باستمرار بسبب المعلومات التي تفيد باحتمالية حدوث صراع في مضيق تايوان.

تعد خطة شي جين بينغ في جذب الدول العربية في الشرق الأوسط إلى إطار نفوذ الصين من بين المهام المتعلقة بإنشاء حيز تجاري ومالي صيني منفصل عن الولايات المتحدة. وقد حُدِّدت التوجهات الرئيسية لإستراتيجية الصين في الشرق الأوسط خلال زيارة شي جين بينغ

للشرق الأوسط عام 2015، زار الزعيم الصيني إيران، والمملكة العربية السعودية، ومصر تباعًا.

بعد ثورة الثلاثين من يونيو (تموز) 2013 التصحيحية في مصر، نشأت علاقة خاصة بين الزعيم المصري الجديد عبد الفتاح السيسي وزعيم الصين الموالي للنهج السيادي للجيش شي جين بينغ، وهو ما أدّى دورًا مهمًّا في جولة شي جين بينغ في الشرق الأوسط. اليوم تعد الصين هي الشريك التجاري الأول لمصر. وينبغي الأخذ في الحسبان إستراتيجية بكين الواسعة النطاق في إفريقيا، بما في ذلك ظهور أول قاعدة أجنبية لبكين في جيبوتي، في الواقع بهدف السيطرة على مضيق باب المندب، تعد بمنزلة "قناة السويس الثانية".

إن موقف القاهرة والرياض وأبوظبي الإيجابي فيما يتعلق بالمشروع الصيني في الشرق الأوسط وإفريقيا، وكذلك الموقف المحايد- بشكل عام- خلال صراع بكين مع الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي، يعد هدفًا رئيسيًّا لبكين في علاقاتها مع البلدان العربية الثلاث المؤثرة. ومما له أهمية خاصة هو تمكين بكين من مرافقة حركة التجارة عسكريًّا في البحر الأبيض المتوسط. كما تجدر الإشارة إلى التنفيذ الناجح لمشروع منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر، وتحديث البنية التحتية لمصر، والتحضير لإطلاق مشروع صناعي كبير في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس. وفي إطار الإستراتيجية الصينية الجديدة، تؤدي مصر دور نقطة الوصل التي تربط بين كثير من المشروعات الصينية في شرق إفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك أبوظبي بمركزها التجاري العالمي وموانئها المتطورة، والرياض، التي توفر للصين إمدادات الطاقة، ولديها مشروع طموح يتمثل في رؤية (2030). أخيرًا، من مصلحة الصين أن يسود السلام والتفاهم في منطقة الخليج بضفتيه العربية والإيرانية، وذلك لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين لا يمكن أن تنحاز فيها إلى طرف على حساب الآخر، وهو ما يمكنها- إلى جانب روسيا- من ضمان أمن المنطقة والملاحة البحرية، وخلق تفاهمات تطمئن البلدان العربية في الخليج المتضررة من سياسات إيران التوسعية في المنطقة، وهذا الدور تحديدًا قد ثبت بالتجربة أن واشنطن لا يمكنها القيام به.

هل حقا عادت روسيا؟

ثلاث عقبات رئيسية تعترض تحولها إلى قوة عالمية



في يوم الثلاثاء، الخامس عشر من مايو (أيار) 2007، وبعد انتظار طويل، جاء الاتصال أخيرًا- الرئيس في انتظاركم في استراحته الريفية في «نوفا أغاريوفا» التي تبعد ٤٠ دقيقة عن موسكو. عند وصولنا كان پوتين يجلس إلى طاولة طويلة مستطيلة وهو في مركزها بحضور مجمل أعضاء مجلس الأمن القومي الروسي، واستقبلنا بابتسامة ساخرة، وقال: "أعتقد أن الوزيرة رايس، بصفتها طالبة سابقة في التاريخ الروسي، ستقدر هذا المكان جيدًا". كان هذا هو المكتب السياسي الحديث، بلاط القيصر الروسي الجديد. كانت الدلالة دقيقة مثل پوتين نفسه: "لقد عادت روسيا مجددًا"- بعد حديث صاخب توعد وهدد پوتين فيه جورجيا، وهو يلوّح بسبابته للوزيرة رايس، منتقدًا مجمل السياسات الأمريكية، قلت لنفسي: "لم تكن هذه روسيا التي تركتها قبل عقد من الزمان وهي مستلقية على ظهرها"- وليام بيرنز، السفير الأمريكي السابق في موسكو، ومدير وكالة المخابرات المركزية الحالي (كتاب القناة الخلفية، ص 179).

***أحمد دهشان:** كاتب وباحث مصري، محرر مجلة الشؤون العربية الأوراسية.*

هل حقًا عادت روسيا؟

عند الحديث عن "العودة" الروسية للتأثير في مسرح السياسة العالمية، نجد إجابات متباينة، لكن قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال الذي يبدو للوهلة الأولى مضللًا، نحتاج إلى توضيح المقصود بهذه "العودة".

عند المقارنة بين روسيا القيصرية ووريثتها الإمبراطورية، سنجد أن الأخيرة قد توسعت في المساحة، ولكنها خسرت "الروح الروسية" وقسمت المجتمع بين تقليديين وحداثيين يمثلون نخبتها، وهؤلاء كانوا ينظرون بازدراء إلى المجتمع الموسكوفي بقيمه وعاداته وتقاليده ونمط تدينه الأرثوذكسي في عاصمتهم الجديدة مدينة بطرس الأكبر، أو «سانت بطرسبرغ» كما تسمى حاليًّا، ويعتبرون أنفسهم أوروبيين، في حين لم تكن أوروبا تراهم كذلك. لشرح هذا التناقض، يقول الكاتب الروسي ميخائيل شيدرين (1826-1889): "في روسيا، كنا موجودين فقط بالمعنى الواقعي- ذهبنا إلى المكتب، وكتبنا رسائل إلى أقاربنا، وتناولنا العشاء في المطاعم، وتحدث بعضنا إلى بعض، وما إلى ذلك، لكننا روحيًّا كنا جميعًا من سكان فرنسا". أما المؤرخ والكاتب الروسي نيقولاي كرامزين (1766-1826)، فقد وصف شعور الصدمة لهذه النخب الروسية "المتأوربة"، في كتابه (رسائل رحالة روسي 1792)، بالقول: "في الطريق إلى كونيغسبرغ، دهش ألمانيان عندما علما أن روسيًّا يمكنه التحدث بلغات أجنبية، وفي لايبزيغ، تحدث الأساتذة عن الروس على أنهم برابرة، ولم يصدقوا أن لديهم كتابًا واحدًا من تأليفهم. أما الفرنسيون فقد اعتبرونا قرودًا لا تعرف إلا كيفية التقليد". أخيرًا، عبّر الأديب الكبير فيودور دوستويفسكي (1821-1881) عن خيبة الأمل هذه بقوله: "في أوروبا يروننا تتارًا، وفي آسيا يروننا أوروبيين".

أدى هذا التناقض فيما بعد، من بين عدة أسباب أخرى، إلى سقوط الإمبراطورية الروسية، وقيام الاتحاد السوفيتي، بعد ثورة فبراير (شباط) 1917، وموجتها الثانية في أكتوبر (تشرين الأول) من العام نفسه، ونشوب حرب أهلية دموية استمرت خمس سنوات، وخسارة بولندا وفنلندا، والأراضي التي اكتسبتها في الحرب العالمية الأولى.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تراجعت مساحة روسيا من (22,402,200) كم□، إلى (17,075,400) كم^2، أي خسرت (5,326,800) كم^2، مع ما شكله هذا التراجع من ضعف اقتصادي، وسكاني، وأعباء جيوسياسية تدفع اليوم روسيا ثمنها من خلال صراعات وخصومات مع جيرانها.

إذن، عند طرح السؤال "هل عادت روسيا؟"، لا بد أن يعقبه سؤال آخر عن ماهية هذه العودة؟

منذ إعلان قيام «روسيا القيصرية» عام 1547، يشهد التاريخ السياسي الروسي عملية مستمرة تبدو ميكانيكية من التدهور والتراجع المستمر، أما نسبيًّا، وبالمقارنة بوضع الاتحاد الروسي، الذي تأسس عام (1991)، ووضعه الحالي، فبالتأكيد قد عادت روسيا من هذا الجانب وحسب، لكنها لم تعد بأي حال من الأحوال إلى ما كانت عليه سابقًا، أو حتى إلى أقرب نسخة من نسخ إمبراطوريتها المتعاقبة، وأعني بذلك الاتحاد السوفيتي، فالاتحاد الروسي الآن أقل منه في المساحة، وعدد السكان، وطبيعة الاقتصاد ونمطه وقوته، ومستوى التأثير العالمي، والقوة العسكرية، والتمدد والنفوذ. أما روسيا "التسعينات" التي كانت تعاني الفوضى، وحكم المافيا والحركات الانفصالية، فلم يعد لها وجود؛ وعليه فنحن أمام عودة للحد الأدنى إلى ما كانت عليه روسيا تاريخيًّا.

الكفاح الروسي من أجل المكانة العالمية

منذ وصوله إلى السلطة، ركز خطاب الرئيس الروسي ڤلاديمير پوتين على تغذية الشعور القومي، وإثارة الفخر الوطني لدى الروس الذين شعروا بالمهانة بعد تفكك إمبراطوريتهم الحمراء، واستخفاف الغرب بهم وبدورهم، وصولاً إلى مرحلة بدء الصدام مع الغرب بعد حرب أوسيتيا الجنوبية 2008، التي بلغت ذروتها بعد ضم/ استعادة شبه جزيرة القرم 2014، مع ما رافق ذلك من انتقادات غربية لسياسات روسيا، ونظام حكم پوتين، والتحذيرات المتزايدة في الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، من سعي روسيا إلى قيادة عالمية جديدة.

لا يُخفي المنظرون السياسيون الروس- على تباين أفكارهم- رغبتهم في استعادة دور روسيا على المسرح العالمي، ولكنهم- هذه المرة- لا يدعون إلى عالم ثنائي القطبية تكون روسيا طرفًا فيه مقابل الولايات المتحدة كما كانت عليه الحال في أثناء الحرب الباردة؛ لعلمهم بأن روسيا الحالية لا تمتلك المقومات التي تؤهلها لذلك، ولتجربتهم التي تعلموا من خلالها أن القيادة القطبية الثنائية تستدعي تحمل أعباء أكبر بكثير من أي مكاسب يمكن أن تتحقق من خلفها، بدلاً من ذلك ينطلقون من دعوة مفادها أن العالم مقبل على "تعددية قطبية" ستكون فيها روسيا قطبًا من ضمن عدة أقطاب عالمية أخرى، وفي هذه الحالة سيمتد نفوذ "القطب" الروسي المفترض إلى ما يسمى في الأدبيات السياسية الروسية "الجوار القريب"، أو بلدان الاتحاد السوڤيتي سابقًا، ولكن شكل هذا القطب وهذا الاتحاد الجديد، عليه اختلاف كبير بين النخب الروسية، وإن كان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) هو التصور الأقرب إليه حتى الآن.

بعيدًا عن الطموح المشروع لكل دولة أو قوة ترى في نفسها القدرة، تعترض الطموحات الروسية عدة عقبات أمام تحقيق ذلك الهدف، وفي هذا المقال سنكتفي بأبرز ثلاث عقبات، وهي: (هشاشة النظام السياسي، والخواء الروحي والأيديولوجي، والضعف الاقتصادي).

هشاشة النظام السياسي

رغم حداثة التاريخ السياسي الروسي (أقل من 1200 عام)، حين بدأت الدولة الروسية الأولى سنة (862)، عندما نشأت إمارة نوفغورود، في شمال غرب روسيا حاليًّا. فإن هذا التاريخ غني بالأحداث المثيرة، وقصة السلطة فيها تكاد تكون واحدة، وفي كثير من الأحيان يسأل المرء نفسه متحيرًا وهو يقرأ أحداث هذا التاريخ: هل إلى هذا الحد لم يقرأ الروس تاريخهم، أو يسعوا إلى التعلم من أخطائهم، فكرروها بشكل يثير "الإعجاب" إن جاز التعبير، أم أنهم كانوا مستسلمين لما تقرره الأقدار، معتقدين عن قناعة أن بلدهم هو "روسيا المقدسة"، أو "سڤيتايا روس" بالروسية؟ وهي فكرة فلسفية-دينية ظهرت لدى السلاڤ الشرقيين منذ القرن الثامن الميلادي، وتحديدًا بعد "معمودية كيڤانس" التي بدأت سنة (867)، وأدت في نهاية المطاف إلى اعتناق الأمير ڤلاديمير الأول المسيحية الشرقية اليونانية، وتعميد شعبه، ثم ترسخت بعد انتصار إيڤان الرابع- غروزني أو "الرهيب" على خانيات التتر في أستراخان وسيبيريا وقازان، وإعلان نفسه قيصرًا لروسيا، ووريثًا شرعيًّا لبيزنطة بعد سقوط القسطنطينية عام 1453، على يد الترك العثمانيين، ولكونه يحمل دماء إمبراطورية من جدته صوفيا باليولوغينا، ابنة أخي آخر أباطرة بيزنطة

قسطنطين الحادي عشر؛ وعليه فقد تم اعتبار موسكو "روما الثالثة"، و "مملكة الجنة"، و" ومكان القيامة الأبدية لله في السماء وعلى الأرض". وقد أكد هذه الفكرة في الوقت الحالي، سنة 2013، المتروبوليتان إيلاريون، الذي قال: "كأبناء وبنات للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، نحن جميعًا مواطنون في روسيا المقدسة. عندما نتحدث عن روسيا المقدسة، لا يمكن أن يكون فيها المرء روسيًّا حقيقيًّا، دون أن يصبح أولاً أرثوذكسيًّا، ويعيش حياة الكنيسة، كما فعل أسلافنا مؤسسو روسيا المقدسة"[1].

قد يبدو هذا هو التفسير المنطقي لحالة الركون الروسي للقدر، والإيمان بأن القوى الإلهية ستحفظ روسيا في كل الأحوال، فلا داعي للخشية على مستقبلها، أو أن يرهق المرء نفسه في بناء مؤسسات تضمن استمرارية الدولة، المهم وجود الحاكم القوي المستبد، ومن المهم هنا توضيح أن "الاستبداد" صفة إيجابية للحاكم في العقلية الروسية، وتعني القدرة والسطوة، وهو ما ينبغي أن يتميز به الحاكم الروسي "الجيد" وفق هذا التصور، وقد عبر عن ذلك الاعتقاد، تعبيرًا أكثر وضوحًا، المؤرخ الروسي ڤلاديمير بولداكوڤ، عندما قال: "لقد تعود الشعب الروسي أن الصورة النموذجية للسلطة هي تلك التي تمتلك القوة والجبروت واحتكار العنف نتيجة قرون طويلة من الحكم الاستبدادي، حيث احتاج الشعب الروسي دومًا إلى الحاكم الزعيم القوي الحازم المفهوم، هذا الأمر من مقومات السلطة في روسيا في الماضي، والحاضر، والمستقبل أيضًا".

لكن هذه الغيبيات والإيمان بها، لم تفعل دومًا فعلها. وضع المؤسس الأول روريك (862–897) أساس الدولة الروسية، ثم وسعها ونقل عاصمتها إلى كييڤ الأمير أوليغ - ڤيشي "العراف" (879–912)، ودوّن ياروسلاڤ- مودري "الحكيم" (978–1054)، منظومة قوانينها، وطورها ڤلاديمير مونوماخ (1053–1125)، ووصلت الدولة الروسية إلى قمة مجدها، وبسبب القصور الذاتي الداخلي، وعدم وجود آلية لتنظيم السلطة بين أمرائها المتصارعين، تعرضت للاجتياح المغولي الذي بدأ عام 1237.

تمكن ألكسندر نيڤيسكي (1220–1263)، من مواجهة الصليبيين الكاثوليك من السويديين والألمان، بعد عقد صفقة خضع مقابلها لخانية القبيلة الذهبية المغولية، ليحفظ الوجود الروسي والإيمان الأرثوذكسي، وصولًا إلى توقف أمير موسكو المعظم إيڤان الثالث (1440–1505)، عن دفع الجزية إلى القبيلة الذهبية، وتحرير الدولة الروسية بعد زهاء قرنين ونصف القرن من النير المغولي، ليُتم حفيده إيڤان الرابع (1530–1584) ما بدأه الجد بضم كل أراضي القبيلة الذهبية، وإعلان روسيا القيصرية (1547)، التي دخلت من بعده ما تسمى "الحقبة المظلمة"، أو "عصر الاضطرابات"، من صراعات وحروب أهلية، وغزوات خارجية؛ لعدم وجود نظام واضح لنقل السلطة، أو مؤسسات قادرة على أن تسد فراغها، وقد تكرر الأمر فيما بعد في العصر الإمبراطوري. أما الاتحاد السوڤيتي فقد سقط سقوطًا حرًّا في حالة فريدة من نوعها ربما لم ولن تتكرر في التاريخ، بلا ثورة، أو انقلاب، أو انهيار اقتصادي. اجتمع في إحدى غابات بيلاروس ثلاثة زعماء، ستانيسلاڤ شوشكيڤيتش، من بيلاروس، وليونيد كراڤتشوك، من أوكرانيا، وبوريس يلتسن، من روسيا، ووقعوا في الثامن من ديسمبر (كانون الأول) 1991، ما تسمى «اتفاقية بيلوڤيشسكايا»، لإلغاء الاتحاد السوڤيتي، على الرغم من وجود استفتاء شعبي أيد فيه الغالبية بقاءه مع القيام ببعض

1. -Metropolitan Hilarion - Russian Orthodox Church Outside of Russia - Appeal by Metropolitan Hilarion on the celebration of the 1,025th anniversary of the Baptism of Rus - June 19, 2013, http://www.synod.com/synod/eng2013/20130619_enmhappeal1025.html

الإصلاحات، واتصلوا أولًا بالرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لإبلاغه بقرارهم، ثم فيما بعد علم به رئيس البلاد آنذاك غورباتشوف من وسائل الإعلام كأي مواطن عادي، لتنتهي بذلك تلك الدولة العظمى، بشكل لم يخطر ببال حتى ألد أعدائها.

الاتحاد الروسي اليوم، ليس مصيره ببعيد عما حدث للدولة الروسية الأولى، كييڤسكايا روس (879–1240)، وروسيا القيصرية (1547–1721)، وروسيا الإمبراطورية (1721–1917)، أو روسيا السوڤيتية (1922–1991)، فلا وجود لقيادة واضحة ما بعد الرئيس پوتين، وكل الشخصيات الظاهرة على الساحة محدودة الكفاءة والخبرة والثقافة، باستثناء وزير الخارجية سيرغي لاڤروڤ، البالغ من العمر 71 سنة، ووزير الدفاع سيرغي شويغو (66 سنة). أما الحزب الحاكم «روسيا الموحدة»، فهو أشبه بنادٍ لتجمع أصحاب المصالح للالتحاق بحزب الحكومة، ويمثل خليطًا من شخصيات مختلفة التوجهات، وكما يقول الصحفي الروسي ماكسيم شيڤتشينكو: "بدون پوتين، لا وجود لشيء يسمى حزب روسيا الموحدة". في الغالب تنتهي هذه الأحزاب بنهاية مؤسسها في ظل افتقادها لأي أيديولوجية أو قاعدة شعبية، ونظرًا إلى تأسيسها الفوقي من السلطة، لن ينتظرها في الغالب سوى مصير "الحزب الوطني الديمقراطي" في مصر، الذي تحلل بعد تنحي الرئيس المصري الأسبق مبارك.

لا يعرف النظام السياسي الروسي ولا يعترف بدولة المؤسسات، ولا يتقن الروس ما يتقنه الأمريكيون في "فن إدارة التناقضات" داخل أجهزة الدولة، على العكس من ذلك، هناك أطراف متصارعة مصالحها متضاربة، لا تمثل سوى نفسها، ولا وجود لقواعد حقيقية خلفها، ويكمن دور الرئيس أو "القيصر" في إدارة هذه الصراعات بنفسه، وفي حالة ضعفه أو غيابه لأي سببٍ كان، تدخل البلاد- كعادتها- في حالة من الفوضى، وكما صرح پوتين نفسه عندما طرح البعض توليه منصب رئيس مجلس الدولة، مع منحه صلاحيات عليا قبل ترك منصب الرئاسة (2024)، فكان رده على هذا المقترح بالقول: "تعدد السلطات في بلد مثل روسيا لا يعني سوى الفوضى"، أو وفقًا للمثل الروسي: "الغابة لا تتحمل سوى دب واحد"، وأمام هذه المعضلة، طرحت رائدة الفضاء السوڤيتية السابقة، وعضو مجلس الدوما ڤالنتينا تريشكوڤا، تعديلًا دستوريًّا بخصوص مدد الرئاسة، سمح في النهاية بتصفير العداد لصالح پوتين، ليبقى فيما يبدو رئيسًا مدى الحياة، دون الإجابة عن سؤال "وماذا بعد پوتين؟".

عندما وجه الإعلامي عمرو عبد الحميد، هذا السؤال إلى الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين، رد عليه بأنه: "يتمنى بقاء پوتين في الحكم مدى الحياة ما دام قادرًا على ذلك، وأن بديله ربما يكون كارثيًّا ويؤدي إلى عودة روسيا إلى زمن الاضطرابات التي شهدتها في التسعينات من القرن الماضي"، وعندما باغته بسؤال آخر قائلا: وماذا لو غاب پوتين من الصورة لسبب قهري؟ كان رده: "نأمل أن يحل محله شخص جيد، أو أفضل منه، ولكنه غير معروف لدينا، وربما يكون موجودًا في الخفاء"[2].

وهكذا، مرة أخرى لا يجد حتى أكثر المفكرين الروس فطنة وتأثيرًا، سوى القدر للجوء إليه، وفق نظرية "روسيا المقدسة"، التي حتمًا لن يتركها الرب تذهب إلى الهلاك، وسيخرج "المخلص" لينقذها من الضياع. عندما تقرأ التاريخ السياسي الروسي لا يمكنك سوى أن تتخيل، ماذا لو فكر الروس في حل هذه

2. برنامج رأي عام - قناة تن الفضائية - ألكسندر دوغين - ٠٣ سبتمبر ٢٠٢٠ https://www.youtube.com/watch?v=FNsJ_tX7_5U&t=2s

المعضلة، كيف كان وضع بلادهم، مع ما تمتلكه من مساحة شاسعة، وموارد ضخمة لا مثيل لها، وشعب قدم تضحيات لم يقدم أي من شعوب الأرض- بلا مبالغة- مثلها؟ ربما لو حدث هذا الاستقرار لكانت روسيا اليوم هي الدولة الأقوى والأعظم في التاريخ، بدلاً من ذلك، نشهد دولة تنهض وصولًا إلى مرحلة القوة العظمى، ثم تتحلل بعد وفاة زعيمها القوي وصولًا إلى تفككها، وما قبل النهاية بوقت قليل يأتي من يوقف هذا الانهيار، ويتم اعتبار ذلك نصرًا وعودة من جديد ليظل مخلدًا في السلطة، مكررًا الأخطاء نفسها التي أدت إلى وصولها إلى لحظة الانهيار الكامل، وهكذا تتكرر القصة، وتفقد روسيا أموالًا وموارد وأرواحًا غالية، دون تراكم للقوة.

هل يؤمن الروس بالقدر، وأنه لصالحهم إلى هذا الحد، أم هو العجز عن التغيير، فكان "القدر" مجرد خداع للنفس، أم قد تتغير المعادلة لأول مرة في تاريخ روسيا، وتقرر أن تصنع قدرها ومصيرها بنفسها؟ لا نملك إجابات واضحة عن هذه الأسئلة، ولكن الأكيد أن مستقبل السلطة في روسيا يكتنفه الغموض، وهو ما يعوق تحولها إلى دولة عظمى، فلا وجود لمؤسسات دولة قادرة كما هي الحال في الولايات المتحدة، ولا لحزب عَقَدي يضمن الاستمرارية وتطوير الدولة على غرار الحزب الشيوعي الصيني، ولا الخلود مع التمتع بالشباب والحيوية متاح للبشرية ليبقى بوتين، وما دامت هذه المعضلة بلا حل حتى الآن، فلا مجال للحديث عن تحول روسيا في المستقبل إلى قوة عظمة عالمية، أو إمكانية لثقة القوى الإقليمية ذات الثقل في أن تدير ظهرها للغرب وتتحالف مع روسيا، لتربط مصيرها ببلد هو نفسه يجهل ماذا سيحل به غدًا، في حين أن جُل ما يمكن للروس تمنيه هو ألا يفقدوا ما بين أيديهم، وقد يكون ذلك الأمر متعذرًا.

ختامًا، قد يكون من المفيد التذكير برسالة مهندس الحرب الباردة جورج كينان (1904–2005)، المسماة البرقية الطويلة (Long Telegram) 1946، التي من بين ما قاله فيها: "على الولايات المتحدة أن تؤجل جميع مشاريعها لخلق تغيير في الاتحاد السوفيتي حتى وفاة يوسِف ستالين، وبعدها يمكن العمل عليها بهدوء وصولًا إلى تنفيذها"[3]، وهو ما كرره مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبغنيو بريجينسكي، حين دعا، عام 2016، إلى عدم الدخول في مواجهة حادة مع روسيا، وانتظار "مرحلة ما بعد بوتين؛ لخلق التغيير المنشود"[4]. يبدو أن الغرب قد درس وفهم تاريخ روسيا، أكثر من بعض الروس، وينتصر في نهاية المطاف ليس بفضل قوته أو ذكائه؛ ولكن لحكمته ومعرفته بتاريخ خصمه، والعمل بما تقتضيه تلك المعرفة.

الخواء الروحي والأيديولوجي

بعيدًا عن جدلية "إلى أي الاتجاهات ينتمي الشعب الروسي؟"، وهي جدلية لم يتمكن الروس أنفسهم من حسمها حتى الآن، إلى الشرق أم إلى الغرب، وإلى أي منهما وجهته؟ مع وجود محاولات "توفيقية"، مثل "الأوراسية" التي تحاول المزج بين كلا الاتجاهين، وإن كنت أميل إلى القول إن الشعب الروسي "قلبه مع الغرب، ولكنه ذو عقلٍ شرقي"، وهذا العقل الشرقي لا يستقيم مع أفكار مثل "الفردانية"، على العكس

3. Digital Archive - Wilson Center - February 22, 1946, George Kennan's 'Long Telegram', https://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/116178.pdf

4. Zbigniew Brzezinski - The American Interest - Toward a Global Realignment - April 17, 2016, https://www.the-american-interest.com/2016/04/17/toward-a-global-realignment/

من ذلك، فالفردانية تُخرج "أسوأ" ما في الشخصية الروسية، وتجعل منها شخصية "أنانية" غير مكترثة بالآخرين، أو بالنظام العام والقانون، بدلاً من ذلك، يجد هذا الشعب نفسه في القيم "التشاركية"، والرابطة العَقَدية أيًّا كان مصدرها، مع حاجته إلى سلطة مركزية عليا تتولى إدارة شؤون البلاد وتنظيمها.

يقول إيفان، أحد أبطال رواية «الإخوة كارامازوف»: "إذا كان الله غير موجود، فكل شيء مباح"، هكذا اختصر الأديب الروسي دوستويفسكي الطبيعة الروحية الروسية. الإيمان، أيًّا كان شكله، عامل رئيسي في تحفيز الشخصية الروسية، وبدونه فهي لا شيء. كانت روسيا القيصرية، وبشكلٍ ما الإمبراطورية، قائمة على القيم الأخلاقية الأرثوذكسية، وراعيها وحاميها القيصر، وحسب تعبير الفيلسوف الأمريكي صامويل هنتنغتون (1927–2008): "في الأرثوذكسية، الإله هو الشريك الأصغر للقيصر"، فكان لتغير مشاعر الشعب بالاتجاه السلبي تجاه نيقولا الثاني (1868–1918)، دوره في تراجع الإيمان ما قبل الثورة البلشفية، إلى جانب فقدان الثقة بالكنيسة بسبب تأييدها المطلق للإمبراطور الروسي وحاشيته، لكن مع قيام الاتحاد السوفيتي، عالج الأخير هذا المشكلة عبر "القيم الاشتراكية" التي في مجملها لا تخلف كثيرًا عن القيم المسيحية الأخلاقية، مع استخدام فن "الصورة" الدعائية للقادة والزعماء السوفيت، لتقديم مثال شبيه بالأيقونة الأرثوذكسية المقدسة، وتحنيط جسد لينين، والاحتفاظ به في ضريح خاص، في محاكاة لاحتفاظ الكنيسة بأجساد القديسين، وصولاً إلى ما يسمى "عبادة الفرد"، في محاكاة إضافية لشخصية القيصر عبر شخص السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وجد الروس أنفسهم في العراء، لا القيم الأرثوذكسية لها وجود لدى غالبية الشعب الذي ولد وترعرع في ظل "القيم الاشتراكية" العلمانية، ولا هذه القيم بقيت بعد تفكك الدولة التي كانت تعتنق أيديولوجيتها، وحل محل ذلك مجموعات متناثرة من الأفكار المستنسخة في الغالب من الغرب.

الاتحاد الروسي الآن لا يمتلك نموذجًا يمكن أن يشكل عامل إلهام لشعبه، فضلاً عن محيطه القريب، وبالضرورة لباقي شعوب العالم الأخرى، وعلى الرغم من جميع محاولات الرئيس بوتين ليبدو هو ونظامه في صورة "المحافظين" المؤمنين بالقيم الأرثوذكسية والعادات والتقاليد الروسية العريقة، فإن هذه الدعاية لا تجد لها صدى في الداخل الروسي، ولدى الشباب تحديدًا غير المكترثين بها. نتيجة لذلك، نجد اليوم فجوة كبرى بين الشباب من 14 إلى 40 سنة، وما فوق الأربعين، يرى الفريق الأخير بوتين ويقيم نظامه من خلال منظور ما شاهده قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي، وفوضى التسعينيات المرعبة، في حين أن هؤلاء الشباب لم يعاصروا أو يعوا جيدًا تلك الأحداث، ولديهم من وسائل المعرفة والاطلاع على العالم الخارجي ما لم يتوافر لدى الجيل السابق لهم، ويرون الاستقرار أمرًا مسلمًا به، ويقارنون بين أوضاع بلادهم على مستوى الفساد والحريات والرفاهية، وأوضاع باقي شعوب أوروبا.

على المستوى الأخلاقي، لا وجود لمنظومة قيم اجتماعية مبنية على أيديولوجية ما، أو قيم دينية، إلا ربما داخل الأقليات القومية، أما على المستوى السلافي، فالفلسفات والأديان الشرقية تلقى لدى المهتمين بالجوانب الروحية رواجًا غير عادي، مثل البوذية، والهندوسية، وحركة هاري كريشنا، وغيرها.

في ظل هذه الأجواء، تستمر روسيا في التدهور الديمغرافي المخيف، بلغ سكان الاتحاد السوفيتي عام

1989 نحو (286,730,819) نسمة، وكان تعدد سكان روسيا وحدها (146,863,931)، في حين بلغ سكان الاتحاد الروسي عام 2019 نحو (145,872,256)، بمعدل خصوبة (1.72) مقارنةً بعام 1989، الذي كان (2.12). وفق المعدلات الحالية، سيصل عدد سكان الاتحاد الروسي عام 2050 إلى نحو (135,824,481)، أي بمعدل نمو سلبي (0.22-%)، في حين سيتحول الريف إلى ما يشبه مدن الأشباح بعدما يصل عدد سكان المدن إلى 81.4%، وسيرتفع معدل منتصف العمر ليصبح (41.7)؛ مما يبشر بأمة ذات أغلبية من العجائز والمسنين، وأعباء إضافية على القطاع الصحي لرعايتهم[5].

احتل الاتحاد الروسي، عام 2010، المركز الأول عالميًّا في عدد حالات الإجهاض، بمعدل (1,054,820) حالة، ورغم تراجع هذا العدد إلى (737,948) عام 2016 [6]، فإنه يظل كبيرًا جدًا في بلد يعاني تراجعًا سكانيًّا مع مساحة شاسعة من الأراضي، كما أن هذا التراجع لا يدل على زيادة في معدلات القيم الدينية، أو بسبب قيمة أخلاقية أخرى؛ بل للتحسن النسبي للوضع الاقتصادي مقارنة بسنوات التسعينيات، وهو ما أدى إلى توافر وسائل منع الحمل، وزيادة الوعي لدى الشباب بممارسة "الجنس الآمن".

أدى غياب ما تسمى بـ "القوى الناعمة" إلى معاناة روسيا من مشكلات لا حصر لها مع "محيطها القريب"، الذي كان من المفترض أن يكون الأقرب إليها، وقد تحول هذا المحيط إلى عبء وعامل استنزاف، حسب وصف البروفيسور تشاو هوا شنغ (Zhao Huasheng)، الأستاذ في معهد الدراسات الدولية، بجامعة فودان، في شنغهاي الصينية. أوكرانيا في حالة حرب تقريبًا مع روسيا، وكذلك جورجيا، وبلدان آسيا الوسطى، تتحفظ فيها أوزباكستان وتركمانستان، وكلتاهما بلد مهم، على الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي، مع تنامي المشاعر القومية المناهضة لروسيا في كازاخستان، في حين تجبر الظروف الاقتصادية الصعبة كلاً من طاجيكستان وقرغيزستان على التقارب مع روسيا. بلدان البلطيق كلها في حالة خصومة مع موسكو، وهناك قطيعة مع مولدوفا على إثر الخلاف بشأن إقليم ترانسنيستريا، ووصول مايا ساندو، المؤيدة للوحدة مع رومانيا والتكامل مع الغرب إلى السلطة. بيلاروس، لولا الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، لربما التحقت بتحالف "ثلاثية لوبلين" بين بولندا وأوكرانيا وليتوانيا. أما الحليف الرئيسي في البلقان صربيا، فما إن ما لوح لها الغرب، وأبدى استعداده للبدء في تسويةٍ ما بشأن كوسوڤو، حتى قررت بلغراد الانسحاب من المناورات السنوية مع روسيا. أرمينيا، التي تعرضت لهزيمة مذلة في حربها الأخيرة في ناغورنو قره باغ/ أرتساخ، أعاد شعبها انتخاب نيكول باشينيان، المحسوب على الغرب، والمعادي لروسيا، رغم مرارة الهزيمة؛ درءًا لما هو أكثر "مرارة" حسب وصف أحد المعلقين الأرمن، بعودة حزب أرمينيا الجمهوري، القريب من الكرملين.

غياب النموذج السياسي أو الاقتصادي، أو أي إلهام لشعوب العالم، كما كانت الحال في ظل الاتحاد السوڤيتي، مع كون 77% من مساحة البلاد داخل قارة آسيا، وفقط 33% داخل القطاع الأوروبي، ورغم ذلك يسكن فيه 80% من السكان، وحدود برية من 14 دولة، منها الصين بعدد سكان مكون من عشرات الملايين على حدودها مقابل أقل من خمسة ملايين روسي، وفي ظل التدهور الديمغرافي الحالي، وعدم قدرة النظام على جعل موسكو، هوليوود أوراسيا، ومركزًا لكل الراغبين في الشهرة

5. Population of Russia (2020 and historical) - World Meters, https://www.worldometers.info/world-population/russia-population/

6. МинцифрыРоссии–Числопрерыванийбеременности, https://www.fedstat.ru/indicator/41696.do

في الفن والموسيقى لتعزيز اللغة الروسية الآخذة في التراجع بجوارها القريب، أو أن تكون قبلة للعلم والتكنولوجيا والفرص الاقتصادية كما كانت في الماضي، أو مركزًا للنخب الثقافية الأوراسية، حيث لا يهتم النظام بكل هذه الموارد الضخمة، ويؤمن فقط وحصرًا بالقوة، ونظرته إلى الثقافة والفن تكاد تكون معدومة، بناءً على كل ما سبق، يصعب جدًّا أن تكون روسيا قطبًا عالميًّا في ظل هذا الفراغ الروحي والأيديولوجي، وغياب منظومة قيمية اجتماعية راسخة، إلى جانب التدهور الديمغرافي المستمر الذي يثير أطماع الشرق والغرب في أراضيها ذات الثروات الضخمة، وبالتحديد في سيبيريا، التي وفق بريجينسكي، من الأفضل لروسيا أن تتبنى مشروع "سيبيريا الأوروبية"، ليتولى الغرب إعمارها وتطويرها بدلًا من سيطرة الصين "الحتمية" عليها.

الضعف الاقتصادي

عندما تولى الرئيس بوتين، كان اقتصاد روسيا تحت قبضة "الأوليغارشيين السبعة"، المنتمين جميعًا إلى قومية واحدة، ويمتلكون- وفق تصريحاتهم- نحو 70 % من اقتصاد البلاد، وقد واجههم بوتين بكل قوة وحزم، واستبشر الروس بأن عهدًا جديدًا من الشفافية والمساواة الاقتصادية ينتظر البلاد، ولكن سرعان ما تبدد هذا الأمل، وتبين فيما بعد أن الصراع كان على الأوليغارشية ولم يكن معها (حول دورها في العملية السياسية، وولائها الخارجي، ومدى استعدادها لدعم سياسات الرئيس بوتين). من قَبِل هذه المعادلة بقي، ومن رفضها زُجَّ به في السجن، أو هرب من البلاد، وجردوا من "ممتلكاتهم". يقول المؤرخ الروسي أندريه فورسوف: "في عهد يلتسن، كان في روسيا 8 أشخاص يمتلكون المليارات، وخلال 15 عامًا من حكم بوتين ارتفع عددهم إلى 96 مليارديرًا".

درجة الحرية الاقتصادية لروسيا (61.5)؛ مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة الثانية والتسعين بين الاقتصادات الأكثر حرية في مؤشر 2021. والمرتبة الثانية والأربعين بين 45 دولة في منطقة أوروبا، وهي مرتبة أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية[7].

حسب منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، تحتل روسيا عام 2020، المرتبة الـ (129) من (180) دولة حول العالم في مؤشر الفساد، ودفع نحو 27 % من مواطنيها على الأقل رشوة إلى موظفي الخدمة العامة[8]، لتتساوى بذلك مع مالي والغابون وكينيا، وتقترب من باكستان المتفوقة عليها بخمس نقاط، حيث جاءت في المرتبة الـ (124)، وتتفوق عليها رواندا بـ (80) نقطة، حيث جاء ترتيبها الـ (49)، أما الولايات المتحدة فقد جاءت في المرتبة الـ (25)، والصين في المرتبة الـ (78)، وهو ما يوضح الهوة الكبرى بين القوتين الصينية والأمريكية ونظيرتهما الروسية[9].

ما زال الاقتصاد الروسي حتى الآن ريعيًّا، يعتمد على عائدات الغاز والنفط، ولم تتمكن روسيا بعد من تنويع اقتصادها الضعيف الذي لا يؤهلها لتحمل أعباء قوة عالمية، على سبيل المثال بلغ الناتج المحلي

7. Economic Freedom - The Heritage Foundation - Russia - 2021, https://www.heritage.org/index/country/russia

8. Transparency International - Center for Anti-Corruption Research and Initiative Transparency International Russia 2020, https://www.transparency.org/en/countries/russia#

9. Transparency International - CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2020, https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/pak

الإجمالي لروسيا عام 2019 (1,700) USD من التريليونات، في حين بلغ الناتج المجلي الإجمالي الأمريكي في المدة نفسها (21,428) USD من التريليونات[10].

أدى ضعف الاقتصاد، واعتماده على الريع، وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة، إلى هجرة رؤوس الأموال، والعقول والأدمغة الروسية إلى خارج البلاد، حتى بات المجتمع مكونًا من أربع مجموعات رئيسية هي: (النوابغ ممن يمتلكون مقومات اقتصادية تسمح لها بالهجرة إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية، والمحظيون من أبناء الأوليغارشية وأقاربها ورجالات الدولة الذين يحصلون على وظائف مميزة بفضل دائرة علاقاتهم لا بفضل موهبتهم، والمكافحون الذين جل طموحهم الهجرة للعمل والإقامة في موسكو، وأصحاب الحظ السيئ ممن لا يمتلكون مقومات اقتصادية أو دائرة معارف قوية، وتدفن أحلامهم في دوائر أجهزة الدولة البيروقراطية خارج موسكو وسانت بطرسبرغ).

نتيجة لذلك، يعد الاستثمار في روسيا من الألعاب الخطيرة في ظل غياب القانون والشفافية، ونرجسية السلطة السياسية التي تمارس سياسة يمينية إمبريالية تجاه جيرانها الأضعف، ربما أشد قسوة من سياسات الولايات المتحدة، دون مراعاة للتفرقة بين الشعوب لتجتذبهم والنظم الحاكمة المختلفة معها، بدلاً من ذلك تساعد سياسات السلطة الروسية على تأكيد نظريات "المعادين" لها في محيطها القريب، والترويج للمقولة الشهيرة "روسيا سجن الشعوب"، وضرورة التضحية- مهما كانت- للتحرر من نيرها، والالتحاق بالمعسكر الغربي. على سبيل المثال، عندما أدت أحداث سياسية طويلة في مولدوفا عام 2009، إلى تنحي رئيسها ڤلاديمير ڤورونين، المفضل لدى موسكو لأنه من الرافضين للوحدة مع رومانيا، ووصول القوميين الراغبين في الوحدة مع بوخارست والتكامل الأوروبي، ما كان من موسكو سوى اتخاذ قرار حظر استيراد النبيذ المولدوڤي؛ لعدم "مطابقته" للمواصفات الروسية (بعد أكثر من 200 سنة اكتشف الروس فجأة هذه "الحقيقة")، مع حظر استيراد المنتجات الزراعية، وهي البلد الأشد فقرًا في أوروبا، والمعتمدة في اقتصادها على هذه الصادرات إلى روسيا؛ مما رفع معدلات العداء الشعبي لروسيا، وصولاً إلى سيطرة المناهضين لموسكو على الرئاسة والبرلمان- حدث الشيء نفسه، ولكن بشكل أشد مع جورجيا، فعندما نشبت الحرب معها عام 2008، تم طرد جميع الجورجيين العاملين في روسيا، ووقف استيراد المنتجات الزراعية والنبيذ الجورجي، ومنذ عامين تم حظر السفر المباشر إليها، حيث تعتمد السوق السياحية اعتمادًا كبيرًا على الروس. وحدث الأمر نفسه مع أوكرانيا، حيث مُنِعت التحويلات المالية إليها، ووُضِعت قيود لسفر الأوكرانيين إلى روسيا وإقامتهم فيها. يحدث هذا كله بينما يتحدث الرئيس پوتين، وباقي أعضاء الحكومة الروسية، عن "الأخوة" مع شعوب البلدان السوڤيتية السابقة، وأن الشعب الأوكراني "شقيق" الشعب الروسي، وأن روسيا تفرق بين الشعب الأوكراني الذي لا يوجد بينه وبين روسيا "خلافات"، وحكومته التي لا تراعي مصالحه، في حين يوجه سلاح العقوبات في الأساس إلى الشعوب، في تناقض بين الحديث المعلن والتطبيق العملي وفق الناقدين لسياساتها، الذين يرون ألا فرق بين سياسات موسكو وواشنطن، وإن كنا مخيرين بين سياستين إمبرياليتين فسنختار إمبريالية واشنطن أو بروكسل، لأنها أكثر رحمة، وتحمل معها شيئًا من التقدم والتحديث، مقابل الأوضاع المتدنية في روسيا؛ وعليه فلا وجود لاقتصاد روسي حقيقي، ولا قدرات روسية اقتصادية قادرة على مساعدة الحلفاء، مع خلط خطير بين الخلافات السياسية والاقتصاد دون قواعد واضحة، وعدم قدرة على اجتذاب المحيط القريب لغياب نموذج

10. Russia Economic Outlook - Russia Economy Data, https://www.focus-economics.com/countries/russia

اقتصادي ناجح، وكلها أمور لا تؤهل روسيا لبناء قوة عظمى عالمية.

جدلية الأحادية والتعددية القطبية

يصف الدبلوماسي السابق، والإعلامي الروسي أرتيوم كابشوك، إحدى سمات العقلية الروسية بالقول: "يفكر الروس في غالبيتهم إما في الماضي البعيد، وإما في المستقبل البعيد أيضا"[11]، ينطبق هذا المثل على غالبية المنظرين السياسيين المحافظين والأوراسيين في روسيا، فهم منشغلون بمستقبل العالم البعيد أكثر من واقع بلدهم الحالي ومستقبله القريب، وبات الحديث عن "الأحادية" القطبية، والتبشير بعالم "التعددية القطبية"، حديثًا مكررًا في كل أدبياتهم، وصولًا إلى تفسيرات رغبوية أكثر منها واقعية بشأن خريطة تحالفات روسيا، وما الذي ينبغي للآخرين فعله.

المتتبع لكل الدوريات السياسية الأمريكية الجادة، يجد أن هناك شبه اجماع بأن زمن "الأحادية" القطبية قد انتهى، بل إن أول من استخدم مصطلح "لحظة" الأحادية القطبية، هم المنظرون السياسيون الأمريكيون أنفسهم، منتقدين بعض المحافظين الجدد، والليبراليين الحالمين، الذين روجوا لما يسمى "نهاية التاريخ"، ونشوة النصر "الزائف"- حسب وصفهم- بعد نهاية الحرب الباردة، وبات اليوم التيار الشعبي والنخبوي المناهض لمنطق "الأحادية" القطبية، يتفوق على المتشبثين بعالم تقوده الولايات المتحدة بمفردها، والخلاف محصور في شكل هذا العالم، ومَن القوى التي ستشكل أقطابه وحصصها، ودور الولايات المتحدة في تنظيمه.

لقد نشأت "الأحادية" القطبية بسبب الفشل الروسي أولًا في الحفاظ على الاتحاد السوفيتي، وفي تآمر النخبة المحلية عليه، لا بسبب "تآمر" الغرب كما يدعي بعضهم؛ ونتيجة لذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها القوة المهيمنة الوحيدة على هذا الكون في لحظة فوضوية لم يكن من الممكن استمرارها. بعد مرور عقد على هذه اللحظة، تمكن العالم من استيعاب الصدمة، ونهضت قوى جديدة وتطورت، وبدأت الصين تطفو بقوتها الاقتصادية على السطح بعدما كانت مستترة. واقعيًّا، أصبح الآخرون أقوياء بما يكفي أكثر من كون الولايات المتحدة أصبحت ضعيفة، واتضح مع الوقت أن فائض القيمة من وراء القيادة المنفردة أقل بكثير مما تستحقه، والمتتبع لسياسات إدارة أوباما، أو ترمب، أو الإدارة الحالية، يدرك أنها تتخلى عن طيب خاطر عن هذا الدور، والخلاف بين كل هذه الإدارات في آلية هذا الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب.

على سبيل المثال، تنتقد موسكو الانسحاب الأمريكي من أفغانستان؛ لإدراكها أن الفراغ الذي سيؤدي إليه لن تتمكن بمفردها من مواجهة آثاره، وسيكون مكلفًا. كما أن الصين لا ترغب في انسحاب الولايات المتحدة من حماية الممرات العالمية التي تُؤمن لها تجارتها دون تحملها أعباء حمايتها. أوروبا فشلت كل محاولاتها في إنشاء منظومة أمن جماعي خارج نطاق الناتو، ولا تثق أغلب بلدانها بأي مظلة أمنية لا تكون الولايات المتحدة طرفًا فيها. وبعيدًا عن تلك التصريحات الحماسية عن "الهزائم" الأمريكية،

11. مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث- سمات العقلية الروسية - 19 أبريل 2021، https://www.youtube.com/watch?v=gaE7AIrkf0g&t=1164s

فإن الواقع يوضح (أن العالم متمسك بأمريكا، بما في ذلك خصوم أمريكا، أكثر من تمسك أمريكا بدورها العالمي، وأنه لا وجود لقوة قادرة على ضمان أمن العالم واستقراره ما بعد الهيمنة الأمريكية).

التعددية القطبية نتيجة طبيعية سيتجه إليها العالم عما قريب، وستجسد قدرات كل دولة ودورها العالمي أو الإقليمي حسب قدراتها الاقتصادية، والإبداعية، وتماسكها المجتمعي، وما لديها من قوة ردع عسكرية. لا وجود في الواقع لصراع حول ذلك المستقبل المنظور كما يحب بعضنا أن يتخيل.

خَدر القوة الزائفة

عند تتبع توصيف غالبية المنظرين الروس لما يسمى "تراجع" القوة الأمريكية على الساحة الدولية، نجد تفسيرات مختلفة، ولكنها مثيرة في الوقت نفسه، باتفاقها- في غالبيتها- على أن روسيا بوتين في المقام الأول، والصين في المقام الثاني، مدفوعة بالموقف الروسي "الجريء" في مواجهة أمريكا، إلى جانب وصول شي جين بينغ إلى رئاسة الصين، قد عززت من هذا الاتجاه العالمي لعكس مسار الهيمنة الأمريكية.

يغيب عن هذا التحليل المُتخيل لمسار الأحداث، أن الاتحاد الروسي، ومن قبله الاتحاد السوڤيتي، وبالتحديد منذ النصف الثاني من الستينيات، ناضلا رغم اختلاف الأيديولوجية من أجل شيء واحد، وهو "قبولهم على قدم المساواة مع الغرب"، كما يذكر المؤرخ الروسي أندريه فورسوڤ، في دراسته الرائعة «لماذا، وكيف وُلد عالم 1991؟».

لو أن هناك جهة ما قررت أن تتصدى لمشروع العولمة في إطارها الثقافي، وفرض نظام سياسي واجتماعي موحد على البشرية جمعاء لا بد من اتباعه، وشكلت جدار حماية لبقاء التنوع في هذا العالم لانتشاله من براثن شمولية أصحاب نظرية "نهاية التاريخ"، فهم- بلا أدنى مبالغة- العرب والمسلمون، وبشكل جزئي الصين بصعودها الاقتصادي المذهل، في حين كان الدور الروسي هامشيًّا في هذه العملية، واستفاد من مخرجاتها النهائية.

رفض العالم العربي الفاشية ممثلة في التيارات الإسلاموية، وواجهها، ولم تتمكن من الوصول إلى السلطة لسوى فترات زمنية محدودة جدًّا، كما رفض الاشتراكية العلمية بصيغتها السوڤيتية، حتى حلفاء الاتحاد السوڤيتي من العرب، خطوا لأنفسهم خطًا خاصًا بهم، كما رفضوا الرأسمالية الأمريكية، وأخذوا منها فقط ما يناسبهم، في الوقت الذي كان جُل طموحات النخب الروسية أن يتم الاعتراف بها شريكًا للرأسمالية، وجزءًا من الليبرالية العالمية، حتى بعد وصول الرئيس بوتين إلى السلطة، فقد تركز نضاله كله- بحسب تصريحاته- على أن "يلتفت الغرب إلى روسيا".

القوى التي واجهت حروب أمريكا "الفاشلة"، وواجهت تمددها العسكري والأيديولوجي، العرب، وعلى أراض عربية، روسيا لم تقدم لهم مساعدة، أو تقاتل معهم أو نيابةً عنهم. يُذكر أن الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما، في حديثه المشهور عقيدة أوباما (THE OBAMA DOCTRINE)، قال: "في آسيا، والصين، وإفريقيا، وباقي العالم كله، لم نواجه تلك المشكلات في صنع التغيير كالتي واجهتنا في منطقة الشرق الأوسط"، ويعني بذلك العالم العربي.

تحسُّن الوضع الاقتصادي الروسي الذي كان في حالة مزرية، كان نتيجة للتعثر الأمريكي في مشروعها بصنع "عراق جديد"، وعلى إثر ذلك ارتفع برميل النفط من 23 دولارًا في بداية عام 2003، إلى 146 دولارًا في النصف الثاني من عام 2008، ولم يكن لروسيا دور في هذا التعثر، أو دعم للجهات التي قاومت الوجود الأمريكي في المنطقة.

التدخل العسكري الروسي في سوريا، الذي بدأ في الثلاثين من سبتمبر (أيلول) 2015، ما كان له أن يحدث إلا بعد هزيمة المشروع الإسلاموي في المنطقة الذي كانت ترعاه تركيا وبعض الأطراف الأمريكية، بعد سقوط الإخوان في مصر بفضل أحداث الثلاثين من يونيو (حزيران) 2013، ومَن وقف مع مصر ودعمها في تلك المرحلة، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في حين كانت روسيا تَرقُب من بعيد النتائج، واستفادت منها، دون تدخل، أو القيام بأي دور.

التغير في موازين القوة العالمية كان نابعًا من فشل الولايات المتحدة في صنع التغيير الذي أرادته في منطقة الشرق الأوسط العربي، وعدم قبول شعوبه وأنظمته لمشاريعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستفادت الصين من هذا التورط الأمريكي اللامتناهي في حروب العراق وأفغانستان وغيرها، بصعودها الاقتصادي، وروسيا عبر زيادة أسعار النفط، وحدوث فراغات استغلتها لتبدو وكأنها صعدت من جديد كقوة "عظمى". في مقابل هذه الحقائق الواضحة، يسقط بعض السياسيين الروس في خَدر الشعور بالنصر ونشوته، بل الادعاء بأنهم صناعه أو المساهمون بالقسط الأكبر فيه، مستغلين حالة الاستقطاب السياسي الداخلي في واشنطن العاصمة، والمبالغات النابعة من خصومات سياسية بشأن حجم الدور الروسي في التدخل في الشأن الداخلي الأمريكي، أو خطورة التوسع الروسي على مصالح أمريكا، ويبدو أن هذا الفخ قد سقط فيه الكثيرون في روسيا؛ لأنه يداعب شعور الفخر القومي المفقود لديهم منذ عام 1991، فضخموا فيه حتى تخيلوه حقيقة (روسيا لم تساهم في تغيير العالم، والتغيير حدث لفشل المشاريع الأمريكية في المنطقة، والأخطاء التي ارتكبتها السياسة الأمريكية عبر تدخلاتها، والعمل الصيني الحكيم والدؤوب اقتصاديًّا).

نحو علاقات عربية- روسية قائمة على المصارحة

نظرًا إلى أن هذا المقال سيُنشَر باللغة الروسية، إلى جانب العربية، وعملًا بالحكمة العربية القائلة "صديقك من صَدَقَك لا من صدّقك"، ولعلمي بأن الأصدقاء الروس يقدرون الصدق والوضوح حتى لو لم يتفقوا مع كثير مما قيل، كان من المهم توضيح جزء من عدة أجزاء من الالتباسات والمفاهيم التي أراها خاطئة في الفكر السياسي الروسي العام، تجاه المنطقة وقضاياها.

رغم كل ما يقال عن "التقارب" الكبير في العادات والتقاليد، والرؤى والتصورات بين العرب والروس، لكن هذا الحديث تغلب عليه المجاملة، أو هو تفسير مجتزأ لبعض الظواهر السطحية التي يبدو منها وكأننا متقاربون، ولكننا في الواقع مختلفون في القيم والمُثل والعادات والتقاليد، ورؤيتنا للعالم وما ينبغي أن يكون عليه، ومع ذلك، فهناك مشتركات على درجة عالية من الأهمية، يمكن أن تؤسس- لأول مرة- لعلاقة صحية جادة، قائمة على المصارحة والمكاشفة، والمصالح المشتركة بين الاتحاد الروسي، وقوى الاستقرار العربية الرائدة.

في ظل التغير في الأوضاع الدولية والاقتصادية، يمكن بحق للولايات المتحدة أن تقول الآن "نحن جالسون على تلة عالية مشرقة"، ولا داعي لوجودنا وتدخلنا في المنطقة- ظاهرة الإرهاب أصبحت محلية، وفقدت صفة الدولية، ولم تعد تهدد الولايات المتحدة أو حلفاءها المقربين- النفط لم يعد سلعة إستراتيجية أمريكا بحاجة إليها، ولديها الآن فائض منه، إلى جانب الغاز الذي تسعى إلى تسويقه لأوروبا- لديها شجرة سكانية شابة في حالة نمو، في حين يعاني خصومها شيخوخة مقبلة ستستنزف جزءًا كبيرًا من ميزانيتهم- حفظ أمن إسرائيل لم يعد يشكل أولوية؛ لأنها باتت تمتلك من أدوات القوة والعلاقات ما يمكنها من حماية نفسها دون الحاجة إلى وجود أمريكي مباشر في المنطقة- لا تشكل روسيا تهديدًا للولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي، ولا تمتلك نموذجًا مناقضًا لنموذجها يمكن أن يكون بديلًا عنه، ولا قدرة على سد الفراغ الذي يمكن أن تخلفه فتستغله، على العكس من ذلك لدى روسيا أعباء عديدة على حدودها، في حين أن حدود الولايات المتحدة آمنة، بلا مخاطر تتهددها أو تستنزف طاقاتها.

المتضرر الحقيقي من أي فوضى في المنطقة هو روسيا في المقام الأول، القريبة منها والمحتاجة إليها لتكون نافذتها على آسيا وإفريقيا وجنوب أوروبا، وهناك مصلحة عربية- روسية مشتركة في ضمان الاستقرار، وأعداء مشتركون يمكن أن يهددوا أمنهما ووحدتهما الداخلية.

الحديث عن عالم متعدد الأقطاب، وتصوير أن هناك معركة عالمية مفتوحة تقودها روسيا وبعض "حلفائها" لتحقيق هذا الهدف المنشود، خلافًا لكونه مبالغة كبرى، فإن قوى الاستقرار العربية مهتمة بواقع المنطقة أكثر من مستقبل العالم، رغم نبل هذه الدعوة الكريمة للمشاركة في "صنع" التاريخ.

روسيا، وفق كل المعايير، غير مؤهلة، وليست قادرة، ولا تملك إمكانات قوة عظمى عالمية، وقد يكون الأنسب وصف الاتحاد الروسي بأنه "أقل من قوة عظمى، وأكبر من قوة إقليمية"، ولا يقلل هذا الوصف من شأن روسيا، ولا من دورها، ولا من قدرتها، فروسيا تمتلك فعليًّا كل الأدوات التي تمكنها من تحقيق قوة عظمى عالمية، ولكن حتى تأتي هذه اللحظة، قد يكون من الأفضل البناء على الحاضر، والتطلع إلى المستقبل المبني على الواقع، بعيدًا عن التمنيات.

أمام روسيا اليوم، خيارات كثيرة فيما يخص علاقتها بالمنطقة، المشاركة في حوار جاد وبناء، وإدراك اللحظة التي تفتح فيها قوى الاستقرار العربي ذراعيها لها لإقامة علاقة إستراتيجية حقيقية يستفيد منها كلا الطرفين، وتنعكس إيجابيًّا على روسيا اقتصاديًّا وجيوسياسيًّا وأمنيًّا، أو التعلق بنظريات تبدو مخالفة لكل أسس الجيوبوليتيك، من قبيل إمكانية قيام "تحالف تركي- إيراني- روسي" لقيادة المنطقة ما بعد أمريكا، أو أن طهران وأنقرة تقودان عملية التحول في النظام العالمي إلى جانب موسكو، وستشكل معًا مستقبل العالم المتعدد الأقطاب. لا التاريخ، ولا العقيدة، ولا الجغرافيا السياسية والأيديولوجية لدى كل أطراف هذا التحالف الافتراضي تمكنهم من الوصول إلى هذه النقطة، وقد يكون الوصف الأمثل أننا أمام مباراة "جمباز" سياسي، أو حفلة تنكرية للتكاذب السياسي بين البلدان الثلاثة، يتخيل من خلالها كل طرف قدرته على استغلال الآخر لخدمة مصالحه الآنية، ثم ركله بعدما تنتهي حاجته.

تركيا، المأزومة في موقع جغرافي يحيط بها قوى مختلفة عنها قوميًّا ودينيًّا ومذهبيًّا، تبحث عن نافذة

تمكنها من التنفس عبرها، وكانت الطموحات أن يكون العالم العربي هذه النافذة، أو الحديقة الخلفية لها، وبفضل قوى الاستقرار العربية التي تصدت لمشروعها، بدأت تركيا تدرك أخيرًا أن سعيها هذا لن يصل بها إلى أي شيء سوى خسارة محققة. قد لا يبدو من الحكمة تخيل أن تركيا قد تخلت عن مشروعها، ولكن أقدامها بدأت تلامس الأرض أكثر من أي وقتٍ مضى كانت فيه معلقة في أوهام استعادة "الإمبراطورية العثمانية" بشكل جديد، عبر حصان طروادة الإسلاموي. السؤال هنا: "إلى أي اتجاه ستكون وجهتها القادمة؟" يعتقد البعض أنها تنتظر أول لحظة ضعف روسية، أو انشغال في قضايا داخلية، لتقديم نفسها للغرب كجهة قادرة على مد نفوذها لصالح الناتو في محيط روسيا القريب، ويخدمها في ذلك العامل القومي مع شعوب بلدان آسيا الوسطى والتتر والبشكير داخل روسيا، والشرعية التاريخية لحكمها البلقان قرونًا، ومبدأ "شعب واحد في دولتين" مع أذربيجان، والعاطفة الدينية مع مسلمي شمال القوقاز، والعلاقات المتنامية مع أوكرانيا وجورجيا.

إيران هي أيضًا تعاني الأزمة نفسها، حيث يختلف عنها محيطها ثقافيًّا ومذهبيًّا ودينيًّا، وتبحث عن متنفس لمد نفوذها وصراعها في الواقع على أمريكا لا معها، حيث تسعى السياسة الإيرانية إلى تأكيد قوتها ونفوذها للطرف الأمريكي والغربي لتحصل على شرعية وجودها عبر ميليشياتها في المنطقة، لتعود إلى رؤيتها الراسخة بأن روسيا هي الخصم، والخطر الأكبر على حدودها، مع مشروعاتها الخاصة في طاجيكستان وأفغانستان وجنوب القوقاز، ومنطقة الخليج مع ما تمثله من أهمية كبرى لسوق النفط العالمية. كما اتخذت قوى الاستقرار العربي، موقف حياد إيجابي لصالح روسيا في أزمتي جورجيا وأوكرانيا، وموقف متحفظ تجاه سيطرة طالبان على أفغانستان، عكس الموقف التركي المؤيد لكلا البلدين، ويمكن باستثماراتهم والعمق الحضاري العربي الإسلامي، موازنة التدخلات التركية والإيرانية المهددة لروسيا في محيطها القريب.

عربيًّا، لا وجود لعامل قومي مع مسلمي روسيا يمكن أن يشكل خطرًا على وحدة الاتحاد الروسي، وتناهض قوى الاستقرار العربي الأيديولوجية الإسلاموية التي تسعى باسم الإسلام إلى خدمة مشاريع جيوسياسية خاصة بقوى أخرى، ومن مصلحتها ألا يكون لطهران أو أنقرة نفوذ في البلقان، أو آسيا الوسطى، أو القوقاز، فضلاً عن داخل روسيا. وإلى جانب حكم الجغرافيا الذي يخلق مصالح ومخاطر مشتركة، هناك بُعد تاريخي روحي مهم في العلاقة بين الطرفين، الديانة الإبراهيمية بعقائدها الثلاث (اليهودية، والمسيحية، والإسلام)، وهي العقائد التي يعتنقها غالبية الروس اليوم، وجهة المؤمنين بها وقبلتهم ومقدساتهم تقع في الشرق العربي؛ مكة المكرمة والمدينة المنورة، قدسا أقداس المسلمين، تقعان في المملكة العربية السعودية، التي إليها يتوجه المسلمون الروس خمس مرات في اليوم لأداء صلواتهم- الحج في الأرثوذكسية الروسية يكون إلى ثلاثة أماكن مقدسة (القدس في فلسطين، ودير سانت كاترين في سيناء المصرية، يليهما في الأهمية جبل آثوس في اليونان)، فلسطين تقع فيها البقعة المقدسة لليهود الروس كما لباقي يهود العالم، ويشترك معهم في ذلك المسلمون والأرثوذكس الروس.

بناءً على ما سبق، قد يكون من المفيد، في هذه المرحلة، بدء ورشة عمل فكرية عربية- روسية؛ لبدء الترتيب لشكل جديد يراعي المتغيرات العالمية والإقليمية، ومبني على الصراحة والقدرات والإمكانات؛ لبدء علاقة تعاون، وشراكة حقيقية.

مشروع خريطة طريق

التركيز على الأخطار المشتركة، وهي كثيرة، وهناك توافق في العموم بشأنها، بحاجة إلى تدعيمه بحوار دائم، في إطار كتلة واحدة لبلدان الاستقرار العربي، أو «تحالف القادرين»، لمواجهة خطر الإسلاموية، وهناك أيضا مشاريع التثوير ودعم "الثورات الملونة"، ورفض النماذج السياسية الغربية المستنسخة، وفرضها على ثقافات وبلدان مختلفة، واحتكار الدولة للسلاح ومواجهة انفلاته، مع ضرورة إدراك الجانب الروسي أن تسامحه مع الميليشيات المدعومة من إيران يشكل رد فعل عكسيًّا يؤدي بدوره إلى تحفيز ميليشيات مضادة لها تمثل خطرًا عليها، وتأسيس منظومة أمن جماعي لتحقيق اكتفاء ذاتي لحفظ الممرات البحرية، وتدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية، ودعم حوار الأديان والحضارات وقيم التسامح وقبول الآخر.

زمن المقايضة، إما واشنطن وإما موسكو، لم يعد له وجود الآن، وفي حال إصرار الجانب الروسي على هذه المقايضة لن يكون أمام بلدان المنطقة وشعوبها سوى اختيار واشنطن، رغم أي خلافات معها؛ نتيجة للمقومات التي تمتلكها واشنطن، وتفتقدها موسكو، كما سلف، وتم توضيحه. بدلاً من ذلك، فإن البناء على المشتركات، واختيار المشروعات المفيدة لكلا الطرفين، دون خلق أزمات مع واشنطن تعطل مجمل تطور العلاقات مع موسكو، هو الخيار الأفضل.

العمل التدريجي المستقر خير من كلام ووعود كبيرة، دون القدرة الفعلية على تطبيقها، ومن هذه المجالات جوانب التجارة المشتركة، والسياحة، والطاقة النووية السلمية، والتصنيع العسكري الخفيف، والتعاون في مجال الفضاء، وتعزيز آلية (أوبك بلس) التي أكدت نجاحها مع السعودية، وخلق إطار عمل دائم أكثر استقرارًا لها، وتنظيف الفوضى التي خلّفتها أحداث ما يسمى "الربيع العربي"، وبدء إعادة إعمار سوريا وليبيا والعراق، وكلها مشروعات معطلة ستستفيد منها روسيا، ولا يمكنها القيام بها دون توافق مع قوى الاستقرار العربي. ويطول الحديث عن أوجه التعاون المفيدة لكلا الطرفين دون استفزاز أطراف أخرى يمكن أن تعمل على تعطيلها.

أخيرًا، تحتاج المراكز البحثية، والشخصيات السياسية العربية، إلى خلق انفتاح أكبر على القوى السياسية والفكرية الروسية، وإدارة حوار هادئ معها، وخلق خطوط تواصل إعلامية مع الطرف الروسي؛ لأن غالبية الأخبار عن القادة العرب في روسيا مصدرها ترجمات الإعلام الغربي، أو التواصل المباشر النشط من الجانبين التركي والإيراني مع جهات داخلية روسية؛ مما يخلق صورة مشوشة عما يحدث في المنطقة من أحداث، فحتى اللحظة، هناك فهم خاطئ لكثير من القضايا، يحتاج إلى ورش عمل ممتدة لخلق رؤية قائمة على فهم صحيح، كما أن المبالغة العربية في بعض الوعود، أو الحديث عن تطوير للعلاقات في جوانب عدة، دون التركيز على المشتركات، أمر لا يحبذه الجانب الروسي، ويؤدي إلى ردود فعل عكسية، فالعلاقات مع روسيا تظل مهمة إذا وُضعت في إطارها الصحيح، بعيدًا عن التخيلات والأوهام، أو المبالغات.



الشـــؤون
العربية الأوراسية

مجلة بحثية ربع سنوية، تصدر باللغتين العربية والروسية، عن مركز الدراسات العربية الأوراسية.
www.eurasiaar.org
communications@eurasiaar.org